منطق أرسطو

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء ٣

دراسات إسلامية
— ٧ —

منطق أرسطو

حققه وقدم له
عبد الرحمن بدوي

الجزء الثالث

الناشر
وكالة المطبوعات
الكويت
دار القلم
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٩٨٠

فهـــرس الكتاب

كتاب الطوبيقا

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي

(تتمة)

المقالة الثامنة من كتاب الطوبيقا بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب من السريانى بنقل إسحق

العمل بالجدل

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ، ونقل عيسى بن زرعة ، ونقل قديم منسوب إلى الناعمى

صفحة

الفصـــل الأوّل

فى الألفـــاظ الخمسة

الفصـــل الثـانى

فى الاشتراك والاختلاف بين الألفاظ الخمسة

كتاب الطوبيقا

لأرسطوطاليس

المقالة السابعة

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي

بسم الله الرحمن الرحيم

[٣١٠ ب] المقالة السابعة منه ١٥١ب٢٥

<مواضع الأشياء الواحدة — بقية مواضع التعريف>

١

<مواضع الأشياء الواحدة>

ينبغى أن ننظر من التصاريف ومن النظائر ومن المتقابلات : هل الشيء واحد بعينه ، أو مختلف بأحق الأصناف التى قيلت فى الشيء بعينه (إذ كان قد قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه — الواحد بالعدد)[(١)] . وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئا واحدا ، فالعادل والشجاع شيء واحد بعينه ، وما يجرى على جهة العدل وما يجرى على جهة الشجاعة شيء واحد. وكذلك يجرى الأمر فى المتقابلات : لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة بعينها فمتقابلاتها شيء واحد — بأى تقابل كان مما يوصف بالتقابل . وذلك أنه لا فرق أصلا بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا <ك> ، لأنهما[(٢)] شيء واحد .

ونظر أيضا من الأسباب الفاعلة والمفسدة ، ومن الكون والفساد ، ١٥٢أ وبالجملة من الأشياء التى الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد : وذلك

(١) راجع م ١ ف ٧ ص ١٠٣ أ س ٢٣ (٢) ف : لأنه .

أن الأشياء التى هى شىء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة شىء واحد .

وينبغى أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقال إنه أحق بأن يكون شيئا من الأشياء — أىّ شىء كان — ، إن كان الشىء الآخر منهما يقال إنه أحق بأن يكون ذلك الشىء، كما يبين كسانوقراطيس أن العُمْر الناسك(١) والعمر الفاضل شىء واحد ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل آثَرُ من كل عُمْر، وذلك أن الآثَر والأعظم واحد . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى سائر ما أشبه هذا. — وينبغى أن يكون كل واحد من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحدا بالعدد، وإلا لم يكن الأمر بيّنًا فى أنهما شىء واحد . وذلك أنه ليس من الاضطرار إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا(٢) أشجع من اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئا واحدا ، لأن فالوفونيسس ولاقادامونيا ليسا(٣) هما واحدا بالعدد ، لكن يجب ضرورةً أن يكون أحدهما يحوى الآخر ، كما يحوى أهل [١٣١١] فالوفونيسس لأهل لاقادامونيا ، وإلا لزم أن يكون بعضهم أفضل من بعض، إذا لم يكن أحد الفريقين يحوى الآخر . وذلك أنه ليس من الواجب ضرورةً أن يكون أهل فالوفونيسس أفضل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوى فريق منهم الآخر، لأنهم أفضل من الباقين كلهم . وعلى ذلك المثال يجب ضرورةً

(١) ش : فى السريانى بنقل إسحق : التدبير السعيد والتدبير الفاضل .

(٢) فالوفونيس = Peloponnesus ؛ لاقادامونيا = Lacedaemon .

(٣) ص : ليس .

أن يكون أهل لاقادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم ، فيصير إذن بعضهم أفضل من بعض . فمن البيِّن أنه ينبغي أن يكون ما يوصف بأنه أفضل وأعظم واحدا بالعدد إن عزم على أن يبين فى شىء أنه واحد بعينه . فلذلك لم يبين قسانقراطيس ما أراد أن يبينه ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا[1] هما واحدا بالعدد . فليس من الاضطرار أن يكونا واحدا بعينه ، لأن كليهما يُؤْثِرَ[2] حَدًّا، ولكن أحدهما يحوى الآخر .

و ينبغى أن ينظر أيضا إن كان الشىء الذى هو ، وَأَحَدُهما واحد بعينه ، شىءٌ واحد ، فمن البيّن أن ولا واحدَ منهما مع الآخر شىء واحد .

وأيضا أن ينظر من الأعراض التى تلزم هذه ، والأشياء التى إياها تلزم هذه . وذلك أن جميع الأشياء التى تلزم واحدا منهما ، فقد ينبغى أن يكون يلزم الآخر منهما . فإن اختلف شىء من هذه ، فمن البين أنها ليست شيئا واحدا .

و ينظر إن كان ليس كلاهما[3] فى جنس واحد من المقولات ، لكن هذا دالٌّ على جوهر ، وهذا على كيف ، وهذا على كم ، أو مضاف . — و ينظر أيضا إن كان جنس كل واحد منهما ليس واحدا بعينه ، لكن هــذا خير وهذا شر ، ١٥٢ ب
وهذا فضيلة وهــذا علم ؛ أو إن كان الجنس واحدا بعينــه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحد منهما ، لكن يكون هــذا يحمل عليه العلم النظرى ، وهذا يحمل عليه العلم العملى . وكذلك يجرى الأمر فى الأُخر .

(١) ص : ليس . (٢) ص : يؤثران . (٣) ص : كليهما .

وأيضا يُنظر من الأمر الأكثر إن[1] كان هـذا الشيء يقبل الأكثر [٣١١ ب] وذاك لا يقبل ، أو إن كان كلاهما يقبل[2]، إلا أنهما لا يقبلان ذلك معا، بمنزلة ما أن من تعشق أكثر ليس يشتهى الجماع أكثر، فليس إذن العشق وشهوة الجماع شيئا[3] واحدا .

وينظر أيضا من الزيادة ، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئا واحدا ، أو يكون شيء واحد بعينه إذا نقص من كل واحد منهما جعل البـاقى مختلفا ، بمنزلة ما لو قال قائل إن ضعف النصف وأضعاف النصف شيء واحد . وذلك لو كان ، لوجب أن يكون النصف إذا نقص من كل منهما دل الباقيان على شيء واحد ، وليس يدلان على شيء واحد ، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد .

وليس إنمـا ينبغى لنا أن نتفقـد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا ما نضع ، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع[4]، مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواءً شيء واحد ، لأنه من البيّن أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجودا ليس بدون ما كان ، لكن أكثر ، والمملوء هواءً لا يكون موجودا ، فيجب إذن وضع شيء — كذبا كان أو صدقا (فإنه لا فرق بين ذلك) — : أن يكون أحدهما يرتفع والآخر لا ، فليس همـا إذن شيئا واحدا .

---

(١) تحتها : أكثر . ش : فى السريانى من التى هى أكثر . (٢) ص : كلهما يقبلان .
(٣) ص : شيء . (٤) ف : يوجد ما وضع فى ذلك الأصل .

وبالجملة أقول إنه ينبغى أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما ، كيفما كان الحمل ، والأشياء التى تحمل هذه عليها إن كانت تختلف فى موضع من المواضع : وذلك أن كل ما حمل على أحدهما فينبغى أن يحمل على الآخر ، والأشياء التى أحدهما يحمل عليها فينبغى أن يحمل عليها الآخر .

وأيضا إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاء شتى ، فينبغى أن ننظر إن كانا بنحو ما آخر شيئا واحدا بعينه . وذلك أن الأشياء التى هى بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد[1] . فينظر الآن : هل هى واحدة بعينها على هذا الوجه ، أو ليس هى على هذا الوجه ؟

وينظر أيضا إن كان يمكن أن يكون [١٣١٢] أحدهما خلوا من الآخر . فإن ذلك إن كان يمكن ، فليس هما شيئا واحدا .

٢

<فى استخدام مواضع الأشياء الواحدة فى التعريف>

فالمواضع التى فى الواحد بعينه بهذا المقدار تقال .

فبيِّن مما قلنا أن المواضع الباقية التى فى الواحد بعينه قد تنفع فى الحد كما قلنا[2] : فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئا واحدا ، فبيِّن أن ١٥٢ أ
القول الموصوف ليس هو تحديدا . — فأما المواضع المثبتة فليس منها شىء ينفع فى الحد : إذ كان ليس يكتفى فى تثبيت القول أنه تحديد بتبين ما يدل

---

(١) ف : فى العدد . (٢) راجع م ١ ف ٥ ص ١٠٢ أ س ١١ .

عليه الاسم والقول أنه شيء واحد ؛ لكنه ينبغي أن يكون الحدّ أيضا جميع الأشياء الأخر التي اشترطناها[١] .

٣

< تلاوة مواضع الحدّ >

فينبغي أن نلتمس دائما فسخ الحدّ على هذا الوجه وبهذه الأشياء . — وإن أردنا أن نصححه فأولًا ينبغي لنا أن نعلم أنه[٢] ولا واحد من الجدليين أو الأقل منهم استخرج الحد بقياس، لكن جميعهم يأخذه كالمبدأ كما يفعل المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجري هذا المجرى .

وبعد ذلك أيضا ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحدّ على الاستقصاء : ما هو ؟ وكيف ينبغي أن يحدّ ؟ — إنما هو من صناعة غير هذه. فأما في هذا الموضع فإنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط ؛ وهو أنه يمكن أن يكون للحدّ والماهية قياس. وذلك أنه إن كان التحديد هو القولَ الدالّ على ماهية الأمر ، وكانت الأشياء التي تحمل في الحدّ ينبغي أن تحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق ما هو — فظاهر أنّ إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق ما هو فإن القول — الذي تكون هذه فيه — حدٌّ لا محالة، إذ كان ليس يمكن أن يكون حد الأمر غير هذا ، لأنه[٣] ليس شيء آخر < غير > هذا يحمل على الأمر من طريق ما هو .

(١) لعل الإشارة هنا الى م ٦ ف ١ ص ١٣٩ أ س ٢٧ — ٣٥ .

(٢) ص : أن .   (٣) ص : لأنهم .

فالأمر ظاهر فى أنه يمكن أن يكون للحد قياس . وقد لخصنا فى مواضع[1] أخر تلخيصا شافيا من ما [٣١٢ ب] ذا ينبغى أن يصحح ذلك . فأما هذه الصناعة التى نحن بسبيلها فأمثال هـذه المواضع تنفع فيها . وذلك أنه ينبغى لك أن تنظر من المتضادات ومن المتقابلات الأخر من بعـد تفقّد أقاويلها كلها والأمور الجزئية منها . وذلك أنه إن كان المقابل يوجد للمقابل ،
٣٠ فالموصوف يوجد للموصوف[2] ضرورة . ولأن المتضادات كثيرة ، ينبغى أن نأخذ من المتضادات كلّ ما كان التحديد المضادّ فيه على أظهر ما يكون .

و ينبغى أن نبحث عن جميع الأقاويل كما قلنا ، ونجعل ذلك على التفصيل هكذا : أما أولاً فإن الجنس الموفّى قد وَفَّى على الصواب . وذلك أن الضد
٣٥ إن كان فى الضدّ ، ولم يكن الموضوع فى واحد بعينه ، < فمن البيّن أنه سيكون فى الجنس المضـادّ ، لأن المتضادين هـما بالضرورة إما فى جنس واحد بعينه > أو فى جنسين متضادين . والفصول المتضادة بحقّ تُرى أن تُحمل على المتضادات : بمنزلة الأبيض والأسود ، فإن هذا جامع للبصر وذاك مفرّق للبصر . فيجب ، إن كانت الفصول المتضادة تحـمل على الضدّ ، أن
١٥٣ ب تكون الفصول الموصوفة أيضا [أن] تحمل على الموضوع . فلأن الجنس والفصول قد وفّيت على الصواب ، فمن البيّن أن القول الموفّى يكون تحديدا .
٥ إلا أنّا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان يحملان

(١) راجع « التحليلات الثانية » م ٢ ف ١٣ ، و« ما بعد الطبيعة » م زيتا ف ١٧ .

(٢) ف : للوضوع .

على الضدين ما لم يكن الضدان فى جنس واحد بعينه . والشيئان اللذان جنساهما متضادان[(١)] فليس مانع [أن] يمنع من أن يكون يقال على كليهما فصلٌ واحد بعينه ، مثل ما يقال على العدل والجور : وذلك أن ذاك فضيلة للنفس ، وهذا رذيلة للنفس . فللنفس[(٢)] فصل يقال فى كليهما ، لأن البدن أيضا له فضيلة ورذيلة . إلا[(٣)] أن هذا حق ، لأن المتضادين إما أن يكون فصلاهما [٣١٣ ا] متضادين أو يكونا شيئا واحدا[(٤)] . فإنه إن[(٥)] كان الفصل المضاد يحمل على الضد وعلى هذا لا يُحمَل ، فمن البين أن الفصل المذكور يكون يحمل على هذا . وبالجملة أقول : إنه لما كان التحديد من جنس وفصول ، فإن تحديد الموضوع يكون بينا . وذلك أنه لما كان الضد فى جنس واحد بعينه أو فى ضده ، كانت الفصول مثل ذلك : إما متضادة تحمل على متضادة ، أو واحدة بعينها . فمن البين أن الموضوع : إما أن يكون يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضد ، وتكون الفصول متضادة : إما كلها ، وإما أن يكون بعضها كذلك والباقية واحدة بعينها أو بعكس ذلك . أعنى أن تكون واحدة بعينها والأجناس متضادة ؛ — أو تكون الأجناس

---

(١) ص : متضدان . (٢) تحتها : فالنصف (وهو تحريف واضح) . ش : نقل إسحق : فإذن إنه للنفس فصل يقال فى كليهما . — نقل أثانس : فإذن فصل النفس يقال فى كليهما . (٣) ف : غير . (٤) ف : إسحق : وهو أن فصول المتضادة إما أن تكون متضادة ، وإما أن تكون واحدة بأعيانها . ش : نسخة : لأنه (ص : لأن) ليس المتضادات . — رجعت إلى نقل أثانس فوجدت حرف السلب ثابتا (ص : ثابت) .

(٥) ف : فأما إذا .

والفصول جميعًا متضادّة ، وذلك أنه ليس يمكن أن تكون جميعا واحدة بعينها ، وإلا صار تحديدُ المتضادات واحدًا بعينه .

وننظر أيضا من التصاريف والنظائر لأنه واجبٌ ضرورةً أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود . — مثال ذلك أن النسيان إن كان تلف العلم ، فأن ينسى الإنسان هو أن يتلف العلم ؛ وأن قد نسى الإنسان هو أن قد أتلف العلم . فواحد من هذه التى وصفت أى شىء منها إذا اعترف به فواجبٌ ضرورةً أن يعترف بالباقية . وعلى ذلك المثال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر ، فأنْ يَفْسُدَ هو أن ينحلّ الجوهر ؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهة انحلال الجوهر ، إن كان المفسد هو المحلل للجوهر ، والفساد انحلال الجوهر . وكذلك يجرى الأمر فى الباقى(1) . فيجب أن يكون إذا أخذ واحدًا منها — أىّ واحدٍ كان — أن يعترف بالباقية كلها .

وينبغى أن يُنظر أيضا من الأشياء التى حال بعضها عند بعض حال متشابهة . وذلك أن المصحّح إن كان فاعلا للصحة فالذى يُخْصِب البدن هو الفاعل للخصب ، والنافع هو الفاعل للخير . فإن كل واحد مما وصفنا ، حالُه عند غايته التى تخصه حالٌ متشابهة . فإن كان تحديد واحد منها أنه فاعل لغايته ، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحدا بعينه .

---

(١) ص : باقى .

وينبغي أن تنظر أيضـا من الأكثر ومن الذى يكون على مثال واحد على كم جهـة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين — مثال ذلك إن كان هذا القول تحديدا لهذا الشيء أكثر من أن هـذا القول [٣١٣ ب] تحديد(١) لهذا الشيء ، وظن بالأقل أنه تحديد ، فالأكثر أيضا تحديد . وإن كان هـذا الأمر تحديدا لهذا الشيء على مثال ما هذا القول تحديد(١) لهـذا القول ، فإن كان أحدهما تحديدا للآخر ، فإن البـاقى يكون تحديدا للباقى . وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين ، أو تحديدان إلى واحد . فليس ينتفع أصلا بالنظر من جهة الأكثر ، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين ، ولا اثنان لواحد بعينه .

٤
< المواضع الأشـرف >

وأشرف المواضع هى التى وصـفناها الآن والمأخوذة من التصاريف ومن النظائر . ولذلك ينبغى أن يكون تمسكنا بها أكثر وأن تكون لنا معدّة ميسرة ، فإنها من أنفع الأشياء لنا فى أمور كثيرة . فأما الباقية فيستعمل منها أعمها . فإن هـذه أبلغ فعلا من الباقية — مثال ذلك أن ينظر فى الأمور الجزئية ويتفقد فى الأنواع إن كان القول مطابقا(٢) ، إذا كان النوع يعطى اسمه وحده . وهـذا الموضع ينتفع به فى مقـابلة الذين يعتقدون وجود الصـور كما قلنا آنفـا(٣) .

(١) ص : تحديدا . (٢) ص : مطابق . (٣) م ٦ ف ١٠ ص ١٤٨ أ س ١٤

وتنظر أيضا ان كان قال الاسم على جهة نقله إلى اسم آخر ، و إن كان حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئا آخر ، و إن كان يوجد موضع آخر من المواضع عاما بالغ الفعل .

٥

< سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح المسائل >

وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن نصحح أو نفسخ حدّا[١] . وذلك أن بيّنة واحدة من الذين يسألون عن أمثال هذه المقدمات ليس بالسهل : مثل أن الأشياء التى فى القول الموفّى منها هو جنس ، ومنها هو فصل ؛ وأن الجنس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو . ومن دون هذه الأشياء لا يمكن أن يكون للحد قياسٌ . وذلك أنه إن كانت أشياءُ أُخَر غير هذه تحمل مع الأمر من طريق ما هو ، فمن الغامض : هل القول الموصوف هو التحديد ، أم غيره ؟ إن كان الحد هو القول الدالّ على ماهية الشيء . وذلك بيّنٌ من هذه الأشياء . وذلك أن تنتج شيء واحد أسهل من تنتج أشياء كثيرة . فالذى يريد أن يفسخ ويبطل قد يكفيه أن يقاوم فى شيء واحد — أىّ شيء كان (وذلك أنه إذا رددنا شيئا واحدا — أى شيء كان — نكون قد أبطلنا الحدّ) ، فأما الذى يريد أن يصحح ويثبت فيجب عليه ضرورةً أن يرشد إلى أن جميع ما فى الحد يوجد له

(١) ش : نقل إسحاق إلى السريانى : وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن تصحيح الحد هو أصعب من فسخ الحد . — أنا أرى موافق للدمشقى .

أيضا . — وأيضا فإن الذى يريد أن يثبت ينبغى له أن يأتى بقياس كلى ؛ وذلك أنه يجب أن يحمل الحدّ على كل ما يحمل عليه الاسم . ومع هذه الأشياء أيضا عكس ذلك ، وهو أن يكون الاسم يحمل على ما يحمل عليه الحد ، إذ ١٥٤ ب
كان من شأن الحد الموفّى أن يكون خاصيا للشىء المحدود . فأما من يريد [١٣١٤] أن يفسخ ويبطل فليس يجب ضرورةً أن يبين بيانا كليا ، لأنه قد يكتفى بأن يبين أن القول ليس يصدُق فى شىء مما تحت الاسم . وأيضا قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كليا . إلا أنه ليس يجب ضرورةً فى الفسخ ما وجب فى الإثبات مع الكلى . وذلك أنه قد يكتفى من يريد أن يفسخ أن يبين بيانا كليا أن القول ولا على واحد مما يحمل عليه الاسم — يحمل . فأما عكس ذلك فليس يجب عليه فى السير . على أن ما لا يحمل عليه القول لا يحمل عليه أيضا الاسم . — وأيضا إن كان ما تحت الحدّ[١] يوجد لكل الشىء وليس يوجد له وحده ، ارتفع الحد .

وعلى هذا أمثالُ الحال فى الجنس وفى الخاصة ، فإن فى كليهما الفسخُ والإبطال أسهلُ من التصحيح والإثبات : أما فى الخاصة فإن ذلك ظاهر مما قلنا . فإن الخاصة فى أكثر الأمر إنما تُوَفى بتاليف حتى إنها تفسخ برفع شىء واحد ، ويلزم من يريد إثباتها تنتيج كل ما فيها . وجميع الأشياء الباقية التى يجوز أن تقال فى الحدّ ، إلا اليسير ، قد يجوز أن تقال فى الخاصة أيضا ، لأنه يجب على المصحِّح أن يبين أنها توجد لكل ما تحت الاسم .

(١) ش : نقل إسحق وأنانس : الاسم .

فأما المبطل فيكفيه أن يبين أنها لا توجد لواحد، وأنها إن كانت توجد لكله فإنها ليست توجد له وحده، فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا[1] فى الحد . فأما الجنس، فإن المصحح له يجب عليه ضرورةً أن يبين أنه موجود لكل الشيء على جهة واحدة . فأما المُبْطِلُ فعلى جهتين : وذلك أنه إن تبين أنه ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رَجَعَ الأمرُ إلى الأول . وأيضا فإن من يصححه ليس يكتفى بأن يبين أنه يوجد، لكنه ينبغى له أن يبين أنه موجود كالجنس . فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد ولا يوجد للكل . — ويشبه أن يكون كما أن الإفساد ، فى الأمور الأُخَر، أسهل من الفعل، كذلك وفى هذه الأشياء الإبطال أسهلُ من التثبيت .

فأما العرض فإن الكلِّىَّ منه إبطالُه أسهل من تصحيحه . وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل . فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد . فأما الجزئى فالأمر فيه بالعكس : وهو أن تصحيحه أسهلُ من إبطاله ، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبين أنه يوجد لواحد . ومن أراد إبطاله احتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد[2] .

١٥٥ ا وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها . وذلك أن الأشياء التى توفِّى فيه كثيرة، إذ كانت [٣١٤ ب] تقال فيه أشياء كثيرة. والقياس يكون أسهل

---

(١) راجع سطر ١٠ . (٢) ش : إسحق : ولا لواحد يوجد .

وأسرع من الأشياء الكثيرة . وذلك أن الخطأ أخلق به أن يكون فى الأشياء الكثيرة أكثر منه فى القليلة . وأيضا فإن الحد قد يمكننا(١) أن نحتج فيما يبطل به من الأشياء الأخر . وذلك أن القول إن لم يكن خاصيا أو لم يكن الموصوف جنسا ، ولم يكن شىء مما فى القول موجودا ، ارتفع الحد . فأما الأشياء الاخر فليس يمكننا(١) أن نحتج فى ردها من الحدود ولا من الأشياء الأخر كلها : وذلك أن الأشياء التى يحتج بها فى رد العَرَض هى وحدها عامية لجميع ما ذكرنا ،

لأن كل واحد مما ذكرنا ينبغى أن يوجد . وإن لم يكن الجنس يوجد كالخاصة(٢) فلم يرتفع بعد . وكذلك الخاصة أيضا ليس يجب ضرورة أن توجد كالجنس(٣) ، ولا العرض مثل الجنس أو الخاصة : بل إنما ينبغى أن يوجد ، لا غير . فليس يمكن إذن أن يحتج فى رد أشياء من أشياء أخر غيرها إلا فى الحد . فمن البين إذن أن إبطال الحد أسهل منها كلها ؛ وتصحيحه من أصعب الأشياء ، لأن تلك كلها ينبغى أن تنتج بقياس (أعنى : كل ما وصفنا يوجد ، وأن الموفى جنس ، وأن القول خاص) ، ومما هو خارج عن هذه أيضا أن القول يدل على ماهية الشىء : فينبغى أن يكون قد فعل هذا على الصواب .

ومن تلك الأشياء الأخر الخاصة أحرى بأن تكون تجرى هذا المجرى : وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون ، مِنْ قِبَلِ أنها فى أكثر الأمر من أشياء

---

(١) ص : يمكنا . (٢) ف : مثل الخاصة . (٣) ف : مثل (الجنس) .

كثيرة . وتصحيحها من أصعب الأمور ، لأنه ينبغى أن يجمع فيهـا أشياء كثيرة ، ومع هذا أنها توجد لشىء واحد ، وأنهـا ترجع بالتكافؤ فى الحمل على الأمر الذى هى له خاصـة .

وتصحيح العرض أسهلها كلها ، لأن فى تلك الأخر ليس إنما يقتصر على أن يبين فى الشىء أنه موجود فقط ، لكن يحتاج أن يبين أنه موجودٌ بحال كذا . فأما العَرَض فيكتفى بأن يبين أنه موجود فقط . ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض ، لأن ما يوفّى فيه أقل ما يكون ، لأنه ليس يحتاج أن يدل فى العرض ، مع ما يدل ، على أى جهة يوجد . فقد وجب أن يكون الإبطال فى تلك الأخر على وجهين : إما أن يبين أنها ليست موجودة ، أو أنها موجودة ليست على هذه الجهة . فأما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبين أنه لا يوجد .

فقـد عَدّدْنا المواضعَ التى يمكننا أن(١) نحتجّ بها فى ردّ كلِّ واحدٍ من المسائل تعديدًا كافيا .

][تمت المقالة السابعة من كتاب " طوبيقا " نقل أبى عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقى . وهى آخر ما وجدتُ من نقله لهذا الكتاب .][

][قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلى المصححة عليه][

---

(١) ص : يمكنا .

[٣١٥ ا] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » [١٥٥ ب]

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب ، من السريانى بنقل إسحق

< العمل بالجدل >

١

< قواعد السؤال >

وقد ينبغى لنا بعد ذلك أن نتكلم فى الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . — فيجب أولا : إذا كنت معترما على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلى الذى منه ينبغى أن تأتى بالحجة ؛ وثانيا : أن تعدّ السؤال وترتب كل شىء بحسب الموضع الجدلى ؛ وثالثا : — وهو الباقى — أن تخاطب بذلك غيرك .

والفيلسوف[١] والجدلى مشتركان فى الفحص الى أن يتهيأ استنباط الموضع الجدلى . فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان[٢] الجدلى من قِبَل أن جميع ما يجرى هذا المجرى إنما يستعمل فى حال المحاورة[٣] .

وأما الفيلسوف ومن يتفرد بالفحص لنفسه فليس يبالى، إذا كانت المقدّمات التى عنها يحدث القياس صادقة معروفة، ألا يقبلها المجيب إن كانت فى غاية القرب من المطلوب الأوّل وكان قد تقدّم فلحظ ما يتبعها ويلزم

(١) ف : المبرهن . (٢) ف : من خاصة . (٣) ف : مع المخاطب .

عنها . وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها أشدّ قربا وأعرف ، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال هذه المقدّمات .

وقد وصفنا آنفا (١) المواضع الجدلية ومن أين ينبغى أن تؤخذ (٢) . وينبغى الآن أن نتكلم فى الترتيب والسؤال بأن نقسم المقدمات التى يجب أخذها ، وهى المقدّمات الخارجة عن المقدّمات الضرورية ، وأعنى بقولى : ضرورية ، المقدمات التى عنها يحدث القياس . فأما المقدّمات الخارجة عنها فهى أربع : وذاك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكى تسلم المقدّمة الكلية ، أو فى الاستكثار من الكلام (٣) والاتساع فيه ، أو فى إخفاء النتيجة ، أو فى أن يكون الكلام أوضح وأظهر . وما سوى ذلك من المقدّمات فليس ينبغى أن يستعمل شىء منه ، ولكن بتلك المقدّمات التى وصفناها ينبغى أن نروم السؤال والاستكثار من القول .

وها هنا مقدّمات تستعمل فى إخفاء النتيجة وينتفع بها فى المجاهدة (٤) ولما كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها الإنسان مع غيره [٣١٥ ب] ، وجب ضرورةً أن يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء .

فأما المقدّمات الضرورية التى عنها يحدث القياس فليس ينبغى أن نأتى بها فى أوّل وهلة ، بل ينبغى أنْ ترتقى ما استطعت إلى ما هو أعلى

(١) راجع المقالات من ٢ إلى ٧ . (٢) أن تؤخذ : تآكلت حروفها .
(٣) ف : الأقاويل . (٤) ف : المحاورة .

منها — مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد ، فليس ينبغى أن تذكر الأضداد أولاً ، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات . فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج[1] أن العلم بالأضداد واحد، إذ كانت الأضداد هى أيضا متقابلات . فإن لم تضع[2] الكلية فقد ينبغى أن تُؤخذ من الاستقراء، بأن تتعاطى[3] إحضار جميع المقدمات التى فى غاية الظهور، من قِبَل أن الأمر الذى يلزم و يتبع يكون أشد غموضا بالارتقاء ١٥٦ ا إلى ما هو أعلى وأبعد وبالاستقراء، وأن تتكلف مع ذلك إحضار المقدمات النافعة[4] متى لم يمكنك استعمال المقدمات على الجهة الأخرى .

وما كان خارجا عما ذكرناه فإنما ينبغى أن يُقتضَب[5] من أجل ما وصفناه[6]، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو . — أما فى حال استعمالك الاستقراء فإنك تتدرج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية ، ومن الأشياء المعروفة إلى التى هى غير معروفة . والأشياء التى هى أعرف هى المدركة بالحس : إما على الإطلاق ، وإما عند الجمهور .

فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة، فقد ينبغى أن تتقدم فتحصل بالقياس المقدمات التى بها يتهيأ أن يعمل[7] قياس على المطلوب الأول ، وأن يكون بحسب ما يمكن فى غاية الكبر، وذلك يكون ليس بأن تحصل[8] المقدمات

(١) ص : انتج . (٢) ف : تسلم . (٣) ف : تتكلف .
(٤) ف : أى الضرورية ، وإعدادها . (٥) ف : يستعمل . (٦) راجع ص ١٥٥ ب س ٢٠ — ٢٨ . (٧) ف : يؤلف . (٨) ف : تعد .

الضرورية فقط ، بل تحصل بالقياس أيضا غيرها مما يصح استعماله معها . وقد ينبغى أيضا ألا يصرح بالنتائج ، بل يأتى بها على طريق الإجمال جملة فى آخر الأمر ، فإن بهذا الوجه يتهيأ لك أن تتباعد فى الغاية من المطلوب الأول . وفى الجملة من القول ، فعلى هذا الوجه ينبغى أن يكون سؤال من يقصد فى سؤاله إلى الإغماض ، حتى يكون إذا استوفى السؤال إلى آخره وذكرت النتيجة كانت المطالبة بـ «لِمَ» تُعدُّ واقعة . وهذا إنما يكون خاصةً بالوجه الذى تقدّم ذكره . [١٣١٦] وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط لم يصح كيف لَزِمَتْ[١] ، إذ كان المجيب لم يتقدم فيعلم الأشياء التى عنها لزمت ، لأنه لم يتقدم فيحصل[٢] القياسات التى هى أقدم . وقد يكون القياس على النتيجة أقل تحصيلا متى لم نأت بالمقدمات التى عنها يحدث ، وأتينا بالمقدمات التى ينتج عنها القياس .

وقد ينتفع أيضا فى ذلك بألا تُستعمل القضايا الواجب قبولها التى عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال ، بل يبدّل ترتيبها لتجب عنها نتائج مختلفة . وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب ، كان الأمر الذى يلزم عنها أشدّ ظهوراً .

وقد ينبغى أن نلتمس الحدّ[٣] أيضا فى الأشياء التى يمكن فيها أخذُ المقدمة الكلية ، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانها ، بل فى نظائرها ، فإن

---

(١) تحتها : بل . (٢) ف : فيميز . (٣) ف : نستعمل .

الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أَحَدٌ الحدَّ من النظائر، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدمات الكلية — مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن الغضبان هو الذى يتشوق إلى الانتقام، فقد ينبغى أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما يقع(1) فى الوهم من الامتهان. فإنا متى فعلنا هذا، حصل لنا لا محالة ما أردناه. فأما الذين يلتمسون ذلك فى الأمور بأعيانها فقد يعرض أحيانا بأن يأبى المجيب قبولَ ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعا للمناقضة(2)، إذ كان له أن يقول: ليس كل من يغضب يتشوق إلى الانتقام لا محالة. وذلك أنا إذا نغضب على أصدقائنا(3) إلا أنا لا نتشوق إلى الانتقام منهم. وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة، إذ كان قد يجرى أن ينتقم من
١٥٦ ب بعض الناس بأن يُغَمُّوا ويُجعلوا نادمين على ما فعلوا: إلا أن فى تلك المناقضة إقناعا ما، يبقى عنها ما يتوهم من أن دفع ما احتج به فى هذا المعنى كان بغير واجب. وأما فى تحديد الغضب، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال.

وأيضا فقد ينبغى أن يؤتى بالحجة من حيث لا يوقف على أنها من أجل الشىء المطلوب بعينه، لكن على أنها تكلفت من أجل غيره. وذلك أنهم يتهيبون الأشياء التى يصلح استعمالها فى الأمر الموضوع.

وفى الجملة من القول، فقد ينبغى أن تجتهد ما أمكنك فى أن يكون [٣١٦ب] ما تأتى به غير بيّن حتى لا تدرى هل قصدت بأخذك إياه نحو الشىء الذى

(١) ف: يسبق إلى (الوهم ...). (٢) ف: المعاندة. (٣) ف: أقاربنا.

تريده أو نحو الأمر المقابل له : وذلك أنه إذا كان الأمر المتفع به فى القول(١) غير واضح ولا بيّن ، كانوا أشدّ انقياداً لوضع الأمر الذى يرونه .

وقد ينبغى أن يكون سؤالك أيضا من الأشياء المتشابهة ؛ وذلك أن فيها إقناعا ويخفى معها الأمر الكلى خفاءا شديدا ولا يشعر به — مثال ذلك أن العلم بالأضداد وغير العلم بهما هى شيء واحد بعينه ؛ وكذلك أيضا الحسّ بالأضداد واحد بعينه ؛ وبعكس ذلك مِنْ قِبَلِ أن الحسّ بالأضداد واحد بعينه ، فالعلم بها أيضا كذلك . وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء ، غير أنه ليس هو بعينه ، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلى من الجزئيات . فأما فى المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلى الذى تحته جميع المتشابه .

وقد ينبغى لك أن تعارض(٢) نفسك أحيانا ، وذلك أن المجيبين قد يجرون عندهم مجرى من لا يستفاد به ، لا سيما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحرّوا الإنصاف فى القول .

ومن الأشياء المنتفع بها أيضا أن تقول فى احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأمثاله ، وإنه من الأشياء المقبولة ، وذلك أنهم قد يتثاقلون عن دفع ما قد جرت به العادة ، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له . ومع ذلك ، فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء ، صاروا يتوقون دفعها .

وأيضا ، فلا ينبغى أن يظهر منك حرص على شيء ما بعينه ، وإن كان الانتفاع به كثيرا ، فتشتدّ مقاومتهم لما يرونك حريصا عليه ومعاندتهم إياه .

(١) ف : القياس . (٢) ف : تناقض .

وقد ينبغى أيضا أن تأتى بالشىء الذى يقال على طريق المثل[1]، لأنهم أشدّ قبولا ووضعا لما يؤتى[2] به من أجل غيره، منهم لما ينتفع به من أجل ذاته.

وأيضا فلا ينبغى أن تأتى بالشىء الذى تريد أخذه بعينه؛ بل تأتى بما ذلك الشىء تابع له ضرورةً: فإنك إذا فعلت ذلك كانوا أشدّ موافقة[3] لك، من قِبَل أن ذكرك الشىء الذى ما تحاول أخذه تابع له ليس يجرى فى الظهور مجراه. وإذا أخذ هذا، فقد أخذ أيضا ذاك.

وقد ينبغى أن يؤخذ السؤال عن الشىء الذى يريد أخذه خاصةً، إذ كان من عادتهم أن تشتد مقاومتهم [٣١٧ ا] ومعاندتهم للأشياء التى يتقدم السؤال عنها، من قِبَل أن أكثر من يسأل إنما يقدم ذكر الأشياء التى هو شديد العناية بها.

وقد ينبغى فى محاورة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أول ما يتكلف إحضاره، وذلك أن المتعاصين من الناس يوافقون خاصةً على الأشياء المتقدمة (متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، فى غاية الظهور والبيان)، غير أنهم فى آخر الأمر يتعاصون[4]. وكذلك يجرى أمر القوم الذين يظنون أنهم يسرعون فى الجواب، إن كنا فى حال الجواب. وذلك أنهم إذا وضعوا[5] أكثر الأشياء يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيرا، من قبل

(١) ف : اللغز . (٢) ف : يسوّق . (٣) ف : مساعدة .
(٤) ف : يتشكرون . (٥) ف : سلموا .

أنه لا يلزم عنـدهم من الأشياء الموضوعة[1] . وإما يضعون[2] ما يضعون اعتمادا على اقتدارهم وظنا بأنه لا يتهيأ < أن > تثبت[3] حجة عليهم . ١٥٧

وأيضا ، فليعتمد الإسهاب فى القول وأن يحشى بالأشياء التى لا ينتفع بها أصلا فى القول المقصود[4] ، كما يفعل الذين يرسمون رسوما كاذبة . فإنه إذا كثرت هذه الأشياء ، كان الكذب أخفى وأغمض . ولذلك صار الذين يسألون[5] يغالطون أحيانا بإدخالهم فى أضعاف[6] القول الأشياء التى لو أتى بها مفردة مجردة لم تقبل ولم توضع .

فهذه الأشـياء وما جانسها يجب أن تستعمل فى إخفاء ما يحاول إخفاؤه . فأما فى تحقيق القول وتحسينه ، فقد ينبغى أن نستعمل الاسـتقراء وقسمة الأشـياء المتجانسة . وقـد تقدم العلم بالاستقراء : ما هـو ؟ وأى الأشياء هو ؟ فأما التقسيم فهو على ما أصف : قد يقال إن علما أفضل من علم : إما لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضـل . وإن العلوم[7] منهـا نظرية ، ومنها فعلية ، ومنها عملية . فإن هـذه الأشياء وما يجرى مجراها إنمـا تحسن القول وتمقه فقط ، وليس فيها شىء يحتاج إليه ضرورة فى إظهار النتيجة . وأما فى باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يؤتى بمثالات وألغاز ،

---

(١) ف : المسلمة . (٢) ف : يسلمون . (٣) ف : إقناعهم .
(٤) ف : الأمر المطلوب . (٥) ف : يغالطون .
(٦) أضعاف = تضاعيف . (٧) ف : المعارف .

وأن تكون المثالات خاصية ، وما نستفيد به علما بمنزلة ما هو منها سائر فى شعر أوميروس دون شعر خوريلس[1] : وذلك أن ما يوفى به على هذه الجهة يكون أشدّ وضوحا .

٢

< قواعد السؤال ، تتمة >

وقد ينبغى أن نستعمل فى الجدل : أمّا على الجدليين فنستعمل [٢١٧ ب] القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوامّ من الناس . ويجرى الأمر فى الاستقراء بالعكس : بأن نستعمله فى أكثر الأحوال مع العوامّ . وقد تقدّم القول فى هذه الأشياء[2] فيما سلف . — وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن تأتى بالقضية الكلية وفى بعضها لا يسهل ذلك[3] ، من قِبَل أنه لم يوضع لجميع المتشابهات اسمٌ عامٌ يضمها . إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكلى قالوا : «وكذلك يجرى الأمر فى جميع ما هذه سبيله» . ومن الأمور التى فى غاية الصعوبة تميز[4] هذا الأمر — أعنى أى هذه الأشياء الموصوفة التى أتى بها هو

(١) أوميروس = Homerus ؛ خوريلس = Choerilus ، ويوجد ثلاثة شعراء يونانيون بهذا الاسم : أحدهما أثينى وشاعر مآسى ، والثانى من شامس وشاعر ملاحم ؛ والثالث — وهو المقصود هنا — شاعر ملاحم من ياسوس Iasus ارتحل مع الاسكندر الأكبر ومدحه ، وكان ردئ الشعر (هوراس : « الرسائل » Epist ٢ : ١ : ٢٣٢ — ٢٣٤ ، « فن الشعر » الأبيات رقم ٣٥٧ — ٣٥٨) .

(٢) ف : ذلك . — راجع م ١ ف ١٢ ص ١٠٥ أ س ١٦ وما يليه .

(٣) ف : يمكن . (٤) س : تبين .

بهذه الحال ، وأنها ليس كذلك . ولذلك صار بعضهم يغالط[1] بعضا فى الأقاويل[2] ، حتى إنّ منهم من يجعل [ما ليس] متشابها ما ليس كذلك ، ومنهم من يتشكك فى الأشـياء المتشابهة و يرى أنها ليست متشابهة . وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسم لجميع ما هذه حاله ، لكيلا[3] يعرض للجيب الشك فى أن الأمر الذى أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك . و يلحق السائلَ أيضا العتبُ من قِبَل إيجـابه إياه على طريق التشابه ، إذ كان كثير من الأشـياء التى ليست أحوالها واحدةً قد يظن بها أن أحوالها واحدة .

ومتى ما وقع التسليم[4] لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء ، إلا أنه لم يسلّم أن ذلك كلى ، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة . ومتى لم يقل إن الأمر كذلك فى بعض الأشياء ، فليس يجب أن يطالب فى أى الأشـياء كذلك .

وذلك أنه إنمـا يجب أن نطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد انقاد أوّلا للاستقراء . والأولى ألا يطالب بأن يجعـل مناقضته للحجة التى كان أتى بها بعينها ؛ اللهم إلا أن يكون ما هـذه حاله هو واحدا[5] فقط ، كما أن ١٥٧ ب
الاثنين من بين سائر الأعداد الزوجية هى فقط عدد أول . وذلك أنه ينبغى للمعاند[6] أن يجعل معاندته فى عدد آخر ، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله . فأما الذين يعاندون الأمر الكلى ولا يجعـلون عنادهم فى الجهـة بعينها ، بل فيما هو مشارك لها فى الاسم — كقول القائل : إنه قد يكون للإنسان لونٌ

---

(١) ف : يناقض . (٢) ف : القياسات . (٣) ف : كلا .

(٤) ف : الاتفاق فى كثير . (٥) ص : واحد . (٦) ف : للناقض .

ليس هو له ، أو يد أو رجل (وذاك [١٣١٨] أنه قد يكون للصوَّر لون ليس هو له ، وللطباخ رجلٌ ليست له) — فقد ينبغى أن يكون سؤالك إياهم عن أمثال هـذه الأشياء بعـد استعمالك القسمة : وذاك أنه إذا وقعت الخُـدْعة بسبب الاشتراك فى الاسم ولم يشعر به ، ظنّ أن المقدّمة قد عوندت . — فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك فى الاسم ، بل بمعاندة الأمر بعينه ، فقد ينبغى لك إذا أنت أبطلت[(١)] ذلك الأمرَ الذى فيه العناد بعينه أن تأتى بالأمر الباقى وتجعله كليًّا ليتقرّر على الواجب كالحال فى الغَلَط والنِّسْيان . وذاك أنهم لا يوافقون ولا يسلّمون أن المفارق[(٢)] للعلم ناس ، مِنْ قِبَلِ أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ[(٣)] من المعرفة ، ولا يقال فيه إنه نَسِيَها . فقـد ينبغى إذا أنت أبطلت الأمر الذى فيه العناد أن تأتى بالأمر الباقى — مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتًا باقيًا بحاله ، إلا أنه قـد فارقَ[(٤)] المعرفة ، يقال فيه إنه ناس . وكذلك ينبغى أن تحتج على من يعاند أن المقابل للخير الأعظم هو الشر الأعظم . وذاك[(٥)] أنهم يحتجون أن الصحة لـما كانت فى الجودة أقل[(٦)] كثيرًا من جودة الهيئة ، كان المضادّ لها هو الشر الذى فى غاية العظم ، إذ كان المرض أردأ كثيرا من رداءة الهيئة . ولذلك قد ينبغى أن نفعل فى ذلك كما فعلنا فى غيره ، وهو أن نرفع الأمر الذى وقعت فيه المعاندة . فإنا برفعنا[(٧)] إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة . مثال

---

(١) ف : دفعت . (٢) ف : المنسلخ من العلم . (٣) ف : فارق معرفته .
(٤) ف : انسلخ من . (٥) ف : وذلك . (٦) ف : حسن .
(٧) ف : بإبطالنا .

ذلك أن الخير الأعظم مقابِلُه الشرُّ الأعظم، إن لم يحز معا أحد هذين لذلك الشيءَ الآخر، بمنزلة جودة الهيئة للصحة . — وليس إنما ينبغى أن يفعل ذلك عند معاندة الخصم فقط ، بل قد ينبغى أن يفعله فى حال جحوده وإن لم يعاند ، مِنْ قِبَلِ أنه قد تقدّم فروّى فى بعض هـذه الأشياء . وذلك أنه إذا ارتفع[(١)] الأمر الذى فيـه المعاندة اضطرّ إلى أن يضع ما يريده ، إذ كان لم يتقـدّم فيتأمل[(٢)] الأمر الباقى لِمَ صار ليست هـذه حالَه . فأما متى لم يضع المراد، فإنه إذا طولب بالمعاندة لم يأت[(٣)] [٣١٨ب] فى ذلك بشىء . والمقدّمات التى هـذه حالها هى الكاذبة فى بعض الأشياء ، الصادقة فى بعضها الآخر . وذلك أنه قد يتهيأ لك فى أمثال هذه المقدّمات، إذا رفعتَ منها ما يجب رفعه ، وجدتَ السبيل إلى أن تجعل ما يحصل[(٤)] بعد ذلك صادقا . — وإن كنت إذا أتيت بالحجة فى أشياء كثيرة لم تأت لها بنقض، فقد وجب عليك أن تعترف[(٥)] بالمواد : وذلك أن المقدّمة الجدلية هى التى متى كانت حالها فى أكثر الأمر حالا واحدة، لم يوجد لها مقابل يعاندها .

وإذا أمكن أن يُنتج شىء واحد بعينه أشياءَ ممكنةً وغير ممكنة ، فإنك إذا سلكت فى تبيينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك ؛ وإذا كان القول جاريا على طريق الجدل، فإنك إذا[(٦)] أنتجت شيئا على طريق الخلف فلا وجه للتشكك . وإذا جعلته على طريق الخلف، فإنه إن لم يكن الكذب

---

(١) ف : أبطل . (٢) ف : فيرى . (٣) ص : يأتى . ف : يتهيأ له . (٤) ف : يبق . (٥) ف : تنفع . (٦) ص : إذ .

١٥٨ أ فيه في غاية الظهور كان لهم أن يقولوا إن ذلك ليس محالا[١] ، فلا يحصُلُ للسائل الأمرُ الذي يقصده[٢] .

وقد ينبغي أن نأتي من الحجج بجميع ما كانت حاله في كثير من الأشياء حالا واحدة . والمناقضة فيه إما أن تكون معدومةً ألبتةَ ، أو تكون غير ظاهرة ، لأنه[٣] إذا لم يمكنهم أن يتأملوا[٤] الأشياء التي لبست بهذه الحال وضعوا المطلوب على أنه صادق .

وليس ينبغي أن تجعل النتيجة سؤالا . فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عاندك الخصم وقاومك ، لم يتهيأ أن يحدث قياس . على أنهم أحيانا قد يدفعون[٥] النتيجة و إن لم تأت بها على طريق السؤال ، بل أتيت بها على أنها قد لزمت عن غيرها ، و إذا فعلوا ذلك ظنّ من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة أنه ليس يلحقهم توبيخ . ولذلك وجب — و إن لم تقل[٦] إنها تلزم على طريق النتيجة ، بل جعلتها سؤالا بجُحِدَتْ[٧] — ألا يحدث قياسٌ أصلا .

وليس يرون أن كل ما كان كليا فهي مقدّمة جدلية — مثال ذلك قولنا : ما هو الإنسان ؟ أو على كم نحو يقال الخير ؟ فإن المقدّمة الجدلية هي التي للمجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا . فأما الأشياء التي تقدّم ذكرها فليس الأمر فيها كذلك . ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية .

(١) ف : هو غير ممكن . (٢) ف : يريده . (٣) ف : لأنهم و إن لم .
(٤) ف : يتفقدوا . (٥) ف : يجحدون . (٦) ف : نصرح .
(٧) ف : بتة .

اللهـم إلا أن يكون السائل يأتى بها إما عند تحديده ، أو تقسيمه — مثال ذلك : أترى الخـير [١٣١٩] كذا يقال ، أم كذا ؟ وذلك أن الجواب عن أمثال هـذه المسائل يسهل ، إذ لا بُدّ فى الجواب عنها إما بـ « نعم » أو بـ « لا » . ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتى به من أمثال هذه المقدّمات على هذه السبيل . ومع ذلك فلعله من الإنصاف أن يطالب المجيب بأن يخبر بكم نحو يقال الخـير . متى كنت أنت إذا قسّمت وأتيت بالحجـة لم تساعد ولم يسلم لك .

والذى يسأل عن شىء واحد سـؤالًا دائما فهو غير مصيب ، من قِبَل أن المجيب إن أجاب السائل عمـا يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سأل مسائل كثيرة ، أو كرر السـؤال عن شىء واحد بعينه مرارًا كثيرة . ولذلك إما أن يكون يهذُر فى القول ، أو ليس يتأتى له قياس . وذلك أن كل قياس إنما يتألف من مقدّمات[1] يسيرة . فإن لم يُجبْه عما يسأل عنه ، فذلك إما لأنه لا يتهيأ[2] له توبيخ ، وإما لأنه يروغ .

٣

< صعوبة الحجج الجدلية >

وقد يتهيأ فى أصول بأعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقض[3] . والأشياء التى هـذه حالها هى الأشياء المتقدّمة فى الطبيعة والأشياء المتأخرة ، وذلك

---

(١) ف : أسماء . (٢) ف : لم . (٣) ش : فى نسخة : وأن يؤتى بسهولة . والذى نقله اسحق : يفسخ . وأثانس : وأن ينظر ويجيب بسهولة .

أن المتقدمة محتاجة إلى التحديد ، فأما المتأخرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاويل على ترتيب واتصـال . فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن المجيج مُرائية ؛ وذلك أنه لا يتهيأ لمن لم يبتدئ من المبادئ الذاتيـة وينتهى منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء . فأما التحديد فإن المجيب لا يطلقه ولا يأذن فيه . ولا إن فعل السائل ذلك نصتوا له وقبـلوه . و إذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو، لم يسهل أن يؤتى بالحجـج فيه . وأكثر ما يعرض ذلك فى الأوائل خاصة ؛ ١٥٨ ب
وذلك أن الأشياء الأواخر إنمـا تبين بها . وأما تلك ، فغـير ممكن أن تبين لغيرها[(١)] ، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعلَم كلٌّ واحد منها بالتحديد .

ومـمـا يصعب اختباره أيضـا الأشياء القريبـة من المبدأ . وذلك أنه لا يتهيأ أن نجد فى تبيينها أقاويل كثيرة ، لقلة الأشـياء التى بينها و بين المبدأ التى بها ضرورةً يتبين ما بعدها .

ومما يصعب اختباره[(٢)] من الحدود ما استعمل فيه ما هذه حاله من الأسماء : إما ما كان منهـا أولًا [٣١٩ ب] لا يظهر من أمره هل هو ممـا يقال على الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لا يعـلم مع ذلك هل هو ممـا يقال على التحقيق ، أو ممـا أتى به المحدد على طريق الاستعارة . وذلك أنها لمـا كانت غير بينة لم يكن فيها احتجاج ؛ ولمـا كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة ، لم يكن فيها تو بيخ[(٣)] .

---

(١) ف : المبادى . (٢) ف : بالأواخر . (٣) ف : تبكيت .

وبالجملة ، فإن كل مسئلة يستصعب اختبارها فقد ينبغى أن ينظر من أمرها فى إحدى هذه الجهات ؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد ، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة ، أو مما يقال على طريق الاستعارة ، أو تكون غير بعيدة من المبادئ (١) . ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغى أولًا أن ننظر مِنْ قِبَلِ أى نحو من هذه الأنحاء التى ذكرت اعترض هذا الشك . فإنه إذا ظهر لنا ذلك ، كان ذلك معلوما أن الحاجة تكون إما إلى التحديد ، وإما إلى التقسيم ، وإما إلى أن يؤتى بالمقدمة التى فى الوسط — وذلك أن بهذه الأشياء تتبين الأواخر .

وفى كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب ، فإن المحاورة والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا مُيَسَّرَيْن ، بمنزلة قول القائل : أترى للضد ضد واحد ، أم أضدادٌ كثيرة ؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن ننتج : هل يمكن أن يكون الشىء الواحد بعينه أضدادٌ (٢) كثيرة ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمر فى غير هذا من الأمور التى تحتاج إلى التحديد .

ويشبه أن يكون قد توجد فى التعاليم أيضا أشياء لا يسهل أن ترسم لنقصان التحديد ، بمنزلة الخط الذى يقسم السطح على موازاة الضلع < فى متوازى الأضلاع > ، فإنه يقسم الخطُّ الخطَّ والمكانَ على مثال واحد : وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان الأمرُ (٣) الموصوف . وذلك أن الأماكن والخطوط

(١) ف : الأوائل . (٢) ص : أضدادا . (٣) ف : فى أول وهلة .

يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ . وهذا التحديد بعينه هو لهذا المعنى بعينه . وفى الجملة من القول ، فإنه إذا وضعت للاسطقسات الأول الحدود (مثل أن يوضع ما هو الخط وما هى الدائرة) ، كان التبيين فى غاية السهولة . إلا أنه ليس يتهيأ أن يأتى فى تبيين [٣٢٠ أ] كل واحد منهما بأشياء كثيرة من قِبَل < أن >(١) الوسائط ليست كثيرة . وإن لم يوضع للمبادئ حدود ، صعب الأمر فى التبيين . ولعل ذلك أن يكون غير ممكن . وهذه نفسها حال ما فى الأقاويل الجدلية .

١٥٩ أ وليس ينبغى أن يذهب عليك متى دار الأمر الموضوع مما يتعذر اختياره أنه قد شابَهُ شىء من الأشياء التى قلت آنفا . فأما متى كان صرف القول نحو القضية والمقدمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع ، فقد يجد الإنسان السبيل إلى التشكك : هل ينبغى أن توضع أمثال هذه الأشياء ، أم لا ؟ وذلك أنه إن لم يضع ، لكن أوجب أن يتكلم فى هذه الأشياء ، فقد رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع فى بدء الأمر . وإن هو وضع وضعا ، فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هى أقل صدقا . فأما إن كان ينبغى ألا يجعل المسئلة مستصعبة جدا ، فقد يجب أن يوضع وضعا . وأما إن كان الأولى أن يأتى بالقياس من أشياء هى أعرف ، فليس ينبغى أن يوضع ، لكنا نقول إن من كان يقصد للتعلم فليس ينبغى أن يضع ، اللهم إلا أن يكون ما يضعه أشد ظهورا . وأما من كان قصده للتخرج

(١) ف : الأشياء التى فى الوسائط . (٢) ف : أرى .

والارتياض فقد ينبغى أن يضع ما يظهر من أمره أنه .<صد>[1]ق فقط. فقـد[2] بان إذًا أنه ليس ينبغى أن يكون حال من يسلم[3] أو يعلم الإيجاب للوضع حالا واحدة.

٤

< دور السائل ودور المجيب >

أما كيف ينبغى أن يكون السؤال والترتيب، فعسى أن يكون ما قيل فى ذلك كافيًا[4]. فأما القول فى الجواب، فقد ينبغى أن يلخص ما فعل الحاذق بالجواب، كما يلخص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه. فأما ما يفعله المجيد للسؤال فهو أن يهيىء الكلام تهيئة يقود بها المجيب إلى القـول بالأشياء التى ليست محمودة أصلا مـن الأشياء التى هى ضرورية للأمر الموضوع؛ وأما مايفعـله الذى يجيـد الجواب، فأن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال والشناعة لم يأتِ من جهته فى نفسه، وإنمـا من قِبَـلِ الوَضْع. وذاك أن الخطأ فى أن يوضع أولًا ما لاينبغى أن يوضع هو غير الخطأ فى أن يضع واضعٌ شيئًا ما ولا يحفظه كما ينبغى.

---

(١) خرم بالمخطوط.

(٢) ش : نقل آخر : فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد و يضع الذى يسأل سؤالا والذى يعلم تعليما.

(٣) ف بالأحمر : يسال.

(٤) ف : المجيد بجواب.

٥

< نظرية جديدة فى الارتياض الجدلى — دور المجيب >

ولما[1] كان ذاك عند الذين يُريغون القول نحو التخرج والارتياض غير مميز [٣٢٠ ب] ولا محصَّل ، (وذاك أن أغراض الذين يعلمون و يتعلمون والذين يقصدون للمحاورة[2] والذين يصرفون[3] النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق الفحص — لما كانت ليست واحدة بأعيانها ، لأن الذى يتعلم قد ينبغى أن يضع الأشياء التى يظهر من أمرها أنها مقبولة ، إذ ليس أحدٌ من الناس يقصد لتعليم الكذب . وأما من كان شأنه المحاورة[4] فإن السائل من جماعتهم[5] قد[6] ينبغى أن يظهر من أمره أنه يفعل شيئا ؛ والمجيب قد ينبغى أن يظهر من أمره أنه لم ينفعل شيئا . وأما فى المفاوضات الجدلية التى ليست على طريق المجاهدة وإنما يقصد بها اختبار المعانى والفحص عنها ، ولم يلخص بعد ، فيعلم ما ينبغى للمجيب أن يقصد نحوه ، وما يجب أن يسلّمه من الأمور أو يمنعه ليكون حافظا للاصل الموضوع)، وكان ليس عندنا فى ذلك شىء استفدناه من غيرنا ، وجب أن نتكلف القول فيه .

فنقول إنه قد يضطر المجيب إلى أن يقبل من الأوضاع : إما ما هو
١٥٩ ب مشهور أو غير مشهور ، وما كان محمودا[7] — بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه أوله

---

(١) ش : نقل آخر : ولأنها غير مميزة (ف : مفصله) للذين يأتون بالأقاويل نحو التخرج والدربة . (٢) ف : للجاهدة . (٣) ف يقلبون (مرتين) . (٤) ف : المجاهدة . (٥) ف : بينهم . (٦) ف : فقد . (٧) ف : محمود .

فى ذاته أو لغيره . فإنه على أى الجهات كان مشهوراً فلا فرق فى ذلك : لأن المذهب فى جودة الجواب ، وأن يعطى ما سئل عنه أو يمنعه ، هو مذهب واحدٌ بعينه . — وإذا كان الوضع غير مشهور ، فقد يجب ضرورةً أن تكون النتيجة غيرَ مشهورة[1] ، لأن السائل إنما ينتج دائماً ما هو مقابل للوضع . ومتى كان الأمر الموضوع لا مشهوراً[2] أو لا غير مشهور ، فإن حال النتيجة أيضا يكون كذلك[3] . — ولما كان الذى يجيد القياس إنما يبين الأمر المطلوب من مقدمات هى أعرف وأشهر ، فمن البين أنه إذا لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق فليس ينبغى للمجيب أن يعطى لا ما[4] هو مشهور على الإطلاق ، ولا ما هو مشهور وإن كان دون النتيجة فى ذلك . فإنه إذا كان الوضع غير مشهور ، فإن النتيجة تكون مشهورة ، ولذلك قد ينبغى أن تكون الأشياء التى تقتضب بأسرها مشهورة ، وتكون أكثر شهرة من الموضوع إن كان القصد أن ينتج من أشياء هى أعرف مما دونها فى العرفان . فيجب إذن ، متى كان شىء من الأشياء التى وقعت عليها المصادرة[5] ليست هذه حالها ، ألا يضعه المجيب . وإن [٣٢١ ا] كان الوضع مشهورا على الإطلاق ، فظاهر أن النتيجة تكون غير مشهورة : فينبغى أن نعطى جميع الأشياء المشهورة

---

(١) تآكلت حروف الكلمات الثلاث الأخيرة .

(٢) ص : مشهور .

(٣) ف : المسئول عنه .

(٤) ف : نقل آخر : لا ذلك الذى لا يظن مرسلا ولا ذلك الذى يظن .

(٥) ف : يسأل عنها .

ونعطى مما ليس مشهورا ما كان دون النتيجة فى ذلك ؛ وقد يظهر من أمر الفاعل لذلك أنه قد وفى الجدل حقه .

وكذلك أيضا إن لم يكن الوضع مشهورا ولا غير مشهور، فإنه يجب أيضا على هذا الوجه أن نعطى جميع الأشياء المشهورة ونعطى مما ليس مشهورا جميع الأشياء التى هى فى الشهرة أكثر من النتيجة . فإنه يلزم على هذا الوجه أن تكون الأقاويل أشهر . — فأما إن كان الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور ، فقد ينبغى أن نجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على الإطلاق . وأما إن لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور، بل إنما هو كذلك عند المجيب، فقد ينبغى أن يكون ما يوضع أو لا يوضع بحسب ما يراه و يعتقده فى الأمر المشهور . — وإن كان المجيب إنما يعتقد فى ذلك رأى غيره ، فمن البيّن أنه ينبغى أن يكون وضعه لجميع ما يضعه أو نفيه لما ينفيه بحسب ما يعتقده من ذلك الرأى . ولذلك صار الذين يعتقدون الاراء البديعة، بمنزلة رأى ايرقليطس[1] فى أن الشر والخير هما شيء واحدٌ بعينه، لا يسلمون أن الأضداد لا تجتمع فى شيء بعينه، ليس على أنهم لا يرون ذلك ، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه ، كانوا يقولون به . وقد يفعل أيضا مثل ذلك القوم الذين يقبلون الأوضاع من غيرهم . وذلك أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع .

---

(١) Heracclitus = راجع الشذرتين ٥٨ ، ١٠٢ من نشرة ديلز .

٦

< دور المجيب يتوقف على طريقة السؤال >

فقد ظهر ما الأشياء التي ينبغي للمجيب أن يقصد قصدها[1]: <سواءٌ> كان الموضوع مشهورًا على الإطلاق، أو كان مشهورًا عند بعض الناس.

ولما كان كل ما يسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهورًا، أو غير مشهور، أو لا واحد[2] منهما، أو مما ينتفع به في القول، أو مما لا ينتفع به — فإنه[3] إن كان مشهورا وليس مما ينتفع به في القول فقد ينبغي لك أن تعطيه وتعترف أنه مشهور. وإن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به في القول فقد ينبغي أن تعطيه ١٦٠ أ
بعد أن تنبه على أنه غير مشهور لتحترس بذلك مما يسبق إلى الظن السارح. وإن كان مما ينتفع به في القول وكان ذلك مشهورا، فقد ينبغي أن تقول إنه [٣٢١ ب] مشهور، إلا أنه في غاية القرب من الأمر المطلوب في البدء، وأنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع. وإن كان مما ينتفع به في القول وكانت القضية في غاية البعد من الشهرة، فقد ينبغي أن يترك[4] أنه متى وضع لزمت عنه النتيجة، إلا أن الحجة التي أتى بها في غاية الخساسة. وإن لم تكن غير مشهورة ولا هي أيضا مشهورة، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به في القول ألبتةَ، فقد ينبغي أن نعطيها من غير أن نلخص[5] شيئا. وإن كانت مما ينتفع به في القول، فقد ينبغي أن يُنبه[6] على أن الوضع يرتفع إذا وضع

---

(١) ف: نحوها. (٢) ص: واحدا. (٣) تحتها: فيه.
(٤) ف: نقول. (٥) ف: تفصل. (٦) ف: يبطل.

المطلوب الأول. — وبهذا الوجه يكون المجيب فى حال من لا يتوهم عليه أنه قد لزمه شىء هو كان سكته، متى كان وضعه لواحدٍ واحدٍ من الأشياء التى يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمل له، ويكون السائل قد استنب له القياس، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر فى الشهرة من النتيجة. وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هى أقل فى الشهرة من النتيجة، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين فى تأليف القياس.

ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال، فليس ينبغى له أن يوضع[1].

٧

< طريقة السؤال >

وكذلك فقد ينبغى له أن يعاند ويقاوم بالأشياء التى ليست واضحة، وهى مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة. ولما كان مطلقا للمجيب أن يقول فيما لا يعلمه أنه لا يعلمه، وفيما يقال على وجوهٍ شتى ألا يعترف به ضرورةً أو يجحده، فمن البيّن أنه إن كان أولا الشىء الذى قيل غير واضح فقد ينبغى له ألا يتثاقل عن أن يقول: إنى لا أفهم: وذلك أن تكلّف مناقضة ما يرد عليه أحيانا من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة. وإن كان واضحا، إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى[2]، فإنه إن كان فى جميع الأحوال صادقًا أو كاذبًا فقد ينبغى إما أن يُقرّ به على الإطلاق، أو يجحده؛ فإن كان كاذبا فى حال،

(١) أى: يسلم له. (٢) ف: كثيرة.

وصادقا فى أخرى، فقد ينبغى أن ينبه على أنه مما يقال على أنحاء كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذبا[١] وهذا صادقا[٢]: وذلك أنه إن قسمه بأخرة لم يعلم أنه قد كان منذ أول الأمر يعلم [٣٢٢ ا] أن الشيء يميل إلى الجهتين . وإن كان لم يتقدم له العلم إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعط ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر . وذلك أنه إذا كانت المعانى التى تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرة، كان التشكك سهلا . — وإن كان ما يسأل عنه واضحا وكان أيضا مما يقال على الإطلاق ، فقد ينبغى أن يكون الجواب عنه إما « نعم » أو « لا » .

٨

< من الجواب إلى الاستقراء >

ولما كان كل مقدمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدمات التى يكون عنها القياس ، أو تكون من المقدمات التى تستعمل فى تبيين واحدة منها (كان بينا أنها إذا أخذت من أجل مقدمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة فى غاية الكثرة : وذاك أن الكلى إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه)، فقد ينبغى أن نضع جميع الجزئيات إن كانت صادقة مشهورة . ونتكلف رد[٣] الأمر الكلى: ١٦٠ ب
فإن ملق القول بالرد من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب

(١) ص : كاذب . (٢) ص : صادق . (٣) ف : مناقضة .

من التعسف . فإنه إن كان المعنى ظاهرا فى أشياء كثيرة ولم يسلّم الكلى، ظهر من أمره أنه يَمْحَكُ. وأيضا فإن لم يجد مساغا إلى أن يخالف ويأتى بالحجة على طريق المناقضة فى أن ذلك ليس بحق، توهم عليه أنه أشدّ مماحكة وعلى أن ما يفعله من ذلك أيضا غير كاف : وذاك أنا قد نجد أقاويل كثيرة تضاد الآراء العامّية يصعب حلها، بمنزلة قول زينن[1] إنه لا يمكن أن يتحرك ولا أن يقطع أيضا مسافة مقدارها اسطاديون[2] . إلا أنه ليس يجب لذلك ألا نضع الأشياء المقابلة[3] له . — فإن كان [لا] لم يتهيأ له أن يخالف ويأتى بحجة من ضدّ حجة الخصم، ولا أن يعانده ‹و› لا ينقاد للوضع، فقد بان من أمره أنه مَحَكٌ . والمَحْك فى الأقاويل هو جوابٌ مُفْسِدٌ للقياس من خارج عن الأنحاء التى قيلت آنفا .

٩

‹الارتياض، والموضوعات غير المشهورة›

وقد ينبغى أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدّمت من أُولئك[4] إياه وارتياضك [٣٢٢ ب] فيه . ومن البيّن أن الأشياء التى يبطل بها أصحاب السؤال الأمرَ الموضوعَ هى التى[5] ينبغى أن تُعانَد .

---

(١) = Zénon (٢) الأسطاديون στάδιον مقياس طوله ٦٠٠ قدم يونانى، ويساوى ١٨٠ مترا . (٣) ف : المناقضة . (٤) ص : اولئك! — آلى الشيء أولا : أصلحه وساسه ودبره . (٥) تحتها : فى .

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين : أما أحدهما فما يلزم عنــه القول بأشياء شنعة ، بمنزلة قول القائل إن كل شيء يتحرك ؛ والآخر اختيار الأشــياء التي من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهي مضادة للاعتقادات[1] — بمنزلة قولنا إن اللذة خير، وأن يجور الإنسان أفضل من أن يجار عليه . وذلك أنه ليس إنما يَشْنَأُ[2] القائل بهذه الأشــياء من أجل أن القول قاده إليها ، لكن من قِبَل أنه يراها ويعتقدها .

١٠

<حل الحجج الفاسدة>

وما كان من الأقاويل منتجا للكذب ، فقــد ينبغي أن ننقضه بإبطال ما عنه ينتج[3] الكذب . وذلك أنه ليس بإبطالك أي شيء اتفق تكون قــد نقضت ما يجب نقضه[4] ، ولا إن كان مما تبطله كذبا ، لأنه قد يمكن أن يكون في القول أشياء كثيرة كاذبة — مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب ، وسقراط جالس ، فإنه يلزم من هذا أن : سقراط يكتب . وإذا رفع أن : سقراط جالس ، لم ينتفع بذلك في نقض القول ؛ وإن كانت القضية كاذبة ، إلا أنه ليس من أجل ذلك جاء الكذب في القــول : فإنه إن اتفق لإنسان ما أن يكون جالسًا إلا أنه لا يكتب ، لم يكن هذا الحد بعينه ملائما في هذا

---

(١) ف : للآراء .   (٢) ص : أنهم .   (٣) ف . يلزم .

(٤) ف : ننقضه .

الوضع . فليس يجب إذن أن تقصد لإبطال هذا ، لكن لإبطال القول بأن الجالس يكتب ، لأنه ليس كل جالس يكتب . وذلك أن الناقض لا محالة إنما هو المبطل للشيء الذى عنه لزم الكذب . والعالم بالنقض هو الذى معه خبرة بالشيء الذى من أجله كذب القول ، كالأشياء التى ترسم على خلاف ما ينبغى . وذلك أنه ليس يكتفى فيها أن يناقض ، ولا أن يكون الشيء الذى يبطل أيضا كاذبا ، بل قد ينبغى أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه ، إن كان بهذا النحو يتبين هل أتى بالمماندة[1] بعد التأمل وتقدمة النظر ، أم لا .

١٦١ ا وقد يتهيأ أن يمنع من التنتيج من وجوه أربعة : إما بأن يبطل ذلك الشيء الذى عنه يحدث الكذب . — وإما بأن يقصد لمقاومة السائل . — فإنك ، وإن لم تأت فى كثير من الأوقات فى النقض بطائل ، إلا أن السائل لا يمكنه الإمعان فى القول والاتساع فيه[2] . — والثالث أن يوجه المقاومة[3] [١٣٢٣] نحو الأمر الذى كان السؤال عنه . وذلك أنه قد يعرض ألا يحصل له ما يريده من الأشياء المسئول عنها ، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب[4] . ومتى زيد أدنى زيادة ، حدثت النتيجة . فإن كان السائل غير ممكن له الإمعان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجهة نحوه . وإن كان الإمعان ممكنا له ، فالممانعة تكون نحو الأشياء المسئول عنها . — والنحو الرابع من المناقضة — وهو أخس الأنحاء وأدونها — هو الذى

---

(١) ف : بالمناقضة . (٢) ف : والتباعد . (٣) ف : المعاندة .
(٤) ف : فاسدا .

يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هذه الأشياء التي تجرى المحاورة فيها قد يحتاجون فى ذلك إلى زمانٍ أطول من زمان المفاوضة الحاضرة .

فالمعاندات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء . والحل (١) إنما يكون بالنحو الأول فقط . وأما الأنحاء الباقية فإنما هى موانع وعوائق من النتائج .

١١

< تبكيت الحجة وتبكيت الخصم >

فأما تبكيت القول فى نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هو واحدًا بعينه . وذلك أن كثيرًا ما يكون سبب فساد القول من قبل السائل لتركه التسليم والانقياد للأشياء التى عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع . وذلك أن العمل المشترك (٢) لا يكمل أفضل كما له من قبل أحد الاثنين (٣) فقط . ولذلك قد تدعو الحاجة فى بعض الأوقات إلى أن يحمل الحجة موجهة نحو القائل (٤) دون الوضع متى (٥) كان المجيب مستعدًا (٦) لما يأتى به السائل من المتضادات التى تقدر أن تقوده إليها قسرًا (٧) . وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة فإنهما يحملان الجدل أحيانا مجاهدة لا مجادلة . — ولما كان ما يجرى هذا

(١) ف : والنقض . (٢) ف : العام . (٣) ف : الشريكين .
(٤) ف : المتكلم . (٥) ش : حتى كان المجيب حافظا لما يأتى به السائل من المتضادات . (٦) ف : راصدا . ش (على اليمين) : متوقعا . ش (على الهامش الأيسر) : اصحق : ينتظر ، يتوقع ، يرصد ، يحتال ، يروم . (٧) ف : المناكدة .

المجرى من الأقاويل إنمـا ينتفع به فى الارتياض والتدرب دون التعلم ، كان من البيّن أنه ليس إنما ينبغي أن تنتج الأشياء الصادقة فقط ، بل قـد ينبغى أن تنتج الأشياء الكاذبة أيضا . وذلك أن السائل قـد يضع أحياناً أشـياء هى حق فيضطرّ الذى يكون القول معه إلى فسخه . ولذلك قـد ينبغى أن يتقدّم فيضع الأشياء الكاذبة . وربما وُضع شيء كاذب ، وكان الوجه يُفْسَخُ بكذبٍ مثله ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون الأشـياء الكاذبة (١) تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُنِّف (٢) من تلك الأشياء التى يظنها [٣٢٣ ب] كان أشدّ إقناعا وأدنى بالقبول . وقد ينبغى لمن أحب أن يكون مصيبا فى الانتقال (٣) أن يجعل انتقاله (٤) على طريق الجدل ، لا على طريق المرائى : بمنزلة المنتقل على طريق الهندسة ، كان ما ينتج كاذبا أو صادقا . فأما أى القياسات هى القياسات الجدلية ، فقد قصصنا ذلك فيما سلف .

ولمـا كان الوضيع من الشركاء (٥) هو الذى يقصد للعَوق عن العمل المشترك (٦) ، كان معلوما أن الأمر فى الأقاويل يجرى هذا المجرى . وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشيء المشترك ، إلا فيما كان يجرى من المحادلة على طريق المجاهدة ؛ فإنه غير ممكن أن يقبل كُلُّ واحد من الفريقين شيئًا واحدًا بعينه ، لأنه غير ممكن
١٦١ ب أن تكون الغلبة لأكثر من واحد . ولا فرق أصلا فى أن يفعل ذلك فى حال

---

(١) ف : التى لا وجود لها . (٢) ف : التى لها وجود . (٣) ف : النقلة .
(٤) ف : نقله . (٥) ف : الخسيس . (٦) ف : العام .

الجواب أو فى حال السؤال . وذلك أن الذى يسأل على طريق المراء طريقته فى الجدل طريقة خسيسة(١)، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب، فإنه لا يعطى الشىء الذى يظهر(٢)، ولا يأتى ليعلم ما الشىء الذى يريد السائل أن يعلمه .

فقد علم إذن من الأشياء التى قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبكيت للقول فى نفسه على الانفراد، وللسائل على مثال واحد . وذلك أنه لا شىء يمنع أن يكون القول خسيسا(٣) وأن يكون السائل يخاطب المجيب بأفضل ما يتهيأ له مخاطبته به . فأما فى محاورة الذين يعتاصون(٤) نخليقٌ ألا يمكن الإنسان فى أول وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريده ويختار، وإنما يؤلفها بحسب ما يمكن ويتهيأ .

ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات فى حال، والأشياء التى فى بدء الأمر فى أخرى ، استعمالا غير محصّل ولا مميز ، (ولما كانوا إذا انفردوا بالقول مع أنفسهم أحيانا قالوا أشياء متضادة ، وإذا أنكروا أوّلا أوجبوا أخيرا، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة والتى فى بدء الأمر) ، وجب ضرورةً أن تكون هذه الأقاويل رذلة خسيسة . والسبب فى ذلك هو المجيب ، لأنه لم يعط هذه الأشياء وأعطى

---

(١) ف : رذلة . (٢) ف : المستحسن . (٣) ف : رذلا .

(٤) ف : يعترضون (؟ كلمة غير مقروءة نقترحها كذا) . ش : المحق : يقاومون مقاومة ، مأخوذة من : يقاوم، يعاند — نقله الفاضل يحيى بن عدى : يتعسرون تعسرا . ونقله ناقل آخر — وأظنه أثانس — المتصعبين تصعبا .

ما يجرى من الأمور هـذا المجرى . — فقد استبان إذن أنه ليس ينبغى أن يكون التبكيت للسائل وللأقاويل على مثال واحد .

والتبكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه :

(فالأول) منها إذا كان [١٣٢٤] لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجةٌ : لا نحـو الأمر الموضوع ولا نحو شىء من الأشـياء أصلاً ، كانت الأشياء التى عنها تحدث النتيجة كاذبةً أو غير محمودة : إما جميعها أو جمهورها ، ولا إن زيدت أشـياء أو نقصت ، ولا إن حذف بعض هذه الأشـياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجةٌ ؛

(والثانى) ألا يكون القياس ، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سَلَف[١] ، موجّها نحو الأمر الموضوع ؛

(والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزاد أو تنقص ، إلا أنها تكون أخسّ[٢] من الأشياء التى يسأل عنها ودون النتيجة فى الإحماد . — وذلك أنهم أحيانا يستعملون فى القياس أشياءَ[٣] تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس . — وأيضا فإذا كان القياس من أشياء هى أقل إحمادا وصدقا من النتيجة ، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج فى تبيينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه فى الأمر المطلوب .

---

(١) ف : مقصودا به . (٢) ف : القبول . (٣) ف : يأخذون .

وليس ينبغى أن يلتمس فى جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التى يؤتى بهـا فى تبيينها حالا واحدة فى الإحاد والإقناع . وذاك أنّا قد نجـد فى الطبع فى أوّل وهلة أن من الأشـياء المطلوبة ما هو سهل جدا، ومنهـا ما هو صعبٌ جدًا . ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء التى هى أحمد، كان قوله أفضل وأصوب .

فقد وضح إذًا و بان التبكيتُ للقول فى نفســه . والتبكيت له من حيث هو سؤال ليس واحدا بعينه ، إذ كان لا شىء يمنع أن يكون القول فى نفسه
١٦٢ ا وعلى انفراده مذموما، و إذا جعل سؤالا كان محمودًا(١) أو يكون محمودًا ، فاذا جعل سـؤالا كان مذموما، لا سيما متى كان تنتجه من أشـياء كثيرة محمودة صادقة تنتجا سهلا . وقد يكون القول المنتج فى حالٍ أحسنَ كثيرًا من القول غير المنتج متى كان المنتج قـد ينتج من أشـياء أخسّ وكان المطلوب ليست هذه حاله ، وكان غير المنتج محتاجا إلى أن يزاد عليه من الأشياء ما كان محمودا صادقا، و إن كان القول غير موجود(٢) فى الأشياء المزيدة. وما كان من المقاييس ينتج الصدق من مقدّمات كاذبة ، فمن العدل أن يبكت . وذاك أن الكذب إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة . فأما الصدق فربما ينتج من الأشياء الكاذبة ، وهـذا يتبين من كتاب « أنالوطيقا(٣) » . فأما إن كان القول برهانا على شىء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة فى حالٍ من الأحوال ، فذلك

(١) ف : محدوحا . (٢) ف : مؤتلف من . (٣) م ٢ ف ٢ .

القول ليس قياسا على تلك النتيجة . وإن كان يخيل[1] أنه بهذه [٣٢٤ ب] الحال فإنما ذلك تضليل ، لا برهان . — فأما الفلسفي[2] فهو قياس مبرهن . فأما الاحتجاجي فهو قياس جدلي . وأما المغالط[3] فهو قياس مرائي . وأما المشكك فهو قياس جدلي بالنقيض .

فإن برهن شيء من شيئين هما جميعا مظنون ، إلا أنه ليست حالها في ذلك حالا واحدة ، فلا شيء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليه مظنونا أكثر من كل واحد من ذينك الشيئين . وإن كان أحدهما مظنونا ، وكان الآخر لا يجري مجراه في ذلك المعنى ، أو كان أحدهما مظنونا والآخر غير مظنون ، فإن الأمر أيضا في النتيجة يكون في أنه موجود أو غير موجود بتلك الحال ، وإن كان أحدهما أكبر من الآخر في ذلك ، فإن النتيجة تتبع الأمر الأكثر .

وقد نجد في القياسات أيضا هذا الضرب من الغلط : وهو أن يبين بأشياء أكثر[4] ما يتهيأ تبيينه بأشياء أقل[5] ، وهي مع ذلك موجودة في القول : بمنزلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن ؛ فإنه متى سأل سائل فقال إن كل واحد من الأمور هو أفضل في الوجود من غيره ، لأنه مظنون على الحقيقة ، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء ، إذ كان إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه ، وقد يوجد ظن ما صادقا ،

---

(١) ف : تظهر . (٢) ف : العلى . (٣) ف : المضال .
(٤) ف : أطول . (٥) ف : أقصر .

وهو الذى يكون أصح من غيره من الظنون . وقد كنا أعطينا أنه قد يكون ظن ما صادقا ، وأنه قد يوجد فى كل واحد من الأمور ماهو أفضل ، فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشد تحقيقا . فأما من أين أتى الفساد ، فإنه أتى من قِبَل أنه جعل الشىء الذى منه صدر القول سبباً لأن تخفى العلة ولا يُشعر بها .

١٢

<وضوح الحجة . — فساد الحجة>

والقول الصادق إنما هو فى نحو واحد ، وهو الذى فى غاية العموم ، متى كان قد تنتج تنتجا لا يحتاج معه إلى زيادة فى السؤال . — وأيضا فأن يكون قد قيل على أفضل ماينهيأ بأن يوجد فى تبيينه الأشياء التى يحصل عنها ضرورةً ، وأن يكون أيضا منتجا من النتائج . — وأن يكون مع ذلك عادما ١٦٢ ب
للشىء الذى هو محمود فى الغاية .

فأما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب : فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك — ويدعى قياسا مرائيا . — والضرب الثانى متى كان منتجا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءا ، بمنزلة ما يعرض للذين يبينون الشىء بطريق الخلف . — أو يكون(١) منتجا للأمر الموضوع بدءا إلا أنه بغير الطريق الصناعى ، وأعنى بذلك متى كانت الطريق

---

(١) هذا هو الضرب الثالث .

غير طبية فتوهم[1] أنها طبية أو هندسية أو جدلية — كان الأمر التابع[2] صادقا أو كاذبا . — والضرب الثالث[3] متى كان [٣٢٥ ا] منتجا من أشياء كاذبة ، فإن النتيجة عند ذلك تكون فى وقت كاذبة ، وفى وقت صادقة ، لأن الكذب ينتج دائما من الأشياء الكاذبة ؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف[4] .

فأما القول الكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول فى نفسه ، إلا أنه ليس لاحقًا بالقائل له دائما ، وإنما هو لاحق فى حال غلطه وسهوه : فقد نجد ما يتقبل بذاته أكثر من تقبلنا كثيرا من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التى يظن بها أنها محمودة فى الغاية بحسب الإمكان شيئا من الأشياء الصادقة . وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخر صادقة ، لأنه ينبغى أن تكون بعض الأشياء الموضوعة غير موجودٍ ألبتةَ ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض . فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفى غاية الخساسة ، كانت النتيجة أخس كثيرا من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة . وهذه أيضا بعينها حال القول الذى ينتج نتيجة كاذبة . — فمعلوم إذن أن الفحص الأول عن القول : هل هو بذاته منتج ؟ والفحص الثانى : هل هو صادق أم هو كاذب ؟ والفحص الثالث : من أى الأشياء يأتلف ؟ — وذلك أنه إن كان من أشياء

---

(١) ف : فظن . (٢) ف : اللازم . (٣) كذا ! وصحته أن يكون الضرب الرابع . (٤) ف ١١ ص ١٦٢ ا س ١٠ ، ثم « التحليلات الأولى » م ٢ ف ٢

كاذبة ، إلا أنهـا محمودة، فهو منطقى . وإن كان من الأشياء التى هى الموجودة، إلا أنها غير محمودة، فهو خسيس . وإن كان من أشياء كاذبة ، وكانت مع ذلك غير محمودة أصـلا ، فعلوم أنه خسيس[١] إما على الإطـلاق وإما من نفس الأمر .

١٣

<المصادرة على المطلوب الأول، والمصادرة على المتضادات>

فأما كيف يُصادر عما يسئل عنه فى بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة ، فقد قيل ذلك على التحقيق فى " أنالوطيقا[٢] " . وأما على طريق[٣] الظن فقد ينبغى الآن أن نتكلم فيه : —

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون فى بدء الأمر على خمس جهات :

(أولهـا) — وهو أوضحها — متى صادر عن ذلك الذى ينبغى أن يتبين[٤] . وهذا فليس يسهل أن تُوقع المغالطة به فى نفسه، وإنمـا يمكن أن توقع المغالطه به فى المتواطئة أسماؤها خاصـة ، وفى جميع الأشياء التى الاسمُ لها والقولُ يدلان على شئ واحد بعينه ؛

(والجهة الثانية) متى كان ينبغى أن يبين الشىء جزئيًا فصادر على الكلى ١٦٣ ا
— مثال ذلك متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد ، فأوجب إيجابا

(١) ف : رذل . (٢) راجع « التحليلات الأولى » م ٢ ف ١٦
(٣) ف : حسب . (٤) ف : برهن .

كليًا أن علم المتقابلات واحد . وذلك أنه يتوهم أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مفردا [٣٢٥ ب] بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره ؛

(والجهة الثالثة) متى كان ينبغى أن يبين الشيء فى بدء الأمر كليا فصودر على الجزئى — مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأحرى[١] أن يتبين بعضها . فإنه قد يتوهم أيضا فى هذا أن الشيء الذى كان ينبغى أن يبين مع أشياء أخر كثيرة قد صودر عنه مفردا . وأيضا فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء فى حال قسمته إياه — مثال ذلك متى كان ينبغى أن يبين أن الطب هو علم المصح والمرض ، فأوجب تبين كل واحد منهما على حدته . — أو متى قصد إلى أشياء يلزم[٢] بعضها بعضا[٣] فصادر عن أحدها — مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر ، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع .

وأنحاء المصادرة فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر : فأول هذه الأنحاء أن يصادر عن المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة . والثانى أن يصادر عن المتضادات التى على طريق التقابل ، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه . والثالث متى كان قد أوجب الشيء كليا فأتى به فى الجزء على طريق التناقض ، مثال

---

(١) ف : فأوجب . (٢) ف : يفصل .

(٣) ف : بعض .

ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد ، ثم أوجب للصحح والمرض ما يخالف ذلك ، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئيا ، ثم رام أن يأتى بالنقيض فى الأمر الكلى . — وأيضا فمتى صادر عن ضد مايلزم ضرورةً عن الأشياء الموضوعة . وأيضا فمتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشيئين أعنى اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل .

والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة ، وبين أن يصادر على الأشياء التى يسأل عنها فى بدء الأمر أن الخطأ فى هذه إنما يظهر فى النتيجة (وذلك أنّا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه فى أوّل الأمر) ، والخطأ فى المتضادات إنما هو فى المقدمات مِنْ قِبَلِ أن بين هذه الأشياء تناسبًا .

١٤

< الارتياض فى الجدل >

فأما ما يُحتاج إليه فى التخرج والارتياض والمعاناة للأقاويل التى تجرى هذا المجرى فقد ينبغى أولًا أن نتعوّد عكس[1] الأقاويل ، لأنّا نكون بذلك أشدّ استعدادًا واتساعًا فى مناقضة الأمر المقول ، ويتهيأ لنا أن نأتى فى الأشياء اليسيرة بأقاويل كثيرة . وذلك أن النقض إنما هو تبديل النتيجة مع المقدمات الباقية . وإذا فعلنا ذلك [٣٢٦ ا] نقضنا واحدًا من الأشياء المعطاة ، لأنه

---

(١) ف : نقض .

يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدمات، إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة .

وينبغى فى كل موضـع أن نبحث عن الأمر المطلوب : هل هـو بهذه
الحال ، أم لا ؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمست له النقض فى أول ١٦٣ ب
وهلة[1] ؛ فإنك بهـذا الوجه تكون مرتاضًا متخرجًا فى أن تسـأل وتجيب . وان لم يكن ذلك مع غيرك ، فمع نفسك .

فأما الاحتجاجات فقـد ينبغى أن يختار منها فى الأمر الموضوع ما كان مقابلا بعضُه لبعض ، فإن ذلك يسهل لك السبيل — إلى أن تلزم الشيء قسرا — غاية التسهيل ، ويُعين أكبرَ معونةٍ على التبكيت والنقض متى سهل للإنسان السبيلُ إلى أن يعلم أن هذا الشيء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك .

وهذه الصناعة ليست بصغيرة . وذلك أنها تعلّم الإنسـان التحفظ من التناقض عند المحاورة ، وأن يكون مقتدرًا فى العلم والفهم الفلسفى على أن يتأمل الأشياء التى تلزم عن كل واحد من الأصلين الموضوعين ، بل على أن يكون قـد تأمله وفرغ منه . والذى يبـقى فى الأمر أن يصيب فى اختيار أحدهما . ويحتاج فى ذلك إلى أن يكون جيد الطبع . وجودة الطبع بالحقيقة فليست شيئًا غير أن يكون قادرا على حسن الاختيار لمـا يختار والهرب من الكذب . وإنمـا يقدر على فعل ذلك على سَـدادٍ مَنْ طُبِـع طَبْعاً فاضلا .

---

(١) ف : على المكان .

وذاك أن الذين[١] يحبون ما[٢] بدا منهم محبة فاضلة هم الذين يتهيأ لهم اختيار الأمر الأفضل .

وقد ينبغى أن تكون عندنا أقاويل عتيدة مهيأة للمسائل الجدلية التى كثيرا ما تعرض ، لا سيما الأوضاع المتقدمة . فإن المسؤول عن أمثال هذه الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحيانا عنها وينكر ما يدل عليه منها .

وأيضا فقد ينبغى أن نُعِدّ[٣] حدود الأشياء المحمودة والتى هى مبادئ لتكون مهيأة لنا ، فإن القياسات بها تكون .

وقد ينبغى أن نتكلف حفظ الأشياء التى كثيرا ما تعرض[٤] المجادلة فيها . وكما أنه قد يتقدم تعلم كتاب[٥] « الاسطقسات » والارتياض فيه[٦] التصرف فى علم الهندسة والعلم بها ؛ وفى علم الأعداد أن يكون الإنسان أولًا عالما بتضعيف [٣٢٦ ب] الأعداد الأُوَل ، متمهرا فيها (إذا كان ذلك من أكبر الأعوان فى أن يُحْكِم تضعيف سائر العدد) ، كذلك ينبغى أن يكون الأمر جاريا عليه فى الأقاويل والمقدمات حتى يكون الإنسان[٧] حافظا لها على طرف

---

(١) ف : اللذين . (٢) ف : يفرث . (٣) ف : أوائل .

(٤) ف : تقع . (٥) كذا فى هذه الترجمة ! وصوابه : "تعلم الأصول الأول" ، ولكن يلوح أن المترجم فهم أنه يقصد كتاب "الاسطقسات" لاقليدس فى الهندسة ، فترجمه هكذا ؛ ولكن اقليدس كتب كتاب "الاسطقسات" فى أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ، أى بعد وفاة أرسطو بقرابة ربع قرن ، إن لم يكن أكثر . (٦) ف : به .

(٧) ش : حتى يحضره سائرها فى وقت الحاجة إليه .

لسانه . وكما أنه قد يعنى فى كتب التذاكير أن يثبت فيها المواضع فقط ، فيكون ذلك مذكرا بما يحتاج إلى ذكره فى أول وهلة ، — كذلك يثمر لنا حفظ هذه الأشياء ، فإنه قد يجعلنا حُذّاقا بالطريق القياسى ، مِنْ قِبَل أن هذه الأشياء إنما تنحو[1] نحو الأشياء المحدودة والمحصلة . وقد ينبغى أن يستعمل فى التحديد والمقدمات أيضا الموضع العامى خاصةً ، فإن ذلك عون على القول أو الذكر . وذلك أن وجود الأمر المحيط بيعها والمبدأ العام لها[2] بحال اعتدال مما يصعب ويتعذر .

وأيضا فقد ينبغى أن تتعود تفريع[3] القول الواحد أقاويل كثيرة لينهيا لك بحسب الإمكان أن تخفى الشىء حتى لا يعرف . وهذا فإنما يتهيأ متى تباعد الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التى يجرى القول فيها . وقد يكون من الأقاويل ما هو فى غاية الصعوبة[4] ، وهى الأقاويل التى يمكن أن يعرض
١٦٤ أ ذلك فى كلياتها خاصة — مثال ذلك أن علم الأشياء التى فى غاية الكثرة ليس واحدا ، لأنك تجد ذلك فى الأشياء المضافة وفى المتضادة وفى الأشياء المتوالية على نظام[5] .

وقد ينبغى أن تجعل تذاكير الأقاويل كليا ، وإن كان القول فى الأمر الجزئى ، لأنك بهذا الوجه تكون قادرًا على أن تجعل الكثير واحدا . وكذلك

---

(١) ص : تنحوا .　(٢) ص : بها ، والتصحيح بالأحمر فى الهامش .

(٣) ف : تصيير .　(٤) ف : الشدة .　(٥) ف : النظائر .

ينبغى أن يجرى الأمر فى القياسات بإضمار من القياسات البلاغيــة . وأما أنت، فقد ينبغى لك أن تجتهد — بحسب طاقتك — أن تهرب من أن تأتى من القياسات بمـا هو كلى ، وأن تُنَقِّر دائمـا عن الأقاويل لتعلم هـل هى مقولة على طريق العموم، أم لا . وذاك أن جميع الأشياء الجزئية قـد يتهيأ أن تبين بيانا كليا . وقد يوجد فى الأشـياء الجزئية برهان كلى، من قِبَل أنه ليس يمكن أن ينتج شىء على طريق القياس خلوًا من الأشياء الكلية .

وقد ينبغى أن يستعمل فى الجدل : أما مع ذوى السلامة[(١)] من الناس ، فالأقاويل الاســتقرائية؛ وأما مع المرتاضين[(٢)] ، فالأقاويل القياســية . وقد ينبــغى أن تلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس ، وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء، إذ كان كل واحد منهما مرتاضا فيما يناسب [٣٢٧ ا] مذهبـــه .

وفى الجملة، إنّا بالارتياض فى الجدل يتهيأ لنا أن نأتى[(٣)] فى الشىء إما بقياس، أو بنَقْض ، أو بمقاومة ، وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم : إما الذى يصدر عنا، وإما الذى يصدر عن غيرنا؛ والسبب فى كل واحد منهما، لأن القوة فى الجدل إنمـا تصير لنا من هذه الأشياء، والارتياض إنمـا يراد ١٦٤ب

---

(١) ف : الاعتناء . (٢) ف : المتدربين .

(٣) ف : على .

لاقتناء هذه القوة ولينتفع به خاصةً فى الاستكثار من الحجج وفى المقاومات (١) . وذاك أن الجدلىّ على الإطلاق هو الذى يأتى بالحجج ويقاوم . وتَكَلُّف (٢) الحجج ليس هو غير أن يجعل الشىء الواحد كثيرا فى الغاية (وذاك أنه ينبغى للذى يكون القول متوجها نحوه أن يجعل الجزئى كليا) ، وللمقاوم أن يجعل الواحد كثيرا (٣) ، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسمة أو على طريق النقض (٤) ، فيُسَلِّم بعضَ ما يقع السؤال عنه ، ويمنع بعضًا .

وليس ينبغى أن يجادل فى كل شىء ، ولا يجادل أيضا من اتفق من الناس . وذاك أن الضرورة تدعو (٥) فى مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون الأقاويل خسيسة (٦) . فأما فى مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلج ، فمن العدل (٧) أن يروم استعمال القياس لامحالة . إلا أن ذلك غير لائق . ولذلك قلنا إنه لا ينبغى لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق ، لأنه يلزم من ذلك ضرورةً قولٌ ردىٌّ (٨) . وذاك أن المرتاضين فى الجدل لا يقدرون على الامتناع من نزل الكلام على المجاهدة (٩) .

---

(١) ف : المنازعات .
(٢) ف : يتكلف .
(٣) ص : كثير .
(٤) ف : الإبطال .
(٥) ص : تدعوا .
(٦) ف : رذلة .
(٧) ف : الصواب .
(٨) ف : مذموم .
(٩) ف : الجدل .

وقد ينبغي أن يكون عتيدا لنا من الأقاويل ما يصح استعماله فى الجواب عن أمثال هـذه الأشياء، < لا اليقينية > بل الجدلية، وفى أشـياء كثيرة غيرها ، وأعنى بذلك الأقاويل التى يتعذر وجودها بسرعة .

][تمت المقالة الثامنـة من كتاب « طوبيقا »

بنقل إبراهيم بن عبد الله . وهى آخر الكتاب .

قوبل به وصحّ] [

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ونقل عيسى بن زرعة

ونقل قديم منسوب إلى الناعمى

[٣٢٧ ب]　　　بسم الله الرحمن الرحيم

"سوفسطيقا" بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — ، و بنقـل أبي على عيسى بن اسحق بن زُرعة ، و بنقل قديم منسوب إلى الناعمى : مثبت فى كل صفح ما نقله كل واحد ، وغيره : عن المعانى الثابتة فى ذلك الصفح

نقل أبي زكريا يحيى بن عدى من السريانى بنقل أثانس من اليونانى :

كتاب تبكيت[1] السوفسطائيين لأرسطوطالس

١

<القياس والمغالطة>

فأما فى التبكيتات[2] السوفطائى ، وهذه التى يرى[3] تبكيتات[4] ، وهى تضليلات لا تبكيتات ، فنقول مبتدئين[5] من الأوائل كالطبيعة[6] . ١٦٤ أ

إما أن هذه هى موجودة قياسات ، تظن إذ[7] ليست — فذلك ظاهر . وذلك أنه كما أنه قد يكون فى هـذه الأخر انبهام[8] من قبل اشتباه ما ، كذلك

(١) ف : توبيخ .　(٢) ف : من أجل التوبيخات .　(٣) ف : بحسب .
(٤) ف : توبيخات .　(٥) ف : أو بأن نبتدئ .　(٦) ف : بحسب الطبيعة .
(٧) ف : أو .　(٨) ص : أنبهم .

فى الكلم . وذلك أنه هاهذه النية أما هؤلاء فوجودة لهم التى هى حسنة . وأما هؤلاء
فيحيون حسنى النية من حيث ينتهون (١) حُبّا نيةً و يحرفون أنفسهم . وفى الحق
أما هؤلاء فمن قبل الحسن ، أما هؤلاء فيرون أنهم زينوا أنفسهم . وكذلك
فى غير المتنفسة ، وذلك أنه ها ومن (٢) هذه أيضا : أما هذه ففضة ، وأما هذه ١٦٤ب
فذهب بالحقيقة ، وأما هذه فليست ، إلا أنها ترى بالحسن (٣) — مثال ذلك (٤)
أما هذه الحجرية ففضة (٥) والرصاصية فضة ، وأما هذه المصبوغة بالمرار
فذهبية . فعلى هذا (٦) النحو بعينه والمقاييس أيضا والتوبيخات (٧) : أما ذاك
فوجود ، وأما ذاك (٨) فليس بموجود إلا أنه يرى من قبل عدم الدربة ، وذلك
أن هؤلاء غير الدربين من حيث لا دربة لهم ، إنما يرون (٩) من بُعد . —
والقياس هو من أشياء توضع لكى يقال إن شيئا ما آخر من الاضطرار من ١٦٥ أ
اللاتى وضعت . فأما التبكيت (١٠) فهو قياس (١١) مع مناقضة النتيجة . وهؤلاء
أما هذا فيفعلون ، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو حاد
قوى (١٢) جدا ، وهو الذى من الأسماء ، وذلك أنه لأنا لا يمكننا أنا نحضر
الأمور إذا تكلمنا خلوا .

---

(١) ف : يرون . (٢) ف : وهى . (٣) ف : الحسن .
(٤) ف : نسخة أخرى : أما . (٥) ف : هذه الفضة ففضة .
(٦) ف : وبهذا . (٧) ف : التبكيتات . (٨) ف : هذا .
(٩) ف : يرو . (١٠) ف : التوبيخ . (١١) ف : هو .
(١٢) ف : مشهور .

نقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرعة من السرياني

بنقل أثانس من اليوناني

كتاب " سوفسطيقا " ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطالس :

وأما في التبكيت الذي يظهر[1] السوفسطائيون[2] فعله ، وليس تبكيتا[3] ، ١٦٤ أ بل تضليلا[4] ، فنبدأ — ونحن للطبيعة مقتدون — بالكلام في المبادئ[5] ونقول : إنه من البين أن القياس منه موجود ، ومنه ما يظن موجودا وليس كذلك. وذلك أن الشبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد[6] في الأمور[7] الأخر التي بعضنا فيها ما لها من المشابهة ، وذلك أن بعض الناس جيل الاعتقاد[8] ، وبعضهم يظن ذلك به للعجب[9] بما يجري مجرى الأخيار ولتعظيمهم نفوسهم . والذين ينسبون[10] إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك ١٦٤ ب به لما تكلفه من الزينة . ومثل ذلك أيضا يوجد فيما لا نفس له ، وذلك أن منه ما هو فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه[11] ما ليس كذلك ، بل البصر[12]

---

(١) ف : يوهم . (٢) ص : السوفسطائيين . (٣) ص : تبكيت .

(٤) ص : تضليل . (٥) ف : الأمور ، الأسباب الأول .

(٦) ف : تقع . (٧) ص : الأمر . (٨) ش : في نسخة أخرى : له ملكة محمودة (ف : حسنة) . (٩) ش : تنزهو (ف : للعجب) على جهة الصبيانية واحرافهم ذواتهم . (١٠) ف : يوصفون بالجمال .

(١١) ش : نسخة أخرى : فاما هذه فوجودة ، وليست مما يسهل (ف : التخيل) له الحس .

(١٢) ف : الحس .

يخيله . مثال ذلك أن الحجارة الفضية والتى[١] تتخذ من الرصاص القلعى منسوبة إلى الفضــة ، والأشـياء المصبوغة بالمرار منسوبة[٢] إلى الذهب ؛ فعلى هــذا النحو أيضا يكون القيــاس والتبكيت : أما ذاك فوجود ، وأما هــذا فغير موجود ، بل يظن ذلك به لعدم الدربة ، وذلك أن الذين[٣] لا دربة لهم
١٦٣ أ لعدمهم لها كالناظرين من بُعْد[٤] . فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة ليلزم عنها شيء آخر من الاضطرار . والتبكيت هو قياس يتضمن[٥] مناقضــة النتيجة ، — السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يشعر بهم ، لأسباب كثيرة أحدها قوى[٦] مشهور جدا ، وهو الذى يكون عن[٧] الأسماء ، ومن[٨] قبل أنا عندما[٩] نتكلم إنما نأتى بالأسماء ، لا الأمور ،

نقل قديم منسوب إلى الناعمى ، ولست أعلم من أى لغة نقله كتاب أرسطوطالس فى « التبصير بمغالطة السوفسطائية » :

الذى يخوه فى هذا الكتاب تبكيت[١٠] السوفسطائيين الذى يظن أنه نقض
١٦٤ أ للقياس وليس هو فى الحقيقة كذلك ، بل هو مغالطة لاحقيقة لها وغير مبطلة

---

(١) ف : وما . (٢) ف : تنسب . (٣) ش : وكأنهم اعمون فى البعد عن الشيء فتجور أبصارهم . (٤) ف : إذا وصفت لزم ... . (٥) ف : نتيجته مناقضة . (٦) ف : هاو . (٧) ف : فى . (٨) ف : فى .
(٩) ف : لأنا عندهم (؟) . (١٠) ف : يصف ، عناد — ش : التبكيت توقيف الانسان (ف : المبكت) على أنه مخطئ — نحو قال ذلك التوقيف أم بباطل (ف : مخايلة) . وتبكيت السوفسطائيين إنما هو مخايلة (ف : تخيل) ومغالطة .

للقيــاس ونبتدىء من أوّل[١] ، إذ النقائض بالطبع ، فنقول : إنه قد يكون قياس صحيحا ، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح — وهــذا معروف من العوام[٢] . فكما أنه قد جاز التشبيه[٣] فى سائر الأشياء ، كذلك يجوز[٤] فى الكلام . من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيــدةٌ أخلاقهم[٥] [٣٢٨ ا] بالحقيقــة وآخرون متشبهين بهم ، فيجبههم القليل من الأمر فيشغلهم[٦] ، وكذلك الصحاء[٧] فإن منهم صحيحا[٨] فى نفس محاسن الجمال ، ومنهم من يتخيل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة . وكذلك نجد فى الأشياء التى لا نفس لهــا مثل الدنانير والدراهم : فإن منها ذهبا صحيحا وفضة صحيحة بالحقيقة ، ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيل للحسّ فيشبه الصحيح من الذهب والفضة وهو فى نفسه مدخول[٩] : إما رصاص قلعىّ ، وإما مموه بالمرداسنج[١٠] أو ذهب مصبوغ ، وكذلك حال القيــاس[١١] . والتبكيت[١٢] الناقض على القياس ، وهو الذى يسمى التكس ، فإن أحدها موجود بصحة ، والآخر ليس بالصحة وجوده ، إلا أنه يتخيل لمــن[١٣] لا خبرة له به

١٦٤ ب

---

(١) محتها : وليس هو كذلك ، بل هو محــال من القول وغير ناقضــة للقياس ، ونحــن نجعل ابتداءنا من أوّل ... (٢) ف : عند . (٣) ف : لأنه كما أمكن الاشتباه لكثير . (٤) ف : أمكن ، تهيأ . (٥) ف : أخلاقهم فاضلة .

(٦) ف : فيعرض لهم أدنى عارض فيشغلهم . ش : أى فيلتاثون ويخرجون إلى غير الطريق .

(٧) ف : الحسان . (٨) ص : صحيح . (٩) ف : حقيقة أمره .

(١٠) مرداسنج أو مرداسنك : حجر متخذ من الرصاص (راجع « عجائب المخلوقات » للقزوينى ، ص ٢٠٤) ، وهو بالفرنسية argyrite = أو litharge

(١١) ف : الحال فى القياس . (١٢) ف بالأحمر : نقل آخر : والمباكتة فإن منها صحيح بالحقيقة ، ومنها ما لا حقيقة له . (١٣) ف بالأحمر : ليس معه خبرة بالأمور ولا بتجربة لهــا ، فكأنه ينظر إليها من بعد ، فلذلك ما ...

ولا تجربة للأشياء، فكأنه ينظر إليها من بُعد، فمن أجل ذلك يشتبه عليه .
وإنما القياس بالحقيقة شيء[1] تتقدمه أشياء يتولد منها غيرها باضطرار . ١٦٥ ا
فأما التبكيت[2] فإنه قياس[3] مناقض للنتيجة . وقد يفعل السوفسطائيون ذلك وهم لا يظنون أنهم فعلوه لعلل[4] كثيرة أحدها حال[5] الأسماء، وإن كانت لطيفة المأخذ مشهورة في[6] العوام؛ لأنه لما لم يمكنا عند لفظنا أن نباشر الأشياء ؛ بل إنما نستعمل الأسماء

كتاب أرسطوطالس على «مباكتة السوفسطائيين»

ترجمة أخرى :

إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي ترى أنها مباكتات ، وإنما ١٦٤ ا
هي مضلات وليس بمباكتات ؛ ومبتدئون كالطبيعة من المقدمات الأولى. ٢٠
ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود ،
لكن يظن أنه صحيح . وكما أنه قد يكون في سائر الأشياء الاشتباه ، وأن ٢٥
يلحق الظن فيها من قبل الاشتباه، كذلك يكون في الكلام أيضا . وقياس
ذلك أن مِن ذوى النيات من له النية الحسنة، ومنهم من يتراءى بحسن النية
ويفخر بها ويموه بإظهار التصاون . ١٦٤ب ٣٠

---

(١) ف بالأحمر : قول تتقدم فيه أشياء تجب عنها أشياء غيرها . (٢) ف : المباكتة .
(٣) ف : قول . (٤) ف بالأحمر : لأسباب بعضها .
(٥) ف : من أجل . (٦) ف : عند .

[٣٢٨ ب]

من الأسماء ، بل[1] إنما نستعمل الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأمور بمنزلة ما فى الحسابات التى يحسبن[2] ، وهذا غير شبيه[3] . وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكلم فمحدودة ، فأما الأمور فهى غير محدودة فى العدد ، فيجب ضرورة[4] أن تكون الكلمة بعينها والاسم يدل على كثيرين . فبنحو ما أن هناك أيضا هؤلاء الذين ليسوا حُذّاقا باختصار الحسابات يتبلهون هم منهم ومن العلماء ، فبهذا النحو بعينه وفى الأقاويل[5] هؤلاء الذين ليسوا دربين[6] بقوة الأسماء يضللون إذا هم تكلموا وإذا أسمعوا آخرين أيضا . فمن قبل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتركيب الذى يرى وليس بموجود هو موجود . ولأن[7] قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا (والسوفسطائية حكمة ترى لا التى هى موجودة ، والسوفسطائى هو الملقب من الحكمة التى ترى ، لا التى هى موجودة) ، فمعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا[8] أنهم يفعلون أفعال[9] الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يعضوا . وعمل الحكيم هو أنه إذا قال واحدا على واحد لنرى كل واحد يعرفه إما بسبب[10] التى يعرف فلا يكذب وأن يمكنه أن يبين الذى

(١) ف : كلنا . (٢) ف : تحسبون . (٣) ف : ليس يشبه .

(٤) ف : بالعدد فمن الاضطرار . (٥) ف : الكلم . (٦) ف : متدربين .

(٧) ف بالأحمر : ولما كان أناس يقصدون < أن > يتخاطبوا حكماء .

(٨) أن يظن بهؤلاء . (٩) ف : أعمال .

(١٠) ف : من أجل ، ق .

يكذب . وهاتان[1] همـا : أما تلك فبأن يمكنه أن يعطى القول ؛ وأما تلك فبأن يأخذ. فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفسطة جنس الكلم التى قيلت، وذلك أنه هو القصد . وذلك أن مثل هذه القوة هى التى تجعلهم يبدون[2] حكماء ، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة .

فأما جنس لكلم كهذه[3] موجودة ، ولهذا يشتاق الذين يدعونهم[4] سوفسطائيين إلى قوة كهذه، فمعلوم. وأما كم أنواع هذه الكلم السوفسطائية ومن كم عدد[5] تتقوم هذه القوة ، وكم هى أجزاء الصناعة[6] وفى هذه الأجزاء المكملة لهذه الصناعة، فبها نحن نقول الآن .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

موجود فى أن نتكلم أربعة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ، وممتحنية ، ومرائية .

نقل عيسى بن زرعة

ونقيم الأسماء مقامها فى أقاويلنا كالدلائل عليهـا . وقد يظن أن الذى يعرض للاسماء يعرض مثله للامور كما يخلق الحساب فى الحسابات ، غير أن

---

(١) ف : وهذان . (٢) ف : يحسبون . (٣) ف : مثل هذه .

(٤) ص : يدعوهم . (٥) ص : عددا . (٦) ف : العلم .

هذا ليس بشبه . ولأن الأسماء وأكثر الكلم (١) محدودة +، والمسميات غير متناهية المدة (٢)، فمن الاضطرار + أن تكون الكلمة والاسم الواحد (٣) بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين (٤) . وكما أن هناك أيضا من لم يكن بعمل الحساب ماهرا قد يغلط و يغالطه العارفون بذلك ، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض فى الألفاظ للذين لاخبرة لهم بما تدل عليه الأسماء : متكلمين كانوا أو مستمعين (٥) . فلهذا السبب ولأسباب أخر سنذكرها يكون القياس موجودا . وأما ما يظن تبكيتا فغير موجود . ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم (٦) أن يظن حكيما أكثر من إيثاره أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه — ما تكون المغالطة (٧) حكمة مظنونة ، لكنها غير موجودة (٨) . والسوفسطائى (٩) وهو الذى له لقب (١٠) من حكمة تظن موجودة وليست كذلك . ومن البين أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إيثارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم . وفعل الحكيم هو أنه إذا حمل شيئا (١١) على شىء نحو : كل مخاطب (١٢) أن

(+ ... +) يحتمل أن ينقل ما بين العلامتين على هذه الحكاية : والكلم على كثرتها متناهية محدودة .

(١) ف : متناهية . (٢) ف : محدودة .

(٣) ف : ينبغى أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة .

(٤) ف : الأكثر . (٥) ف : سامعين .

(٦) ف : العمل . (٧) ف : السوفسطائية .

(٨) ف : حقيقية . (٩) ف : والمغالط . — ص : والذى .

(١٠) ف : الملقب . (١١) ف : حكم بشىء .

(١٢) ف : فى كل مفاوضة .

يكون بما له من المعرفة يعلم أنه لم يكذب و يمكنه إظهار كذب الكاذب . وهذان الأمران يكون أحدهما بالاقتدار(١) على بادئة القول والآخر فى استماعه. فيجب إذن على الذين يريدون فعل(٢) المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ المذكورة ؛ وذلك أن هذا متقدم للفعل ، لأن بمثل هذه القوة يصيرون متى شاؤا إلى أن يظن بهم أنهم حكماء [٣٢٩ ا] وليس هم كذلك . فأما هل يوجد جنس ما للالفاظ يجرى هذا المجرى و ينسبه نسبا إلى مثل هذه القوة القومُ الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر . ونحن منذ الآن آخذون فى أن نبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء التى عنها تقومت هذه القوة ، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة ، ونبين مع ذلك أشياء أخر بها كمال هذه الصناعة .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

وأجناس الألفاظ التى تجرى فى المفاوضة أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتحانية ، والمرائية .

نقل قديم

مكان الأشياء كانت أسماء الأشياء(٣) دليلة عليها وعلامات لها . فظننا أنه يعرض للأشياء ما يعرض فى الأسماء كما يعرض للتفكرين(٤) فى الحساب(٥) ؛ إلا

---

(١) ف : بالقوة ، بالامكان . (٢) ف : استعمال .

(٣) ف : الأمور . (٤) ف : بين الحساب . (٥) ف : الحساب .

أن ذلك ليس شبيها بهذا ، لأن الأسماء ذوات نهاية[١]، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية . فأما الأشـياء فلا نهاية لعددها . وقد تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين[٢] على أشـياء كثيرة باضطرار . وكما أن هناك من لم يكن ماهرا بمطارحة الحساب يصـير إلى الحيرة فى الكلام مع أهل البصر بالحساب ، كذلك يصير فى الكلام من لا خبرة له بقوة الاسماء، فيضل فكره : كان متكلما أو مستمعا . فلهذه العلة وللتى سـنقولها يكون القياس والتبكيت[٣] المتحايل أنه، وليس بالحقيقة تبكيتا. فلما كان أقوام يظن أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهـم لو كانوا كذلك لم يظن بهم أكثر من ذلك — كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وليست حكمة. والسوفسطائى بعينه معناه أنه مُتَراءٍ[٤] بالحكمة بتخيله[٥] الحكمة وليست حكمة بالحقيقـة . ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائى أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهـو لم يفعلها[٦] ولا يظن به أنه يفعلها . وقـد يجوز[+] أن تقول بقول مختصر فى كل علم أنه لا يكذب فيما علم ، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه ، وإنمـا يكون ذلك بشيئين : أحدهما القدرة[+] على الجواب ، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول . فمن أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو

(١) ف : وكثير من الكلم محدود . (٢) مصلحة بالأحمر هكذا : دليل .

(٣) ف : والمباكتة . (٤) ف : متراى . (٥) ف : باتحاله الحكمة .

(٦) ف : يعمل عمل الحكمة من غير أن يعملها .

(+ ... +) ش : آخر : والعمل فى قول الشىء على الشىء عند كل من يعلم ألا يكذب فيما يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه . وهاتان الخصلتان إحداهما تكون بالقدرة .

مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذى ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل . وبهذه القوة أمكنهم التصنع بزى الحكمة[١] ، لا عن نية منهم لطلبها . وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا[٢] «سوفسطائى» لمن اشتهى[٣] مثل هذه القوة . ونحن قائلون كم نوع يكون كلام السوفسطائيين ، وكم العدد الذى منه قوام قوتها[٤] ، وكم أجزاء صناعتهم . ونقول[٥] أيضا فيما[٦] كان متمما لصناعتهم فيكون ذلك كاملا .

٢

< أنواع الحجج فى المناقشة >

إن أجناس الكلام فى كل فن منه أربعة : منها جنس تعليمى ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس مماحكة .

[٣٢٩ ب] نقل يحيى بن عدى

١٦٥ ب أما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المجيبين (وذلك أنه ينبغى[٧] أن يصدق المتعلم أيضا) ؛ فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات ؛ وأما الممتحنة فهى التى يظنها المجيب ويجب ضرورة أن يعلمها الذى يعمل الشكل الذى له العلم بالنحو الذى حدث فى تلك الأخر . وأما المرائية فهى التى من هؤلاء اللواتى يرين

---

(١) ش : أن يروا أنهم حكماء وليسوا كذلك ، لكن يهوون أن يظن بهم ذلك ، وقد ...
(٢) ف : فتسمى . (٣) ف : أحب . (٤) ف : < قو > تهم .
(٥) ف : تذكر . (٦) ف : ما . (٧) ف : يجب .

مسكورات بزى قياسية . ففى هذه التعليمية والبرهانية قد قيل فى «أنالوطيقا» ؛ فأما فى الجدلية والممتحنية ففى أُخَر[1] . وأما فى المجاهدية والمرائية[2] فنقول الآن .

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى >

فليؤخذ أولا من كم يظن هؤلاء الذين يجاهدون ويمارون فى الكلم . وهذه هى خمسة فى العدد : التبكيت[3] ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد[4] ؛

(١) «أطوبيقا» : م ٨ ف د

(٢) ف : فإنا نقول . (٣) ف : التوبيخ .

(٤) ص : قال الحسن بن سوار إن الشيخ أبا زكريا رحمه الله أجرى فى هذا الموضع السولوقسموس مجرى العجمة ، وقد يسبق إلى الظن أنه لم يصب فى ذلك ، لأن السولوقسموس غير العجمة فى لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتا لمشهوريهم باليونانية . وهذا قوله : قال : العجمة هى الخطأ فى لفظ حرف من جملة حروف ، أو فى مخرج النغم ، مثل قولنا : «بيظة» مكان «بيضة» ؛ أو مثل قولنا «بِيضة» بكسر الباء مكان قولنا «بيضة» .

والفرق بين العجمة وبين السولوقسموس — وهو اللحن — أن العجمة كائنة فى الحرف ، وأما اللحن فهو فى القول . فالعجمة التى تكون فى حرف من جملة حروف : إما أن تكون من نقصانه ، مثل أن نقول : «بية» مكان قولنا : «بيضة» ؛ أو عن تبديله مثل قولنا : «بيظة» مكان قولنا «بيضة» ؛ أو عن المرات مثل ... (بياض) أو عن زمان مثل ... (بياض) أو عن أزواج مثل ... والعجمة تقال أيضا إذا وقع اسم على معنى مخالف لما قد استعمل فى اللغة ، مثل أن يستعمل اسم المسورة على المخدة ، فنقول فى المخدة ، وهى المرفقة ، مردعة ، وهى المسورة ، أو نسمى المسورة وسادة .

والسولوقسموس[1]، والخامس أن يصير الذى يكلمه أن يهذى ويهمز : وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مرارا كثيرة، أو ألا يكون موجودا .

[٣٣٠ أ] نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

١٦٥ب فأما البرهانية[2] فهى التى تجب على المتعلم التصديق ، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة بكل علم، لا من اعتقادات المجيبين.والجدلية[3] هى التى تقيس مرارا.والامتحانية[4] هى التى تقيس من الأمور التى بحسب ظن المجيب . ومن الاضطرار أن يكون القائس عالما بذلك لوجود العلم له على نحو ماحدد

= السولوقسموس وهو اللحن : اللحن هو خطأ يكون فى نظم الحروف وينفصل من الأشكال التى تكون فى الأسماء والكلم أن الشكل له علة واجبة وضعت لتكون العبارة عن ذلك القول الذى هو الاسم الذى قبل قبل الشكل جملة . وأما اللحن فليس له علة ، بل ينطق به الناطق جزافا مثل ... (بياض) . واللحن يكون فى القول إما عن زيادة حرف أو عن نقصان حرف أو عن تبديل حرف فى نوع أو جنس أو فى ظرف أو فى تصريف أو فى وجه أو فى زمان أو فى حال أو فى اقتران ؛ إلا أن هذا الرجل أيضا قد قال فيا يتلو ما خططناه (ص : خطيناه) عنه أن القدماء سموا اللحن والعجمة باسم العجمة ، وكان السولوقسوس الآن يسمى عجمة ، إذ كانت العجمة تقال عليه وعلى العجمة الخاصة .

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيبا فى نقله ، إذ كان كل سولوقسوس عجمة ، وليس كل عجمة سولوقسوس .

— سولوقسوس = σολοικισμός = لحن فى الكلام، خطأ .

(١) ف : والعجمة .

(٢) ف بالأحمر : فالمبرهنون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون .

(٣) ف بالأحمر : والجدليون هم الذين يقيسون مرارا ذائعة .

(٤) ف بالأحمر : والممتحنون هم الذين يقيسون .

فى مواضع أُخَر . والمرائيــة[1] هى التى تقبس من الأمــور التى تظن مشهورة وليست كذلك ، ولهذه العلة يُتوهم[2] أنها قياسية . فأما التعليمية والبرهانية فقد تكلمنا فيها فى « أنالوطيقا » ، وقد تكلمنا فى الجدلية والامتحانية فى مواضع أُخَر[3] ، وسنتكلم[4] الآن فى قياسات المجاهدة[5] والمراء .

٣

<الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى>

فلنضع أولا ، كم الأســباب التى من قبلها يظن بهؤلاء أنهم منازعون ممـارون[6] — وهــذه خمسة ، وهى : التبكيت[7] ، والكذب ، وضعف الرأى ، والعجمة ، والخامس أن نصير مخاطبة إلى الهذر والهتار . وهذا هو أن يضطره اضطرارا شديدا إلى تكرير القول الواحد بعينه .

< نقــل قــديم >

بجنس الكلام الذى من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلا من خاصة ١٦٥ ب
أوائل ذلك العلم المستفاد ، لا من[8] حاصل جواب المجيب فيه ؛ ولذلك يجب[9]

(١) ف بالأحمر : والمحاربون هم الذين يقبسون .

(٢) ف بالأحمر : أنهم قائسون .

(٣) « الطوبيقا » م ٨ ف ٥ (٤) ف : ونحن الآن متكلمون .

(٥) ف : المعاندة ، المقاومة . (٦) ف : مجاهدون .

(٧) ف : وملازم الرأى المشهور والتعجب . (٨) ف بالأحمر : ومن ...

(٩) ش : يجب على طالب البرهان أن يقر بأوائل الأشياء التى كان منها البرهان لأنهـا مقر بها ضرورية .

التقليد[1] على المتعلم . وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر[2] محمود مناقض للقول[3] . وجنس كلام الامتحان والاختبار لا يكون إلا من الأشياء المظنونة عند المجيب واللاتى يضطر إلى علمها من أراد إيجاد الحكمة كالذى فصلنا وجربنا فى غير هذا الكتاب . وجنس كلام المماحكة لا يكون إلا من أشياء محمودة فى ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر[4] من أنها كذلك فيما ظهر منها . وقد تكلمنا فى كتاب « أنالوطيقا » — ، وهو الكتاب الثالث من كتبنا — فى جنس كلام التعليم البرهانى ، وتكلمنا أيضا فى جنس كلام الجدل والامتحان قبل هذا الكتاب ، وهو الكتاب الرابع : « أفود قطيق » . فأما جنس كلام المماحكة[5] والمنازعة فنحن متكلمون فيه فى كتابنا هذا ، وهو الخامس .

٣

<الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائى>

فلنضع أولا الجهات التى يستعملها هؤلاء الذين يشغبون ويماحكون بكلامهم وهى خمسة عددًا : أولها التبكيت[6] ، والثانية الكذب ، والثالثة

---

(١) ف : التصديق . (٢) ف : رأى

(٣) ش : أوائل الجدل من الآراء المحمودة المناقضة لقول المجادل (ف : الخصم) .

(٤) ف : إلا أنها كذلك فى ظاهر الأمر . (٥) ف : المشاغبة .

(٦) ف : المباكتة .

ضعف الفهم(١) لما يدخله من شكوك(٢)، والرابعة العجومة(٣)، والخامسة الهذر والهتار — وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشُّبَه والتمويه لا بالحقيقة . فغايتهم أولا أن يكونوا(٤) (+) مبكّتين فى ظاهر أمرهم ؛ وثانيا أن يروا أن المتكلم كاذب وأن يروا الكذب ؛ وثالثا أن يضعفوا الفهم ويقودوا(٥) إلى الشك وقلة اليقين ؛ ورابعا أن يضطروا المتكلم إلى العجمة بحرف يأتون به فيبقى المجيب فيه مستعجما عنه ؛ وخامسا تكرير الكلام بالهذر والهتار .

٤

<التبكيت فى القول وخارج القول : التبكيت فى القول>

وأنواع التبكيت(٦) على جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجا من الكلمة . فاللاتى(+)

---

(١) ش : يعنى أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتعلم من الشكوك .

(٢) ف : يدخل عليه من الشكوك .

(٣) ف : الاستعجام .

(٤) ش : أن يروا أنهم قد بكتوا .

(٥) ف : يسوقوا .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : وأنواع المباكتة نوعان : منها من الكلمة ، ومنها من خارج الكلمة ؛ والأشياء التى ...

(+) هذه الأسطر المعلم عليها معناها فى النقلين الآخرين فى الصفح الآخر .

[٣٣٠ب]

بل(١) يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا(٢) أنهم يبكتون . وأما الثانية فأن يثبتوا شيئا كاذبا . وأما الثالثة فأن يسوقوا إلى ضعف اليقين . وأما الرابعة فأن يعملوا(٣) سولوقيسا، والسولوقسموس هو أن يصير بالمجيب بالكلمة(٤) إلى ان يلفظ بلفظ مجهول . وأما الأخيرة فأن يقول واحدا بعينه مرات كثيرة .

٤

<التبكيت فى القول وخارج القول : التبكيت فى القول>

وأنحاء التبكيت نحوان : أما هذا فمن القول ، فأما هذا فخارج عن القول . وهذه التى تحدث الوهم من القول واللفظ هى فى العدد ستة — وهذه هى : اتفاق الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم، وشكل اللفظة . ومصداق هذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شىء آخر فى الأسماء والكلم والذى هو هكذا يدل على واحد بعينه .

أما الأقاويل اللواتى من اتفاق الاسم فهى كهذه : مثال ذلك الذين يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون . وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتى تحدث

---

(١) ف : لكن . (٢) ف : يحسبوا .

(٣) ف : يعملوا . سولوقيس = سولوقسموس = σολοικισμός

(٤) ف : بالقول .

بهنّ من الأفواه . وذلك أن «يتعلموا» هي اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم ، ولأن يقيس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات هذه اللواتى تجب خيرات ، والشرور تجب . وذلك أن التى تجب مُثناةٌ : الضرورية التى تعرض كثيرا فى الشرور (فإنه موجود شر ما ضرورى) ، والخيرات تقول إنها واجبة . وأيضا أنه بعينه قاعد وقائم معا ، ومريض وصحيح . وذلك أن الذى ١٦٦ أ
كان قائمـا قام ، والذى كان صحيحا صح ، وكان قائمـا الذى هو قاعد ، وكان صحيحا الذى هو مريض . وذلك أن المريض أى شىء[1] كان أن يفعل أو أن ينفعل ليس يدل على واحد ، لكن حينا على الذى هو مريض ، وحينا على الذى مرض قبلُ لكن كان صحيحا الذى هو مريض ، والذى كان مريضا أيضا هو صحيح ليس هو مريضا[2] ، لكن الذى كان مريضا ، لا الآن ، لكن قبلُ .

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

فإما أن يفعلوا هذه الأشياء ، أو إن لم يفعلوها يظن أنهم قد فعلوا واحدا منهـا[3] . وذلك أن أكثر ما يؤثرون[4] أن يظن بهم أنهم قد بكتوا . وثانيا[5] أن يظهروا كذبَ قولٍ ما . وثالثـا[6] أن يصيروا بالمخاطب إلى خلاف الرأى المشهور . ورابعا[7] أن يستعجموا[8] ، والعجمة هى أن يجعـل المجيب من قبـل

(١) ف : منها . (٢) ص : مريض . (٣) ف : أقل نصدتم
(٤) ف : والثانى . (٥) ف : والثالث . (٦) ف : ضعف الرأى .
(٧) ف : والرابع . (٨) ف : أى أنهم يثبتون أن مكلمهم هو ذا تجرى ألفاظ به على خلاف ما استعملت اللغة تلك الألفاظ بل .

اللغة أعجمى اللفظ . والآخر هو أن يكون القول الواحد بعينه مرارا كثيرة .

وأنحاء التبكيت هما نحوان : أحدهما من القول[1]، والآخر خارجا عن القول[2] . وأقسام النحو الكائن عن القول[1] التى عنها تكون الشبهة[3] عددها ستة، وهى هذه : أحدها الاتفاق فى الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم[4]، وشكل القول . وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس . وهذا يكون إذا أخذ شيئا ما أخذا مختلفا وواحدًا بعينه فى الأسماء والكلم فلم تكن دلالته واحدة بعينها . — والمثال على الألفاظ التى هى أسماء متفقة[5] هو كقولنا : «هؤلاء[6] يتعلمون »، « هؤلاء يعلمون[7] » . وذلك أن التى يلفظ بها هى التى يتعلمها النحو يون، فإن لفظة « يتعلمون » اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عند استعمال[8] العلم و يدل على اقتباس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات، والأمور الواجبة[9] خيرات . والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على جهتين : أحدهما الضرورى الذى يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، لأن

---

(١) ف : فى القط . (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : الاشتباه .

(٤) ش : من « التعجيم » — الذى هو الشكل والنقط ؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكلة الواحدة أو بشكلات مختلفة .

(٥) ف : مشتركة . (٦) ش : مثل هذا بعينه يعرض فى لفظة « ماشى »، فإنه يقال على من هو ذا يمشى وعلى من شأنه أن يمشى . فأما لفظة « يتعلمون » فإنما تكون حالها على ما ذكرنا فى اليونانى . (٧) ف بالأحمر : و يعرفون .

(٨) ش : إذا استعملت المعرفة .

(٩) ف : الواجبات .

بعض الشرور ضرورى . وقد تقول فى الخيرات إنها [١٣٣١] واجبة[١] . وأيضا الشىء الواحد بعينه معا : قاعدا وقائما ، ومريضا وصحيحا . وذلك أن الذى كان قائما يقوم[٢] والذى كان صحيحا هو صحيح ، والقائم[٢] هو الذى ١٦٦ أ
كان قاعدا ، والصحيح هو الذى كان مريضا ، وذلك أن قولنا : « مريض » : فاعلا كان أو منفعلا ، ليس يدل على شىء واحد ، لكنه يدل أحيانا على الذى هو مريض ، وأحيانا على الذى كان فيما مضى[٣] مريضا ، لكن المريض والذى كان مريضا هو الآن صحيح ، والصحيح[٤] ليس هو المريض ، بل الذى كان مريضا ، لا[٥] فى هذا الوقت ، لكن فيما سلف .

نقل قديم

مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستةٌ عددًا : أولها اشتراك الأسماء[٦] ، والثانى الشك[٧] فى الكلام ، والثالث تركيبه ، والرابع تجزئته

---

(١) ش : لفظة « واجب » مشتركة تدل على ما يوجبه الاصطلاح وعلى ما توجبه الطباع . وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة ، وقد تكون عن الاصطلاح مثل عقوبات المجرمين . (٢) ش : قام قائم ، والذى يقوم هو القاعد ، والذى كان صحيحا هو المريض . (٣) ش : أولا . (٤) ف بالأحمر : وقد يصح ، لا الذى هو مريض . (٥) ف بالأحمر : ليس الآن .

(٦) ش : مثال (ف : وتحقيق) ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة ، والأخرى فى اشتراك اسم ، مثال ذلك أن يقول : القتل واجب ، والذى يجب ينبغى أن يفعل ، فالقتل ينبغى أن يفعل . فالمقدمة القائلة : « القتل واجب » هى باشتراك الاسم ، لأن الذى يجب فيه القتل إنما هو قتل القاتل ، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب . أما المقدمة القائلة : « فالواجب ينبغى أن يفعل » فصادقة لا شك فيها . (٧) ف بالأحمر : المشاغبة فى الكلام .

وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة الكلام[1] وشكله . وتحقيق ذلك أنا نكرر الكلام والأسماء مرارا بأعيانها فلا تدل بها على شيء واحد . فالكلام الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك[2] إنما العلماء بالنحو يعلمون[3] و إن الذى أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون[4] . فالتعلم اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه[5] ويستنبط ، وعلى الذى يستفيد ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذلك استعمال العلم واتخاذه . وكقولك إن الضرر خير، والخير قد ينبغي أن يكون[6]، فالضرر إذًا ينبغي أن يكون . وقولك « ينبغي » على جهتين : إحداهما[7] الواجب الذى يعرض كثيرا من فنون الضرر والشرور، فقد يكون شر باضطرار . والجهة الأخرى أن الخير ينبغي أن يكون غير مدافع . ونقول أيضا فى الشيء الذى بعينه

١٦٦ ا إنه كان قاعدا وقائما، وصحيحا ومريضا ، والذى كان قائما « قام[8] » ، والذى كان صحيحا « صح[9] » ، ولم يقم إلا القاعد، ولم يصح إلا المريض . فأى شيء فعل المريض أو فعل به مليس يدل على شيء واحد إلا أن يلحق بذلك شيء كان فعله إذا كان مريضا أو إذا كان صحيحا أو إذا كان قائما أو إذا كان

---

(١) ف بالأحمر : هيئة . (٢) ش : نقل آخر : مثل قولك يتعلم للعلم ، متعلمو النحو يتعلمون ما يتلى بالأفواه . وقولك : « يعلمون » اسم مشترك يقع على الذى يفهم ، و يدل إذا استعمل العلم ، وعلى الذى يستفيد العلم . (٣) ف : يتعلمون .

(٤) ف : يتعلمون . (٥) ف . من نفسه . (٦) ش : والذى ينبغى خير.

(٧) ص : أحديهما . (٨) ص : قائم . (٩) ص : صحيح .

قاعدًا[١] . فالفعــل من المريض يدل أحيانا على فعــل المريض اليوم ، وأحيانا على فعل مريض كان مريضا قبل اليوم ؛ ويسمى صحيحا متى[٢] نقه من مرضه ، ويسمى صحيحا من ليس له عهد بمرض . فهذا ومثاله[٣] من اشتراك الأسماء .

[٢٣١ب] نقل يحيى بن عدى

فأما من المراء فأمثال هــذه ألا[٤] يريدون أن يأخذوا للمحارب ، وأترى الذى يعرف الإنسان يعرف . وذلك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على الذى يعلم والذى يُعلَّم يَعلم ؛ وأترى الذى يبصر إنسان هذا يبصر وهو يبصر عمودا[٥] ، والعمود إذًا يبصر . وأترى الذى أنت قلت إنه موجود هذا هو أنت ، وقلت إن الحجر موجود ، أنت إذن قلت إنك حجر . وأيضا يوجد الذى هو ساكت يتكلم ، وذلك أنها مثناة ، وهى أن الذى وساكت يتكلم وأن الذى هو قائل يسكت واللواتى يقلن .

والأنحاء التى من اتفاق الاسم ومن المراء هى ثلاثة : أحدها متى دلَّت الكلمة أو الاسم بالحقيقة على كثيرين — مثال ذلك : "سَنَر" كلب . والآخر متى كنا معتادين أن نقول هكذا . والثالث متى كان إذا ركب يدل على كثيرين ؛

(١) ش يقال : «صحيح» للذى كان مريضا (ص : مريض) وصح ، وللذى لم يمرض قط ؛ ويقال قاعد للذى كان قائما (ص : قائم) وللذى هو مقعد منذ أول عمره .

(٢) ف بالأحمر : من .   (٣) ف : وأمثاله .   (٤) ص : إلى .

(٥) ف : أتاه .

فإذا فصل على الاطلاق — مثال ذلك أن يعرف[١] المكتوبات، وذلك أن كل واحد إن عرض يدل على واحد الذى يعرف، والمكتوبات. فأما إنباؤهما[٢] فعلى كثيرين: إما أن المكتوبات لما علم[٣] وأما[٤] المكتوبات هى لآخر.

أما المراء واتفاق الاسم فهما من الأنحاء التى كهذه. فأما من التركيب فأمثال هـذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس[٥] أن يمشى، والذى لا يكتب أن يكتب. وذلك أنه ليس يدل على معنى واحد بعينه إن قال إنسان إذا قسم[٦] و إذا ركب إنه يمكن الجالس أن يمشى والذى لا يكتب أن يكتب. وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب و إن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلم الآن المكتوبات إن كان يتعلم اللواتى تعلم[٧]، فأيضا الذى يمكنه أن يأتى بواحدة فقط يمكنه أن يأتى بكثيرة.

فأما من القسمة فالخمسة هى اثنان وثلاثة، أفراد وأزواج، والأكثر مساو — ومثل هذا. وأيضا إن فى القول إذا قسم وركب مش[٨] فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه — مثال ذلك لم أنا لك جعلت[٩] عبدا وأنت حر.

---

(١) ف: يعلم. (٢) ف: كلاهما. ص: أنباهما.
(٣) ف: معرفة. (٤) ف: أن. (٥) ف: الذى هو جالس.
(٦) ف: فصل. (٧) ف: تعرف.
(٨) عامىّ: صوابه: ليس. (٩) ف: صرت.

نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

فأما التى من المراء فتكون على هـذا النحو : « يريدون للقاوم لى[1] يأخذون » . و : « أترى الذى يعلمه الإنسان فذاك يعلم » — وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دالا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم . و : « أترى الذى يبصره الإنسان فذاك يبصر[2] ؟ » و « هو يبصر[3] العمود[4] » ؛ « فالعمودُ إذن يبصر » . و : « أترى الذى قلت إنه موجود أنت هو الموجود[5] ؛ وأنت قلت إن الحجر موجود ؛ فأنت إذن قلت إنك حجر » . وأيضا القول بأن « الساكت يتكلم » ، يفهم منه معنيان : أحدهما أن الساكت يتكلم ، والآخر[6] أن المتكلم يسكت . وهذه[7] هى الأشياء التى يتكلم بها .

فالأنحاء التى تكون من اتفاق[8] الاسم والمراء ثلاثة : أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معان كثيرة — مثال ذلك : النسر والكلب . والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة . والثالث عند ما يكون القول إذا رُكّب دل على كثير[9] ، وإذا فُصّل دل على واحد ، مثال ذلك قولنا : معرفة[10] الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظتى الكتابة والمعرفة[11] قد عرض أنها تدل على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر

---

(1) أى يمنون لى أمر الندق . (2) ف : يراه .
(3) ف : فهو يرى . (4) ف : يرى . (5) ف : الذى يوجد .
(6) ش : يعنى أن التى يسكت المتكلم عنها هى التى من شأنه أن يتكلم بها .
(7) س : نسخة : وإنما يمسك عن الأشياء التى تقال . (8) ف : اشتراك .
(9) ف : كثرة . (10) ف : علم . (11) ف : العلم .

من واحد ، لأنه يدلّ إما على أن الكتابة معرفة ، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر .

[١٣٣٢] والمراء واشتراك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء . — وأما المواضع التى من التركيب فتكون على هذا النحو : مثال ذلك : قد يمكن الجالس أن يمشى، والذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب و إذا ركب فقيل : الجالس يمكن أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب — واحدة بعينها . وكذلك يجرى الأمر إذا ركبت ، مع أن الذى ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أنّ له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب و إن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب ، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون(١) يتعلم ما يعلم . وأيضًا الذى يمكنه أن يأتى بشىء واحد فقط يمكنه أن يأتى بأشياء كثيرة .

وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان(٢) وثلاثة ، وأزواج وأفراد ، وأن الأكبر مساوٍ(٣) ، وما يجرى هذا المجرى . وأيضا فإن القول إذا قُصِد به شىء

(١) ش : كان المفهوم أولا مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شىء من الأشياء و إن لم يكن له ؛ فلما حذف من جملة القول معنى « يمكن » كان المفهوم بعد ذلك أن الذى لا يكتب يكتب والذى لا يعلم يعلم ، فيلزم من المفهوم الأوّل والثانى أن يكون يتعلم ما يعلم ؛ وهذا محال ، بين به اختلاف المفهومين بإضافة : « يمكن » وحذفه ، لأن الأوّل كان أنه يحسن الكتابة إلا أنه ليس يكتب الآن ؛ والثانى أنه هو ذا يتعلم . فإن أخذا جميعا شيئا واحدا لزم أنه يتعلم ما يعلم .

(٢) ص : اثنين . (٣) ص : مساوى .

فليس يُظَنّ به دائما إذا فصّل وركّب أنه يدل على معنى واحدٍ بعينه ، مثال ذلك أنا جاعل لك عبدًا وأنت حر .

نقـل قـديم

والشك فى الكلام كقولك : الشيء الذى يعـرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر، والحجر إذًا يعرف . فإن قولك : « يعرف » قد يقع على العارف وعلى المعـروف . وأيضا الشيء الذى يراه[1] الإنسان هو يرى[2] ، والإنسان قد يَرى الأسطوانة ، فالأسـطوانةُ إذن تَرى . وأيضا ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ، والإنسان قال حجر، فهو إذن حجر . وأيضا ما قلت فيه إنه قد تقول فى نفسك إنك بمثل ما قلت فيه فقد تقول فى الحجر إنه، فأنت حجر لا محالة . وأيضا كقولك : هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم؟ — كان ذلك على جهتين : أحدهمـا على صمت المتكلم ، والآخر على انقطاع[3] الكلام .

وقد يكون أيضا من اشتراك الأسمـاء والتشكيك[4] ثلاثة[5] أنحاء : منها إذا كان الاسم والكلمة يدلان بالكثير على الحقيقة كقولك : عُقاب[6]، كلب . ومنها[7] إذا قلنا ما جرت عليـه عادتنا . ومنها ما إذا كان مركبا مؤلفا دل على الكثير، وإذا كان مفترقا[8] على غير تأليف دل على مبسوط[9] من الأمر مرسلٍ

---

(١) ف : يبصره . (٢) ف : فذلك يبصر . (٣) ف : امتناع .
(٤) ف : المشاغبة . (٥) ص : ثلاث . (٦) ف : شاهين .
(٧) ص ، فنها . والتصحيح بجوارها بالأحمر . (٨) ف : منفردا .
(٩) ف : واحد .

كقولك : علم الكتابة . فكل واحد من هـذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت : « علم »، وإن قلت : « كتابة » . فإذا اجتمعا دلا على الكثير، إما أن يثبت للكتابة علم، وإما أن الكتابة[١] للكاتب . — فالتشكيل والاشتراك فى الاسم إنما يكون من هذه الأنحاء . وقد يكون من التركيب والتأليف أنحاء غيرها[٢] كقولك : قد يستطيع الجالس[٣] أن يمشى ، ومن لا يكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هـذين القولين بحالٍ واحدة إذا كان القول مؤلفا أو مفـترقا . وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دللتَ على أن له قـوة على الكتابة فى الوقت الذى لا يكتب ، وعلى تعلم الكتابة واستفادتها فى الوقت الذى لا يعلم . وممـا يشبه ذلك أن نقـول إن الذى يستطيع أن يأتى بشىء واحد قـد يستطيع أن يأتى بالكثير . فهذه الأنحاء التى تكون من تأليف الكلام وتركيبه .

---

(١) ش : إذا قلنا أن للانسان علم الكتابة فقـد يجوز أن يكون معناه (ص : معناك) أن للكتابة علما (ص : علم) أضـفته إليها كقولك : الإنسان مال ، فأوجبت ذلك العـلم للانسان ، أو تكون قلت أن للانسان علم الكتابة ، تعنى أنه عالم بالكتابة .

(٢) ف : غير هذه .

(٣) ش : مثل قولك : قد يستطيع الجالس أن يمشى ، فيجوز أن يقول : إنما عنينا أنه يمشى وهو قاعد ؛ ويجوز أن يقـول إن له أن يمشى بالقوة . فكذلك فى الكتابة ، إلا أن الكلام فى الكتابة أكثر تقسيما (ص : تقسيم) ، لأنك تقول إنه يستطيع الذى لا يكتب أن يكتب ، فيعنى أن الذى لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب ، أو يقول وهو قد يعلم الكتابة ، إلا أنه فى ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه مستطيع إذا أراد أن يكتب ؛ ويقول يستطيع الكتابة الذى لا يكتب أن يكتب — يعنى الذى لا يحسن الكتابة أن يتعلمها فيكتب إذا تعلم .

وتقـول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسـة اثنان وثلاثة ، أزواج وأفراد ؛ ويقال الأكثر مساوٍ(١) لمثل هـذا العدد ولأكثر منـه قليلا . وليس مافضل من الكلام ثم ألف كانت دلالته(٢) واحدة وإن ظن به ذلك . وتقول : أنا صيرتُ الأحرار عبيدا .

[٢٣٢ ب] نقل يحيى بن عدى

رأن من رجالٍ خمسين مائةً(٣) قتل الممدوحُ(٤) أخيلوسُ .

فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعـل القول(٥) فى الأقاويل دون(٦) الكتابة ١٦٦ ب
وما كتبوا من المكتوبات وفى الأشـعار ، مثال ذلك أن أفرادا قد يقومون لأوميروش لدى الذين يوبخـونه على أنه قال شـناعة أنها لا تقتـل بالمطر فيحلونه بالتعجيم بأن يقـولوا لا بالتثقيل ؛ وفى رؤيا أغا ممنن أن ليس زاوس نفسه قال : إنا نعطيه أن يأخذ المجد(٧) ، لكنه إنمـا أمر الرؤيا أن تُعطى . فهذه اللواتى كهذه هى من التعجيم .

فأما اللواتى تعرض من شكل القـول فتى لم يفسر هو بعينه على هـذا النحو بعينه — مثال ذلك مـتى كان الذكر أنثى والأنثى ذكرا والمتوسطات

(١) ص : مساوى . (٢) ش : فى نسخة أخرى : فى كل حين دلالة .

(٣) أى قتل الممدوح أخيلوس مائة رجل من خمسين .

(٤) ف : المحمود ، الماجد . (٥) ف : الكلمة .

(٦) ص : ذوى الكتابة وكتبوا .

(٧) ف : الحمد ، المدح .

الأخر من هـذين ، أو أيضا الكيفى كمّيًّا والكمى كيفيًّا أو الفاعل[1] المنفعل[2] أو الموضوع الذى يفعل[3] وهذه الأخر كما قسمت[4] أولا . وذلك أن مثل هذا الشىء هو الذى ليس هو من اللواتى يفعلن ، يدل بالقول[5] على أنه من اللواتى[6] تفعل شيئا — مثال ذلك الذى هو صحيح[7] والذى يقطع[8] والذى ينقص[9] يبنى تقال على مثل واحد بعينه فى شكل القول على أن ذاك يدل على كيفما وكيف هو موضوعا . فأما هـذا فعلى أنه يفعل شـيئا . وعلى هـذا النحو بعينـه فى الأخر.

فالتبكيتات من القول هى أمثال هذه المواضع . — فأما التضليلات الخارجة عن[10] القول فأنواعها سـبعة : أما الأول فمن الأعراض . وأما الثـانى فأن يقـال على الإطلاق أو لا على الإطلاق[11] ولكن فى شىء ، أو أين ، أو متى ، أو بالإضافة إلى شىء . والثالث[12] الذى من الجهل بالتبكيتات . والرابع الذى من التى تلزم . والخامس فأن يأخذ الذى من البدء . والسادس أن يضع لا كعلة كعلة . والسابع أن يجعل[13] مسائل كثيرة مسئلة واحدة .

---

(١) ف : الذى يفعل . (٢) ف : الذى ينفعل .

(٣) ف : الفاعل . (٤) ف : فصلت . (٥) ف : قبل .

(٦) ف : الفاعلات . (٧) ف : هو ذا يصح .

(٨) ف : وأن يقطع . (٩) ف : وأن سمص .

(١٠) ف : من . (١١) ف : مطلقا .

(١٢) ص : فالثالث . (١٣) ف : يصير .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فأما التضليلات التى من العَـرَض فهى متى أهل للأمر نفســه ما هو موجود للعَرَض على مثال واحد . وذلك أنه من قبل ... .

نقل عيسى بن زرعة

وأما من الحسين[(١)] الرجل فقتل المحمودُ أخيلوس مائةً .

وأما الموضـع الذى من التعجيم[(٢)] فليس يسهل على المتكلم أن يأتى فيـه ١٦٦ ب
بقول من دون الكتابة . بل هو فيما يكتب وفى الشعر خاصـة[(٣)] ، مثال ذلك أن قوما يستدون أوميروس[(٤)] عند اللائمين له كأنه قد قال منكرا عنـد قوله :

---

(١) ش : نقل ثاوفيلا : والذى بق من الحسين رجلا أخيلوس الخير .

(٢) ش : فى نقل ثاوفيـلا : وأما فى التعجيم فإن الذى يكون خارجا عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدلى هينا ، بل فى الكتب والمكتوبات — بمنزلة مايعذره قوم لأميروس عند اللائمين له كأنه قال قولا شنعا أن إما تلك وليس يواتى للانحلال بالمطر ، وذلك أنهم يحلون هـذه الشبهة بالتعجيم بأن يبدلوا لفظة « ليس لا » بلفظة حيث ، أعنى : « بحيث يواتى الانحلال بالمطر » — بإبدالهم التعجيم ، إذا يكون أجود ، أو وقدموا به التعجيم الذى يكفله ولفظه مكتوب فلا"ن ... (كلمتان غير واضحتين) ليس يحصـل أيضا شـكلة مخففة لا وأما التى تكون عن التعجيم فهى أمثال هـذه (هذه التعليقة مكتوبة بالأحمر وقد بهتت بحيث صارت لا ترى إلا بصعوبة كبيرة) .

(٣) ف : على أكثر الأمر .

(٤) « الالياذة » النشيد ٢٢ البيت رقم ٣٢٨ راجع ما يقوله أرسطو فى "اب « الشعر » ف ٢٥ ص ١٤٦٢ ا س ٢٥ حيث ينسب الخطأ الى هياس الثاسوسى .

«ليس يعفن بالمطر»، و يحاولون ذلك بالتعجيم بأن يجعلوا لفظة «ليس» مثقلة جدا. وكذلك ما فى رؤيا أغا ممنن من أن ليس زاوس هو الذى قال إنا نمنحه الحمد[1] ليحصل له، إلا[2] أنه أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك.

فأمثال هذه الأشياء هى التى تكون عن التعجيم. والأشياء التى تعرض من شكل القول هى التى الواحد بعينه منها ليس يعبر[3] عنه على جهة واحدة، مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث، أو بالذى ليس بمذكر ولا مؤنث، وبأن يوصف[4] أيضا ما من الكيفية بالكمية[5] أو من الكمية[6] بالكيفية[7] أو الفاعل[8] بأنه منفعل أو الموضوع[9] بأنه فاعل. وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها[10] بدءا. وذلك أن ما يجرى هذا المجرى يكون عند ما يوجد شىء ليس من الأشياء التى تفعل فيجعل القول الدال عليه كالدال على شىء من الأشياء الفاعلة بمنزلة[11] القول القائل الصحيح فإنه سببه فى شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الدانى، و إن كان ذلك إنما يدل على كيف ما وكيف يضع الذى يفعل شيئا ما. وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى الأشياء الأخر.

---

(١) ف : الجد.
(٢) تحته : بل إنما.
(٣) ف : يفسر.
(٤) ف : يجعل.
(٥) ف : الكيفى.
(٦) ف : كما.
(٧) ف : الكمى.
(٨) ف : كيفيا.
(٩) ف : القابل.
(١٠) ف : ما قسمها أولا.
(١١) ف : مثال ذلك.

فهذه هي التبكيتات التي في القول ؛ ووجودها يكون من أمثال هذه المواضع . — وأنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة : فالأول المأخوذ من الأعراض ؛ والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق ، أو ليس على الإطلاق ، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة . والثالث يكون من عدم[(١)] العلم بالتبكيت [١٦٦ ا] . والرابع الذي يكون من اللوازم . والخامس من الأمور المأخوذة بدءًا . والسادس من وضع ما ليس بعلة على أنه علة . والسابع أن يجعل[(٢)] السؤالات الكثيرة سؤالًا واحدًا .

٥

< التبكيتات التي خارج القول >

فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأي شيء اتفق أمرا ما وعرضا من الأعراض على مثال واحد ومن قبل أنه .

نقل قديم

ونقول إن المساجد أشلوس[(٣)] قتل من خمسين رجلا مائة .

فأما النوع الذي يكون من جهة الإعراب وتعجيم النقط والعلامات ١٦٦ ب
فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس[(٤)] بكتاب مقدمات أهل المجادلة .

(١) ف : الجهول : (٢) ف : بصير . (٣) ش : إذا قلت على التفصيل إن المساجد أشلوس قتل من خمسين رجلا وقتل أيضا مائة أن تجمع ذلك وتقول إن المساجد أشلوس قتل من خمسين رجلا مائة ، فإنك إذا ألفت ذلك لم يمكن ، وكذلك إذا قلت أنت عبد ، أعني عبد الرقبة فإنك (ف : وأنت) حر الأخلاق ، فلا يجوز أن أقول إنك عبد حر .

(٤) ش : بنقل آخر : دون الكتاب ، ولكنا قد نبينه بالكتاب والأشعار .

ولكنا سنبين منه شيئا بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من [أ]عاب أوميروس وخطّأه فى قوله إن كذا وكذا ليس شانيا للطر ، فأجاب عنه أقوام فقالوا بوضع علامة فى التعجيم على لفظة «ليس» فينقلها فتصير على جهة الاستفهام فيصح معناها . ويقولون فى منام أغا ممنن : ليس زوس[(١)] القائل يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول — ومثله يدخل التشبيه[(٢)] بسبب التعجيم والإعراب وهو منصرف غير ثابت[(٣)] .

فأما الأنحاء التى تكون من شكل الكلام فإنها أنحاء ثلاثة ، لا مثل الكلمة إذ كانت بحال واحدة ولم تتقسمها تلك الحال . فأصل الكلمة التى تصير المذكر مؤنثا والمؤنث مذكرا أو تكون ما بين هذين فيوضع مكان واحد منهما، أو توضع الكمية مكان الكيفية ، أو الكيفية مكان الكمية ، أو الفاعل مكان المفعول ، أو المفعول مكان الفاعل ، وسائر ذلك مع مثل ما

(١) ش : أما الرؤيا فإنما عنى أن زوس أمر <بأن> يعطيه كذا وكذا ، أى : هل أمر بهذا ؟ أو يعنى أن زوس أمر بهذا ، أى أنه حتم ، وهذا يجئ من طريق الاستفهام . فأما الذى من قبل التعجيم فنحو قولك : لا يعبث ولا يغيث (ولا : مكررة) ، فإنه إنما يفرق بين هذين بالنقط والأول بالشكل . (٢) ش : بنقل آخر : وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن الكلمة بعينها فتقسم على نحو واحد ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث ، والمؤنث بالمذكر ، والواسط بين الذى ليس هو مذكرا ولا مؤنثا (ص : مذكر ولا مؤنث) بواحد منهما ، يعنى بواحد من المؤنث أو المذكر ، أو بوضع الكمية مكان الكيفية .

(٣) ش : أما الذى فى الكمية والكيفية فكقولك : كيف يباع كذا وكذا؟ فيقال : خمسة أرطال بدرهم — فقد أقام الكيفية مقام الكمية ؛ وإنما أراد : كم يباع كذا وكذا؟ — فأما المفعول مقام الفاعل فمثل قولك : فلان يعشق فلان ، فكأنه فاعل ، وإنما العاشق مفعول فيه .

قسّمنا وجزأنا أولا . فكثيراً ما تكون الكلمة دليلا على مفعول ، ومخرجها يدل على فاعل — من ذلك أن القوى تدل على كيفيته[1] ووصفه[2] . وقولك : «يقطع» ، " يبنى " قد يدل على كيفية فعله ذلك . وكذلك يجرى هذا القول فى سائر الأشياء المشاكلة له .

والمباكتات التى تكون من الكلام فبهذه الجهات تكون . فأما أنواع المُضلّات[3] التى تكون خارجة من الكلام فهى سبعةٌ عدداً : الأول منها يكون بالعَرَض[4] : والثانى — مرسلا[5] كان أو غير مرسل — ، يكون إما فى شىء ، و إما فى مكان ، و إما فى زمان ، و إما مضافا إلى شىء . والثالث يكون من قلة العلم بالتبكيت[6] . والرابع يكون من لواحق الكلام ومن وضع المقدّمات . والخامس يكون من أوّل المسئلة . والسادس يكون بإثبات علة لا كعلة[7] . والسابع أن يجعل المسائل الكثيرة مسئلة واحدة .

٥

< التبكيتات التى خارج القول >

فالمضلات التى تكون من الأعراض هكذا تكون : أن تضع[8] مقدّمة فيثبت معنى واحد .

---

(١) ف : كيفية . (٢) ف : وصفة .

(٣) ف بالأحمر : الأغاليط ، المغالطات . (٤) ف : بالأعراض .

(٥) ص : مرسل . (٦) ف : بالمباكتة .

(٧) ف : الذى يضع ما ليس بسبب كأنه سبب . (٨) ف : توضع .

[٣٣٣ب] نقل يحيى بن عدى

إنه قد يعرض لواحد بعينه أشياء كثيرة يجب ضرورةً أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسه، وذلك أنه إنسان؛ أو إن كان غير سقراط، وسقراط إنسان، يقولون فليقرّ(١) أنه غير إنسان، من قِبَل أنه يعرض للذى يقول إنه غيرٌ — أن يكون إنسانًا.

وأما أن التى على الإطلاق أو فى شىء تقال متكثرة لا بالحقيقة متى كان

١٦٧ ب ١ يقال(٢) بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق — مثال ذلك إن كان الذى ليس بموجود موجودًا مظنونا(٣) فالذى ليس بموجود هو موجود. وذلك أنه ليس أن يكون شيئا هو بعينه وأن يكون على الإطلاق. وأيضا إن الذى هو موجود هو غير موجود وإن كان ليس موجودا شيئا من الموجودات — مثال ذلك إن كان ليس بإنسان، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئا ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق، ويرى من قِبَل تقارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئا وبين أن يكون على الإطلاق. وعلى هذا المثال بعينه من الذى فى شىء وعلى الإطلاق أيضا — مثال ذلك إن كان كله أسود هو أبيض فى أسنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثناهما(٤)،

---

(١) ف : فليعترف. (٢) ف : إذا قيل.

(٣) ف : معتقدا. (٤) ص : اثنيهما. ف : كليهما.

أو أن هذه المتضادات موجودة معا ، فهذه هكذا . وفى الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى ، مثال ذلك أن إذا أخذ أن الزنجى أسود وأبيض فى أسنانه يسأل هو أبيض . ففى هذه إذن هو أبيض ، مِنْ قِبَلِ أنه يظن إذا تم القائسُ السؤالَ أنه قال إنه أسود ولا أسود . فأما فى الأفراد فيضلل كثيرا فى جميع اللواتى متى قيلت فى شىء يظن أنه يلزم الذى[1] على الإطلاق أيضا وفى جميع اللواتى لا يسهل أن ترى أيما منها يعطى بالحقيقة . وهذا يكون هكذا فى هؤلاء اللواتى المتقابلات فيها على مثال واحد بعينه ، وذلك أنه يظن إما أنهما اثنيهما[2] ، أو ولا الآخر أيضا يعطى أن يكون محمولا على الإطلاق — مثال ذلك إن كان نصفه ذاك أسود وأما نصفه هذا فأبيض فأى هذين هو أبيض أم أسود . — وهؤلاء اللواتى من قبل أنه لم يحدد[3] .

نقل عيسى بن زرعة

قد يعرض للشىء الواحد بعينه أعراضٌ كثيرة[4] ، فليس من الاضطرار أن توجد جميع هذه لسائر المحمولات[5] — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فإنه يكون غير نفسه لأنه إنسان ، أو إن قيل إن سقراط غير مخاطب ، وسقراط إنسان ، فيلزم الاعتراف بأنه غير الإنسان ، لأنه قد عرض أن يكون الذى يقال فيه إنه غيره هو إنسان . فأما التى تكون من قبل الحمل على الإطلاق أو من

(١) ف : معنى .
(٢) ف : كليهما .
(٣) ف : يحصل .
(٤) ف . إلا أنه .
(٥) ف : فى نسخة زيادة : أو لما عليه يحمل .

جهة لا على التحقيق فهى أن يكون محمولا على جزء ما ، فيؤخذ كالمحمول على
١٦٧ ا الإطلاق — ومثال ذلك : ليكن[١] ما ليس بموجود يوجد مظنونا[٢] ، فيكون غير الموجود موجودا ، وذلك أن ليس معنى أن يوجد الشىء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحدًا بعينه ، أو يلزم أيضا أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئا من هذه الموجودات — مثل أن يكون ليس بإنسان . وذلك أنه ليس أن يكون الشىء غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئا واحدًا بعينه ؛ وقد يظن ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشىء غير موجود وأن يكون موجودا على الإطلاق . وعلى هذا المثال أيضا إذا كان موجودا فى جزء حُمل على الإطلاق ، مثل أنه إذا كان جميع الشىء أسود وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وغير أبيض معا ، أو يكون هذان الضدان موجودين[٣] معا . وما جرى هذا المجرى[٤] من النظر فى بعض الجزئيات يسهل على كل أحد ، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن النوبىّ أسود وأنه أبيض من قِبَل أسنانه يسأل عنه : هل هو أبيض ؟ فهو إذًا من هذه الجهة أبيض . ولهذه العلة يكون كالموهم عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قيل بأنه أسود ولا أسود . وكثيرا ما يضلّ بعض الناس فى جميع الأمور التى إذا قيل فيها إنها موجودة فى شىء ما يظن أنه قد يلزم

---

(١) ف : أن يكون .   (٢) ف : يرى أنه موجود .   (٣) ص : موجودات .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل هذا هكذا : وما جرى هـذا المجرى من النظر يسهل على بعض الناس فى كل الشىء .

أن تكون موجودةً على الإطلاق ؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلَّم[١] على الحقيقة . وذلك أن هذه إنما توجد بهذه الحال فى الأمور[٢] المتضادة التى على مثال واحد ، لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعا محمولين على الشىء أو ألا يسلم أن غيرهما محمولٌ عليه [١٣٣٤] — مثال ذلك أنه إن كان شىء أحد نصفيه أبيض والآخر منه أسود ، فأى الاثنين هو : أسود أم أبيض ؟ فأما المواضع الكائنة منْ قِبَلِ أن القياس لم يحدد ما هو حسن[٣]

نقــل قــديم

للشىء الذى فيها وللعارض لها وليس هى بالاضطرار[٤] لما تثبت له وحده ، بل هى لآخرينَ[٥] معه — ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس سوى الإنسان فهو إذن سوى[٦] نفسه لأنه إنسان ، وإنْ[٧] كان آخر غير سقراطيس ، وسقراطيس إنسان ، فالإنسان إذن غير الإنسان[٨] ، لأنه عندما قال : سقراطيس إنسان ، عرض من ذلك ما أضلَّ معنى الإنسان . فهذه الطرائق المُضِلَّات مما يعرض من المقدمات والمضلات التى تكون بقولٍ مرسل قد تكون مرة على غير تحقيق ، فإنهـا مستفاض على الكثير ؛ وهكذا إذا كان الذى يقـال بالجزء مُتأوَّلًا على الكثير بقولٍ مُرْسَل كقولك إن كان ما ليس ١٦٧ ا

(١) ف : نعلى . (٢) الأشياء . (٣) ص : حسنا .
(٤) ف : يجب . (٥) ف : لأشياء كثيرة . (٦) وإن كان سقراطيس آخر (ص : آخرا) غير . (٧) ف : أو إن . (٨) ش : فى نسخة : لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان .

بموجود متوهما كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجودا(١) كأنه موجود ، وليس يستوى(٢) أن يكون(٣) الشيء بالحقيقة وألا يكون ، بقول مرسل(٤) . ومن ذلك(٥) أن تقول أيضا إن الذى هو موجود ليس بموجود ، إذ من الأشياء شيء ليس كذلك : كقولك ليس إنسان . وليس يستوى(٦) أن يكون الشيء موجودا بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول ، فقد يرى ما كان مثل هذا القول فى مقاربة الكلام أن الاختلاف فيه قليل ، وكذلك فيما يثبت وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول . وعلى هذا النحو يكون الضرب الثانى من المضلات خارجا من الكلام — مرسلا كان أو غير مرسل — إما فى شيء ، وإما فى مكان ، وإما فى زمان ، وإما مضافا إلى شيء — كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض فى أسنانه فقد يكون إذن أبيض وغير أبيض ، وهذا يكون فى الأمرين من جهة المكان ومن أجل أن الأضداد فيه معا . وما كان بهذا النحو فمعرفته يسيرة على كل أحد فى طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشيا أبيض الأسنان ،

---

(١) ص : موجود . (٢) ف : لأنه ليس يستوى .

(٣) بنقل آخر : أن يكون الشيء وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) أظنه : وألا يكون مرسلا (ص : مرسل) . (٤) ف : أظنه بقول مرسل .

(٥) ش : وبنقل آخر : وأيضا إن الذى هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشيء وألا يكون مرسلا (ص : مرسل) . — ومرسل فى معنى مطلق — ولكنه يرى اقاربة الكلام وقلة الاختلاف ما بين أن يكون الشيء وأن يكون مرسلا (ص : مرسل) . (٦) ف : بسواء .

فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فترى أنك قد صرت إلى حملنا[1] بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسود وغير أسود بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسئلتك إياه . فأما طائفة من الناس فقد نعت[2] هذا المذهب عليهم كثيرا ، وذلك إذا قيل منه فى شىء إنه سواء بأنه لم يلحقه ما قيل فيه بالقول المرسل[3] : وكذلك ليس كل ما ليس بيسير المعرفة لا يعلم من الأشياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت ، وإنما يكون هذا النحو فى الأشياء التى يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن التئاما كليهما ألا يكون حقا ولا فى واحد منهما كقولك : إن كان نصف الشىء أبيض ونصفه أسود فبأيهما تنعته : بالأبيض أم بالأسود ؟ فأما الذين يضللون وهم لا يجدون ما القياس[4]

[٣٣٤ ب] نقل يحيى بن عدى

ما هو القياس ؟ أو ما التبكيت ؟ فإنهن يكن من عدم العلة . وذلك أن التبكيت هو مناقضة شىء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم ، ولا للمقرون فى الاسم بل له بعينه من هؤلاء اللواتى أعطين من الاضطرار من حيث لا يلقب مع الذى فى الابتداء وفيه بعينه وهو[5] وكذلك بعينه وفى زمن واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب فى شىء . وأفراد قد يظنون أنهم

---

(١) ف : خذلنا . (٢) ص : نعيا .

(٣) ف : مرعلا . (٤) ف بالأحمر : المقياس .

(٥) ف : وعنده .

يبكتون إذا أخلوا[1] بشيء[2] من هؤلاء اللواتي وصفن — مثال ذلك أنه بعينه ضعف وليس بضعف، وذلك أن الاثنين إما للواحد فهما ضعف ؛ فأما للثلاثة فليسا بضعف ؛ فإن كان هو بعينه لشيء بعينه ضعفا ولا ضعفا ؛ إلا أنه ليس فى شيء بعينه، لكنه أما فى الطول فضعف ؛ فأما فى العرض فليس بضعف . أو إن كان لشيء واحد بعينه وفى شيء واحد بعينه وكذلك بعينه إلا أنه ليس معاً، فلا تبكيت يرى[3] قد يدفع[4] إنسان هذا إلى هؤلاء اللواتى من الكلمة .

فأما هؤلاء اللواتى من أخذ[5] التى فى البدء، فإنها تكون بحسب[6] ما يمكن أن يصادر على التى فى البدء، ويرون[7] أنهم يبكتون[8] من قبل أنهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير .

١٦٧ ب فأما التبكيت من التى تلزم فمن قبل أنه يظن أن اللزوم ينعكس، وذلك أنه إذا كان هذا موجودا يجب ضرورة أن يكون هذا، وإذا كان موجودا يظن أن الآخر يكون من الاضطرار . ومن هنا لك تكون الضلالة[9]، فالرأى من الحس فى كل حين، وذلك أن مرارا كثيرة يظن المرار عسلا من قبل أن اللون الاحمر لازم للعسل ؛ ويعرض للأرض أن تكون ندية إذا مطرت .

---

(١) ف : نقصوا . (٢) شيئا . (٣) ف : يظن .
(٤) ف : شبها . (٥) ف : إن حد .
(٦) ف : بقدر . (٧) ف : يظنون .
(٨) ف : يوبخون . (٩) ف : الخدعة .

فيظن إذا كانت أندية نهـا مطرت . وهـذا ليس هو واجبا ضرورةً . ففى البلاغة البراهين التى هى كالعلامات إنما هى من اللواتى يلزمن ، وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبرهنوا أنه زانٍ إنما يأخذون الذى يلزم وهو أنه متزين أو أنه يطوف بالليل . وكثيرون أما هؤلاء ...

نقل عيسى بن زرعة

ولا ما هو التبكيت ، فإن[1] الكذب يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص .

فأما التبكيت فهو مناقضة شيء واحد بعينه لا فى الاسم ، بل فى المعنى والاسم ؛ ولا يكون ذلك فى شيء مما أسبق منه ، بل فى الاسم نفسه[2] ومن الموضوع بعينه من الاضطرار من غير أن يكون ، سيما[3] للذى قيل أولاً وفى شيء واحد بعينه و بالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفى زمانٍ واحد بعينه . والكذب يكون فى الشيء على هـذا النحو بعينه . ولإغفال بعض الناس شيئا من هذه المعانى المذكورة قد يظن أنهم بكتوا — مثال ذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يكون ضِعْفا وليس بضعف ، وذلك أن الاثنين : أما بالإضافة إلى الواحد فهما ضِعْف ، وأما بالإضافة إلى الثلاثة فليسا بضعف ، أو أن يكون الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه ضعفا وليس بضعف ، إلا أن ذلك ليس من جهةٍ واحدة بعينها ، وذلك أنه يكون أما من

(١) ف : نسخة : فإنها تكون عن نقصان علة ما يدخلها .

(٢) ف : بعينه . (٣) ص : سما .

جهة الطول فضعف ، وأما بحسب العَرْض فليس بضعف ، أو إن كان لشيء واحد بعينه وفى معنى واحد بعينه ومن جهة واحدة ، إلا أن ذلك ليس فى زمانٍ واحد بعينه ، ولذلك يكون التبكيت مظنونا . وللانسان أن يدفع هذا الموضع إلى التى من القول [١٣٣٥] .

فأما المواضع التى تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهى على هذا النحو ، وذاك بأن يسأل ما أمكن عن التى فى أول الأمر ؛ و إنما يظن(١) أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذى هو واحد بعينه والمخالف(٢) .

١٦٧ ب وأما التبكيت الذى من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس ، حتى إنه إذا كان هذا موجودا فمن الاضطرار أن يوجد ذاك . و إذا كان ذاك موجودا ، يظن أن الآخر يكون موجودا من الاضطرار . ومن هذا الموضع تقع الضلالة فى الاعتقاد(٣) دائما من قبل الحس ، وذلك أنا كثيرا ما نظن بالمرار أنه عسل للزوم اللون الأحمر للعسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت ، فإن كانت ندية توهمنا أنها قد مطرت ، وهذا ليس واجبا ضرورةً . والبراهين الخُطبية التى من العلامات مأخوذة من اللوازم ؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلانًا زانٍ أخذوا الشيء اللازم وهو أنه متزين ، أو أنه يطوف بالليل . وقد توجد هذه لكثيرين ، والمحمول ...

---

(١) ف : يظنون .   (٢) ف : والذى ليس كذلك .

(٣) ف : فيما يعتقد .

نقل قديم

وأما[1] المباكتة فإنما يكون ذلك منهم لمكان[2] النقص فى الكلام ؛ وذلك أن نفس التضليل إنما هو انطيفاسيس ، أى مناقضة الشيء بعينه المفرد الذى ليس باسم ، بل هو غير مسمى باسم ، بمواطأة مقرون إلى اسم شيء غيره فيتناقض ذلك الشيء بعينه بالأشياء التى يؤتى بها بالاضطرار ، ولا يعد معه ما كان فى الابتداء ، بل يكون بحال واحدة و إلى شيء واحد ، كالذى كان فى زمان واحد . وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشيء . فبعض[3] الناس إذا نقضوا شيئا من هذه التى ذكرنا كانوا كالمبطلين ، كقولك : إن الشيء بعينه ضعف وغير ضعف ، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما بضعف الثلاثة ، وكقولك إن الشيء نفسه ضعف نفسه وغير ضعف ، لا من جهة واحدة : فيكون[4] من جهة الطول ضعفا ، وليس ضعفا من جهة العرض ، أو يكون ضعفا من جهة واحدة ونحو واحد ، لأن[5] ذلك ليس معا[6] ، من أجل ذلك يتخيل أنه من الكلام تضليل[7] . وقد يجوز أن نضع هذا النحو مع الأنحاء التى قلنا إنها تكون من نقض الكلام .

---

(١) ف : فأما . (٢) ف : لعدم المعرفة بالسبب والمباكتة .

(٣) ش : و بنقل آخر : و بعض الناس إذا نقضوا شيئا مما قيل هم يرون أنهم قد بكتوا . مثل قولك : الشيء بعينه ضعف وغير ضعف ، ولكن على جهة واحدة .

(٤) ف : ولكنه . (٥) ف : بالأحرى : أظن : إلا أن .

(٦) ف : بنقل آخر : ولكن ليس معا . (٧) ف : مغالطة .

فأما[1] الضروب التى تكون من المأخوذ فى بدء الكلام فقــد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيهــا افتتاح المسئلة . و بذلك القــدر من الكلام يرى أنها مضللة مبكتة للذى لا يجد[2] سبيلا إلى مقدمة للفصل[3] بين الشىء من غيره .

١٦٧ ب فأما[4] التبكيت الذى يكون من لواحق الكلام فإنمــا يكون للذى يظن المتكلم أنه قد أقلب لاحقة الكلام ، كقولك إنه متى كان هــذا باضطرار فقــد يظن بغيره يكون كذلك باضطرار من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قِبَل الحس ، فقــد ظنّ بالمِرَّة أنها عَسَل لمكان الصُّفْرة التى فى لونها . وقد يعرض للارض أن تبتل بعــد المطر ، فمتى كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر ، وليس ذلك باضطرار . وكذلك برهان أصحاب الهذر[5] إنمــا يثبتونه من قبــل العلامات التوابع ، لأنهم إذا أرادوا أن يثبتوا على إنسان أنه زان أخذوا برهان ذلك ممــا يلحق بذلك الإنسان ، فيقولون إنه متصنع بالزينة ، أو أنه لا يزال يرى بالليل متردّدا ، وقد يكون هــذا فى الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت .

---

(١) ش : بنقل آخر : فأما الذى يكون مما أخذ فى ابتداء الكلام فقد يكون فى الأنحاء التى نستطاع أن تسأل . (٢) بالهامش : تج .

(٣) ف : للفرق . (٤) ش : فأما المباكتة التى يكون منها مما يلحق من الظن فإنما يكون من أن الذى يلحق قد يرجع ، مثل قولك إن متى كان هذا فمن الاضطرار أن يكون هذا ، و إذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطرار . ومن هناك الضلالات التى تكون من قبل الوهم إنما تكون فى كل حين من الحس . فقــد يظن بالمرة مرارا أنها عسل للذى فى العسل من الصفرة . (٥) ف : الريطوريق .

[٢٣٥ ب] نقل يحيى بن عدى

لموجودة لهم ، وأما التى تحمل فليست موجودة . — وعلى هذا المثال بعينه وفى هذه القياسات — مثال ذلك القول الذى لمـاليسوس(١) أن الكل لا ابتداء له ، لمـا أخذ أن الكل ليس بمكوّن (وذلك أنه لا يتكوّن شىء ممـا ليس بموجود) ، فإن الذى يتكوّن إنمـا يتكوّن من ابتداء . فإن كان كل ما لا يتكوّن لا مبـدأ له ، فإذن هو(٢) غير متنـاه . وليس يجب ضرورة أن يعرض هذا : وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكوّن له مبدأ ، فكل ما له مبـدأ يتكوّن . كما أنه ليس إن كان المحموم حارا ، فالحارّ من الاضطرار محـــموم .

فأما اللواتى من لا علة(٣) كعلة فهو متى استريد فأخذ غير العلة بمنزلة ذاك إذا كان ا"وبيخ ، وإنمـا يعرض مثل هـذا فى القياسات المؤدّية إلى ما لا يمكن . وذلك أنا فى هذه يجب ضرورةً أن نرفع شيئا من الموضوعات إن عدّ فى السؤالات الضرورية ، لذا(٤) الذى يعرض للذى لا يمكن يظن مرارا كثيرة أن التبكيت من هـذا يكون — مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا واحدا بعينه . وذلك أنه إن كان ضدّ الكون هو الفساد ، يكون ضدّ فساد ما كونٌ ما ، والموت وفسادٌ ما ضـدّان للحياة ، فالحياة إذن كون وإنماش هو

---

(١) = Melissus . (٢) ف : فهو إذن .

(٣) ف : غير علة . (٤) نونهما : يعرض .

أن يكون . وهذا غير ممكن . فليس إذاً(١) النفس والحيـاة شيئا واحدا بعينه ، بل(٢) إن الحياة ضدّ الموت الذى هو فساد فقط ، والفساد للكون . أما أمثال هؤلاء الأقاويل(٣) فليست غير مقترنة(٤) . فأما نحو الذى(٥) قدم فوضع ، فهى غير مقترنة(٦) و إنما تضلل(٧) أمثال هذه المسائل مراراً كثيرة ليس باليسير .

فالأقاويل(٨) التى من التى تلزم ومن التى لا علة هى أمثال هذه . وأما التى(٩) من أن تجعل مسئلتين مسئلة واحدة فتى ذهل عن أنهـا كثيرة وأعطى الجواب على أنه واحد إما فى أوحاد(١٠)

نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة ، وكذلك تكون الحال فى الأمور القياسية — مثـال ذلك(١١) قول مالسس إن الكل لا مبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكوّن ، والكائن

---

(١) ف : هى والحياة نفسها . (٢) ف : لكن .

(٣) ف : الكلمات فليست . (٤) ف : مؤلفات .

(٥) ف : لذى . (٦) ف : مؤلفة .

(٧) تآكلت حروفها . (٨) ف : فالكلمات اللواتى .

(٩) ف : اللواتى . (١٠) ف : أفراد .

(١١) ش : نقـل ثاوفيلا : قول مالسس فإنه قال إن الكل غير متناه ، لأن الكل ليس بذى بدء وليس يتكوّن شىء عما ليس بموجود ، والذى يتكوّن يكون عن ابتداء ؛ فإن كان الكل غير مكوّن لما كان له مبدأ ، فهو إذن بغير نهاية .

[هذه التعليقة غير واضحة لأن الحبر الأحمر المكتوبة . باهت] .

يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكون شيء مما ليس بموجود)، والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له، فإذن ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطرار . وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائنٌ . كما لا يلزم إن كان كل محموم يكون حارا، أن يكون كل حارّ من الاضطرار محموما .

فأما المواضع التي تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة — وقد يعرض مثل ذلك في القياسات[1] السائقة إلى المحال . وذلك[2] أنا قد نضطر في هذه إلى رفع شيء من التي وضعت ؛ فإن كان واحدا وعدد في جملة ما يسأل عنه من الاضطرار في لزوم ما يعرض . وكثيرًا ما لا يمكن أن يظن التبكيت يكون من هذا[3] — مثال ذلك أن النفس

---

(١) ف : المقاييس . (٢) ش : في نقل تاوفيلا : وذلك أنا نضطر في هذه إلى إبطال شيء من الأمور الموضوعة إن كان معدودا في المسائل الاضطرارية ، فالتبكيت يكون مرارا كثيرة خارجا من هذه الأمور نحو أن يعرض محال أو يظن ذلك .

نقل متى : وفي هذه المقاييس السائقة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يوقع شيئا من هذه القضايا الموضوعة المعطاة ، وذلك الشيء الذي ليس يجعله (غير واضحة في المخطوط) معدودا منه وعلة .

(٣) ش : نقل تاوفيلا : مثال ذلك أن النفس غير موجودة وإن كان الحي موجودا من قبل أن الفساد هو كون المضادّات ، ولذلك مكوّن الإنسان كون ما ، والموت فساد ما مضادّ للحياة ، فإذن الحياة كون ، والذي يحيا أيضا يتكوّن ، وهذا غير ممكن ، فليس النفس إذن والحياة شيئا واحدا . ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضا ، وذلك أنه ليس يعرض للإنسان أن يقول إن النفس والحياة شيء واحد بعينه ، لأن ذلك غير ممكن ، بل هي مضاد فقط : أما الحياة فتضادّ الموت ، والفساد يضادّ الكون . فأما الأقاويل الجارية هذا المجرى فليست =

والحياة ليستا شيئا واحدا بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضادا للفساد فلفساد ما يضادّه كون ما ، والموت هو فساد ما ، وهو مضادّ للحياة ، فالحياة إذن كون ، والذى يحيا يتكوّن ، وذلك غير ممكن ، فليس النفس والحياة شيئًا واحدا بعينه ، ولا يكون عن ذلك قياس . [٣٣٦ ا] وقد يعرض أيضا محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شىء واحد بعينه . بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذى هو فساد فقط ، وأن الكون مضادّ للفساد . فأما هذه المقدّمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق ، لكن تأليفها ليس هو نحو الأمر(١) الذى تقدّم وضعه ، ولذلك تُضلّ السائلين هذه الأشياءُ مرارا كثيرا ضلالة(٢) ليست باليسيرة .

فالأقاويل التى تكون من اللوازم ومن التى توضع فيها علة ما ليس بعلة هى أمثال هذه . — فأما التى تكون من تصيير السؤالين سؤالا واحدا فإنما تُضلّ إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد .

نقل قديم

الرأى ، فكذلك يكون فى الأشياء المنسلجسة ، أى المحمولة على القياس ، كقول ماليسس الحكيم إن الكل لا نهاية له ، وذلك أنه جعل مقدمته أن الكل

= قياسية على الإطلاق ، بل هى نحو الأمور الموضوعة قياسية . وكثيرا ما يضلل الذين يسألون مثل هذه المسائل ضلالة ليست يسيرة . فالأقاويل الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة علة هى مثل هذا (فوقها إشارة كتب عند ناظرها : «على هذا النحو» ، تفسيرا لقوله : مثل هذا) .

(١) ف : المطلوب . (٢) ش : يحتمل أن يقرأ هكذا : ليست بدون ضلالة المسؤلين .

من شىء ليس بمكوّن (ومن غير شىء[١] لا يكون شىء)، وأن الكائن إنما كان بأولية . فإن كان الكل من شىء ليس بحادث فليس للكل أوّلية[*] . من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهـاية . وليس يثبت هذا المعنى باضطرار ، لأنه وإن كانت أوّلية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له أولية أن يكون حادثا[٢] ، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إنــ المحموم حارّ أن نجعـل كل حار محموما باضطرار .

فأما النوع السادس الذى يكون بإثبات ما ليس[٣] بعــلة كعلة فإنما يكون بأخذنا العلة فى غير موضعها ، فيكون التبكيت من أجلها . وقد يعرض مثل هــذا فى السولوجسموسات[٤] التى تكون على غير مثال ، وذلك أنه لا بد من رفع شىء من الموضوع فيها . فإذا عددت مع المسائل اللازمة ظن بهــا مع الذى هى عليه من غير الإمكان أنها ممكنة . ومثال ذلك أن القول : ليست النفس والحياة شيئًا واحدًا — أنه إن كان الكون ضدّ الفساد ، فقد يجوز أن يكون كل[٥] جزئى ضدّ فساد جزئى ، والموت ضرب من ضروب الفساد ،

(*) هنا تعليق لم يشر إلى موضعه وهو : إن كان ما ليس فليس بمكوّن ، ومن الذى ليس لا يكون شىء ، وإن الكائن كائن من أوّلية ، فالكل ليس له أوّلية كان منها ، وهو غير ، والغير كان ، وهو موجود ، فلن يزل ، فالكل لم يزل — (واضح أن هذا التعليق يختص بترجمة رأى ملسوس) .

(١) ف : ومما ليس . (٢) ش : ليس يجب على من قال إن كل ماله أوّلية فموجود أن يكون كل موجود فله أوّلية ، كما أنه وإن كان كل محموم حارا أن يكون كل حار محموما (ص : محموم) . (٣) ش : ما ليس بسبب كأنه سبب ، فإنما يكون إذا زيد ذلك الذى ليس بسبب واحد كأنه سبب . (٤) ف : القياسات . (٥) ف : كون .

وهو مضاد للحياة ، فيجب بذلك أن تكون الحياة كونا وأن الحياة تتكون ، وذلك ما لا يمكن ، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة[1]. ولا ضائع[2] لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات ، فإن القائل لم يقل[3] إن النفس والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان ، ولكن سيعرض أقل ما فيه التضاد . وذلك أن الحياة ضدّ الموت الذى هو فساد ، والكون ضدّ الفساد ، فهذا[+] ومثله من الكلام ليس هو مؤلفا[4] منه على ما يكون عليه تأليف السولوجسموس . وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسئلة بأعيانهم فيجهلونه مرارًا كثيرة .

---

(١) ف : شيئا واحدا .　　(٢) ش : فى نقل آخر : لأنها ليس مؤلفة ، وقد يكون وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شىء واحد ، وهذا مما ليس ممكنا (ص : ممكن)، ولكنه يقول إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد ، والكون ضد الفساد ، فمثل هذا الكلام .

تعليق لم يشر الى موضعه : إذا اعتل المعتل فى إثبات الشىء ونقيه بوضعه ما ليس بعلة كالعلة فإن ذلك تبكيت ، وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة ، فيسأله السائل عن العلة التى لها قال إن النفس ليست الحياة ، فيقول إن الكون ضد الفساد . فللفساد الجزئى كون جزئى ، والموت فساد ، والحياة ضدّه ، فالحياة ضدّ الموت . وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت النفس هى الحياة ، والحياة ضدّ الموت ، فالنفس ضدّ الموت ، والنفس جوهر ، والموت عرض ، فيكون الجوهر ضدّ العرض ، والعرض إنما هو فى الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية ؛ وهذا شنيع من القول ، فإذن ليست النفس هى الحياة .　　(٣) ص : أن يقال — والتصحيح بالأحمر فوقها .

(+ ... +) ش : تحبير على ما بين هاتين العلامتين : فمثل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون موصلا فأعيد المتقدمة الموضوعة ، فهو غير مؤلف . ومن أجل ذلك يضلهم كثيرا الذين يسألون مرارا كثيرة عن مثل هذه . فالكلام الذى يكون من الذى يلحق ، والذى مما ليس بسبب فهو على مثل هذا النحو .　　(٤) ص : مؤلف .

فهذا ومثله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات(١) ما ليس بعلة كعلة(+) ؛ فيظن أن ذلك تبكيت . وقد يكون ضروب غير هذه فى تهجين الكلام إذا جعلت المسألتين مسئلة واحدة أو إن < كان > كثير الجهل لشيء(٢) معهن فأجاب بجواب مسئلة واحدة .

[٣٣٦ ب] نقل يحيى بن عدى

فليس يسهل أن يتبين أنها كثيرة وألا يعطى أفوفو نسيس(٣) على أنه واحد ١٦٧ ا
— مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبحر أم سماء ؟ فأما فى أوحاد(٤) قليلة فلكنها هو واحد أن يُقروا إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم يوبخون — مثال ذلك : أترى هذا وهذا هو إنسان ؟ فإذًا إن ضرب إنسان هذا وهذا فإنما يضرب إنسانا ، لا أناسا . وأيضا : من هؤلاء ؟ أما هؤلاء فهن خيرات ، فأما هؤلاء فهن لا خيرات ، فكلهن أى هذين هو : أخيرات أم لا خيرات ؟ وذلك أنّا أى هذين قلنا يظن أنه قد عمل توبيخا وكذبا يرى ؛ وذلك إنه كذب أن يقول فى شيء من هؤلاء اللواتى ليس خيرا إنه خير ، أو من اللواتى هن [illegible] إنه خير ليس بخير . فأما إذا ما نريد على ما أخذ(٥) شيء ، فإنه يتكون تبكيت صادق — مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد والكثيرين يقالان على مثال واحد بيضًا وعُراة وعُميانا . وذلك أنه إن كان الأعمى هو الذى ليس له بصر إذا كان ممكنا أن يكون له ، فيكون العُميان

(١) ف بالأحمر: و(من اثبات...) . (٢) ف بالأحمر: كن (!) كثيرا لجهل ذلك الشيء .
(٣) ف : الجواب . = ἀπόφανσις (٤) ف : أفراد . (٥) ف : انتصب .

هم الذين ليس لهم بصر إذا كان ممكنا أن يكون لهم . فإذا كانوا : أما ذاك فلهم، وأما هذا فلا فيكون اثناهما ، أو أن يبصروا أو عميانا ما لا يمكن .

٦

< ردّ الأغاليط إلى تجاهل الرّد >

فإما أن نقسم[1] بالقياسات التي ترى . والتبكتيات هكذا : فإما أن نأخذها كلها في الجهل بالتبكيت من حيث تجهل المبدأ هـذا ، وذلك أنه يمكن أن تحلل جميع هذه الأنحاء التي قيلت من حدّ التبكيت . — أمّا أولًا فإن لم تكن مقترنة[2] . وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وضعت كيما تكون ، أي أنها من الاضطرار ، لا أنها ترى . وأما بعد فبحسب أجزاء الحدّ ، وذلك أن هؤلاء اللواتي التي في الكلمة ؛ أما هؤلاء فهن من أنها مثناة ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة ، فاشتراك الشكل ، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي للكل كأنه يدل على هذا الشيء . فأما التركيب والقسمة

نقل عيسى بن زرعة

١٦٨ a فأما[*3] في بعض الأمور[4] فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة ، ويمتنع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض

(١) ف : نفصل .   (٢) ف : مؤلفة .

(٣ *) من نقل ثاوفيلا : فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير ، وأنه لا ينبغي أن يجاب عنه — مثال ذلك : أي هذين هو الأرض : البحر أم السموات ؟ وعند بعض الناس هو وإن كان يغال على نحوين فيعترف فيه بأنه واحد فلا يجاب عما عنه كانت المسئلة أو يظهر أنهم قد يغلطوا .   (٤) ف : الناس .

الأشـياء أقل وكأنها أمر واحد[1]، فإما اعترفوا بأنهم لايجيبون عما عنه كانت المسئلة، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا — مثال ذلك : أترى هـذا وهذا هما إنسان — فإذًا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه لم يضرب الناس . وأيضا بعض هـذه الأشياء هي خيرات و بعضها ليست خيرات ، فما حال جميعها[2] : أخيرات هي أم ليست خيرات ؟ فبأى شيء أجاب من هذين فإنه يكون أحيانا كالمبكت وكالذى يظن أنه قد أظهر كذبا . وذلك أنا إن قلنا في شيء من هـذه التي ليست خيرات إنه خير، أو في شيء من الخـيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن[3] كان قـد أخذ زيادة ما ، فإن التبكيت يكون صحيحا — مثـال ذلك أنه إن سلم الإنسان أن القول في الواحد وفي الكثيرين إنهـم بيض فإنهم عراة، و إنهـم عمى يكون على مثال واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا بصر له في الوقت الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العُمى يكونون الذين لابصر لهم في الوقت الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجودا لبعضهم وغير موجود لبعضهم، صار التسمين جميعا يلزم أن يكونا مبصرين أو عُميا[4]، وهـذا غير ممكن .

---

(١) ف : يعني المسائل الكثيرة التي قد جعلت مسئلة واحدة .

(٢) ف : الجملة .

(٣) ش : نقل ثاوفيلا : فإن كانت الأمور هي المأخوذة ، فإن التبكيت يكون صحيحا .

(٤) ص : عمى .

٦

< ردّ الأغاليط إلى تجاهل الرد >

وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكيت إمّا أن يكون على هـذا النحو، أو بأن ترفع جميعا إلى(١) الجهل بالتبكيت، ويجعل هـذا مبدءا لذلك. ولنا أيضا أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت في حد التبكيت. — أما أولا فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدّمات [١٣٣٧] الموضوعة حتى نقول إنهـا موجودة من الاضطرار، لا أنهـا(٢) مظنونة. وينظر بعـد ذلك بحسب أجزاء الحد، فأما التي توجد في القول فهي التي توجد له من حيث تقال على نحوين — مثال ذلك اشـتراك الاسم والكلمة والاشتراك في الشكل، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدالّ على مثل هذا(٣). والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة(٤) الكلمة أو الاسم واحدة بعينها أو كانا(٥) مختلفين.

نقل قـديم

١٦٨ أ ومثال هـذا كأن سائلا سأل فقال: خبرني عن الأرض: بحرٌ هي أم سمـاء؟ فبعض الناس قـد تقصر معرفته عن ذلك قليـلا: فإما أقرّ أنه لا جواب عنـده فيما يسأل وأن المسألة واحدة، وإما أن يبكّت، فكأن

(١) ف: عدم العلم. (٢) ف: تصير مرئية. (٣) ف: ذلك.
(٤) ف: عن اشتراك. (٥) ف: أو إذا كانا مختلفين.

الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة[1] — ومثال ذلك أن يقول : ياليت شعرى هل هـذا وهذا هما إنسان ! والضارب لهذا وهذا إنمـا ضرب إنسانا ، لم يضرب إنسانين . ومن ذلك أن تقول أيضا : من الأشياء ما هو خير، ومنها ما ليس بخير، فمجموعهما أخير هو أم غير خير ؟ فأى هاتين قلت فقد هجّنت القول وجعلته كالتبكيت أو جعلته كذبا ظاهرا ، لأن من أثبت الخير فيما لا خير فيه أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذبا . و إن أنت زدت على ذلك القول شيئا فقد يصح ، و إن كان تبكيتا وتهجينا كقولك إن الواحد والكثير قد يقال بنحو واحد أنها بيض وأنهـا عراة وأنها عُميان . فإن كان الأعمى هـو من لا بصر له وقد يمكن أن يكون له بصر، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار . فإن كان أحد هـذين له مرةً بصرٌ ومرةً لا بصرَ له[2] ، فقـد يكونان جميعا إما مبصرين و إما أعميين ؛ وذلك مالا يمكن . فإما أن نقسم السولوجسموسات والتبكيت[3] المتخيلة على هذا النحو، و إما أن نرفعها جميعاً[4] إلى الجهل بالتبكيت

---

(١) ش : أتقول : إن هذا وهذا إنسان ؟ فإذا أجابه بنعم فقال : الضارب لهذا وهذا لم يضرب إنسانين . وأيضا إذا كان هـذا وهذا إنسانا (ص : إنسـان) فضرب أحدهما ، فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) لأن هذا وهذا إنسان . فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب إنسانا (ص : إنسان) .

(٢) ش : بنقل آخر : فمتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كليهما عميانا (ص : عميان) ومبصرين ؛ وهذا ما لا يمكن .

(٣) ف : والتبكيتات ، المباكتة .

(٤) ف : كلها .

فيصير ذلك لنا ابتداءً . وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأنحاء التى قيلت إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبكيت . — فأول ذلك إن كانت هذه الأنحاء على تأليف السولوجسموس (١) ، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع قبلها ، فيكون القول باضطرارٍ غيرَ متخيَّل . و بعد ذلك أن يكون بقدر أجزاء القياس ، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنيًا (٢) على جهتين كقولك : اشتراك الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم وهو الشكل ، فإنه من العادة إذا قلت : كُلًّا — فكأنك تدل على < شىء > (٣) مشار إليه . فأما التأليف والقسمة والتعجيم فإن (٤) الاسم فيها ليس تبديلا (٥) ، والمعنى فى ذلك على غير حالٍ واحدة ، وقد كان يجب أن يكون المعنى واحدا .

[٣٣٧ ب] نقل يحيى بن عدى

والتعجيم فمن قِبل أن الكلمة (٦) والاسم المغير ليس هو واحدًا بعينه . وقد كان ينبغى أن يكون هذا بمنزلة الأمر واحدًا بعينه إن كان التبكيت أو القياس مزمعا أن يكون — مثال ذلك ، إن كان رداؤه لا يؤلف الثوب بل الرداء ، وذلك أن ذاك أيضًا صادق إلا أنه غير مؤلف : وهو محتاج أيضا إلى السؤال عن هل يدل على شىء واحد بعينه لدى من يطلب : من قِبل (٧) ماذا .

(١) ف : القياس . (٢) ص : مبنى .

(٣) الزيادة بالأحمر فوقها . — اسكيم = σχῆμα

(٤) ش : بنقل آخر : و بالتعجيم فبأن لا تكون الثلاثة هى بعينها والاسم بدل ، فإنه قد كان ينبغى لهذا أن يكون كما أن الشىء هو بعينه . (٥) ص : تبديل .

(٦) ف : القول . (٧) ف : أخذ .

فأما هؤلاء اللواتى من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس. وذلك أنه ينبغى أن يكون الحدّ واحدًا بعينه بالتبكيت أيضا، إلا أنه يزاد التناقض، (١) وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض. فليس إذن قياس العرض هو الذى يكون بالتبكيت: وذلك أنه ليس إن كانت هذه موجودة يجب ضرورةً أن يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قِبل القياس. ولا إن كان المثلث ذا < زوايا > مساوية لقائمتين وعَرَض له أن يكون ١٦٨ ب
شكلا ما أو أن يكون فى الشكل أولًا ففى الأول أو فى المبدأ، من قِبَل أن المبدء شكل أو الأول الذى هو هكذا: وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثال بعينه وفى هؤلاء الأُخَر. فإذن إن كان التبكيت قياساً ما، لا يكون التبكيت الذى كالعرض. لكن من هذا الصنّاع أيضا، وبالجملة، العلماء يُبَكَّتون مِنْ غيرِ العلماء (٢): وذلك أنهم يعملون القياسات كما فى العرض عند الذين يعلمون، وأما هؤلاء الذين لا يمكنهم أن يقسموا: إما أن يعطوا إذا سئلوا، وإما أن يظنوا — إذا لم يعطوا — أنهم يعطون (٣).

وأما هؤلاء اللواتى من معنى فى شىء أو على الإطلاق فمن قِبَل أن الإيجاب (٤) والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التى للأبيض فى شىء <هى:> التى فى شىء ليس أبيض، فأما التى للأبيض على الإطلاق فالتى على الإطلاق ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

(١) ف: المناقضة. (٢) ف: يوبخون بيكتهم. (٣) ف: ينبغى أن يقول: إنهم قد يعطون. (٤) ف: فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو.

نقل عيسى بن زرعة

والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد — مثال ذلك ، إن كان الذى قيل ثوبا فلا يقول عند التأليف قميصا ، بل « ثوب » — على أن القول الآخر حق ، إلا أنه ليس يكون منه تأليف : بل يحتاج أيضا الذى يبحث عن السبب إلى المسألة : هل الذى يدلان عليه واحد بعينه ؟

فأما التى من العَرَض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس . وذلك أن حد القياس بعينه يجب أن يكون حد التبكيت ، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قِبل أن التبكيت هو قياسٌ على النقيض . فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبكيت ، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن الاضطرار أن يكون ذاك موجودا ، وهذا هو أبيض ، فمن الاضطرار أن يكون أبيض
١٦٨ ب على طريق القياس . ولا[١] أيضا إن كان المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وقد عرض له أن يكون[٢] شكلا ما ، وأن يكون أولا فى معنى الشكل أو فى الأول أو فى الابتداء ، من قِبل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى هذه حاله ، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما [١٣٢٨] هو أول : بل البرهان عليه إنما هو بما هو ساب . وعلى هذا المثال فى الأمور الأُخَر . فإذاً إن كان التبكيت

---

(١) ش : نقل ناوفيلا : وليس ينبغى أن يكون المثلث متساوى القائمتين لأن هذا يعرض فى هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ ، من قبل أن الشكل ما أو يكون الأول الذى يجرى هذا المجرى ؛ وذلك أنه ليس يكون شكلا أعرض ، فما تقدم كذلك .

(٢) ف : كان .

قياسا ما ، فليس يكون التبكيت الذى على جهـة العرض . إلّا < أن > من هذا النحو أصحابُ الصنائع ، و بالجملة ، العلماء إنما يبكتهم[١] من لا علم له : لأنهم يقيسون على العلمـاء من الأمور العَرَضية ، وهؤلاء [هم] الذين لا يمكنهم أن يقسموا[٢] ، إما الذين يجيبون عند ما يسألون ، أو الذين يظن بهم — وما سلموا — أنهم قد سلموا .

فأما التى تكون من الحَمْـل من جهة أو على الإطلاق فإنمـا تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشىء واحد بعينه . وذلك أن الذى يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنمـا هو أنه « غير أبيض من جهة » ؛ وسالبةٌ — قولنا « أبيض على الإطلاق » : « ليس بأبيض على الإطلاق» . فإن أعطى أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

نقـــل قـــديم

[٣]كما أن الشىء الواحد إن كان مشرفا على أن يكون تبكيتا أوسولوجسموس[٤] — ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس على أنه ربطه ، بل إنه أراد بقوله ربطه هو < حق >[٥] إلا أنه غير مؤلف : وهو بعـد محتاج إلى مسئلة : لم كانا جميعا عند طالبهما بدلالة واحدة؟ فأما الأنحاء التى تكون

(١) ف : يوبخهم . (٢) ف : يفصلوا . — ص : أو الذين .

(٣) ش : بنقـل آخر : كما أن الشىء هو بعينه إن كان مستعدا على أن يكون مباكتة أو سولوجسموس . وذلك أنه إن كان قال : رابطة فلا يقولن بالثوب ، ولكن رابطة ، وقوله : ثوب — حق ، ولكن ليس بمؤلف . (٤) ف : قياس . (٥) الزيادة بالأحمر فوقها .

من العرض (١) عند تحديد القياس فتلك بيّنــة واضحة ، وذلك أن حدّ القياس وحدّ التبكيت حدّ واحد ، إلا أن حدّ التبكيت على معنى مناقضة القياس ، لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة . فلما لم يكن القياس عرضيا لم يكن تبكيتا ، لأنه ليس من الاضطرار إذا كانت هــذه المشار إليها أن يكون هذا كذلك : فإن كان هــذا أبيض فلم يكن باضطرارٍ أبيض لمكان القياس . وكذلك الأطريغنون وهي المثلث (٢) ، لمــا كان زواياه مساوية لزاويتين قائمتين ١٦٨ ب لم يجب أن يكون الاسكيم (٣) عارضا له (٤) ، فتكون لمكان الاسكيم أوليةً أو ابتداء . وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم (٥) أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث ، وكذلك فى سائر الأشياء . من أجل ذلك إن كان التبكيت قياسا مناقضا (٦) لا يكون إلا من العارض فى القيــاس ، لذلك لا يصح معنى التبكيت ، إذ لا يكون إلا بالعرض . ولذلك ما يتحير مهرة الصناع (٧) والعلمــاء عند تبكيت الجاهل إياهم : لأنهم يجمعون القيــاس من العارض فيلقون به العلمــاء وهم لا يقدرون على القسمة : فإما ســئلوا فأجابوا ، وإما لم يجيبوا فظنوا أنهم قد أجابوا .

---

(١) ش : بنقل آخر : فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة . وينبغى أن يكون ذلك الحدّ بعينه للتبكيت ، إلا أنه يزاد عليه المناقضة ، فإن المباكتة سولوجسموس المناقضة ؛ فليس إذن مقياس العرض للذى يكون بينه المباكتة . (٢) ش : إنه وإن كان ثلاث زوايا كل مثلث مساوية لزاويتين قائمتين ، لم يكن كذلك من أجل أنه شكل ؛ ولا هذا الشكل أولى ولا أبدى ، ولا هو للمثلث أولى ، ولكن الذى هو أولى لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط ، فإن هذا أولى وأبدى لكل مثلث . — أطريغنون = τρίγωνον (٣) ف : الشكل . (٤) ص : عارض . (٥) ف : شكل . (٦) ص : قياس مناقض . (٧) ص : مهرة الطباع .

فأما ضروب التبكيت التى تكون مما فى الشىء أو من المرسل من القول، فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشىء واحد بعينه بحال واحدة. لأن الذى هو أبيض فى شىء فسالبته أن يكون فى شىء ليس بأبيض؛ وكذلك ما كانت موجبته بأنه أبيض بالمرسل[١]، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك القول من المرسل. فإن أعطاك[٢] القائل أن الأبيض أبيض فى شىء وتأويله[٣] أبيض بالقول المرسل

[٢٣٨ ب] نقـــل يحيى بن عدى

أبيض فى شىء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيتا؛ ويُرى من قبل الجهل[٤] بما هو التبكيت. [من قِبل نقصان يسير][٥]

وهؤلاء اللواتى وصفن أوّلا أَعْرَفُ من جميعها من حد التبكيت الذى من قِبَله لُقِّبت هكذا. وذلك أن التخيل يكون من قبل نقصان الكلمة، فإذا قسمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

وأما اللواتى من أن يأخذ التى فى البدء وأن يضع الذى ليس بعلة كعلة فيعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض[٦] بأن هؤلاء هذا[٧]

---

(١) ف: بمرسل. (٢) ش: بنقل آخر: لأنه حيث أعطى أنه فى شىء أبيض أخذه كأنه قيل مرسلا لا يصنع المباكتة. (٣) ف: فتأوله. (٤) ف: لا علم.

(٥) هذه الزيادة يجب حذفها إذ لا معنى لها ولا توجد فى اليونانى.

(٦) ف: من أن. (٧) ف: لكن.

الذى لم يكن موجود فى اللواتى ليس علة . وأيضا لا أن يعـد مع التى من البدء هذا الذى لا يوجد اللواتى من مسئلة التى فى البدء .

وأما هؤلاء اللواتى من التى تلزم فهى جزء للعرض . وذلك أن التى تلزم عرضت وتخالف العرض من قبل أن العرض يوجد إن يوجد فى واحد فقط أيضا (مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلا ، وأبيض وقُقُنُس) ، وأما الذى يلزم فهى كل حين فى كثيرة : وذلك أنا نؤهل اللواتى لواحد بعينه بعضهنّ لبعض هنّ فيهنّ . ومن قِبل هذا يكون التبكيت من الذى يلزم . وهو ليس صادقا لا محالة إن كانت تكون كالعرض ، وذلك أن هاهو الثلج وققنس (١) هما للابيض واحد بعينه . وأيضا ككلمة ما لسس (٢) الذى أخذ أن الذى يتكوّن والذى له مبدأ بأنه يتكوّن ، وذلك أن من قبل أن الذى يتكوّن له مبدأ يؤهل الذى له مبـدأ أنه يتكوّن كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لها مبدءا ، والذى يتكوّن والمتناهى . وعلى هذا المثال وفى اللواتى تكون متساوية إن كانت اللواتى عظما واحدا تكون متساوية تأخذ عظما واحدا ، فإذن يأخذ
١٦٩ ا الذى يلزم ، فإن التبكيت الذى من العرض والذى من الذى يلزم هو من قِبل الجهل بالتبكيت هو ظاهر . وليفعل هذا على نحو آخر أيضا .

وأما هؤلاء اللواتى من أنّا نجعل سؤالات كثيرة واحدًا فبأنا لا نقوم كلمة المقدّمة . وذلك أن المقدّمة هى واحد

---

(١) Κυκνος (٢) Melissus

نقـــل عيسى بن زرعة

فإنه لم يبكت، بل يظن ذلك لعدم المعرفة بماهية التبكيت.[1] [لأنه ينقص نقصانا يسيرا][2]

ويصير[3] عندنا أظهر من جميع الأشياء التى تقدم ذكرها من حد التبكيت الذى منه اقتبوا. وذلك أن الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص. وإذا جرت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاما لجميع هذه الأشياء.

وهـذه التى تكون من المأخوذة فى أول الأمر، وعن التى تضع علة ما ليس بعـلة فمن الحـد[4] يوقف عليها. وذلك أن النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه؛ وهذا ليس بموجود فيا لا علة له؛ وإلا يكون ذلك أيضا عند ما تعد فى جملة الأشياء المأخوذة أولا. وهذا ما لا يوجد لهذه التى إنما تكون عن التى يسأل عنها فى أول الأمر.

فأما التى من اللوازم فهى جزء للتى من العرض. وذلك أن التى من اللوازم عارضة. والفرق بينها وبين التى من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضا فى شىء واحد فقط (مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئا واحدا بعينه، كذلك الأبيض وقُقْنس)، فأما اللازم فيحمل أبدا على كثيرين: وذلك أن المحمولات التى تؤخذ لشىء واحد ليس يحملها عليه وحده، فإنا نحمل تلك

---

(١) ف: الجهل. (٢) ف: من قبل أنه يعجز شيئا. -- ربما بين المعقوفتين يجب حذفه. (٣) ش: نقل ثاوفيلا: ويصير ما ترجع عن حد التبكيت أظهر من جميع المذكورة أولا. ولهذا السبب أيضا لقبت بهذا اللقب؛ فإن الوهم يدخل على القول من جهة نقصانه.

(٤) ف: معرفتها تكون من الحد.

بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبكيت عن اللوازم . وليس هو لا محالة صادقا إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن الثلج والقفنس هما فى البياض شىء واحد بعينه . وبحسب قول ماليسس أيضا الذى أخذ أن المتكوّن والذى له مبدأ هما شىء واحد بعينه فى أن لهما كونا (١) فلأن الذى يتكوّن له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكوّنا وكأنهما جميعا شىء واحد بعينه (٢) فى أن لها جميعا مبدءا . وكذلك الذى يتكوّن وما له نهاية . وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى المتساوية ، فإن كانت الأشياء التى عظمها واحد متساوية ، فإن التى تكون متساوية عظمها واحد ، فيكون إذن قد أخذ ١٦٧ ا اللازم . — فلأن التبكيت الذى (٣) من العرض يكون من قبل الجهل بالتبكيت [١٣٣٩] فظاهر أن كذلك أيضا ما يكون عن اللوازم . فلنعمل هذه على جهة أخرى .

فأما التى تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسئلة واحدة ، فكونها من قبل أن ألفاظ المقدّمة (٤) تكون غير مستبينة . وذلك أن المقدمة هى حمل واحد

نقـــل قـــديم

أى ليس فى شىء ، بل مشـــاع (٥) مستفاض . فمثل هـــذا الفهم لا يعمل تبكيتا و إن ذلك يخيل (٦) عند السامع الجواب لجهله بحال التبكيت ، وما هو .

---

(١) ص : كون . (٢) ص : شيئا واحدا . (٣) ف : العكس .

(٤) ف : تام . (٥) ف : من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدمة .

(٦) ف : يخيل ذلك .

وأبينُ هذه كلها تلك التي قيلت أولا من حد التبكيت ، ومن أجل ذلك سميت بمثل ما ذكرنا . فقد (١) يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص (٢) الكلام ، لاسيما عند الذين يريدون القسمة ، فنقصان (٣) الكلام يعمّ هذه كلها .

وكذلك الضروب التي تكون من الموجود (٤) في ابتداء المسألة ووضع (٥) ما ليس بعلة كعلة ، وذلك بيّن من الحدّ لأنه يجب (٦) للنتيجة أن تكون مضاهية (٧) لمعانى مقدّماتها ، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة (٨) . وأيضا يجب أن لا يعتد (٩) بما كان فى ابتداء المسئلة ، وليس كذلك يفعل السوفسطائيون (١٠) فى مسائلهم .

فأما ضروب (١١) تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العَرَض لأن اللاحق أبدا بالكلام عارض . وفرق ما بين العارض فى الكلام واللاحق — و إن كان عرضا — أن العرض يمكن أن يوجد فى واحد فقط (كقولك إن الأشقر والعسل بحالٍ واحدة ، لأن العسل بعينه هو عسل وأشقر ، وأبيض والثلج هو ثلج وهو أبيض) ، فأما اللاحق أبدا فإنما يكون من الأكثر . ومن أجل ذلك يتولّد التبكيت من اللاحق بالكلام ، إلّا أنه ليس بصادق من كل جهة إن هو كان كالعرض ، لأن الثلج والاسفيداج إنما صارا بحالٍ واحدة

---

(١) ف : وقد . (٢) ف : نقصان . (٣) ش : فيسمى ما يعم هذه كلها نقصان الكلمة .

(٤) ف : من تلك التى يأخذها . (٥) ش : ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب .

(٦) ش : لأنه ينبغى أن تكون النتيجة من أجل المقدّمات .

(٧) ص : مظاهية . (وقد يدل هذا على أن الناسخ أو المملى عليه عراقى أو فارسى) .

(٨) ف : بسبب . (٩) ف بالأحمر : أخذه يعتد ما .

(١٠) ص : السوفسطائين . (١١) ص : لا ، والتصحيح بالأحمر .

ببياضهما ، أو كالذى قال ماليسس(١) الحكيم أيضا فإنه تأول الآنية والكون بحالٍ واحدة فزعم أن لها ابتداءا ، كقولك إن المساوى بحالٍ واحدة من قدر أجسامهما. وذلك أن ماليسس أثبت أن مافقد كان كانت له أولية ، وما كانت له أولية فقد كان ، وكلاهما(٢) بحالٍ واحدة ، لأن لها أولية ونهاية . وكذلك ما كان

١٦٩ ا مساويًا فقدر(٣) جسمه بحال واحدة ، وما كان جسمه بحالٍ واحدة فذلك مساوٍ. من أجل ذلك عَمَدَ ماليسسُ إلى أخذ اللاحق بالكلام نَصَيِّرَه مُقَدِّمةً(٤) . — فلما(٥) كان التهجين الكائن من العارض فى الكلام لا يتكون إلا من قلة المعرفة بالتهجين ، وكان اللاحق فى الكلام من باب العَرَض ، وجب أن تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها . وسنتقصى النظر فى ذلك من جهة أخرى .

(١) ش : بنقل آخر : إن ماليسس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بعينه ، لأن الذى كان له بدء والذى له بدء فكلاهما شىء واحد . وكان يرى ذلك لقوله إن لها بدءا والذى كان والمحدود وفى هذا النحو وعلى ما تكون مستوية ، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التى لها قدر واحد بعينه مستوية ، والتى تكون مستوية يكون لها قدر واحد .

وجد بورقه : ليس يجب إذا كان : كل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ، وكل إنسان حى ناطق مائت ، وكل حى ناطق مائت إنسان ، أن إذا كان : كل إنسان حى ، أن يكون : كل حى إنسان . وقد تبين ذلك فى الآراء المنطقية : أن الموجبة الكلية إنما تنعكس موجبة جزئية ، وماليسس إنما عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال إن : كل ما له كون فله مبدأ ؛ فكل ما له مبدأ فله كون — وليس ذلك بواجب ، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها .

(٢) ص : كليهما .   (٣) ص : بقدر . والتصحيح فوقها بالأحمر .

(٤) ص : مساوى .   (٥) ش : فأما من أجل المباكتة التى من العرض بقلة العلم بالمباكتة فقد يثبت فى تلك التى تكون مما يلحق .

فأمّا أنحاء التهجين فى الكلام الذى يكون من قِبَل أنا نجعل المسائل الكثيرة مسئلة واحدة، فإنمــا يكون من أجل أنا لا نلخص ولا نوضح معنى المقدّمة وحدها . لأن البروطاسيس(١)، وهى المقدّمة، إنما هى شى واحد بحالٍ واحدة

[٣٣٩ ب] نقل يحيى بن عدى

على واحد، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحد فقط وعلى الإطلاق والأمر مثال ذلك الإنسان ولا إنسان واحد فقط؛ وعلى هذا المثال فى آخر(٢) أيضا . فإذًا إن كانت المقدّمة الواحدة فقط هى التى تؤهل(٣) واحداً لواحد، يكون السؤال أيضا على الإطلاق كهذا مقدّمة . ومن قِبَل أن القياس من مقدّمة، والتبكيت قياس، يكون التبكيت من مقدّمة . فإن كانت المقدّمة واحداً على واحد، فهو ظاهر أن هذا أيضا بالجهل بالتبكيت: وذلك أنه يرى كيما تكون التى ليست بمقدّمة مقدّمة . فإنه إما إن أعطى مقدّمة كقيد سؤال واحد، فيكون تبكيت؛ وإما إن لم يعط، إلا أنه يرى، فتبكيت يرى .

فإذن جميع الأنحاء تقع من الجهل بالتبكيت: وأما هؤلاء اللواتى من اللفظ فمن تناقض(٤) يرى الذى كان خاصة التبكيت، وأما هؤلاء الأخر فمن حدّ القياس .

---

(١) = πρότασις .   (٢) ف : الآخر .   (٣) ف : تعطى .
(٤) ف : مناقضة .

٧

< أسباب الأغاليط >

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم والكلمة فبأن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتى تقال على أنحاء كثيرة (وفى أفراد ما ليس بسهل أن يقسم: مثال ذلك معنى الواحد، ومعنى الموجود، ومعنى: هو هو بعينه)، وأما اللواتى من التركيب والقسمة فبأن لا يظن أن الكلمة تختلف بشىء إذا ركبت أو إذا قسمت كما فى كثيرة. — وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتى من التعجيم، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شىء (١) آخر إذا كانت مقصورة وممدودة، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضا. — وأما اللواتى من الشكل فمن قِبَل مشابهة اللفظة. وذلك أنه صعبٌ أن يقسم أية تقال بحالٍ واحدة، وأية على اختلاف: وذلك أن الذى يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحقّ إلا قليلا ويبادر كثيرا إلى أن يرمز (٢) على أن كل ما يحمل على شىء (٣) يظن أنه شىء والموجود يسمعه هذا الشىء وواحدا: وذلك أنه يظن أن هذا الشىء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصةً (٤). من قِبَل هذا يوضع هذا النحو (٥) لهؤلاء اللواتى من اللفظة: أما أولاً فمن قِبَل أن الضلالة تكون

---

(١) ف: يختلف.
(٢) ف: يشير إلى.
(٣) ف: الشىء.
(٤) ف: أكثر.
(٥) ف: الصوت.

نقل عيسى بن زرعة

على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسان واحد فقط ؛ وكذلك فى الأشياء الأُخر . فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هى التى تجمع(١) شيئا مقولاً على شىء؛ وبالجملة ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة ، ولأن القياس يكون من المقدمات ، والتبكيت قياس ، فالتبكيت يكون من المقدمات . فإن كانت المقدمة هى التى يحمل فيها واحد على واحد ، فظاهر(٢) أن هذا أيضا يكون من قِبَل عدم المعرفة بالتبكيت : لأنه مظنون كما يظن(٣) بما ليس مقدمة أنه مقدمة . فأما إن أجاب كأنه مجيبٌ عن سؤال واحد ، فإن التبكيت يكون وإن لم يُعطِ(٤) ، بل ظن به أنه قد سلم(٥) ، فإن التبكيت يكون مظنونا . فجميع الأنحاء إذن ترتقى إلى عدم المعرفة(٦) بالتبكيت . فالتى تكون عن القول(٧) هى الكائنة عن المناقضة المظنونة التى هى خاصة التبكيت ؛ وهذه الأُخر تكون من حد القياس .

---

(١) ف : تضم .
(٢) ف : متوهم .
(٣) ف : يتوهم فيما .
(٤) ف : يسلم .
(٥) ف : أعطى .
(٦) ف : الجهل .
(٧) ف : اللفظ .

٧
< أسباب الأغاليط >

والضلالة الكائنة إما فى اشتراك الاسم والكلمة(١) فيكون للعجز عن قسمة ما يقال منها على أنحاء كثيرة (وقد تعسر قسمة(٢) أفراد منها ومثال ذلك الواحد والموجود والذى هو هو بعينه)، فأما التى من التركيب والقسمة فلأنا نتوهم أن القول غير مختلف ألبتة عند تركيبه وتفصيله كما يعرض فى أمور كثيرة — وعلى هذا النحو يجرى أمر ما يكون عن التعجيم، وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلا أو مسددا، ولا إن كان حملها على واحد أو على كثير. — فأما التى من شكل القول فيصعب(٣) تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أخر لتشابه اللفظ(٤) بها: لأن الذى يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق [٤٣٠ ا] وكثيرا(٥) ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شىء يظن أنه أمر موجود(٦). ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشىء وهو واحد: وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشىء والموجود. ولهذه العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتى يلفظ بها: أما أولا فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم

(١) ف: تفصيل. (٢) ش: فى نقل ثاوفيلا: وبعضها لا ينبغى أن يقسم — مثال ذلك الواحد والموجود هو هو. (٣) ف: فيعسر.
(٤) ف: نسبة تشابه. (٥) ش: نقل ثاوفيلا: وكثيرا ما يجذب إلى الظن بأن كل ما يحمل على شىء فإنما يسمع منه ما يدل على ما الشىء، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة يتبعهما ما الشىء، وهما شىء واحد بعينه. (٦) فوقهما: أمر موجود.

نقـــل قـــديم

والحد واحد للشيء المفـــرد وللشيء المرسل الكلي المشاع، كقولك على الإنســـان الكلي والإنسان الواحد المفرد(١)؛ وكذلك يجوز هذا القول في سائر الأشياء . فإذا كانت المقدمة الواحدة إنما هي التي تثبت شيئًا واحدًا على واحد فقد تكون مثل هذه المسألة مقدمة مرسلة(٢) مشاعة(٣) . فلما كان القياس من مقدمة جاز التهجين(٤) والتبكيت من مقـــدمة . وكما أن المقدمة إنمـــا هي شيء واحد على واحد، فكذلك هو بيّن أن التهجين لا يكون إلا من قلة المعـــرفة بالتبكيت : وذلك أن المقـــدمة تخيل من كلامهم كأنها مقدمة حق وليست كذلك . فإن كان المـــؤول قد جعل جوابه جوابًا(٥) عن مسئلة واحدة، وإنما ســـئل عن كثير، فعنـــد ذلك ما يكون جوابه جوابا مهجّنا ؛ وإن لم يكن أعطى الجواب، بالحقيقة فقد يخيّل فصار شبيها بالمهجنة . ومن أجل ذلك وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكيت . وأنواع التهجيـــن التي من كلمـــة(٦) فهي في ظاهر أمرها كقول منا من بالأنطافاسيس(٧)؛ وذلك خاص للتبكيت، فأما الضروب الباقية فإنما تكون من أجل الخطأ في حدّ القياس

---

(١) ف : الجزئي . (٢) ف : كلية . (٣) ف : عامية .

(٤) ف : أن يكون التهجين . (٥) ص : جواب .

(٦) ف : التي تكون من الكلمة .

(٧) ف : بالسالبة . — = ἀντίφασις

٧

< أسباب الأغاليط >

وقد يكون[١] الغلط فى بعض الناس[٢] من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد أنهم لا يجدون سبيلا إلى تفصيل ما يقال بوجوه كثيرة (وكذلك نجد أشياء ليست تجزئتها بيسيرة : مثل قولك : واحد ، وأنه[٣] والذى هو بحال واحدة هذه[٤] ليست قسمتها بيسيرة) . ومن الناس من يدخل عليه الغلط من قِبَل التأليف والتركيب ومن قِبَل القسمة والتجزئة لأنهم لا يظنون فرقا[٥] بين التأليف[٦] والقسمة . وكذلك الأكثرون من العوام . وقد يدخل الغلط أيضا على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات ، وذلك أنهم لا يرون < أن[٧] > الحرف إذا ثُقِّل أو خُفِّف تصرَّفتْ معانيه لا فى الواحد ولا فى الكثير . فأما الغلط الذى يدخل على الناس من شكل الكلمة وصورتها فذلك لا يكون إلا لمكان[٨] الاشتباه فيها . وقد يصعب الفرق فى ذلك حتى يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة ، وما إذا قيل كان ضيريا . فبالحرى أن من قدر على فرق ما بين هذين كان قريبا من الوقوع على الصدق والحق ، ولا سيما أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئا

---

(١) ف : وقد يلحق الغلط ببعض . (٢) ش : نقل آخر : وقد تكون الضلالة من الاشتراك فى الاسم وفى الكلمة . (٣) ف : والموجود . — = ٧ ق

(٤) ف : بهذه . (٥) ش : لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقا .

(٦) ف : التركيب . (٧) الزيادة بالأحمر فوقها . (٨) ف : من أجل .

كان مشاراً(١) إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشىء واحد . وذلك أنه لا يشبه أن يشار إلى شىء فيقال " هذا " أو " إنه " إلا ما كان مفردا أو جوهراً من الجواهر . من أجل ذلك قلنا إن هـذا الضرب من التهجين لا يكون إلا فى الضرب من الكلمة . وقد يجب أن تعلم أولاً أن الضلالة والغلط قد تكون أكثر عند(٢) مناظرتنا غيرنا أحرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا . (وعلة ذلك أن المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسـط مُتَرَوٍّ فينا) ؛ وأن الفكر من الإنسـان إذا كان بذاته لا مع غيره ، فأكثر ذلك لا يكون إلا من نفس الشئ معبرة عنه بلا واسطة من الكلام . ١٦٩ ب

[٣٤٠ ب] نقل يحيى بن عدى

أكثر، إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم(٣) . وذلك أن التفكر مع آخرين تَكَلُّم . وأما التى على حيالها(٤) فبالأمر بعينه، ليس بأقـل . وأيضا قد يعرض أيضا أن يضل على انفراده إذا تفكر فى الكلمة . وأيضا ١٦٩ ب
الضلالة من قبل المشابهة(٥)، والمشابهة(٥) من اللفظة(٦) . — وأما هؤلاء اللواتى من العَرَض(٧) فمن قِبل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى فهو <هو> والآخر، والواحد والكثير، ولا أى اللواتى من المحمول عرض بجميعها للأمور أيضا . — وعلى هذا المثال ولهؤلاء اللواتى من التى تلزم، وذلك أن التى(٨) تلزم جزءٌ ما من العرض؛

---

(١) ص : مشار . (٢) ص : عند أكثر — ثم ضرب على «أكثر» بالقلم الأحمر .
(٣) ف : على انفرادهم . (٤) ف : الانفراد . (٥) ف : الاشتباه .
(٦) ف : الصوت . (٧) ص : العرب . (٨) ص : الى .

من قِبَل أنها ترى فى كثيرة أيضا ويؤهل[١] هكذا : إن لم ينفصل هذا من هذا فلن ينفصل آخر من آخر أيضا . — وأما اللواتى من نقصان الكلمة واللواتى من التى فى شىء وعلى الإطلاق فالضلالة من قلة النقصان تُنَزَّل، وذلك أنا ننزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف أو معنى الآن كأنه لا يريد فيدل على شىء . — وعلى هذا المثال [و] فى هؤلاء اللواتى تأخذ التى فى البدء[٢] ، وفى اللواتى تُصَيِّرُ علة وفى جميع اللواتى يجعلن سؤالات كثيرة واحدا؛ وذلك أن الضلالة فى جميعها من قبل قلة النقصان، وذلك أنا لا نبحث على استقصاء لأخذ المقدّمة ولا القياس أيضا من قِبَل العلة[٣] التى قيلت[٤] .

٨
< المباكتات السوفسطائية فى المادة >

ومن قِبَل أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التى ترى يوجد لنا أيضا من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات، وأعنى تبكيتا سوفسطائيا وقياسا لا الذى يرى قياسا وتبكيتا وليس هو فقط، بل[٥] الذى هو موجود؛ ولا يرى أيضا من قبل قابل الأمر النسيب . وهؤلاء هم الذين لا يبكتون ويثبتون[٦] للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذى كان صناعة الجدل، وذلك أن صناعة الجدل إذا أخذت تجزئةً تؤلف كذبا . والممتحنة[٧] هى جزء صناعة الجدل :

(١) ف : ويوجب . (٢) اللواتى تأخذ التى فى البدء = المصادرة على المطلوب الأول .

(٣) ف : السبب . (٤) ف : الذى قيل، وصف . (٥) ف : لكن .

(٦) ف : ويبرهنون . (٧) ف : والامتحان هو .

وذلك[1] أن هذه يمكنها < أن > تؤلف كذبا من قبل جهل الذى يعطى الكلمة . والتبكيتات السوفسطائية ، و إن ألفت التناقض ، فلن تحدث علما إن كان لا يعلم وذلك أنها تعوق .

نقـــل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم ؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضا أن يضلّ بنفسه إذا كان مفكرا[2] فى القول . ١٦٩ ب
والضلالة أيضا تكون من قبل التشابه[3] ، والتشابه إنما يقع فى اللفظ . فأما التى تكون من العرض فلأنا لا نقدر على تمييز[4] ما هو واحد بعينه وما يخالف ، وما هو واحد وكثير ، ولا على تمييز أصناف الحمْل . وجميع هــذه أعراض للأمور . — وعلى هذا المثال أيضا تكون هذه التى من اللوازم . وذلك أن اللزوم جزءٌ ما للتى من العَرَض ؛ من قبل أنه أيضا مما يظن مقولا على كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق لذاك ؛ ونحن نلغى بالكلية ذكر التى تكون مما به القول من النقص ، وهى التى تكون عن وجود الشىء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها مما تكاد أن تكون ضلالة ، لأن القول لم يُستثن فيه بما يدل على ما الشىء أو كيف هو أو متى .

---

(١) وذلك أن هذه : وفيها : وهذه . (٢) ف : ناظرا .

(٣) ف : الاشتباه . (٤) ف : تفصيل .

وكذلك أيضا يضرب عن التي يؤخذ فيها المطلوب وعن التي لغير علة وعن جميع التي المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة في جميعها تكون لأنا لا نكاد نبحث بحثا مُستقصًى: لا من حدود المقدمات، ولا عن القياس، للسبب المذكور .

٨

< المباكتات السوفسطائية في المادة >

فإذ[١] قد حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات[٢] المظنونة ، فإنا نكون قد وجدنا أيضا : كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات ، وأعني بالتبكيت والقياس السوفسطائي ليس الذي يظن قياسا وتبكيتا ، وليس كذلك ، فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قِبَل الموضوع الخاص بالأمر . وهؤلاء هم الذين ليس يبكتون و يثبتون للذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر ، فإن هذا هو فعل الجدلي . وذلك أن صناعة الجدل تنتج الكذب عن تجزئة . والمجزأة هي جزء من الجدلية : وهذه فإنما يمكنها إنتاج الكذب لأن المجيب[٣] ليس [١٣٤١] بعالم . والتبكيتات السوفسطائية ، وإن كانت تنتج النقيض ، فليس إنما تفيد من ليس بعالم علماً ؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالما .

---

(١) ف : ولأنا قد وجدنا عدد . (٢) ف : المقاييس .

(٣) ف : يجهل المجيب .

نقـــل قـــديم

وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكر فى نفسه، سيما إذا كان فكره فى الكلام الذى يقع فيه الاشتباه[1] < فى > المعبرة عن الشىء. وأيضا إن الضلالة والغلط إنمـا يكونان من الاشتباه ، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة والصوت واللفظ . فأما أنحاء الغلط التى من العَرَض فإنمـا تكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل[2] بين نفس الشىء وغيره، وبين الواحد والكثير ولأية[3] الأشياء المعروضة تعرض هذه كلها . — وكذلك تكون ضروب الغلط ممـا يلحق بالكلام لأن لاحق الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتخيل كأنه على الكثير، وهـذا مذهبه يقول إن كان هـذا لا يفارق فإذن إنمـا لا يفارق غيره. — فأما الغلط الذى يكون من نقص[4] الكلمة وما يقال فى الشىء أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير ، ولذلك ما ضربنا عنه ألبتة ، لأن قولك : الآن ، وفى ، وكيف لا تربح[5] المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط الكائن من الموجود فى ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة أو من تصيير المسائل الكثيرة مسئلة واحدة ؛ فإن الغلط فى هذه كلها لا يكون إلا القليل من الأمر، وذلك أنا لا نستقصى[6] حد المقـدمة[7] ولا حد القياس لمكان العلة[8] التى ذكرنا .

---

(١) تحتها : فى (٢) ف : يفرق . (٣) ف : لأى . ش : بنقل آخر : ولا أى شىء مما هو المقولات كله قد يعرض للشىء . (٤) ف : انتقاص . (٥) ف : تعبر .

(٦) ف : نستقصى (؟) . ش : يعنى أنا لا نستقصى العلم فى صحة المقدمة ولا تأليف القياس .

(٧) ش : يعنى أنا لا نعنى بهذه لقلة ما يعرض فيها ، فندع الفحص عنها .

(٨) ف : للسبب الذى قلنا .

٨

< المباكتات السوفسطائية فى المادّة >

فإذ قد حصل من قولنا بكم جهة تكون المقاييس المتخيلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك، فقد حصل من كم جهة[1] تكون مقاييس السوفسطائيين ونقائض ليست أريدها المقاييس فقط والنقائض التى هى متخيلة فى ظاهر أمرها كالمقاييس وللنقائض، وليست كذلك، بل أريد بها أيضا التى هى بالحقيقة مقاييس ونقائض، إلا أنها فى ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجادلين الذين لا يتناقضون من نفس الشىء ليبيّنوا[2] الجهل على من كلمهم.

وذلك أن طريق المجادلين امتحان ما يريد المتكلم أن يتكلم به، فيجمعون عليه من فكرهم قياسا كاذبا لقلة معرفة المتكلم لهم بحد الشىء الذى يتطالبان به جميعا: السائل والمسئول. وأما السوفسطائيون[3] فى تهجينهم الكلام إذا ألّفوا قولاً مناقضًا فليسوا يجعلون ذلك القول واضحًا بيّنًا. فالجاهل به لا يعطى جوابا، والبصير به قد يبطىء عن الجواب.

---

(١) ش : إن سألنا من كم وجه ترى أنحاء معه أنها حقيقة وليست كذلك لم نقرر <أن> نقول أنها، إلا السوفسطائية ووجوهها.

(٢) تحتها : عن.

(٣) ص : السوفسطائيين.

[٣٤١ ب] نقل يحيى بن عدى

أيضا الذى يعلم بهذه الكلمات .

وأما أن الصناعة موجودة[1] لنا بهذا[2] بعينه فمعلوم: وأما عند هؤلاء اللواتى بين للذين[3] يسمعون كأنهم يسألون فؤلفة من هؤلاء، و إن ظنها[4] المجيب أيضا؛ فإذن تكون القياسات الكاذبة بهذه: إما كلها و إما أفراد[5]: وذلك أن الذى إن لم يسأل يظن به أنه أعطى إن يسأل أيضا يُعْطِ . ولكن فى أفراد يعرض معا أن يزيد فيسأل التى ينقض وأن يبرهن التى للكذب[6] ، مثال ذلك فى التى من اللفظ ومن العجومية[7]. فإن كانت ضلالات التناقض هن من تبكيت يُرى، فمعلوم أن قياسات الكذب هى من جميع هؤلاء اللواتى للتبكيت الذى يرى أيضا. والتبكيت الذى يرى من أجزاء الصادق. وذلك أن التبكيت يرى لكل واحد ناقض[8] (مثال ذلك التى من العرض من قبل الكلمة التى فى غير الممكن)؛ ١٧٠ا
وللذى يصير سؤالين واحدا من المتقدمة، و إن كان شىء منفردا[9] من العرض؛ وجزء هذا من الذى يلزم؛ وأيضا التى تعرض لا للأمر لكن للكلمة. وأيضا إن كان شىء للكلى للتناقض على انفراده و إضافة إلى واحد بعينه و بنحو واحد من التى على الشىء أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا لم يعد أنه يأخذ

---

(١) ف : فأما أنها موجودة لنا فى هذه الصناعة بعينها . (٢) ف : فى هذه بعينها .
(٣) ف : لهؤلاء الذين . (٤) ف : وإن كان يظنها . (٥) ف : أنهم أفراد منها .
(٦) ف : مع الكذب . (٧) ف : المغوطة . (٨) ف : ناقضا .
(٩) ف : على انفراده .

الذى من البدء . — قلنا إذن من كم تكون الضلالات ، وذلك أنهن لا تكُنَّ من زوائد ومن هذه اللاتى قيلتْ[1] يكن كلهن .

والتبكيت السوفسطائى هو ليس تبكيتا على الإطلاق ، ولكن بالإضافة إلى شيء ؛ وكذلك القياس . فإما إن لم نأخذ أن الذى من اشتراك الاسم يدل على واحد ، والذى من اتفاق الشكل أنه هـذا الشيء وحده ؛ وكذلك هـذه الأخر لا تكون تبكيتات ولا قياسات على الإطلاق ، ولا لدى التى سئلت . وإما إن أخذوا : أما عند الذى يسأل فيكون ، وأما على الإطلاق فلا يكون : وذلك أنهم يأخذون < لاما[2] > يدل على واحد ، لكن الذى يرى ، ومن هؤلاء الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

وأما كم تبكيت هؤلاء الذين يبكتون ، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من دون علم جميع الموجودات ، وهذا لا يوجد .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يعلم أن الموجود لنا فى هذه الصناعة نفسها إنما يُنحى به نحو الأمور المظنونة ، وهى عند السامعين مثلها عند المجيبين ؛ وإنما يقاس على ذلك إذا كان المجيب هو الذى يظن . فالمقاييس الكاذبة إذن تكون : إما بجميع هذه

(١) ف : وصفن . (٢) ص : يأخذوا دبدل (؟)

الأشياء ، أو بالمفردات منها . والذى يعتقد الإجابة(١) قبل السؤال فإنه لو سئل لأعطى(٢) ؛ بل قد يعرض فى بعض الأشياء الأمران جميعا معا ، أعنى أن يسأل سؤالا ناقضا وأن يبين كذبا ؛ ومثال ذلك المواضع التى من القول ، ومن السولوقسموس(٣) . فإن كانت التضليلات الكائنة عن التناقض إنما تكون من التبكيت المظنون ، فمعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه ، أعنى من جميع الأشياء التى عنها يكون التبكيت المظنون . والتبكيت المظنون يكون من أجزاء التبكيت الصحيح ، وذلك أن النقض فى التبكيت يظهر لكل أحد (مثال ذلك : أما فى التى تعرض من قِبَل القول فلأنّه يؤدى إلى المحال(٤)) والذى يجعل السؤالين سؤالا واحدا فى المقدمات وإن كان الشىء بذاته من العرض ، والتى من اللوازم هو جزء من هذا . وأيضا إن كان الذى يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول ، وأيضا إن كان التناقض(٥) كليا و بذاته و بالإضافة إلى شىء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمول على شىء(٦) ، أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن يعدد .

فقد حصل لنا إذن عن كم شىء تكون التضليلات ، وأنها لا تكون من أمور زائدة ، وأنها بأسرها إنما تكون من الأمور التى ذكرت ، وأن التبكيت السوفسطائى ليس تبكيتا(٧) على الإطلاق بل نحو شىء . وكذلك

(١) ف : التسليم ، وإن لم يسأل . (٢) ف : لسلم . (٣) ف : التعجيم .
(٤) يؤدى إلى المحال : ف : فى الممكن . — المحال : ف : ما لا يمكن .
(٥) ف : المناقضة . (٦) ف : واحد . (٧) ص : تبكيث .

أيضا القياس . فإما لم يأخذ الذى من الاسم المشترك دالًّا على واحد، والذى من اشتراك الشكل دالٌّ على هذا الشيء فقط، وكذلك فى تلك الأخر، فليس تكون تبكيتات ولاقياسات : لا على الإطلاق ، ولا نحـو الأمر الذى عنه كانت المسألة . فإن أُخِذَتْ فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال، ولا تكون موجودة على الإطلاق . وذلك أن الذى أخذوه لم يأخذوه دالًّا على واحد ، بل ما يُظن كذلك . وعلى هذا يجرى الأمر فى الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

وليس يجب أن يروم[١] تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون توبيخ الذين يبكتون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحده .

[١٣٤٢] نقـــل قـــديم

وهذا معروف لصناعتهم وكلامهم فبقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه قد وجبت المسألة من تأليف الكلام، و بقدر ذلك يدخل الغلط على المجيب فيما يحتاج إليـه من الجـواب . من أجل ذلك وجب ألا تكون المقاييس الكاذبة إلا : إما لكل[٢] هــذه ، و إما لبعضها ، لأن من لم يســأل[٣] يظن أنه

---

(١) ف : يتعاطى . (٢) ش : بكل هذه أو ببعضها .

(٣) كانت بالأسود : لأن من ســئل . ثم صححت بالأحمر كما أثبتناه . ش : فى نسخة أخرى : فإن الذى يسأل و يظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى .

قد سأل ، والمسئول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْط . إلا أنه قد يعرض لبعضهم اجتماعُ هذين: مضاعف(١) المسألة و إظهار الكذب فيها . و إنمــا يكون ذلك إما لبعض كلمة ، و إما لعجومة السائل . فلمــا كانت المضلات من النقائض لا تكون إلا من تخيل أو تهجين فى الكلام ، استبان أن غلط المسئول وظنه قد أجاب ولم يجب لم يكن إلا لمــا تخيل له من التهجين والتبكيت فى الكلام. والتهجين فى الكلام لا يكون إلا لنقص أجزاء الكلام المصــدق ، وذلك أن كل كلام ناقص يتخيــل أنه تبكيت وتهجين ١٧٠ !
كالذى يجعــل المسئلتين مسئلة واحدة ، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص مقدمة ، وكالذى يُدخِل(٢) العرض مكان الذاتى(٣) ، وذلك لنقص جزء من الكلام وبأن ألحــق(٤) الكلام الكل مكان الجزء ، وأيضا أن يظن أن العرض إنمــا عرض لكلام المبين عن الشىء لا(٥) لنفس الشىء ، وأرى أن القــول الناقص فى الكل مشاعا(٦) بحال واحدة وأنه موجود إما فى شىء منهــا ، و إما فى كل واحد منها ، وأيضا من الاعتداد بالموجود فى ابتداء المسألة وتصيره

---

(١) ف بالأحمر : معا ضعف .

(٢) ش : يعنى أنه يقيم العرض فى الشىء مقام الأمر الذاتى له .

(٣) ف بالأحمر : (الذا) ت .   (٤) ف : يلحق .

(٥) ش : يعنى أن ما يعرض من الفساد إنمــا هو فى الكلام ، لا فى ذوات الأشياء .

(٦) ف : عاما .

منها . فقد استبان من كم تكون المضلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه ، بل إنها[1] تكون من الأنواع التي قيلت .

فتبكيت السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع[2] يعم الكثير، بل إنما يلاقى به واحد؛ وكذلك قياسهم. غير ما لم يأخذ شيئا مفردا لدلالة خارجا من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئا واحدا[3] مشارا إليه[4] غير مشابه بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك ، لم يفعلوا تبكيتا ولا قياسا لا مشاعا[5] ولا مفردا عدد الواحد المسئول. وإن هم جعلوا كلامهم كليا جاز أن يكون قياسهم وتبكيتهم موافقا للواحد المسئول ، لا للكثير ، لأنهم[6] يأخذون شيئا دلالته مفردة بالتخيل لا بالحقيقة[7] .

٩

< استحالة معرفة كل التضليلات >

فأما سائر[8] وجوه التبكيت والتهجين فى الكلام فليس ينبغى لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء ، وذلك لا يكون لصناعة واحدة .

---

(١) ف : إنما .   (٢) ف : عام .   (٣) ص : مشار .

(٤) ص : بنقل آخر : والذى هى اشتراك شكل الشيء وحده .   (٥) ف : عاما .

(٦) ف بالأحمر : لأنهم لا ... (بالتخيل) إلا (بالحقيقة) .

(٧) ش : بنقل آخر : فأما من كم وجه يكون التبكيت فليس ينبغى أن نتعاطى معرفة جميع ذلك ، لان ذلك ليس للصناعة الواحدة ، لأن العلم كثيرة وليس لها غاية ؛ فقد تبين أن المبصرات أيضا كذلك .

[٣٤٢ ب] نقل يحيى بن عدى

ولا لواحدة من الصناعات، وذلك أن الصناعات كثيرة و بغير نهاية . فإن كان هو معلوم أن البراهين أيضا هى تبكيتات وصادقة ، وذلك أن بمبلغ ما يوجد أن يبين ، يوجد أن يبكت الذى يصنع نقيض الصادقة — مثال ذلك إن كان وضع القطر مساويا[1] للضلع يبكته إنسان ببرهان أنه غير مشارك . فإذن نحتاج أن نكون عارفين بجميعها . وذلك أن[2] : أما هذه فتكون من هذه المبادئ التى فى الهندسة ونتائج هذه ، وأما هذه فمن هذه التى فى الطب ، وأما هذه فمن هذه العلوم الأخر . لكن والتبكيتات الكاذبة أيضا على هذا المثال تكون بغير نهاية، وذلك أن فى كل صناعة التى كبادئ تلك . فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيتات ، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء اللواتى من صناعة الجدل : وذلك أن هؤلاء عاميات عند كل صناعة وقوة . وأن يرى التبكيت فى كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو، و إن كان موجودا من قبل ماذا هو . وأما التى من العامية والتى ليست تحت صناعة واحدة فمن هؤلاء الجدليات . وإن كان[3] يوجد لنا من أى هؤلاء القياسات المشهورة بسبب أى شىء كان ، فموجود لنا من هؤلاء التبكيتات أيضا : وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض . فإذن إما قياس واحد ، و إما قياسان[4] : التناقض . القياس الذى بهذه[5] إما قياس يرى ، و إما جدلى ١٧٠ب
يرى — فهو تبكيت التناقض .

(١) ف : مشاركا . (٢) ف : أنه . (٣) ف : وذلك أنه إن كان .
(٤) ف : قياسان التناقض . (٥) ف : بهؤلاء.

فوجود لنا إذن من كم توجد جميع التى كهذه[1]، وإن كان موجوداً لنا هذا ؛ والحلول أيضا موجودة لنا ، وذلك أن معاندات هؤلاء هى حلول . وموجود لنا أن من كم تكون هذه[2] اللاتى ترين وهؤلاء اللواتى ترين، لا فى أى كان، لكن فى هؤلاء اللواتى كهذه، وذلك أنها غير محدودات إن فكر إنسان فى أن من كم يرين هؤلاء يعرض . فإذن هو ظاهر أن للجدلى يوجد أن يجد أن يأخذ بهؤلاء العاميات إن كم تكون أو هذه اللواتى[3]

نقل عيسى بن زرعة

من الصنائع ، وذلك أن المعلومات[4] كثيرة غير متناهية . فمعلوم إذن أن البراهين أيضا كذلك . والتبكيتات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق — مثال ذلك الوضعُ بأن للقطر والضلع مقداراً[5] مشتركا : فإنا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار مشترك . فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ، وهذه من الأمور التى فى الطب، وهذه من العلوم الأُخَر. وكذلك التبكيتات التى [illegible] تكون غير متناهية، وذلك أن فى كل صناعة يوجد قياس كاذب — مثال ذلك : أما فى الهندسة فقياس هندسى، وأما فى الطب فطبى، أعنى أن فى كل

---

(١) ف : كهؤلاء . (٢) ف : هو . . (٣) ف : هؤلاء .

(٤) ف : ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية . (٥) ص : مقدار .

صناعة ما هو بحسب مبادئ تلك الصناعة . فمعلوم إذن أنّا ليس إنما نأخذ المواضع من جميع التبكيتات، بل من المأخوذة من الجدلى ؛ وذلك أن هذه التى تعمُّ كل صناعة وقوة . فأما النظر فى التبكيت الذى يكون فى جميع العلوم ، وهل هو مظنون لا حقيقة له ، وإن كان موجودا ، فمن قِبل ماذا وجوده — فهو من شأن العالم . فالذى يكون من الأمور العامية التى ليست تحت واحدة من الصنائع هو من المقدمات الجدلية . فإذا كان عندنا ممّاذا تكون القياسات المشهورة نحو أى شىء أردنا ، فإن لنا أن نعمل من هذه تبكيتات ، وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض . فقياس التناقض ١٧٠ب إذن إما أن يكون واحدا ، وإما أن يكون اثنين . فالقياس إذن الكائن بهذه الأشياء : كان قياسًا مظنونا أو قياسا جدليا أو جدليا مظنونا ، فهو تبكيت بالتناقض .

فقد حصل لنا إذن عن كم شىء تكون أمثال هذه الأشياء كلها . وإذا كانت هذه حاصلة لنا فإن حلها (١) موجود عندنا ، وذلك أن بوجود هذه توجد الحلول . وقد حصل لنا عن كم شىء تكون القياسات المظنونة . والمظنونات ليست موجودة فى ما (٢) اتفق ، بل فى التى وجودها على هذا النحو ، وذلك أن الإنسان لو فكر فى عدد الأشياء التى من أجلها يظن أن هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة . فقد ظهر إذن أن الجدلى هو الذى

(١) ف : نقضها . (٢) ف : أى شىء .

يمكنه أن يأخذ من الأمور العامية كم الأسباب التى عنها تكون : إما أسباب التبكيت، أو التى [لمـا] تظن تبكيتا

[١٣٤٢] نقـــل قـــديم

فمعى أن العلوم لا نهاية لها، ومعروف أن براهينها كذلك . وقد تكون تبكيتا محقا صادقا لأن كل ماجاز لأحد ان يثبت فيه برهانا قد يجوز تبكيت لمن وضـــع نقيض[١] الحق — كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدر، فقد يجوز للبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدر. من أجل ذلك نحتاج إلى أن نكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها[٢] مهرة علماء[٣]، لأن هذه الأقاويل إنما تثبت من أوائل صناعتها : فما كان منها للساحة فإنما يقوم بقدر أوائلها ونتائجها، وكذلك ما قيـــل فى الطب وسائر الصناعات . وأيضا فإن النقائض الكاذبة لا غاية لها بمثل ما قلنا فى العلوم إنها لا نهاية لها ، لأن فى كل علم من العلوم مقاييس كاذبة كقولك : قيـــاس مساحى فى المساحة < وقيـــاس طبى فى مذهب الطب[٤] > . وقولى : «قياس فى الصناعة» إنمـا أريد به الذى وضع فى أوائل الصناعة . ولسنا نتفقد[٥] ولا نأخذ فى كتابنا هذا جميع أنحـــاء التبكيت والتهجين من الكلام ما خلا الذى يذهب فيه المجادلون، لأن الأنحاء التى يأخذ[٦] فيهـا أهلُ التهجين هى عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام . فأما

---

(١) محتها : نقيضة . (٢) ف : وأشباهها . (٣) ف : فهماء .

(٤) هذه الزيادة (وتوجد فى الأصل) بالأحمر فى الهامش .

(٥) ف : نبين . (٦) محتها : يأخذون .

التهجين والتبكيت[1] الذى يكون فى ضرب من ضروب[2] العلم على حدته فليست معرفته إلا للحاذق الماهر به : كان متخيلا بالتهجين، أو كان حقا، أو لم يكن[*] . فأما معرفة التهجين والتبكيت[3] الذى يكون من كل مشاغب[4] فتلك واجبة على أهل الجدل، وهم الدياليقطيقيون[5] ، لأنا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس المحمودة عن أى الأسماء[6] كانت ، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيت ؛
لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة ، وإن كان مقياسان[7] متناقضان فهما[8] ١٧٠ ب
إذن تبكيت .

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثله[9] من التبكيت ؛ وإذ قد وجدنا ذلك فقد أصبنا النقض عليه لأن فى منازعتها نقضا .

(١) ش : فى نسخة أخرى : والتبكيت والمباكتة التى لكل علم إنما يعرفها العالم الحاذق . — كان ينبغى أن يزيد فى قوله لكل عالم فى خاصة نفسه . (هذا فى الهامش أيضا) .

(٢) ف بالأحمر : (فى) كل (ضرب ...) .

(*) عند هذا الموضع بالهامش : إنه وإن كانت أجناس العلوم متناهية ، فإن جزئياتها لانهاية لها ؛ كذلك لانهاية لجزئيات المباكتة وطرقها ولكل صناعة أوائل . فليس أوائل صناعة الرياضيات أوائل الطبيعيات .

(٣) ش : بنقل آخر : والتبكيت (ف : والمباكتة) العامى الذى ليس تحت صناعة واحدة فما حد ذلك من صناعة الجدل .

(٤) ف بالأحمر : فى (كل) مشاغبا (وليس) تحت (واحدة من الصناعات ...) .

(٥) ص : الديالقطيقيون . (٦) ف بالأحمر : الأشياء .

(٧) ص : مقياسين متناقضين . (٨) ف : فهما .

(٩) ف : وأمثاله .

وفى خلال ذلك قد استبان[١] لنا المتخيل منها من كم جهة يكون . وقولى : "مخيل" لست أريد به ما كان متشبها بشيء مشار إليه ، بل ما كان شبيها بكذا وكذا ، وهو شيء غير محدود ، فكذلك هى أنواع التبكيت المخيلة إن أحدٌ استقصى النظر فيها فعلم من كم جهة تكون . فقد استبان أن المجادل يجد السبيل لوجد[٢] هذه الضروب وأخذها مما منه تكون وأخذه إياها بمعنى مشترك ؛ فإما : تبكيتا محقا وإما مخيلا ، والمجادل لا يعدو

[٣٤٣ ب] نقل يحيى بن عدى

للتبكيتات أو التبكيت الذى يرى أو الجدلية التى ترى أو الممتحنية .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس يوجد فصل الكلمات الذى يقول ناس بأن يكون : أما هؤلاء فعند[٣] الاسم ، وأما هؤلاء فلدى الاعتقاد . ذلك أنه شنيع أن يُظن أن كلمات ما يكن لدى[٤] الاسم وأخريات لدى[٤] الاعتقاد ، لا هن هن بأعيانهن . وذلك أن ماذا هى التى لدى[٤] الاعتقاد إلا التى متى لم تستعمل الاسم الذى إذا ظن الذى يسأل الذى سئل يعطى ، وهذا هو هو بعينه لدى[٤] الاسم أيضا . — وأما التى لدى الاعتقاد فمتى فهم الذى يعطى وأن الاسم يدل على كثيرة ؛ يظن إنسان

---

(١) ف : تبين . (٢) ف : إلى وجود .

(٣) ف : فلدى . (٤) ف : نحو .

(أى الذى يَسأل والذى يُسْأَل) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل معا وكثيرين ، لكن والذى بحيث والذى يسأل كزينن (١) إذ يظن أن الموجود واحد، والكلمة هى أن الكل واحد — هـذا يكون نحو يتكلم لدى الاسم ولدى الاعتقاد الذى يسأل . وإن ظن إنسان أنه يدل على كثيرة فمعلوم أنه ليس لدى الاعتقاد . أما أولا فهى لدى الكلمات التى كهـذه : أترى هى هى التى لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التى تدل على كثيرة؟ وبعد ذلك لدى أيما كان، وذلك أن الذى هو لدى الاعتقاد ليس هو فى الكلمة، لكن (٢) بأنه ليس للذى بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتى تطلب . — وأيضا ممكن أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم : وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أُخَر، لا لدى الاسم ولا لدى الاعتقاد أيضا . وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم (٣) أما لدى الاعتقاد جميعا ،وأما أُخر فلا (٤) . — لكن جميع القياسات هى من معنى على طريق الكثرة هى من هذه أفراد هؤلاء التى من الاسم، وذلك أنه شنعًا قيل إنه يقال إن جميع هؤلاء اللواتى من اللفظ (٥) هى من الاسم، لكن هن ضلالات ما، لا بما يوجد لديها (٦) الذى بحيث، لكن بما يوجد له سؤال كهذا، أى الذى يدل على كثيرة .

وبالجملة، هو شنع أنه يتكلم فى التبكيت . ١٧١

---

(١) = Zenon . والنقاد يرون هذه الكلمة زيادة من الشراح ولم توجد فى نص أرسطو الأصلى . (٢) ش : نسخة : لكن بأنه للذى بحيث . (٣) ف : ويقسمون . (٤) ف : التكثير . (٥) ف : الصوت هو . (٦) ف : نحوها .

نقل عيسى بن زرعة

أو أسباب التى تظن جدلية أو الممتحنة[1] .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس الذى يقوله بعض النـاس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب الاسم، و بعضها بحسب الاعتقاد فصلاً[2] لها . وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التى يُنْحَى بها نحو الاسم غير الألفاظ التى يُنحى بهـا نحو الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها، وذلك أنه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يُستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى التى[3] نحو الاسم . فأما التى نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه[4] . فإن ظنّ ظانٌّ، إذا كان الاسم دالّا على كثير، أنه يدلّ على واحد : سائلا كان أو مسئولا، فإنه يكون دالّا على واحد وكثير معا؛ إلا أن المجيب والسائل — شبيها بزينن[5] فى مسئلته[6] — وهو يظن[7] أن الموجود واحد، وقوله هو هذا : «إن الكل واحد» . فهذا الكلام متوجه

---

(١) ف : الامتحانية . (٢) ف : نحو . (٣) ف : يحى بها نحو .

(٤) ف : يجيب به . (٥) يقصد زينون الإيلى Zénon d'Elée .

(٦) ف : عند . (٧) ف : عند ظنه .

نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل[1]. فإن[*] ظن أنه يدل على كثيرين فمعلوم أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد[*]. فأما النظر فى هذه الأقاويل أولاً فيكون على هـذا النحو : أترى الأقاويل التى يحى[2] بها نحـو[3] الاسم ونحو[3] الاعتقاد وهى جميع التى تدل على كثيرين ؟ ثم ينظر بعـد ذلك : أى هذه يتبق ؟ وذلك أن الذى يقصـد به قصد الاعتقـاد وليس بموجود فى اللفظ ، بل هو فيما للجيب أن يذكره من حال القول عند الأمور المطلوبة[4] . — وقد يمكن أيضا أن تكون هذه كلها ممـا يحى به نحو الاسم ، ذلك أن معنى أن يقصد بها قصـد الاسم هو فى هـذا الموضع [١٣٤٤] ، ألا يقصد بهـا قصد الاعتقاد . وذلك أنهـا إن لم تكن كذلك بجميعها أن تكون شيئا آخر ليس هو الذى نحـو الاسم ولا الذى نحو الاعتقاد . وقد قال هؤلاء إنها بأسرها موجودة ، وإن جميعها تنقسم إما إلى التى نحـو الاسم أو نحـو الاعتقاد ؛ وقال آخرون ليس الأمر كذلك . — بل جميـع القياسات التى تكون ممـا يقال على أنحاء كثيرة إنمـا توجد من هـذه . واليسير من هذه هى التى من الاسم . والقول بأن جميع التى تكون من اللفظ هى من الاسم ، فقد قيـل

---

(١) ش : يدل ما بين العلامتين (النجمتين) فى نقل ثاوفيلا ما هذه حكايته : فإن ظن ظان إذا كان الاسم دالا على كثير أنه يدل على واحد ، فإن ذلك أيضا يكون فى السائل والمسئول — مثال ذلك : أترى الموجـود يدل على واحد أو على كثير ؟ إلا أنه كذلك فى المجيب والسائل . وذلك أن زينن إنما سأل وهو يظن أن الموجود واحد . والقـول هو : « هذا الواحد هو كل شئ » . فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم و بحسب اعتقاد المسئول .

(٢) ف : يقصد . (٣) ف : قصد . (٤) ق : التى نسأل عنها .

على جهـة شنيعة ، بل القول بأنهـا تضليلات ما وأنها ليست بحسب ما يراه المجيب فيها، لكن بأن يكون السؤال الذى على هذا النحو هو الدال على كثير .

نقـل قـديم

أن يكون إما محيلاً فى مجادلته وإما ممتنحا .

١٠

< الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس هناك فصـل كالذى قال بعض الناس فى دلالة الاسم وفى المعنى الثابت[1] فى الفكر من دلالة الاسم، فيكون المعنى فى الاسم غير المعنى الراكد فى الضمير . فإنه من القبيح أن يُظن أن دلالة الاسم غير ما يثبت عليه المعنى فى النفس . ومن[2] تأول الاسم على غير ما يثبت فى الفكر لا يزل[3] الاستعمال للاسم تحت[4] الجـواب من المسئول عنـه[5] ، وكذلك صرف المعنى عن دلالة الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم[6] وأجابك المسئول . فإن أحد ظن — سائلا كان أو مسئولا — أن الاسم[7] الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك فى الواحد وفى الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه، وليس منها شىء إلا دليل على كثير، فالسائل والمسئول قد يلتبس عليهما الكلام كالذى فعـل زينن ، فإنه ظن

(١) ف : المتصور . (٢) تحتها : ما .
(٣) ص : لا يزال . والتصحيح بالأحمر فوقها .
(٤) صحح بالأحمر فى الهامش هكذا : بحيث .
(٥) تحتها : فيه . (٦) بالأحمر فوقها (فهم) : ا .
(٧) ش : فإن كان الاسم الذى يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد .

بالواحد أن دلالته مفردة فَضَلَّ ؛ وكان ما أثبت من مسئلته أن الكل واحد ، فصار التضليل فى هـذا الموضع إنمـا يكون من قبـل الاسم وليس من التى فى الضمير أو فى فهم المسئول . — فإن أحد[1] ظن بالكثير الدلائل من قبـل الاسم المشترك أن دلالته كثيرة ، فقد استبان أن التضليل فيه ليس[2] من قبل كلمة[3] الضمير . فلا محالة أن أول التضليل يكون فى مثل هذه الكلمات التى نرفعها إلى لفظ الاسم و إلى معنى الضمير فندل على الكثير فى أى الأشـياء قيلت[2] : وليس يستبين[4] فى الكلمة ما فى الضمير ، ولكنه يستبين[5] ذلك بجهـة من الجواب من المسئول على ما يخرج من الكلام . — فأما من قبل اللفظ بالاسم فقـد يمكن أن تكون كلها : وأما ها هنا فما لم يكن فصـلا[6] من قبل المعنى فهو بالاسم يتضلل[7] . فإن لم تكن كلها كذلك فسيكون غيرها ، لا من قبـل الاسم ولا من قبل الضمير . ومن النـاس من قال إنها كلها : إما من قبـل الاسم ، و إما من قبـل المعنى ، وعلى مثـل[7] ذلك يقسمونها ولا يزعمون أنه يكون غيرها . — إلا أنها تكون منا بيسير[8] من الأكثر ، فمنهـا

(١) ص : أحدا . (٢) ش : فى نسخة أخرى : ليس عند الضمير ، وأول ذلك عنـد الكلام الذى بهذا النحو ، فهى إذن تلك التى عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التى تدل على كثير . ثم بعد ذلك عند أى الأشياء كان ؛ فانه ليس فى الكلام ذاك الذى عند الضمير .

(٣) ف : ما فى . (٤) ف : يتبين . (٥) ف : يكن متصلا .

(٦) ف : يتصل . (٧) ف : حسب . (٨) ف : مقاييس . ش : بنقـل آخر : ولكن جميع السواوجسموسات إنمـا من المكثر (ف : الكلى) والمفردات منها هذه التى من الأشياء .

ما هو فصل من جهة الاسم : وقبيح أن يقال إن كل ما كان مضللا من جهة اللفظ فذلك من قبل الاسم : فقد تكون مضلات لا من قبل جواب المجيب عليها ، ولكن من قبل الكلمة فى المسئلة وما يدل عليه من الكثير .

وقبيح النية أن نتكلم فى شىء من التبكيت والتضليل قبل أن نتكلم فى المقياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس . ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم أولا على المقاييس .

[٣٤٤ ب] نقل يحيى بن عدى

لا فى القياس أولا ، وذلك أن التبكيت هو قياس ما : فإذن ينفع (١) فى القياس القياسُ الذى قبل القياس ، وفى التبكيت الكاذب والذى كهذا هو تبكيت يرى . وقياس التناقض بسببه (٢) تكون العلة ، وفى التناقض (٣) (وذلك (٤) أنه يجب أن يزاد التناقض) متى كان فيهما (٥) كليهما التبكيت الذى يرى . و يوجد «أما أن الساكت يتكلم» ففى التبكيت (٦) أو فى القياس (٧) ؛ وأما أن «ما ليس الإنسان يعطى» ففيهما كليهما (٨) ؛ وأما التى بـ «شعر أوميروس الشكل الذى بالدائرة» ففى القياس (٩) ؛ وأما الذى ولا فى واحد منهما فقياس صادق .

---

(١) ف : أى ينفع أن يتكلم فى القياس الذى قبل القياس . (٢) ف : من قبله .
(٣) ف : أكثر من . (٤) ف : ويجب . (٥) ف : بهما .
(٦) ف : ذا التبكيت . (٧) ف : أو بالقياس . (٨) ف : فيهما .
(٩) ف : فبالقياس .

ولكن من حيث جاءت الكلمة(١) : أولا الكلمات اللواتى فى التعاليم لدى(٢) الاعتقادهن أوْ لا ؟ و إن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة ، ليست كهذا الشكل الذى منه كان يجتمع(٣) ـنى القائمتين : أية الذى اعتقد هذا بعينه يتكلم ، أم لا ؟

وأيضا إن دل الاسمُ على كثيرة ، وذلك لا يفهم ولا يظن ، كيف لا يتكلم هذا لدى الاعتقاد؟ أوكيف يجب أن يتكلم(٤) إذ يعطى القسمة (أو يسأل إنسان إن كان موجودا أن الساكت يتكلم) أولا أو يوجد كأنه لا ، و يوجد كأنه نعم ؟ و إن أعطى إنسان بغير نهاية فالذى يتكلم ليت شعرى أليس لدى(٥) الاعتقاد يتكلم ؟ وهذا على أن الكلمة يظن أنها للتى من الاسم . فليس إذن يوجد جنس ما للكلمات لدى(٥) الاعتقاد . لكن أما هؤلاء فهن لدى(٥) الاسم ، وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيتات ، لكن ولا هؤلاء اللواتى يرين ، وموجودة التى لأمر اللفظ(٦) تبكيتات ترى أيضا — مثال ذلك من العرض وآخر .

و إن أمّل إنسان أن يقسّم ، " أعنى أن الساكت يتكلم " : أما هؤلاء فهكذا ، وأما هؤلاء فهكذا : إلا أن هذا هو أما أولا فإنه شنيع أن يؤهل ، وذلك أنه يوجد حينا ألا يظن الذى يسأل(٧) أنه على طريق الكثرة ؛ وليس ممكنا أن يقسم التى لا يظن . وأما بعد ذلك فأن يعلم بكون شىء آخر ، وذلك أنه يجعل الذى يداوم(٨) كاله ظاهرا ولا يعلم ولا يظن أنه(٩) يقال

(١) ص : حاب . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى : ينتج .
(٤) ف : يسأل . (٥) ف : نحو . (٦) ف : الصوت .
(٧) ف : التى سئلت أنها . (٨) ف : يواظب . (٩) ف : أنها .

نقل عيسى بن زرعة

وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلم فى التبكيت قبل أن نبدأ بالكلام فى القياس : وذلك أن التبكيت هو قياسٌ ما ؛ فالأول إذن أن نقدم الكلام فى القياس[1] الذى له يقدم[2] على الكلام فى التبكيت[3] الكاذب ؛ وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبكيت مظنون . وقياس المناقضة[4] هو الذى يكون عليها[5] موجودة إما فى القياس أو فى المناقضة[4] (وينبغى أن يضاف إلى القول لفظة التناقض) ، إذا كان التبكيت المظنون موجودا فيهما جميعا[6] . فأما القول إن "الساكت يتكلم" فيوجد فى التناقض لا فى القياس . فأما أن "الإنسان يعطى ما ليس له" فيوجد فيهما جميعا . وأما القول بأن "شعر أوميروس له شكل الدائرة" فإن ذلك يكون فى القياس . والقياس الذى قد عدم كل واحد من هذه فهو قياس صحيح .

وليس ذلك من مصدر القول[7] ، ونبدأ أولا بالكلام فى الألفاظ[8] التى فى التعاليم و[9] : هل هى مما ينحى به نحو الاعتقاد أم لا ؟ وإن استجاد قائلٌ القولَ فى المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذى يتحصل[10] منه أن زواياه مساوية لقائمتين : أترى هذا يتكلم بحسب اعتقاد ذاك، أم لا ؟

---

(١) ف : نسخة : سوء القياس . (٢) ف : يستحق التقدم . (٣) ف : ناوفيلا : فى كذب الكاذب . (٤) ف : التناقض . (٥) ف : سببه . (٦) ف : يعنى فى المقدمات والنظم . (٧) ف : مخرج اللفظ . (٨) ف : الأقاويل . (٩) ف : العلوم . (١٠) ف : يجتمع .

فأما إن كان الاسم أيضا يدل على كثيرين ، فإن ذاك(١) لا يفهم هـذا ولا يظن(٢) ، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن يتكلم : أبأن يقسم ، (أو بأن يسأل: هل الساكت يتكلم) ، أم لا؟ أو قد يجوز أن يسلب ذلك بجهة ، ويوجبه بجهة ؟ فإن أعطى(٣) إنسان أن لا نهاية موجودة : أفليس كلام الذى يتكلم نحو الاعتقاد ؟ وإن كان القول يوهم أنه من التى من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنسا للألفاظ(٤) . لكن أما هذه فهى التى نحو الاسم ، وهـذه فليس جميعها تبكيتات ولا من التى تظن كذلك أيضا ، وقد تكون اللواتى ليست من القول(٥) تبكيتات مظنونة — ومثال ذلك من العرض ومن المعانى الأُخَر .

فإن أوجب بعض الناس للقول بأن "الساكت يتكلم" أن يقسم حتى يكون منه كذا ومنه كذا : فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولا شنيع ، وذلك أنه ربما لم يظن بالأمر الذى سئل عنه أنه مما يقال على أنحاء كثيرة [١٣٤٥ ا] وليس يمكن أن يقسم ما لا يظن ذلك به . وأيضا ليكن أن يعلم شيئا آخر هو أن يجعله ظاهرا عند من لا دربة له كدربته ، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قبل أن فى

(١) ف : أى المجيب . (٢) ف : يتوهم .
(٣) ف : سلم . (٤) ف : للأقاويل ؛ بل .
(٥) ف : اللفظ تبكيت مظنون .

نقـــل قـــديم

قبل أن نتكلم على التضليل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل مخيل ومقياس مناقضة . ولذلك يجب أن تكون العلة إما فى المقياس، وإما فى الإنطافاسيس وهى المناقضة (وقد ينبغى أن يزيد فيقول : ربما كان التضليل المخيل فى الأمرين جميعا). فقولك[١] : " الساكت يتكلم " — وهو تضليل وهو من الأنطافاسيس[٢] لا فى المقياس . وإذا " أعطى الإنسان من كلامه ما ليس له " كان المضلل فى الأمرين . وقولك إن "شعر أوميروس إنما هو شكل بدائرة" فهذا بقول مُضِلّ بالمقياس . وما لم يكن واحدًا من هذه فهو مقياس صادق .

فلنعـد إلى ما جرى عليـه الكلام ؛ ولننظر : من أين يكون التضليل فى كلام العـلوم : من الفهم أو من غير الفهم ؟ وإن أحد[٣] ظن أن المثلث كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثـل الشكل الذى يجتمع فيـه خطان متساويان، فما نحن قائلون : هل قائل هذا القول عند نفسه فهم ، أم لا ؟

وأيضا إن كان الاسم دليلا على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يتأن ذلك ، فكيف تكون ضلالة ذلك عنـد نفسه أو كيف ينبغى أن يسأل

(١) ف : كقولك . (٢) ف : المناقضة .

(٣) ش : إن القائل إن كل مثلث متساوى الساقين فثلاث زواياه مساوية لزاويتين قائمتين قد صدق ، ولكن إن كان عنى أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث فثلاث زواياه مساوية لقائمتين فقد أصاب . وإن كان إنما عنى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوى الساقين فليس ذلك كذلك ، وإنما هى كذلك من أجل أن هذا أول لكل مثلث .

إلا أن يعطى أوّلا (فإن أحد سأل فقال: يجوز للساكت أن يتكلم أولا يجوز)، أو ذلك جائز مرة، ومرة ليس بجائز. فإن أجاب مجيب فقال إنه ليس بجائز البتة، ثم تكلم الساكت، أفما أن يكون[1] المجيب مبكتا عند نفسه؟ وقد يظن أن التضليل فى هذا القول من قبل الاسم. < و >[2] لا محالة أنه ليس لهذا الكلام الذى يسند إلى الفكر جنس جامع له، بل إنما يكون بعضها من قبل الاسم. وليست كلها مُضِلات، ولا المخيلة كلها بمضلات، فقد تُخيل مُضِلّات من غير اللفظ كالذى يكون من العارض فى الكلام.

فإن أحدٌ حمل نفسه على القسمة فقال: إن "للساكت أن يتكلم" إما هكذا وإما هكذا — فليُعلم أوّلا أن ذلك قبيح به، لأنه ربما لم يكن المسئول متصرفا[3] لأوجه كثيرة ولا فهما[4] بالقسمة وما لم يكن مظنونا لم تمكن قسمته. وأيضا إن[5] إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المتفكر وعلى خلاف الجاهل الظان له، وإلا فما المانع له من أن يفعل < ذلك >[6] فيما ليس بعينا عنف؟!

---

(١) ص: فإما أن فيكون. ف: يكون. (٢) الزيادة بالأحمر.

(٣) ف: متهينا لقسمة. (٤) ف: لا.

(٥) ش: فى نسخة أخرى بنقل آخر: ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شيء آخر، فيجعلها ظاهرة لمن ليس له فهم إلا بعسلم، ولا يظن أنها تقال بنحو آخر، وفى هذه التى ليست بمضاعفة ما الذى يمنع أن يضيع هذا، مثل قولك: أرأيت يا هذا مساويات عن المتوجهات تغيرات فى أربعة.

(٦) الزيادة بالأحمر فوقها.

على وجه آخر من قبل أن هى هؤلاء غير المضاعفات أيضا ما الذى يمنع من أن يفعل هذا[١] : أترى[٢] الوحدات التى فى الرباعيات هن مساويات للثنايات والثنايات هن : أما هؤلاء فمتحدات هكذا، وأما هؤلاء فهكذا ؟ وأترى لهؤلاء الأضداد علم واحد، أم لا ؟ وموجود أضداد أماهؤلاء فملومات ؛ وأما هؤلاء فغير معلومات . و بالجملة، فالذى يؤهل هـذا لا يعلم أن الذى يعـلم هو آخر

١٧١ ب غير الذى يفحص بأن[٣] الذى يجب أن لا يسال بل أن يجعل معلوما، وأما ذاك فأن يسال .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضـا فأن يؤهل أن يضـع أو أن يرفع ليس هو للذى يبرهن، لكن للذى يأخـذ تجـربة . والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبـل هـذا يفكر فى هؤلاء، وذلك أنها ليس تبصر[٤] الذى يعلم، لكن الذى لايعلم و يظن . — فأما ذاك الذى يبصر بالأمر[٥] هؤلاء العاميات بجدلى . وأما الذى يفعل[٦] هذا مخيلا[٧] فسوفسطائى . — والقياس المرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياسا من قبله[٨] الجدلية هى ممتحنة ، فأن كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب

---

(١) ف : يعمل .　(٢) ف : ليت شعرى .　(٣) ف : فبأن .
(٤) ف : ترى .　(٥) ف : فى (الامر) .　(٦) ف : يعمل .
(٧) ف : على طريق التخييل .　(٨) ف : أجله .

من قبل ماذا[1] . و < ثانيا > جميع التضليلات اللواتى لسن بحسب صناعات كل واحد و يظن أنهن موجودات بحسب الصناعات . وأما هؤلاء الرسوم الكاذبة فليست غير مرائية ، ولكن هؤلاء اللواتى تحت الصناعة : هنّ فارلوجسمو[2] <س> . فليس إن كان موجودا رسمٌ ما كاذب عند الصادق — مثال ذلك الذى لبقراط [أى التربيع الذى بالمنسقس[3] ، أى الأشكال الهلالية] . لكن كما ربّع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُربّع ؛ إلا أنه ليس بحسب الأمر ، ومن قبل هذا هو سوفسطائى[4] . وأما متى كان يرى من قبل هؤلاء اللواتى كهذا قياسا ، فكلمة مرائية ، والذى يرى قياسا كالأمر[5] و إن كان قياسا هو كلمة مرائية ، وذلك أنه إنما يرى بحسب

نقل عيسى بن زرعة

هذه التى ليست مضاعفة أيضا ما الذى[6] يمنع من أن يفعل هذا الفعل : أترى الوحدات فى الأربعة مساوية للثنايات ، وثنايات هذه فوجودها متحدةٌ يكون على هذا الوجه[7] ، وهذه على هذا النحو . وليت شعرى : هل الأضداد علمها واحد أم لا ؟ وقد يكون : أما بعض المتضادات فمعلومة ، وبعضها غير معلومة . و يظن ، بالجملة ، أن الذى يسوّى بين هذه ليس يعلم أن المعلم[8] غير الذى يبحث عما ينبغى[9] ؛ فأما الذى يعلم فلا يسأل ، بل يجعل ١٧١ ب
الأمور معلومة ، وأما ذاك فأن يسأل .

(١) ف : أجل . (٢) فارلوجسمو = تضليل = παραλογισμος
(٣) منسقس = هلال = μηνίσκος وما بين المعقوفين يرى ديلز Diels أنه زيادة وضعها الشراح . (٤) ف : مرائى . (٥) ف : بحسب الأمر . (٦) ف : لامانع .
(٧) ف : على هذه الجهة . (٨) ف : الذى يعلم . (٩) ف : عن الواجب .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضاً[1] فإن المبرهن ليس له إما أن يضع[2] أو أن يرفع بالسوية ، بل ذلك للذى يمتحن . وذلك أن الامتحان جزءٌ من صناعة الجدل ، ولهذه العلة يكون نظرها فى هذه المعانى، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لا يعلم و يظن ذلك به . — فأما الذى ينظر فى الأمر من قِبَل الأشياء العامية فهو جدلى . والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائى . — وأما القياس المرائى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى — ومن أجلهما تكون الجدلية[3] هى الممتحنة[4] . فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على « لِمَ الشىء » هو الطالب[5] و < ثانيا > جميع التضليلات هى التى ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع ، و يظن أنها بحسب الصناعة . وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من[6] الأمور المرتبة تحت الصناعة) ، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدى إلى الحق — ومثال ذلك تربيع الدائرة ، لا الذى عمله بقراط[7] بالأشكال الهلالية ، بل كما ربع بروسن[8] الدائرة بالمربعات ، إن

(١) ش : فى نقل ثاوفيلا : وأيضا فإن المبرهن <ليس له> أن يأتى بالإيجاب والسلب ، لكن عندما يريد الامتحان ، لأن الصناعة الممتحنة هى جدلية ما . (٢) ف : يوجد .

(٣) ف : الامتحانية . (٤) ف : جدلية . (٥) ف : الباحث .

(٦) يوجد . (٧) بقراط = Hippocrates (٨) بروسن = Bryson

كانت الدائرة مما يربع ، إلا أنه ليس بحسب الصناعة[1] . ولهذه العلة يكون قياسه سوفسطائيا . فإذا كان القياس إنما يظن موجودا من أمثال هذه الأشياء، فإن القول يكون مرائيا فأما الذى يُظَنّ أنه قياس بحسب الأمر، وإن كان ذلك القياس قولا مرائيا[2]

نقــل قــديم

كقولك : ليت شعرى أى الآحاد مساوية للأزواج فى التراجيع[3] ؟ ! فمن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ؛ ومنها ما هو بحال غيرها ، أو كقولك : هل العلم علم واحد حاصر للأضداد ، أم ليس كذلك ؟ فمن الأضداد ما كان معروفا، ومنها ما ليس بمعروف . [١٣٤٦] فمن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن حال المفيد للعلم غيرُ حال المتكلم، وأن الواجب على مفيد العلم ١٧١ ب
ألا يكون سائلا، بل يكون مبينا[4] عما علم وأن المسألة لغيره .

١١

< أنواع تجاهل الرد >

وأيضا[5] إن الإثبات والنفى ليسا لمن لم أراد أن يُبَصِّر بالطريق، وإنما هو للمجرب المتبحر ، لأن من شأن المجادل الامتحانَ والاختبار . من أجل

---

(١) ف : الأمر . (٢) ص : قول مرائى . (٣) ف : بالأحر . ومثل قولك : هل العلم بالأضداد واحد ، أم لا ؟ (٤) ف : مظهرا لما علم ومفيده .

(٥) ش : فى نسخة أخرى : وأيضا الوضع والرفع ليسا لمن تبصر ، ولكن للذى يأخذ التجربة ، لأن التجربة إنما هى نحو من الديالاقطيقية (ف : صناعة الجدل) . ومن أجل ذلك على هذه نقض ، لأنها لا ترى الذى يعلم ، ولكن الذى لا يعلم و يظن ؛ وذلك الذى يرى بالفعل هذه العامية هو الديالقطيق ؛ والذى يفعل هذه بالتخييل سوفسطائى .

ذلك كان بسطه[(١)] فى كل لون ، فيمتحن البصير، ويمتحن الجاهل، ويمتحن المتزيى بزى أهل العلم . — والناظر فى الحقائق من جمل الأشياء فذاك مجادل بصحة ؛ والذى يفعل ذلك بالتخييل فذاك سوفسطائى . — فالمقاييس المشاغب[(٢)] والسوفسطائى إنما[(٣)] هما واحد مخيل بالمقياس الصحيح الذى عليه يدين أهل الجدل بالامتحان . فإن صدقت[(١)] النتيجة من كلامهم لأن الشىء الذى "من أجله" كان مقياسهم معطى[(٤)] . وكل ما مثله مما ليس هو على طريق الصناعة بجميعها من المضلات فى الصناعة ، لأن الكتب التى يجاب فيها على أسماء قوم ليست من طريق المماراة والشغب من أجل أن المُضِلّات إنما تقصد لنقض الصناعة ، وليست الكتب المنحولة كذلك ، وإن كان مذهبها الصدق[(٥)] ، كالذى افتُعل[(٦)] باسم بقراطيس [وافتعال التربيع الذى يكون بالمنسقس[(٧)] وهو من نصف للدائرة[(٨)]] ولكن كتربيع الدائرة الذى فعله ابروسن[(٩)] الحكيم، إن كان يمكن تربيع الدائرة . إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة ؛ ولذلك وجب أن يكون من

---

(١) ف : بطشه . (٢) ف : الممارى . (٣) تحتها : فهما .

(٤) ش : بنقل آخر : وإن كانت نتيجة صادقة ولتلك التى من أجل أى شىء هو مطالب ؛ وجميع المضلات تلك التى ليست كصناعة بحل واحد ، ويظن أنها كالصناعة . وأما هذه المسميات الكاذبة فليست غير مماريه ، ولكن تلك التى تحت الصناعة . (٥) ف بالأحمر : معطى(؟) .

(٦) ف : فعل . (٧) المنسقس = μηνίσκος = الهلال .

(٨) ما بين معقوفتين هو ، كما لاحظ ديلز Diels ، تعليق مقحم على النص الأصلى لأرسطو ، وضعه أحد الشراح . (٩) تحتها : ياسين (؟) — وهو تحريف ظاهر .

طريق السوفسطائية . فالقول بحير إذا لم يكن نفس صنعة[1] الشيء ، فذلك مقياس مما يرى مُخَيِّلٌ ؛ وإن كان من نفس[2] الشيء فذلك مقياس بعيد من قول المماراة[3] والشغب ، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء فذلك لغير[4] تخيل ، لذلك وجب أن يكون [وجب][5] مطيعا عالما . <فكما>[6] أن الظلم

[٣٤٦ ب] نقل يحيى بن عدى

الأمر ، فإذن هو مطالب[7] وجائر . وذلك أنه بمنزلة[8] ما أن فى الجهاد يوجد للجور صورة[9] ماوهو جور جهاد ما ، هكذا جور الخصومة هو فى مضادة الكلمة المرائية : وذلك أن ها هنا الذين يشتهون أن يغلبوا لا محالة كأنهم يلقون جميعهن ، وها هنا هؤلاء المارون . فأما هؤلاء الذين هم هكذا من أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبى الصغو[10] ، وأما هؤلاء الذين هم من أجل المديح الذى على[11] اللقب المرائى : وذلك أن المراء كما قلنا[12] ملقب من حكمة ترى . ومن قبل هذا يشتاقون إلى البرهان الذى يرى . وهؤلاء المحبون للشغب والممارون هم للكلمات هن[13] ، لكن ليس من أجلهن بأعيانهن ، وكلمة هى[14] ،

---

(١) ش : نقل آخر : كما ربع بروسن الدائرة ، إن كانت الدائرة تربع .

(٢) ف : ذات . (٣) ص : المبازه . (٤) ف بالأحمر : بعد .

(٥) ش : وكما أن الظلم المضاد فى الصراع . (٦) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

(٧) ف : مخترع . (٨) وذلك أنه بمنزلة : ف : وبمنزلة . (٩) ف : نوع .

(١٠) ف : الخصومة . (١١) ف : ف . (١٢) راجع ف ١ ص ١٦٥ أ س ٢٢ . (١٣) ف : بأعيانهن . (١٤) ف : بعينها .

فهى تكون مرائية وشَغَبية ، لكن ليس لهـا بعينها ، لكن : أما من حيث الغلبة التى ترى فشغبيـة ، وأما من حيث الحكمة فمرائية ، وذلك أن السوفسطائية[1] هى حكمة ما ترى ، إذ ليست . والذى هو مرائى فى مكانٍ يوجد له عنـد الجدلى كما للكاتب الكاذب عنـد المهندس : وذلك أن الجـدلى والكاتب الكاذب يقرن[2] منها بأعيانها[3] الهندسيات . لكن أما ذاك فليس مرائيا من قبل
١٧٢ ا أنه من المبادئ والنتائج اللواتى تحت الصناعة فكتب على طريق الكذب ، وأما ذاك فتحت صناعة الجدل ، وأما أنه عند هؤلاء الاخر مرائى فمعلوم[4] — مثال ذلك التربيع الذى بالأهـلة ليس مرائيا ، وأما الذى ابروسن فمرائى : وأما ذاك فليس لنا أن ننقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قبل أنه من مبادئ خاصـة ؛ وأما ذاك فإلى كثيرين ، أى جميع الذين لا يعلمون الممكن[5] فى كل واحد وما ليس بممكن ويلائم . إما كما ربّع أنطيفون أو أن يقـول[6] إنسان أن يمشى من العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون : لا الطبية ، وذلك أنه عامى . فأما إن كان للمرائى إلى الجدلى[7] لا محالة ، كما للكاتب الكاذب عند الجدلى على مثال واحد — فلا يكون .

نقل عيسى بن زرعة

فقـد يظهر أنه موجود بحسب الأمر ، فهو إذن مطالب وجائر . وكما أن للجور فى الجهاد صورة ما وهى الجور فى مخاصمة ما ، فكذلك يكون الجور

---

(١) ف : المراء هو . (٢) ف : يؤلف . (٣) ف : منهن بأعيانهن .
(٤) ف : فهو معلوم . (٥) ف : يعلمون ما هو ممكن . (٦) ف : قال .
(٧) ف : المجادل .

فى المخاصمة التى تكون فى مضادّة القول هــو المراء : وذلك أن الذين يحبون الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا[١] كل شىء؛ فكذلك الممارون ها هنا . فهؤلاء[٢] الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قــد يظن أنهم القوم الممــارون المحبون للشغب، وهؤلاء من أجل المديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية: وذلك أن السوفسطائية هى - كما قلنا - أمرٌ ما له اقتبٌ من الحكمة المظنونة؛ ولهذه العلة يشتاقون ما يظن برهانا . وأقاويل[٣] الممارين والمغالطين واحدة بعينها[٤]؛ إلا أنها ليست لأسباب واحدة بأعيانها ؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائيا ومرائيا، لكن لا من جهــة واحدة بعينها : لكنه إذا قصــد به لأن يظن غالبا فهو مرائى ؛ وإذا قصــد لأن يظن حكيما فهــو سوفسطائى ، وذلك أن معنى السوفسطائية هى حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك. وحال المرائى فى بعض المواضع عنــد الجدلى كحال الذى يرسم الخطوط على خلاف[٥] الحق عند المهندس، وذلك أن الجدلى يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه فقياسها فاسد، وهذه هى حال الذى يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند المهندس. إلا أن ذاك ليس ممارياً، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب[٦] ١٧٢ ا
من مبادئ ونتائج مرتبة تحت الصناعة . وهذا المرتب تحت صناعة الجدل

---

(١) ص : يلقون . (٢) ش : قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا : فبعض هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم المارون المحبون للشغب، وبعضهم هم الذين يفعلون ذلك للديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية . (٣) ف : وألفاظ .

(٤) ف : بأعيانها. (٥) خلاف الحق : ف : الكذب ، — الحق : ف : الواجب .

(٦) خلاف الواجب : ف : الكذب .

لمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأُخر يكون مرائيا — مثال ذلك تربيع الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير[1] مرائى، والمرائى هو الذى عمله بروسن. فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط، لأنه من مبادئها الخاصية؛ والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة [٣٤٧ ا] القومُ الذين لا يعرفون الممكن والممتنع[2] فى كل واحد من الأمور. وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفن[3] أوفق من قول القائل إن المشى بعد العشاء فضل[4]، بسبب قول زينن، الذى لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم. فإن كانت حال المرائى عند الجدلى كحال الذى يرسم الخطوط على خلاف الحق بعينها

نقل قديم

فى المضاف أو الصراع إنما نوع من أنواع الجور فى القتال، كذلك المضاد[5] فى الكلام هو ضرب من الجور فى قتال الكلام: فكلٌّ يتناول كلًّا. وكذلك يفعل ها هنا أهلُ المراء: فأحد الفريقين حريصٌ على نفس الغلبة، يبطشون بكلٍّ، ولذلك يقال إنهم مشاغبون محبون للقتال. فأما السوفسطائيون فإنهم يمارون فى الكلام طلبا للفخر، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس من حكمة مخايلة ببرهان مخايل. فالمشاغبون والسوفسطائيون كلامهم كلام

---

(١) ش : إنما صار غير مرائى لاستعماله أصولا هندسية وإن كانت على خلاف الحق، فصار الآخر مرائيا لأنه بنى على غير الأصول الهندسية .

(٢) ف : وغير الممكن .

(٣) أنطيفن = Antiphon .

(٤) ف : فاضل .

(٥) ف : بالأحمر : التضاد .

واحد ، إلا أنه ليس من أجل شيء واحد ، بل[1] عماد[2] المشاغب الاستظهار بالغلبة ، وعماد[2] السوفسطائي المراءاة بالحكمة ، لأن السوفسطائية إنما هي حكمة مخيلة غير موجودة على الصحة . فأما المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل من يفتعل الخطوط بالكذب عند الماسح[3] ، لأن المشاغب إنما يضع قياسا من الذي يقتاس به الديالقطيقوس وهو المجادل ، كمثل ما يفتعل المضلات صاحب الخطوط الكاذبة على الماسح ، إلا أن أحدهما ليس بمشاغب من ١٧٢ آ
أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن[4] إلا من أوائل الصناعة ونتائجها .

فأما الذي يقتاس بقياس المجادل فمعروف بأنه مشاغب مماحك من قوله إن التربيع من نصف الدائرة ليس كاذبا[5] ، وإن قول بروسن الحكيم باطل . فأحد هذين يجوز أن يصرفه إلى المساحة وحدها ، لأنه جعل كل كلامه من أوائلها الخاصة بها ، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة ، لأن من قال إنه لم يعرف الممكن في كل واحد من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصالح ذلك ، فإنما يصلح كالتربيع الذي جعل أنطيفون ، أو كقول من قال إن المشي بعد العشاء ليس بنافع ، ذلك[6] زينون[7] واحد من العوام ليس بطبيب . فلو كانت[8]

(١) ش : أي ليس غايتهم واحدة . (٢) ف : عناد . (٣) الماسح = صاحب المساحة = المهندس . (٤) ش : أظن : التي لم تكن من أوائل الصناعة .

(٥) ص : كاذب . (٦) ش : كأنه يقول : وإن صالح ذلك فإنما يصالح كالتربيع — معناه : فإن جاز ذلك وتهيأ فإنما . (٧) ش : يقول زينون الذي ليس بطبي ، فإنه عامي .

(٨) ش : بنقل آخر : فإن كان على كل حال للمشاغب عند الديالقطيقي ، وهو المجادل في سنة واحدة كالذي للكاتب الكاذب عند الحق .

حال المشاغبات[1] عند المجادل بمثل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان ألبتة مشاغبا ولا ممار يا[2] .

[٣٤٧ ب] نقل يحيى بن عدى

من قبل هذا مرائيا[3] ، والآن[4] ليس الجدلى عند جنس ما محدود وغير مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذلك[5] الكلى : وذلك أنه ليس الموجودات ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يحتملان أن يكن[6] تحت مبادئ هى فهى[7] . فإذاً ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتى تبرهن شيئا هى سائلة : وذلك أنها ليست مسلطة على أن يعطى أيا كان من الأجزاء؛ وذلك أن القياس لا يكون من كليهما . وأما الجدل[8] : مسائله و[9] إن كانت تبرهن ، فليس جميعهن ؛ ولكن هؤلاء الأوائل والمبادئ النسبية لم تكن تسأل . وذلك أنه إذا لم يعط لم يكن لها أيضا من أين تقول نحو المقاومة . — وهذه ممتحنة أيضا ، وذلك أنه ليست الممتحنة موجودة كهذه ، أى كالهندسة ، لكن التى[10] توجد الذى لا يعلم ؛ إن أعطى لأمر هؤلاء اللواتى يعلم ، ولا من هؤلاء الخاصات ، لكن هؤلاء اللواتى يتبعن من جميع اللواتى كهؤلاء . وأما هؤلاء الذى يعلم[11] فولا شيء يمنع ألا يعلم الصناعة ؛ وأما الذى لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم .

(١) ف : (المشا) غب . (٢) ص : مشاغب ولا ممارى . (٣) ف : ممار يا .
(٤) ف : أما الآن فليس . (٥) ف : كالكلى . (٦) محتها : تكون
(٧) هى فهى : ف : بأعيانها . (٨) ف : أى صناعة الجدل . (٩) ف : ولو .
(١٠) ف : يوجد هذا الذى . (١١) ف : يلزمن .

فإذن هو ظاهر أن العلم الممتحن ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها ؛ وذلك أن جميع الصناعات يستعملن شيئا عاما أيضا . ومن قبل هذا جميع الأُمّيين يستعملون نحو ما الجدل والمتحنية[1] : وذلك أن جميعهم يرومون إلى مبلغ ما أن يختبروا هؤلاء الذين يقوون[2] . وهؤلاء هن عاميات ، وذلك أن هؤلاء ليس يعلمون أقل < من > أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم يقولون شيئا خارجا كثيرا ، بيكتون . فإذن ليس جميعهم مشتركين[3] دائما ، وذلك أن هذه الصناعة الجدل ، والذى هو ممتحن لصناعة قياسية هو جدلى . ومن قِبَل أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجميعهم ، وليست بجميع هؤلاء ، كيما تكون طبيعة ما وجنسا ، لكن كسلب ، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء

][إلى هذا الموضع وُجِد من تفسير قويرا[4] لهذا الكتاب][

نقل عيسى بن زرعة

لا محالة فإنه لا يكون لهذا[5] السبب ممارِيا . فأما الآن فالجدلى ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبرهِن لشيء أصلا ، وليس يجرى مجرى الكلى فى هذه

---

(١) وذلك : أن جميعهم : ف : وبجميعهم . (٢) ف : يقصوا . (٣) ص : مشتركون .

(٤) قويرا (ويكتب أيضا قويرى كما فى « الفهرست » لابن النديم ص ٢٦٢ ، وابن القفطى ص ٣٧) : هو أبو إسحاق ابراهيم . كان أستاذا لأبى بشر متى بن يونس . وله من الكتب : « تفسير سوفسطيقا » ، « تفسير قاطيغورياس » (مشجر) ، وكتاب « باريمينياس » (مشجر) ، وكتاب « أنالوطيقا الأولى » (مشجر) ، وكتاب « أنالوطيقا الثانى » (مشجر) . — راجع كتابنا : « التراث اليونانى » ص ٧٥ .

(٥) ش : فى نقل ثاوفيلا : فإنه لا يكون عند ذلك ممارِيا .

الحال : وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما ، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة فى مبادىء واحدة بأعيانها . فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتى تبرهن شيئا ما تستعمل السؤال ، وذلك لأن ليس لها أن تعطى أى جزء اتفق : من قبل أن القياس لا يكون منهما . فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت(١) فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء ، بل فى الأمور المتقدمة ، وليس تسأل عن المبادىء الخاصية : فليس لها أيضا أن تأتى بقول فيه مقاومة ، ما لم يسلّم(٢) لها . — وهذه هى حال الصناعة المجربة(٣) ؛ وليس إنما للصناعة الممتحنة هى بهذه(٤) الحال كالهندسة ، بل هى التى لها أن تختبر ومن لا يعلم . وذلك أن للذى لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه ؛ وله مع ذلك أن يجيب(٥) لا من الأشياء التى قد عرفها ، ولا من الأمور الخاصية ، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم . فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارف بالصناعة ؛ والذى لا يعلم(٦) فليس من الاضطرار ألا يعلم . فظاهر إذن أن الصناعة الممتحنة ليست من أجل شىء محدود ؛ فإنها من أجل جميع الأشياء : وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامية . ولهذه العلة يستعمل من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الامتحان بجهة ما ، لأن جميعهم يروم الحكم على

---

(١) ف : برهنت . (٢) ما : ف : إذا . (٣) ف : الممتحنة .

(٤) ف : فى هذه . (٥) ف : يعطى . (٦) ش : فى العربى بنقل الناعى : إن لم يحسنها كان مضطرا (ص : مضطر) إلى الجهل بالصناعة (وسيرد من بعد ص ٨٥٤ س ١١) .

الضامنين(١) إلى حد ما . وهذه هي أمور مشتركة(٢) ؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء(٣) بتلك الأشياء — و إن كانوا يظنون أنهم يقولون قولا خارجا عن الأمر جدا — دون معرفة غيرهم . فليس(٤) جميعهم(٥) إذن يبكتون ، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة ؛ وذلك أن هذه الحيلة(٦) جدلية ؛ والمجرب الذى يستعمل الصناعة القياسية(٧) هو جدلى . ولأن هذه المعانى الموجودة للكل كثيرة ، وليس جميعها موجودة كأنها [١٣٤٨ أ] طبيعة ما أوجنس ، بل على جهة السلب ؛ وهذا ليس فى جميع هذه

نقـل قـديم

إلا أنا نرى أن المجادل ليس يقصد قَصْدَ جنس من الكلام محدود ، ولا يثبت البرهان على شىء ألبتة ، لا مفرد ولا غير مفرد ، ولا مذهبه مثل مذهب من تكلم بالجهل لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنس واحد . ولو أنه أمكن ذلك ، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة ، فلا تكون أوائل غيرها . من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة مسائلة(٨) ما كانت منسوبة إلى طباع بينة لها ، لأنها لا تدرى بأى الحرفين(٩) تقوم . والمقياس

(١) ف : اختبار المدعين . (٢) ف : عامية . (٣) ف : هؤلئك .

(٤) ش : يحتمل أن ينقل أيضا هكذا : وليس يبكتون جميع الأشياء لأنهم دائما مشتركون .

(٥) ش : فى نقل ثاوفيلا : و جميعهم يبكتون ، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة ؛ والذى يذهب مذهب الصناعة هو الجدل . (٦) ف : الصناعة . (٧) ف : الجدلية .

(٨) ص : الصاعة — ف : أظنه الصناعة ، صح . (٩) ف : الجزئين .

لا يكون ألبتة من كليهما . ومذهب الديالقطيقس ، وهم المجادلون، كذلك المذهب سـواء . فلو كان المجادل يثبت البرهان أو يبصّر ببعض ما عليه أوائل صناعة ، و إن لم يكن ذلك فى كلها وفى جملتها ، لما كان يسأل فيما لا يمكنه أن يعطى فى ذلك شيئا ، ولا يثبت فى ذلك أقاويل لم تكن له شيئا يجعل منه مجادلة من ردّ عليه . — فإن زعم أيضا أن مذهب المشاغب هو مذهب امتحان : وليس الامتحان والتجربة كمثل المساحة ، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئا . فقد يجوز لمن يحسن شيئا أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئا و إن أخذ(١) من لا يحسن فعال شىء فلم يقله من أشياء تقدمت معرفته(٢) بها ، أو أنها خواص الشىء المطلوب ، بل إنما نال من اللواحق وما لم أشبهها فذلك من أحسنها ، ليس يمنعه شىء إلا أن يكون عالما بالصناعة ، و إن لم يحسنها كان مضطرا إلى الجهل بالصناعة . فقد تبيّن أن التجربة والامتحان ليس هو بعلم الشىء محدود . ومن أجل ذلك صار جائزا فى جميع الأشياء . وذلك أن الصناعات قد تستعمل أشياء مشتركة مُشاعة(٣) فى الجميع . لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلى(٤) والامتحان . فقد نرى الكثير يناظرون مُدّعى العلم إلى قدر من الأقدار . وبهذا عنيت أنه مشترك مشاع فى الكثير ، لأنه يمكن كلاً(٥) أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك ، و إن ظنوا أنهم يضللون أحدا فيما يكون من تبكيتهم . فلما كانوا جميعا

---

(١) ف : بالأحمر : أجاب . (٢) ف : معرفتها عنده . (٣) ف : عامية .
(٤) ف بالأحمر : الجدال . (٥) ص : كل .

يذهبون هذا المذهب على غير اتفاق ولا تثبت — وهذه صناعة الديالقطيقس وهم المجادلون المشاغبون — صار الامتحان فى طريق من استعمال صناعة القياس. فمن أجل أن هذا كثير فى جميع الأشياء، وليست حاله كحال شىء، قائم بطباعه(١) أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية، وبعضه ليس كذلك، بل حال خاصة

[٣٤٨ ب] نقل يحيى بن عدى

لكن خاصيات: وموجودة هؤلاء اللواتى يُؤْخَذُ الامتحان بسببهن كلهن، وتكون صناعة ما ليس التى كهؤلاء اللواتى تبرهن : ومن قبل هذا التمارى ١٧٢ب
أيضا ليس هو الذى يوجد له لا محالة كما للكاتب الكاذب : وذلك أنه لا يكون مُضِلًّا من جنس مبادىء ما محدود، لكنه يكون ممـاريا عند كل جنس .

فأما المواضع للتبكيتات المرائية فهى هذه . ومن قبل أن [أن] ننظر فى هؤلاء هو للجدلى، فليس يصعب(٢) أن ينظر . وذلك أن الصناعة التى نحو المقدمات(٣) يوجد لها جميع هذا النظر .

---

(١) ف : بطبعه . (٢) ف : يعسر

(٣) ف : المقدمة .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم فى الضلال أو فيما يخالف المشهور >

أما فى[١] التبكيتات اللواتى يرين فقد قيل . — فأما فى أن يروا شيئا[٢] كاذبا وأن يؤدوا الكلمة إلى غير الإمكان[٣] (وذلك أن هذا كان ثانى الإرادة المرائية) : أما اولا فمن أن يسال كيفما كان وبالسؤال خاصة يعـرض[٤] . وذلك أنه إن يحدد ويسال إلى شىء غير موضوع فهو صيد هؤلاء : وذلك أنهم إذا قالوا باطلا يخطئون أكثر ويقولون باطلا متى كان يسأل[٥] كثيرات ؛ إذ ليس شىء موضوع ، وإن كان محدودا عند الذى يتكلم . وإذ يقول هؤلاء اللواتى تظن تؤهل يوسع توسّعه ما يحق أن يؤدّى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب ؛ وإنما كان إذا يسال يضع أو يرفع فإنه يؤدّى شيئا من هؤلاء أن يوسع لمن يسرع . وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه رديئا أقل منه أولاً ، وذلك أنه يطالبون بأن ما هذه عند التى من البدء؟ وذلك أن أسطكس[٦] بأن يعرض إما الكذب ، وإما شىء غير مرائى هو أن يسـال ولا وضعا واحدا يعقب ذلك ، لكن إذ يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم[٧] : وذلك أن موضع الجرأة[٨] يعمل التفكر.

(١) ف : هذه . (٢) ص : شىء . (٣) ف : أى : إلى المحال . — التأدى الى غير الإمكان : Amener dans le paradoxe . (٤) ف : يعرض أكثر ذلك . (٥) ف : يستعلم . (٦) اسطكس = مبدأ ، عنصر — والترجمة حرفية جدا ، والمعنى الحقيق هو : «إنه لمبدأ أول...» . (٧) ف : التسرع .
(٨) ف : صوابا وعلى غير صواب .

والموضع الخاص السوفسطائى نحو أن يبين الكذب ، أن يؤدّى هؤلاء إلى هؤلاء اللواتى تتوسع فى الكلم ، وموجود أن يفعل هذا جيدا وغير جيد[١] ، كما قيـل أولا[٢] .

وأيضا نحو هؤلاء ضعف اليقين بفكر الذى يتكلم إن من أى جنس . و بعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتى لا يراها الكثيرون ، وذلك أنه يوجد لكل واحد

نقل عيسى بن زرعة

بل فى أشياء خاصة : فلنا أن نستعمل التجربة فى جميع هذه الأشياء ، ونُصَيِّر صناعة ما ليست كصناعة المبرهنين . ولهذه العلة لا يكون المارى هو الذى ١٧٢ ب
حاله لا محالة كحال الذى يرسم الخطوط على الكذب[٣] ؛ وذلك أن التضليـل ليس يكون من جنس ما للمبادئ محدود ، بل المـراء موجـود فى كل جنس .

فهذه هى المواضع التى منها تؤخذ التبكيتات السوفسطائية . ولأن صناعة الجدل هى التى تستعمل النظر ، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسير ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد قصد[٤] المقدمات .

---

(١) ف : أى التشكيك .　(٢) راجع « الطوبيقا » م ٢ ف ٢ .

(٣) ف : خلاف ما يجب .　(٤) ف : نحو .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم فى الضلال أو فيما يخالف المشهور >

فهذا مبلغ ما نقوله فى التبكيتات المظنونة . — وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد[1] المغالطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول و يرفعونه إلى ما يخالف الرأى المشهور ، فإنه يكون : أمّا أولا فمن المسئلة عن الشيء كيفما اتفـق ، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر[2] ، وذلك أن تَصَيُّدَ هـذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعا محدودا . فإذا أجابوا جوابا باطلا يخطئون على الأكثر ؛ وذلك أنهم إنمـا يقولون قولا باطلا إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شيء ما موضوع . فإن كان عند المتكلم محدودا ، و إذا استجاز أن يقول الأشياء المظنونة ؛ كثر الطرق التى تؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب . فإن كان عندما يسأل يضع أو يرفع ، فإن أخذ هذين يؤدى إلى ما تتسع فيه الشكوك . وقـد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفى اول الأمر أقل شرّاً بهذه الأشياء ؛ وذلك أنه قد يلتمس منهم : كيف حال هذه عند التى أخذت فى المبدأ ؟ لأن الأصول[3] التى عنهـا يعرض إما الكذب أو شيء غير

(١) ف : يزتر .　　(٢) ف : هذا خاصة .

(٣) ش : فى نقـل ثاوفيلا : وأصول إمكان تبين الكذب أو ما يخالف الرأى المشهور هو الا نسأل عن الأوضاع أو شيء فيه ، بل يكون كلامنا فيه ومسئلتنا عنه مسألة المتعلم . وهذا الموضع إنما يوجد بتأمل . وتبيين الكذب أيضا يكون بموضع خاص ، وهو أن يصير بهؤلاء على جهة المغالطة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأقاويل .

مشهور هى الا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل إذا أردنا أن نرفع، كما يسأل المتعلم ؛ وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه الفكر . فالموضع [٣٤٩ ا] السوفسطائى خاصةً الذى يؤدى إلى تبيين الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التى يتسع فيها القول . وقد يكون فعلنا ذلك على جهة محمودة[1] وعلى جهة غير محمودة[1] كما قلنا فيما تقدم[2] .

وليُجِلْ أيضا المتكلمُ فكرَه فى الأشياء التى ليست مشهورة ومن أى جنس هى ، و يسأل بعد ذلك عما لا يجحد القولَ به كثيرٌ من الناس ، وذلك أن عند كل واحد

نقل قديم

جاز أن يوجد الامتحان منها والعبارة على جميع الأشياء ، وأن يكون ذلك
ضربا[3] من الصناعة، وليس كالصناعة التى ترى شيئا أو تثبت برهانا . من أجل ١٧٢ ب
ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة مثل حال مفتعل الخطوط ، لأن هذا ليس بمضلل[4] ، وذلك أنه يضع[5] أوائل كلامه من أصل جنس محدود . فأما المشاغب فإنه يبطش بكل ضرب و يتناول كل جنس .

فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين : وليس يعسر أن ترى للمجادل سبيلا إلى أن ينظر فى هذه كلها ، لأن صناعة المقدمات قد تحصر جميع هذه المذاهب .

---

(١) ف : صالحة . (٢) «الطوبيقا» م ٢ ف ٢ . (٣) محتها : هو .
(٤) ف : بمغالط . (٥) ف : يأخذ .

١٢

< الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخصم فى الضلال أو فيما يخالف المشهور >

وقد قيل فى المضلات المخيلة ما قد قيل[١] . — فأما التبصير بالكذب وانسياق[٢] القول إلى شىء غير محدود[٣] (وهو الضرب الثانى من بغية المشاغبين) : فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حالٍ تكون المسئلة ، إذا لم تكن عن موضع محدود[٤] كانت داعية إلى هذه ومثلها[٥] ، من أجل أنهم إذا قالوا شيئا باطلا إذا لم يكن على شىء موضوع محدود[٦] أو الجواب كثيرا بعد أن يكون المقول عليه محدودا والجواب مظنونا ، فذلك يجعل سبيلا لانسياق الكلام إلى الكذب وإلى غير محدود[٧] من الجواب . أو سئل أحد فأثبت أو نفى ، فقد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع[٨] ؛ إلا أنه بعد إثباته أو نفيه أقل مقدرة على التضليل والفكر[٩] فى القول منه أولًا . فقد[١٠] يطالب من فعل هذا الفعل فيسأل عما صار إليه أخيرًا وما زال عنه ما كان من ابتداء به . فالأصل[١١] الذى يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى

---

(١) ف : يكتفى به . (٢) ف : وسياقة . (٣) ف : محمود . (٤) ص : محمود . ف : موضوع محدود . (٥) ف : وأمثالها . (٦) محدود أو الجواب : ف بالأحمر : فالسؤال إذا كان . (٧) ص : محمود . ف : محدود . (٨) ف : الاتساع . (٩) ف : بالأحمر تصحيح هكذا : أو . (١٠) ف : عند . (١١) ش : بنقل آخر : لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شىء غير محدود إنما هو ألا يسأل من ساعته .

غير المحدود(١) من القول ألا نجعل مسئلته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً عن مسئلته وهو محتاج إلى التعلم : وفى الفكر ما يظهر به كذب الكاذب .

ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب السوفسطائيين لأنه يسوق إلى المتسع فى الكلام . وقد يكون فى مثل هذا الفعل صواب وغير صواب كالذى قيل(٢) أولًا .

و إن أراد(٣) أحد أيضا أن يقول بقول غير محمود(٤) فقد يوجد مثل هذا فى كل فن من الفنون .

[٢٤٩ ب] نقل يحيى بن عدى

شىء كهذا . واسطكس(٥) هؤلاء هو أن يأخذ فى المقدمة أوضاع كل واحد منهم . وحل هذه أيضا الجميل(٦) الذى يؤتى به هو الذى يدلل(٧) أنه ليس من قِبَل الكلمة يعرض مالايرى : وفى كل حين هذا هو الذى يريد المجاهد .

وبعد ذلك : من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة ، وذلك أنهم ليس يعتقدون هى فهى بأعيانها ، لكن يقولون فى كل حين من الكلم هؤلاء اللواتى هن

---

(١) ص : المحمود . ف : المحدود . (٢) ف : بينا .

(٣) ش : بنقل آخر: وأيضا عند هذه المتقضة بالإقرار بها لينفكر الذى يتكلم من أى جنس هى ، ثم يسأل بعد ذلك عن تلك التى يزعم الكثير أنها غير محمودة ؛ فإن يكن واحد فهى شىء كهذا (ف : هكذا) . (٤) ف : محدود . (٥) اسطكس = اسطقس = عنصر ، مبدأ .

(٦) ف : اللائق . (٧) ف : يبرهن .

أحسن فى الشكل، ويعتقدون هؤلاء اللواتى يرين نافعات — مثال ذلك
١٧٣ ا أنه يجب أن يمات جيدا أكثر من أن يعاش رديئا، وأن يفتقر عدلا أكثر من أن يثرى قبيحا[1] — ويطلبون[2] هؤلاء المضادّات . فأما الذى يقول كالاعتقادات فيؤدّيه إلى الآراء الظاهرة، فأما الذى يقول هؤلاء، فإلى هؤلاء المحبّيات : وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأى على نحوين[3]، وذلك أنهم يقولون : الأضداد إما نحو الآراء الظاهرة، وإما نحو هؤلاء غير الظاهرات .

والموضع الكثير هو أن نعمل أن نقول غير المرئية كما كتب أيضا قليقليس[4] فى « غورغيا <ص> »، إذ يقول : وذلك أن القدماء ظنوا أنه يعرض الذى هو أقل من الطبيعة والذى كالسُّنّة . وذلك أن الطبيعة والسُّنّة متضادّتان، والعدل : أما بحسب السُّنّة فهو خير، وأما بحسب الطبيعة فليس بخير . فيجب إذن أن نلقى : أما نحو الذى يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة، وأما نحو الذى كالسُّنّة فأن يؤدّيه إلى الطبيعة . وذلك أنه يكون أن يقال نقصان الرأى على ضربين؛ ويوجد لهم : أما الذى بحسب الطبيعة فصادق، وأما الذى بحسب السُّنّة فالذى يظنه كثيرون . — فإذن هو معلوم أن أولئك أيضا كما هؤلاء الذين الآن أيضا يتسرعون إلى أن يبكتوا أو إلى أن يقول المجيب نقصان الرأى .

---

(١) ف : شنعا . (٢) ف : ويريدون . (٣) ص : نحوين .

(٤) = Calliclès — غورغياس = محاورة *Gorgias* لأفلاطون صفحة ٤٨٢ هـ .

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئى على ضربين؛ مثال ذلك : أى هذين هو أوجب[1] : أن نطيع

نقـــل عيسى بن زرعة

شيء مثل هذا . فاصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم فى المقدّمات . وأحسن ما أُتِىَ به فى حَلّ هذه هو أن يبين أن لزوم خلاف المشهور لم يعرض عن القول . وهذا المعنى هو الذى يطلبه المجاهد فى كل وقت[2] .

وذلك ، من بعد ، الاعتقاداتُ والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون وما يقولون ليس هو شيئا واحدا بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائمـا ما كان شكله أحسن . ويعتقدون[3] أن المظنونة هى التى تنفع — مثال ذلك : هل الواجب إيثارنا أن نموت على جهـة محمودة ، أو أن نحيـا على جهة ١٧٣ا
مذمومة[4] ؟ وهل أن يفتقر على جهة العدالة آثر، أو أن يستغنى على جهة قبيحة ؟ وهم يطلبون[5] هذه المتضادّات : فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جرينا به إلى الآراء المشهورة[6] ، ومن تكلم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم

---

(١) ص : أيجب (بصيغة أفعــل التفضيل . — وقد يمكن تأويله أيضا على أنه فعــل والهمزة للاستفهام) . (٢) ف : دائما . (٣) ش : فى نقل ثاوفيلا : ويؤثرن أن ينفعن بهذه الأشياء المظنونة . (٤) ف : رديئة . (٥) ف : يلتمسون .
(٦) ف : الظاهرة .

يقولون: المتضادّات إما نحو الآراء الظاهرة، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة.

والموضع (١) الذى يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع (٢) بحسب ما يثبت أيضا عن قيلقليس فى «جورغيا <س>» (٣) إذ قال: وقد ظن القدماء (٤) بجميع الأشياء العَرَضية أنها دون التى بالطبيعة، حتى التى بحسب السنة. وذلك أن الطبيعة والسنة ضِدّان: فإن العدالة: أما بحسب السنة فهى خير؛ وأما بحسب الطبيعة فليست خيرا. فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب الطبيعة بالتى بحسب السنة. وأما قول من يتكلم بحسب السنة فبأن يصير به إلى التى بحسب الطبيعة. وذلك أن القول بخلاف الرأى المشهور يكون على الجهتين جميعا؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح (٥)، وأن ما بحسب السنة مما يظنه الكثيرون. — فمعلوم [٣٥٠ ا] إذن أن أولئك مثل الموجودين الآن جميعا يرومون إما تبكيت المجيب، أو أن يقول ما يخالف الرأى المشهور.

والسؤالات التى من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمرا غير مشهور يسيرةٌ، مثال ذلك: أيما أوجب طاعةً:

---

(١) ف: والمواضع.

(٢) ف: كثيرة.

(٣) ش: فى نقل ثاوفيلا: بحسب ما بيان قالقليس قاله على جهة الكفر.

(٤) ش: فى نقل قديم عربى: إن الأوّلين كلهم ظنوا أن ما يعرض تلك التى هى أنقص من الطبيعة فهى تلك التى كالسنة.

(٥) ف: صدق.

نقـــل قـــديم

والأصل[١] المقتدر لذلك من المعرفة بما توضع عليه المقدمات . ونقيضة التى يليق فيه بشرحها أن الذى ليس بمحمود[٢] لم يعرض لمكان لفظة الكلمة : والمجادل قد يحتاج إلى هذا ويريده .

وأيضا قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفظ به ظاهرًا . وذلك أنه ليس ما يريدون فى أنفسهم[٣] ويلفظون به شىء واحد ، وكأنهم يقولون من الكلام ما يحسن مخرجه ويريدون ما يتخيل أنه خير وأفضل ، كقول القائل : ينبغى أن نموت كراما دون أن نحيا حياة دنيئة ، والمسكنة مع العدل خير من ١٧٣ أ الغنى مع الجور والظلم ، — فقد يلفظون بما يحسن مخرجه ويريدون فى أنفسهم ضد ذلك . فمن كان كلامه على الضمير الخفى فى النفس فليقد[٤] إلى الظاهر فى القول من محمود اللفظ ، ومن كان كلامه على المحمود مما ظهر فليأت إلى الخفى من الضمير : فالشنعة فى القول[٥] والذم قد يلزم باضطرار . وقد يلزم

---

(١) ش : بنقل آخر : فأصل هذه أيضا أن يأخذ أصل ما وضع كل واحدة منهن فى الأفروطاسيس والنقض الملازم لهذه ذاك الذى يصير أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التى لا يقربها ، لان الذى يجادل إنما يريد فى كل حين هذه ؛ ثم بعد ذلك من الفكرة وهى المحمودات الظاهرة ، لأنه ليس ما يضمرون ويقولون واحد .

فى نسخة أخرى : مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقيصة ورداءة .

(٢) ص : بمجهول . ف : (بمحمود) د .

(٣) ف : بالأحمر : وما (يلفظون ...) .

(٤) ص : فلينقاد . (٥) ف : أظنه : فالسمعة من القول — صح .

الأمرين، جميعا لأنهم أبدا يقولون خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفى . وفى مثل هـذا الموضع فُسحة للتكلم بالمعجبات[١] ، كالذى يخـبر به فى كتاب فلاطن إلى " غرجيا < س > " من كلام قاليقلس : وجميع القدماء قد ظنوا أنه يعرض المضاد[٢] فيما بين الطباع والناموس . ويقولون إن[٣] الطبع[٤] والناموس ضدّان، فالعدل من طريق الناموس خير، وليس هو من طريق الطباع[٥] بخير . فالواجب لمن[٦] أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلا يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع[٧]، وإذا آثر أن يقول بالطبع إذ يجره إلى الناموس فكلاهما[٨] معجب ؛ وإن كان القول صادقا من جهة الطباع[٥] والقول بالناموس المظنون عنـد الكثير . — فقد تبين أن هؤلاء القدماء إما متحوا[٩] قول المجيب؛ وإما أنحوه إلى القول بالشـنعة والأعجوبة فى الجـواب وأن نقض السائل غير محمود على الجهتين — ومثال ذلك أن تقول : لأيما ينبغى أن نطيع : ألحكماء

[٣٥٠ ب] نقل يحيى بن عدى

الحكماء أم البلد[١٠] ؟ وأن يفعل العادلات ؛ أم اللواتى ينفعن ؟ وأن يجار علينا أشهى أو أن نَضُرّ ؟ ويجب أن يؤدى إلى هاتين المتضادتين من التى

---

(١) ش : فى نقــل آخر : كالذى كتب فالتفاقاس (كذا !) فى «غروغوربا» حيث قال إن الأوائل كلهم ظنوا . (٢) ف : التضاد . (٣) ف : فى .
(٤) ف : الطباع، الطبيعة . (٥) ف : الطبع . (٦) ف : على من .
(٧) ف : بالطبع . (٨) ص : فكلاهما . (٩) متح (بالتاء المثناة الفوقية) : صرع، قطع . ف بالأحمر : مجنوا . (١٠) ف : الموضع فى العربى بنقل آخر : أم الآباء ؟ — وهذا هو الصحيح .

للكثيرين وللحكماء : أما إن قال إنسان فهؤلاء اللواتى عند الكلم فباللواتى للكثيرين ؛ وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فبهؤلاء اللواتى فى الكلمة . وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من الاضطرار يكون عادلا . وأما الكثيرون فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح ، والتى على هؤلاء اللواتى تجمع[1] هكذا عن المركبات[2] (؟) هى فهى التى تؤدى إلى المتضادتين التى بحسب الطبيعة وبحسب السنة : وذلك أن السنة آراء الكثيرين ، والحكماء يقولون بحسب الطبيعة وبحسب الحق .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

وأما هؤلاء اللواتى من نقصان الرأى فيجب أن نطلبها من هذه المواضع . — وأما من قبل أن نجعل أن يهجر[3] ، وأما هؤلاء الذى يقول إنه يهجر[3] فقد قلنا[4] وفرغنا . وجميع هؤلاء الكلمات اللواتى هن هكذا هذا يريد أن يعمل أنه لا يختلف بشىء أن يقول اسما أو كلمة ، والضعف أو ضعف النصف هو هو بعينه ؛ فإن كان إذًا موجودًا ضعفا للنصف ، يكون ضعفا للنصف ، وأيضا إن كان شىء ضعفا للنصف ، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف ، وثلاثا ضعفا للنصف للنصف للنصف ضعف . وأترى توجد شهوة للذيذ — يوجد شوق إلى اللذيذ؟ ويوجد شوق إلى اللذيذ ، فموجودة إذن شهوة للذيذ ، شوق إلى اللذيذ .

(١) ف : تنتج . (٢) غير واضحة فى المخطوطة . (٣) ف : يهذى .
(٤) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ١٦ .

وجميع ما كان من الكلمات كهذه هن فى هؤلاء المضافات جميع اللواتى ١٧٣ ب ليس موجودات فى جنس واحد، لكن أولئـك أيضا يُقلْن أيضًا بالإضافة و يعطين إلى واحدٍ بعينه أيضا (مثال ذلك : الشوق شوق إلى شيء، والشهوة شهوة لشيء؛ والضعف لشيء : مثال ذلك الضعف للنصف)؛ وجوهر جميع اللواتى لسْن موجودات فى المضاف بالكليـة اللواتى لهن توجد الكلمات أو الانفعالات أو شيء كهذا فى

نقل عيسى بن زرعة

الحكماء أو الآباء[1]؟ فإن يفعل الأصلح، أو الأفعال العادلة ؟ وأى هذين أشهى : أن يُظْلَم أو أن يَظْلِم ؟ وقـد ينبغى أن نحمل على هـذه المتضادات أمر الكثيرين والحكماء . فإن قال القائل مثـل ما يقوله الكلاميون[2] حملناه على ما يقوله الكثيرون[3] . فإن قال ما تقوله الكثرة حملنا على التى من القول. وهـؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلا . والكثيرون يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحا . وإنتاجنا فى[4] هـذه الأشياء الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول فى التى هى بحسب الطبيعة والتى بحسب السنة إلى المتضادات بعينه : وذلك أن السـنّة هى ما يراه الكثيرون ، والحكماء هم المبتغون فى قـولهم الطبيعة والحـــق .

---

(١) ف : سنة البلد . (٢) ف : أى الحكماء . (٣) ف : الجمهور .
(٤) ف : عن .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

فالأشياء التى تخالف الآراء المشهورة ينبغى أن تطلب من هذه المواضع . — فأما أن نجعل المجيب مكرِّرًا فقد تقدّم قولنا ما الذى نعنى بقولنا : تكرر[١] . وجميع أمثال هذه الأقاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى ، وهو ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة، وأن[٢] الضِّعْف أو ضعف النصف هى شىء واحد بعينه . فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف للضعف يكون موجودًا . فأما إن كان أيضا شىءٌ ما ضعفًا ، وقد وُضع أنه ضِعْف للنصف ، فإن "للنصف" يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف للنصف للنصف ضِعْفٌ . فأترى إذا كانت شهوة للذيذ موجودة ، فالشوق إلى اللذيذ موجود ، وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ ، فقد تكون[٣] إذن الشهوة للذيذ هى الشوق إلى اللذيذ .

---

(١) ف : تهذر . (٢) ص : فإن — ش : ثاوفيلا : وذلك أن الضعف وضعف النصف هى شىء واحد بعينه . فالقول فيه بأنه نصف هو القول بأنه ضعف للنصف . فإن النصف إنما هو للضعف . فإن أخذ بدلا من قولنا : « ضعف » — القول بأنه : ضعف النصف ، فإن النصف يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف للنصف للنصف ضعف .

(٣) ش : فتكون إذن الشهوة شوقا (ص : شوق) إلى اللذيذ .

فى نسخة أخرى سريانية : فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيذ اللذيذ (مرتين) .

وكل ما كان من الألفاظ يجرى هـذا المجرى فهى داخلة فى المضاف[(١)]،
١٧٣ ب وهى التى ليست بأسرها داخلةً تحت جنسٍ واحد ، لكنها تقال على جهـة المضاف وتُجْعَلُ محمولةً على شىء واحدٍ بعينه (مثـال ذلك الشـوق : يقال إنه شوق إلى شىء، والشهوة : شهوة لشىء، والضِّعف : ضِعْفٌ لشىء — مثال ذلك : الضعف للنصـف) ؛ وجواهر جميع الأشياء، التى ليست داخلة فى المضافات بالكلية ، التى للملكات والانفعالات أو ماجرى هذا

[١٣٥١] نقـــل قـــديم

أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون مظلوما، أو ظالما[(٢)] ؟ فالواجب أن يوجه إلى ما يضـاد الكثير والحكماء . فإن قال قائل مما يقول به أهل الكلام فانسياقٌ[(٣)] إلى المحمود عنـد الكثير؛ وإن قال بما يقول به الكثير فانسـياقٌ إلى ما يقول الحكماء؛ فإن بعضهم يزعم أنه من الواجب باضطرارٍ للسـعيد أن يكون عدلا ، فأما الذى عنـد الكثير فليس بجائز أن لا يكون سعيدا مَنْ أوتى مُلْكا[(٤)]. لجميع أمثال هذه ليست بمستحسنة، والقول بها يضاد الناموس والطباع[(٥)] — [هو شىء واحد] : وذلك أن الناموس إنما هو رأى استحسنه الكثير ؛ فأما الحكماء فإنما قالوا بالطباع[(٦)] و بالصدق .

---

(١) ش : من نسخة أخرى : وليس هذا موجودا فى جميع التى هى أجناس فقط .

(٢) ص : مظلوم أو ظالم .   (٣) ص : فالنسباق .   (٤) تحتها : مثل .

(٥) ف : والطبع . — وما بين المعقوفتين يجب حذفه .   (٦) ف : بالطبع .

١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم فى المهاترة >

فما كان مستشنعا غير محمود فمن مثل هذه الأماكن يجب طلبه . — فأما افتعال الهتار والهذر وما هو فقد قدمنا ذلك وقلنا بدءا . وغاية جميع ما كان من نحو هذا الكلام أن يفعل الهتار، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة، كقولك إن الضعف وضعف النصف شيء واحد، لأنه إن كان ضعف النصف فجائز أن يكون الضعف ضعف النصف ونصف . وأيضا إن جعل الذاكر الضعف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف ؛ فيقول : نصف وضعف، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف ، والضعف الجامع للنصف . ومن ذلك أن يقول يا ليت شعرى أ[ن] تكون الشهوة لِمُلِذٍّ من الأشياء، وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذ، فلا محالة أن أن الشهوة شَوْقٌ مُلِذٌّ .

وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور فى فن(١) المضاف الذى
ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط، بل وهذه بأعيانها تقال إنها ١٧٣ أ
منه لأنها ترجع إلى شيء واحد ، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها (كقولك(٢) إن الشوق لا يكون شوقا إلا لشيء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا لشيء(٣)، والضعف لا يكون ضعفا إلا لشيء) ؛ وكل ما كان معنى جوهره

---

(١) ف : باب . (٢) ص : كذلك . (٣) ف : ذاته .

بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة ، والآخر[1] أو ما شاكل ذلك يستدل عليه بما فيه من نعته وصفته

[٣٥١ ب] نقل يحيى بن عدى

كلمة هؤلاء اللواتى يحمان بأعيانهن و يرون فيدللن على هؤلاء — مثال ذلك أن "الفَرْد" هو "عدد يوجد له وسط" ؛ <و يوجد عدد فرد> ؛ فإذن هو < عدد > عدد يوجد له وسط » . والفَطَسة انقعار الأنف ، < و يوجد أنف أفطس > فوجودٌ أنف < أنف > متقعر .

و يرون أنهم يعملون إذ لا يعملون . أما حينا فمن قبل أنه لا يريد فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده ، أو ولا على شيء ، فإن دل على شيء فأىّ هو : هل على واحد بعينه[2] ، أو على آخر ، لكن بأن يقول النتيجة على المكان . لكن يرى من قِبَل[3] أن الاسم[4] يكون واحدًا بعينه و يدل على واحد بعينه[5] .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

وأما ما العجومية فقد قيل أوّلًا[6] ، وموجودٌ أن يعمل هو أيضا وأن يرى إذ لا يعمل ، و إذ يعمل لا يظن . كما قال فروطاغورس[7] إن كان السخط

(١) ف : بالأحر : أو الأمر . (٢) ف : هو فهو . (٣) ف : بعض (؟) ذلك .
(٤) واحدا بعينه : ف : هو فهو . (٥) واحد : ف : هو فهو . (٦) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب س ٢٠ . (٧) = agoras وهو الذى ميز بين الأجناس الثلاثة (المذكر والمؤنث والمتوسط) — راجع « الريطوريقا » لأرسطو م ٣ ف ٥ ص ١٤٠٧ ب س ٧ ؛ وراجع كذلك « الشعر » لأرسطو ف ٢١ ص ١٤٥٨ أ س ٨ .

والفعل ذكرا[١] : أما الذى يقول "يهلك" أما بحسب ذلك فعجومية ، وليس يُرى لآخرين ؛ وأما "أن يهلك" فيرى إلا أنه ليس عجومية . فهو معلوم إذن أنه يمكن إنسانا أن يفعل هـذا بصناعة أيضًا . ومن قِبَل هـذا كثيرٌ هنّ الكلمات ، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما فى التبكيتات .

وجميع اللواتى ترين عجوميات إلا قليلا هنّ من التى هى هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى ، لكن على المتوسط . وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر ، وأما هـذه فعلى أنثى ، وأما « طوطو[٢] » فيريد أن يدل على المتوسط . وكثيرا ما يدل على كل واحد من ذينك أيضا — مثال ذلك : ما هـذا ؟ قاليوب ، نَعَم أو عود[٣] ، قوريسقوس[٤] . فأما تصاريف الذكر والأنثى بجميعها مختلفة . وأما المتوسط فأما هؤلاء فنعم ، وأما هؤلاء فلا . وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيـل هكذا . وعلى هـذا المثال تصريف آخر يدل آخر أيضـا . والضـلالة تكون من قِبـل <أن> "هذا" هو تام لتصاريف كثيرة ، وذلك أن

---

(١) ف : مذكرا . — السخط = μῆνις . أما « الفعل » فيناظره فى النص اليونانى πήληξ أى « خوذة » — فلا ندرى كيف ترجمها هكذا !

(٢) طوطو = τοῦτο (٣) ف : خشبة .

(٤) قاليـوب = Calliope إلاهة شعر الملاحم والخطابة ؛ وقوريسـقوس = Coriscus — والكلمات الثلاثة : قاليوب ، عود ، قوريسقوس هى مؤنثة ومتوسطة ومذكرة على التوالى فى اليونانية .

نقل عيسى بن زرعة

المجرى إنما يوجد لها ، فإنها توجد فى حدود هذه المحمولات بأعيانها ، وندل — مع ما تدل عليه — عليها ؛ مثال ذلك أن "الفرد" هو عدد له وسط ، وذلك العدد هو الفرد ، فيكون إذن العدد < الفرد هو > عددا له وسط ؛ والأفطس هو تقعير فى الأنف ، وقد يوجد أنف أفطس (١) ، فقد يوجد إذًا أنف هو أنف أفطس .

فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا . وربما كان ذلك من قِبَل أنَّا لا نسأل — مع ما نسأل عنه — : هل الضِّعْف يدل على شىء إذا قيل مفردا على حياله ، أو ليس يدل على شىء ؟ وإن كان دالًّا على شىء ، فهل ذلك الشىء واحد بعينه أو مختلف ؟ بل نأتى بالنتيجة للوقت . إلا أن هذا إنما يكون من قِبَل الظن بأنَّ الاسم إذا كان واحدًا بعينه فإن دلالته تكون واحدة بعينها .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما السولوقسموس (٢) فقد قلنا أولا أى الأشياء هو . ولنا أن نفعل ذلك وأن يظن ذلك بنا وإن لم نفعل ، وإن نفعل ولا يظن ذلك بنا ، كما

---

(١) ش : ناوفيلا : وإن كانت الفطسة موجودة فتسطيح الأنف موجود .

(٢) = soloecismus = σολοικισμός .

قال فروطاغورس إن كان السخط والعمل مُذَكَّرين[1] ، فالذى يقول فيها إنها قد هلكت فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس[2] ، إلا أنها غير مظنونة عند آخرين . فأما إن قال هلك ، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس . فمعلوم إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصنعة . ولهذا السبب كثير من الألفاظ التى لم يأتلف منها سولوقسموس يُظَنُّ أنه قد تُؤَلَّف مثل ما فى التبكيتات .

فجميع التى يظن بها أنها عجمة إلا اليسير[3] إنما تكون من التى تجرى هذا المجرى . وعندما تحرف دلالتها فلا تدل على مذكر ولا مؤنث ، لكن على المتوسط . وذلك أن لفظة « هذا » تدل على الذكر ، ولفظة « هذه » تدل على الأنثى ، ولفظة « طوطو » تروم[4] أن تكون دالة على المتوسط ، وكثيرًا ما تدل وعلى كل واحد من ذينك : مثال ذلك : ما هذا ؟ قاليوب — ويكون : الطرف[5] أو خشبة ، — فوريسقوس — . فأما تصاريف المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة . فأما المتوسط فهو فى بعضها موافق ، وفى بعضها غير موافق . وكثيرًا ما إذا سُلِّم لهم هذه يحملون التأليف كأن الذى سُلِّم لهم هذا . وكذلك يبدلون تصريفا بتصريف غيره . والضلالة إنما تكون من قبل أن لفظة « هذا » تكون عامة لتصاريف كثيرة . وذلك أن

---

(١) ص : مذكران . (٢) ص : بسولوقيرى . (٣) ف : الشاذ .

(٤) ف : يرام بها . — طوطو = τοῦτο .

(٥) ص : الطرف أن .

[١٣٥٢] نقــل قــديم

من ذلك أن يقول إن العدد المفرد واسط ؛ وقــد يكون عددا فردا[١]، فلا محالة أنه قد يكون عددا وهو عدد واسط . وكذلك إن كانت الفطوسة عما في الأنف، وهو قد يوجد أنف عائب، فلا محالة أنه يكون أنفا عائبا .

فقد يتخيل بها ولا يفعلون شيئا وهم غير فاعلين، من أجل أنهم لم يقدموا المسئلة في أن كان الضعف يدل بذاته على شيء، أو لا يدل على شيء . فإن كان يدل على شيء: فعلى نفسه، أو على غيره؟ وإن كانت النتيجة توضح ذلك من ساعته، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولا[٢] . وقد يجوز أن تكون العجمة من فاعلها ولا يظن به أنه فعلها، كالذى قال بروطاغورس[٣] إن[٤] كان الغضب والعمل مذكرين فالفاعل "تهلك"، بالتأنيث، "تهلك" الضعف معا استعجاما، وليس ذلك ظاهرا لغيره . وإن كان قال بالذكورة : يهلك الغضب، والغضب

---

(١) ص : فرد . (٢) ص : يجول . ف : أظنه يجوز . (٣) ص : بروفسطاغورس .

(٤) ش : فى نقل آخر : إنه إن كان الغضب والعمل مذكرا ، فالذى يقول تهلك فقد صنع بهذه سولوقسموس ، ولكنه لم ير (ص : يرى) عند آخرين . وقولك «يهلك» ترى ، ولكن ليس سولوقسموس (ص : سواوفلسفى) .

باليونانية مؤنث ، فقد تخيل لكثير أنه قد أعجم ، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك . وقد يمكن الصناعةَ من الصناعات أن تفعل ذلك ؛ من أجل < أن > كثير < اً > من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة ، كالتى ترى فى مقياس التضليل .

بجميع الاستعجام إلا يسيرًا منـه[1] لا يكون إلا بهذا النحو ؛ فإذا كان التصريف[2] غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطا فيما بينهما ، فإن قولك " هذا " هو دليل على مذكر من الاسم ، وقولك " هذه " هو دليل على مؤنث من الاسم . فأما قولك " طوطو " فهو اسم دليل على هاتين[3]، وكثيرا مادل[4] على أحدهما ، كقول القائل إذا أشار فقال : " طوطو" ما هو ؟ فإن يكن المشار إليه أنثى قال إنها أنثى ؛ وإن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية أجاب فقال إنه كسولن[5] . وإن كان مذكرا أجاب فقال إنه فلان . بجميع تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بيّن . فأما تصريف الأسماء الواسطة : فمنها ما له فرق ، ومنها ما لا فرق له . فأكثر ذلك إذا أعطى أحدٌ الاسمَ الواسط ، كان القياس فيه تضليلا على ماذكرنا . وكذلك يكون إذا جعل المتكلمُ تصريفا مكان تصريف ، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن هذا الفعل مشترك لتصاريف كثيرة . وذلك أن

---

(١) تحتها : منها . (٢) ف : المنصرف . (٣) ف بالأحمر : ما بين هذين .

(٤) ف : يدل . (٥) ص : كسوار — وهو تحريف كسولن ξύλον = عود ، خشبة .

[٢٥٢ ب]　　　　**نقل يحيى بن عدى**

" طـاطو "(1) يدل أما حينا فعلى هـذا (2) ، وأما حينا فعلى هـذا . ويجب أن تدل بالتبديل أما مع " الموجود " فعلى " هـذا " ، وأما مع " يكون " فعلى "هذا" — مثال ذلك : "فوريسقوس ،وجود" ، "يكون قوريسقورس" .
ومع الأسمـاء المؤنثة أيضا كذلك ، وفى هـؤلاء اللواتى يُقَلْنَ (3) على (4) أوانى الاستفراغ و يوجد لهن تصريف الأنثى أو الذكر (5) ، وذلك أن جميعهن يقضين (6) :
١٧٤ أ <ب> «أو» و «أون» (7) . وهؤلاء يوجد لهم تصريف الأوانى أيضا ، مثال ذلك : عود ، حَبْـل (8) . وهؤلاء اللواتى لسن هكذا التى للذكر وللأنثى وأفراد منهن يأتى بهن على التفريعات (9) — مثال ذلك أما "الزِّق" فاسم الذكر (10) ، وأما التصريف (11)

---

(١) ف : « طوطو » .　　　(٢) ف : هذا .

(٣) ش : وكذلك فى الأسماء المؤنثة ، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك ، وفى هؤلاء اللواتى يقلن إنهن يوجد لهن فلسيس ، أى تصريف الأنثى والذكر ؛ وذلك أن جميعها التى من « طو » ، أى من المقـدمة الوضع تبتدئ هى أسماء للأوانى — مثال ذلك طوكسلون ، أى عود (ف : خشبة) ، طواسكو ينيون (ص : كـون) أى حبل . وأما اللواتى ليس لها تصريف ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتى على الآناء — مثال ذلك : أسكوس (ص : أوسوقيس) ، أى الزق الذى للذكر و يصرف مؤنثا .　　(٤) ف : ف .　　(٥) ف : التفريغ .

(٦) ف : يتمدن .　　(٧) س : يتقضين من وعلى ! — ف : على أو على أو او هؤلاء !

(٨) ف : خشبة . — فى اليونانى : ξύλον, σχοινίον　　(٩) ف : التصريفات .

(١٠) ف : ذكر . — الزق (بالزاى المعجمة) : إناء من الجلد يوضع فيه الخمر . وهو فى اليونانى ἀσκός　　(١١) كذا ! وفى اليونانى : إما κλίνη (السرير) وهو مؤنث .

فالذى للأنثى . ولهذا[١] فى هؤلاء اللواتى كهؤلاء ، كذلك أن يوجد وأن يكون مختلفا . فالعجومية بنحو ما هو سببه بالتبكيتات اللواتى تقال من هؤلاء اللواتى لا يشبهن على هذا المثال ، وذلك أنه بمنزلة ما يقع فى[٢] أولئك على الأمور فى هؤلاء على الأسماء أن يعملوا عجومية : وذلك أن الإنسان والأبيض هما أمر واسم أيضا .

فهو ظاهر أنه[٣] يروم أن يؤلف عجومية من هذه التصاريف التى قيلت[٤] .

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع[٥] والمواضع < فهى > هؤلاء[٦] اللواتى قيلت . فإن ترتيب اللواتى كهؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

" طوطو[٧] " تدل أحيانا على " هذا " ، وأحيانا على : " لهذا " . وينبغى إذا بدلت أن تدل أما مع " موجود " فعلى : " هذا " ، وأما مع " يكون " : فعلى : " لهذا " — ومثال ذلك : " يوجد " قوريسقوس ، " يكون " قوريسقوس . وكذلك يجرى الأمر فى الأسماء المؤنثة وفى الأشياء التى يقال إنها آنية التفريغ ، فإن لها ميلا[٨] إلى التذكير والتأنيث . وذلك أن

(١) ف : ومن قبل هذا . (٢) ف : على . (٣) ص : أن أن — ف : أنه .
(٤) ف : وصفت . (٥) ف : الصور . (٦) ف : وصفت .
(٧) ش : فى نقل ثاوفيلا : وذلك أن هذا يدل أحيانا على مؤنث ، وأحيانا على مذكر .
(٨) ص : مثل .

١٧٤ a جميع ما فى آخره " أو " أو " أون " فله مثل الانحراف < الذى > يوجد لأسماء الأوانى ، مثال ذلك الخشب[٢] ، الحبل[٣] . وما لم تكن كذلك فهى إما مذكرة ، وإما مؤنثة . وقد نأتى بأفراد منها على انحراف[٤] — ومثال ذلك : أما الزِّق فهو اسم مذكر ، وهو مائل إلى التأنيث ؛ فلهذه العلة يكون الموجود والمتكون ، فى الأشياء التى تجرى هذا المجرى ، مختلفين[٥] كاختلاف هذه . وقد تشبه العجمة بجهةٍ ما التبكيتات التى تكون من غير المتشابه إذا قيل إنها على مثالٍ واحد ، وذلك أن مثل ما يعرض لأولئك فى الأمور يقع لهؤلاء فى الأسماء أن يفعلوا[٦] عُجْمة ، وذلك أن قولنا : الإنسان ، وقولنا : أبيض ، وهو أمرٌ و اسمٌ .

فقد ظهر أنا إنما نروم تأليف السولوقسموس من هذه التصاريف المذكورة .

وقد تختلف أنواع الأقاويل الجهادية وأجزاء أنواعها ؛ وهذه المواضع المذكورة إن رُتِّبت فى أن نضل على نحو ما فعل

---

(١) ش : نارفيلا : ومتى كانت تبتدئ من « طو » فهى أسماء الأوانى . — ش آخر : فى نسخة : وذلك أن كل ما يبتدئ من عل وعلى .

(٢) ف : طوكسيلون . = τὸ ξύλον

(٣) ف : طوسخوينيون (ص : سخزون) = τὸ σχοινίον .

(٤) ف : التفريع .

(٥) ف : مختلفان .

(٦) ف : يعملوا .

[١٣٥٣] نقــل قــديم

« طوطو » إذا كان فى موضـع المذكر دل مرة على هـذا، ومرة على هذا . فما جمعت إليه: « هو »، دلّ على « هذا » ، كقولك : هو هذا . وإذا جمعت إليه : «أنه كان»، «لهذا» : كقولك : هو فلان وإنه فلان . وكذلك يجـوز فى هـذا النحو فى الأسماء المؤنثـة وفى الآنيـة التى لأسمائها ٤٠
تصاريف : إما مذكرة وإما مؤنثة : "فالسرير" مؤنث باليونانية، وهو عود، ١٧٤ أ
وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر ، وارق(١) اسم مذكر ، وهو جلد، واسمه لامذكر ولا مؤنث . فكذلك يكون الفرق فى الأسماء إذا ضم إليها : إما «كان» ، وإما «هو» . فبنحو من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للضلالات التى إذا قيلت يشبه بعضها بعضا بنحو واحد . فكما أن المقاييس المضللة فى الأسماء، كذلك حال الاستعجام فى الأسماء، لأن الإنسان هو شىء وهو أبيض وهو اسم .

فقد تبين أن الاستعجام إنما يتألف من مثل هذه التصاريف التى قيلت .

وهـذه ضروب كلام المشاغبـة وأجزاؤها وأنواعها . وليس الفـرق بينها يسيرًا للسائق إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة المسئلة ، كالذى يكون

[٣٥٣ ب] نقل يحيى بن عدى

لدى(٢) السؤال لأن يضلل مختلف(٣) غير قليل كما هو فى هؤلاء الجدليات .
فبعد هذا(٤) إذن فلنقل أولا فى هؤلاء اللواتى قيلت(٥) .

---

(١) ص : وارو . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى اختلافا ليس باليسير .
(٤) ف : ذلك . (٥) ف : وصفت .

١٥

< ترتيب الحجج >

فأولًا وموجود نحو[1] أن يبكت إما واحد فالطول : وذلك أنه صعب أن تبصر[2] كثيرة معا ؛ ولنستعمل فى الطول هذه الاسطقسات[3] التى قدمت فلقبت[4] . — وإما واحد فالمبادرة[5] ؛ وإذا أبطأوا[6] فقليلا ما يتقدمون فيبصرون . — وأيضا السخط والمراء ؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا[7] فقليلا ما يمكنهم أن يحفظوا : وجميع اسطكسات[8] السخط إن يعمل إذا أراد[9] أن يجور ظاهرا وإن لم يبسط البتة . — وأيضا أن يضع هؤلاء اللواتى يسألن بالتبديل ، وإن كان الإنسان نحو الواحد بعينه كلم كثيرة وإن كان إنه هكذا وإنه ليس هكذا : وذلك أنه يعرض معا أن يجعل الحفظ إما نحو كثيرة، وإما نحو هؤلاء المتضادات . — وبالجملة جميع هؤلاء اللواتى وصفن أولًا[10] نحو الإخفاء هن[11] نافعات نحو الكلمات الجهادية : وذلك أن الإخفاء هو لسبب أن يضلل، وأن يضلل بضلاله .

---

(١) ف : لدى . (٢) ف : ترى . (٣) ف : أى الأصول .

(٤) ف : فوصفت . — والاشارة هنا إلى « الطوبيقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب س ٢٦ — ص ١٥٧ أ س ٥ . (٥) ف : فالعجلة . (٦) ف : وذلك أنهم إذا أبطأوا . (٧) ف : نسخة : اشتغلوا . (٨) ف : أصول .

(٩) ف : طلب . (١٠) « الطوبيقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب س ٢٦ — ١٥٧ أ س ٥ . (١١) ف : ق .

ونحو هؤلاء الذين يسيرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلمة تسأل من السالبة، كأنه (١) يريد التى هى مضادة؛ أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذى يريد أن يأخذ فقليلا ما يتصعبون (٢)؛ وحين يعطى فى الأجزاء أن لكلّ (٣) واحد إذ يأتى بالكلية لا يسأل كثيرا، لكن يستعمل كما فى التى قد أعطيت : وذلك أنه قد يوجد حينًا أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا ؛ ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل ذكر (٤) الاستقراء كأنه ليس يسألون (٥) باطلا . — ولنستعمل هؤلاء اللواتى لا تدل على الكلى بالأسماء، لكن بالشَّبَه نحو ما ينفع، وذلك أن الشَّبَه يضلل كثيراً.

نقل عيسى بن زرعة

فى الأقاويل الجدلية اختلافا ليس باليسير .

١٥

< ترتيب الحجج >

فليكن كلامنا إذن أولا بعدما تكلمنا فيه فى هذه المعانى . فأحد ما يعين على التبكيت هو الإطالة : وذلك أن تحصيل (٦) أشياء كثيرة معاً يعسر؛ والإطالة تستعمل فى هذه الأصول التى تقدّم ذكرها . — وموضع ثانٍ من المبادرة ،

---

(١) ف : لن . (٢) ف : يتعسرون . (٣) ف : على كل .
(٤) تحتها : بذكر . (٥) ف : يسألون (؟) . (٦) ف : عط (؟) .

وذلك أنهم إذا لم يلحقوا نقص[1] ما يسبقون إلى تأمله . — والغضب[2] أيضا والمراء ، وذلك أنهم إذا أسخطوا[3] قصروا عن ضبط[4] جميع ما يُحتاج إليه . وأصول السخط هي أن يُظهر فعل الجور إذا أراد أن يجور وألا يخجل ألبتةَ . وأيضا أن يبدّل وضع الأشياء التي يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتي في بيان الشيء الواحد بعينه بأقاويل كثيرة ، وكان له أن يبين أنه كذا وأنه ليس كذا ، فيعرض مع ذلك أن يحترس إمّا من الأقاويل الكثيرة أو من المتضادّة . — وبالجملة بجميع الأشياء التي قصد بها فيما تقدّم قصد الستر[5] نافعةٌ في الأقاويل الجهادية . وذلك أن الستر[5] إنما يراد من أجل أن يضل ؛ ولأن يضل تضليلا .

وأما السؤال إذا كان نحو الذين يومئون[6] إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب — كأنه إنما طلب المضاد ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية : وذلك أن الذي يريد أخذه إذا كان غير معروف كان تحسرهم أقل . وإذا سلم في مفردات الأجزاء من حيث هي أجزاء للكلي ، فلا يكثر السؤال ، بل يستعمله كالشيء المُقَرّ به . وقد[7] ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من

(١) ف : قل (ص : قد) مقدار . (٢) ش : ثاوفيلا : وأيضا إذا كدروا بالسخط والمراء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يجور بالواحدة . (٣) ف : كدروا .
(٤) ف : حفظ . (٥) ف : الإخفاء . (٦) ف : يسيرون .
(٧) ف : وذلك أنه .

الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة ؛ ففى هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلى بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه[1] نحو الشىء الأول ؛ وذلك أن التشبيه[1] كثير التضايل .

[١٣٥٤] نقل قديم

فى كلام المجادلين : فانقل هنا أولا بعدما قيل .

١٥

< ترتيب الحجج >

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضليل ؛ وذلك أنه يصعب فهم الكلام الكثير ليكون فهما معا ، واستعمال هـذه الأحرف والتصاريف التى ذكرنا معين[2] فى طول الكلام . — وضرب ثان[3] من التضليل الاستعجال فى الكلام ، فإنهم إذا أبطأوا فى لفظهم قلما يبرمون مما يقدمون عليه بمادهم . — وأيضا الغضب والمماراة نحو[4] آخر من التضليل ، لأنهم إذا اضطربوا قلما يمكن التحفظ عليهم : وأصول[5] الغضب فيهم شيئان : أنهم يريدون بذلك[6] إظهار جور الجائر ، ومكابرة . — وفيما بين ذلك يضعون المسائل بالتبديل : كان عند آخر منهم فيها كلام كثير ، أو لم يكن ؛ فإنه يعرض للمجيب عند ذلك أن يكون محتفظا معا من الكثرة والتضاد . . .

---

(١) ف : التشبه . (٢) ص : معنى — ف : معين . (٣) ص : ثانى .

(٤) كذا فى الأصل ! (٥) ف : أظنه : الصولة . — وهـذا التصحيح خطأ .

(٦) ص : ذلك .

< و > فى الجملة كل ما قيل أولا بالخفاء فذلك نافع فى كلام المجادلين ، لأن السيرة فى الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل ، وذلك من الخديعة .

أما الذين يتصنعون[1] فى كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى الحجة فليسألوا مسألة أنتافاسيس[2] ، كأن سائلها يريد المضدة أو يجعلها مساوية لمسألتهم ؛ لأن السوفسطائى إذا لم يعلم ما الذى يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له ، كان أقل شغبا . وأما إذا أعطى أحد جوابا فى الأجزاء ، والجواب كلى ، فربما لم يسأله ، ولكنا نبنى على كلامه كم قد أعطى الجواب . وكثيرا ما يظن مثلهم أنه قد أعطى الجواب ، ويتخيل ذلك للسامعين لمكان ما يذكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا باطلا . وأما الكلام الذى لا يدل بالاسم ، بل دلالته عليه بالشَّبَه ، فتلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها ، لأن الشَّبَه يُدخل الدهش على السامع .

[٣٥٤ ب]   نقل يحيى بن عدى

١٧٤ب وأما نحو أن يأخذ المقدمة فيقابل الشىء الذى يصلح أن يسأل . مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيع الأب فى كل ، أى هو : أيجب أن نطع الآباء فى كل شىء ، أو فى كل شىء لا نطع ؟ وهؤلاء اللواتى

---

(١) ف : يتصعبون .

(٢) ص : ناقايس — والأنتافاسيس = ἀντίφασις = المناقضة ، الرد ، التفنيد .

كثيرا كثيرة، أى هو: أن ندع كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إذ كانوا يظنون أنها كثيرة: وذلك أنهن إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات ترين كبيرات وقليلات، وشنعا وفاضلات للبشر.

وكثيرا وعلى طريق الكثرة يجعل أن يظن أنه قد بكت، خاصة البكت المرائى من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا شيئا، ويجعلون ذلك الآخر ألا يسكت، لكن يقولون على طريق الجمع كأنهم قد ألفوا: فإذن لا تلك وتلك.

وأما المرائية والتى وضعت من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فأن يجيب بالتى يرى. أما إذا ما تقدمت موضوعة التى يظن من الابتداء فيعملون سؤالات هذه التى كهذه هكذا إنما يظن. وذلك أنه من الاضطرار إن كان السؤال يكون من هؤلاء اللواتى منهن القياسات أو التبكيتات أو ضعف الاعتقاد. إما إذا أعطى فيبكت، وإما إذا لم يعط ولا يظن أنه قال بغير ممكن، وإما إذا لم يعط ويظن أنه يقر فشبه مبكت.

---

(١) ف: على طريق الكثرة. (٢) ف: يترك. (٣) ف: كانت تظن.
(٤) ف: وخاسئات. (٥) ف: للناس. (٦) ف: أكثر.
(٧) ف: يقيسوا. (٨) ف: التبج. (٩) ف: كن.
(١٠) ف: الموضوعة. (١١) ف: البدء.
(١٢) ف: قياس وتبكيت (١٣) ف: نقصان
(١٤) ف: يقول. (١٥) ف: مشهور.

وأيضا كالى هؤلاء الخطبيات وفى هؤلاء الما كانت الذين يظنون كهؤلاء أو نحـو هؤلاء الشبيهات أو نحو كثيرة أو نحو جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيرا هؤلاء الذين يجيبون إذا بكّتوا على ضربين : إن ظنوا أنهم لم يبكتوا، وإذا سألوا يستعمل حينا

نقل عيسى بن زرعة

وقد ينتفع فى أخذ المقدمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد.

١٧٤ ب ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدمة : «أن فى كل شىء ينبغى أن يطاع الآباء»، فبأن نقول : أفى كل شىء ينبغى أن يُطاع الآباء، أو ألا يطاعوا(٢) فى كل شىء ؟ والأشياء التى هى على أكثر الأمر كثيرة ماالذى نفعل فيها ؟ أنطرح الكثيرة أم اليسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنهـا كثيرة من الاضطرار. وذلك أن هذه إذا قُرِنَتْ بالمضادات عظمت وخفت فى ظن الناس : الرذائل والفضائل.

وأكثر ما يوهم به السائلون إيهامًا قويًا أن الفشم السوفسطائى خاصـة قد بكت أنهـم من غير أن يقيسوا أو يؤلفوا أو أن يصيروا بالتكلم لهم إلى الإمساك يقولون قولا كالنتيج، كأنهم قد ألفوا، ولا أحسبهم يد روب المقدمات.

والمغالطة، التى تكون من خلاف الرأى المشهور، تضع أن الواجب أن يجاب بالمظنون. فإذا قدمت وضع الشىء المظنون فى ابتداء الأمر، وكان

---

(١) ف : عند. (٢) ص : يطاعون.

إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو[١] ما المظنون عندك، فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطرار إما تبكيت أو ما يخالف الرأى المشهور . أما إن أسلم فيبكت ؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلم فشبيه بالتبكيت .

وأيضا فمثل ما يفعل فى الأشياء الخُطبية فليفعل فى الأمور التبكيتية[٢] من النظر فى الأضداد وفيما يقوله الذى يبكت أو فيما يعترف بأنه محمود من قول أو فعل ، وكذلك أيضا فى الأمور التى يظن بها أنها مثل هذه ، أو نحو التى تشبهها ، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم — . بمنزلة[٣] ما يفعل المجيبون ذلك كثيراً على نحوين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم يبكتوا ، أو يفعل هذا الفعل أحيانا[٤]

[١٣٥٥]   نقــل قــديم

حتى لا يَدرِى كيف يأخذ الأفروطاسيسه[٥] . وإن كانتا اثنتين لم ندر أيهما نختار، وعن أيتهما نسأل . ومثال ذلك : ينبغى أن يطاع الآباء فى كل ١٧٤ ب
شىء، أو يُعصَوا[٦] فى كل شىء ، ويطاعون مرارا فى الكثير، أو يعصون

(١) «ما» : متعلقة بقوله : «النحو» — أى هذا النحو : المظنون عندك .

(٢) ف : المخالفة .   (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : ثاوفيلا : فهم يتوهمون أنهم لا يبكتون لسببين : لأنهم سائلون ، ولأنهم قائسون . وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يثبتون أن هذا يعرض هاهنا ولم يوجد هاهنا من هذه الجهة بمنزلة ما فعل ثلو بوفن فى مجلس المشاورة .

(٥) الأفروطاسيسه πρότασις القضية . — والترجمة هنا كما ترى خطأ ، فراجع الترجمتين الأخريين .   (٦) ص : يعصون .

قليلا فى القليل؟ وأى ذلك اوفق : القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك محمولا على الاضطرار، لأنا إذا جمعنا بين الأضـداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشرّ .

وأكثر ما يصير من التضليل ضَيْم[1] السائل من السوفسطائيين وقرفهم من كلموا، لأنهم لا يؤلفون مقياسا، ولا يجعلون آخر كلامهم على مسئلة، ولكنهم يجعلونه بالنتيجة كمن قد ألف المقياس فيقولون : لا محالة إنه ليس كذا وكذا .

ومن عملهم أن يكون سبب الكلام غير محـدود[2]، فيجيبوا على ما يظهر منه ويُضْربوا عن الأصـل الذى هو غير محمود ؛ فإن أعطى الجواب أعطى جوابا مضللا ؛ وإن لم يعط لم ير أن يعطى، فذلك غير محـمود[3] . وإن هـو لم يجب ورأى أن الجواب واجب ؛ فذلك منه شبيه بالتضليل .

وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقيين (وهم الخطبـاء) ، وجل كلام المبكتين المضللين[4] فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حيثية ما قال قائل، أو فعـل أو ظنّ به أنه متشبه بهم أو مثلهم فى أكثر ذلك ، أو كله . — كالذى يفعل المجيبون[5] إذا تجبروا فظنوا أنهم لم يضلوا ، ويسألون فيجعلون مسألتهم أحيانا بينهـم وبين من يضادهم ؛ فيثبت أنها كذلك أو ليس كذلك لتأوله أنها بجهة ما من الجهات[6] — كالذى فعل

---

(١) ضامه حقه : انتقصه ؛ والمصدر : الضيم — وقرف فلانا : عابه واتهمه .

(٢) ف : أظنه : محمود — صح . (٣) ف : محدود . (٤) ف : المغالطين .

(٥) ف : المجيبون . (٦) ص : أنا ما بجهة من الجهات .

[٣٥٥ ب] نقل يحيى بن عدى

هذا نحو[1] الذين يثبتون[2] أن أما هكذا فَيَعْرِضُ ، وأما هكذا فلا ؛ من قبل أنه هكذا يأخذ[3] ، < مثل > تلك التى فعل قلاوفون فى «مندر و بولس»[4] . ويجب إذا كنا بعداء عن الكلمة أن نقطع باقى الخسارات[5] ، و إن تقدم الذى يجيب فشعر[6] أن يتقدم ويقيم و يتقدم فيقول . — وأن يتسرع حينا إلى أخريات أيضا أن يضعوا من التى قيلت إذا أخذوا[7] إن كان لا[8] يوجد الإنسان لدى تلك المتقدمة الموضوعة بمنزلة ما فعل لوقوفرون[9] ، إذ أعطى أخانا تمدح < القيثارة > . وعند[10] هؤلاء الذين يطلبون نحو[11] ماذا يتسرع ؛ من قبل أنه يظن واجبا أن يعطى علة[12] . و إذا قيلت أفراد يعرض أن يحفظ الكلى فى التبكيت أن يقال التناقض أسهل أن : أما الذى

---

(١) ف : عند ، لدى . (٢) ف : الثابتين . (٣) ف : يظن .

(٤) ص : قلاوفون فى « مندر بولس » — ف : أى مجلس المشاورة . — وقلاوفون Cleophon شاعر مسرحى آتينى ، ألف مسرحيات تراجيدية لم يبق لدينا منها غير أسماء بعضها (راجع سو يداس ، تحت اللفظ) ، و يقول عنه أرسطو إنه كان قليل البضاعة فى الخيال والمثالية (« كتاب الشعر » ف ٢) و إن أسلوبه مل (« كتاب الشعر » ف ٢٢) ؛ « الخطابة » م ٣ ف ٧) . ومندر بولس Mandrobulus تراجيدية مفقودة ، أو لعلها محاورة كتبها اسبوسيبوس . أما قوله « مجلس المشاورة » فلعله ظن أنها مأخوذة من μανδρα (مندرة) أى مجلس المشاورة أو الصحن .

(٥) ف : التسرعات . (٦) ف : فأحس . (٧) ف : أخذنا .

(٨) ف : ليس . (٩) = Lycophron (١٠) ف : نحو .

(١١) ف : عند . (١٢) ف : شيئا .

وضع فيرتفع ، وأما الذى رفع فيضع : لكن ليس من قبل أن لهؤلاء الأضداد[1] علماً واحدًا بعينه ، أو أن ليس واحدا بعينه[2] . — وليس يجب أن يسأل النتيجة على طريق الامتداد[3] (وقد يوجد حينا أن لا يسأل أيضا) : لكن تستعمل كأنها مقررة بها .

١٦

< حل التضليلات >

١٧٥ فأما من أى السؤالات ، وكيف يسأل فى المحاورات والمفاوضات الجهلاء به[4] ، فقد قيل . وأما فى الجواب وكيف يصلح أن يبتدئ ، ونحو أى استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتى بهذه الحال ، فلنقل من بعد هؤلاء .

فإنهن نافعات[5] فى الفلسفة بسبب اثنين ، وذلك أنه : أما أولا فإنه إذ الألفاظ اللواتى يفعلنها على طريق الأفضل[6] : لكن على الأكثر ، نحو أن على كم نحو يقال كل واحد ، وأيه على مثال واحد ، وأيه على غير ذلك ؛ و يعرض فى الأمور وفى الأسماء[7] . — وأما ثانيا ففى الطالب على حياله[8] ، وذلك أنه ليس ينخدع من آخرين بسهولة ؛ وهذا إذن لا يحسن و إن كان ينفعل هو منه كثيراً . — وأما ثالثا والذى يبقى فهو نحو الاعتقاد[9] وذلك إذ أن تعذل كلمات الذى يشارك فى الكلمات ، إذ ليس له أن يجد شيئا فى الشناعة

---

(١) ف : المتضادات — ص : علم واحد . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : بل .
(٤) ف : ينص . (٥) ف : صالحات . (٦) ف : كثرة .
(٧) ف : نحو . (٨) ف : انفراده . (٩) ف : الرأى . — وفيه نقص ، وتمامه : « أن المرء خبير فى كل شىء وليس غير مدرّب فى أى شىء ، إذ ... » .

نقل عيسى بن زرعة

عندما يكون السؤال متوجها نحو من يريد أن يثبت أن هـذا إن كان يعرض على هذا النحو فليس هو على هذه الجهة، من قبل أنه يوهم مثل ذلك. وقد فعل قلاوفون هذا الفعل أيضا في «مندروبولس» (١)، أي مجالس المشاورة. — وينبغي إذا كانت بيننا و بين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح (٢) باقي المنـاحب (٣). فإن سارع المجيب الى الإحساس بذلك بادرنا إلى مقاومته وعاجلناه بالقول. — وربمـا عدلنا أحيانا إلى معـاني أُخَر غير التي كنا نقصدها عنـدما كنا نأخذ المقدّمات إن لم نصل إلى أن نتكلم في الأمور التي كانت أولا موضوعة لنا، بمنزلة ما فعل <لو> قوفرون عندما مدح الألحان. فأما إذا كان الذين يخاطبون (٤) يحثون عما كان قصد له أولا فلأنا نظن أن ذلك واجب، فينبغي أن نأتي في ذلك بعلة. وإذ قد عددنا الجزئيات، فالكلي أيسر حفظا. فقد يعرض في التبكيت أن نأتي بنقيض الوضع : فإن وضع رفعنا، وإن رفع وضعنا، إلا أن ليس من قِبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها، أو ليست واحدة بعينها. — وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة (فقد ربما تركنا أحيانا المسئلة أصلا) : بل قد نستعمل النتيجة كالشيء المُقَرّ به.

---

(١) ص : مندرفو . (٢) ف : نقطع . (٣) ف : الحجج . — والنحب : البرهان ؛ وناحبه : حاكمه وفاخره وراهنه . فالأصح أن يقول : المناحبة ؛ أو لعله جمع المصدر الميمي من نحب — وفي اليوناني بمعنى : الحجات، المعرضات . (٤) ش : ثاوفيلا : وينبغي أن نأتي بعلة إن آثرنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه (غير واضحة في النص) .

١٦

< حل التضليلات >

١٧٥ ا فقد قلنا من أى المسائل، وكيف نسأل فى مجالس الجدل[1] والمفاوضات التى على جهة المقاومة[2]. ونتكلم — بعدما تكلمنا فيه — فى الجواب، وكيف يستعمل الحل، وما المنافع المقصودة فى أمثال هذه الأقاويل.

فأما فى الفلسفة فهى نافعة لشيئين : أما أولا فإذا كانت الألفاظ تدل على معانى كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو تقال كل واحدة منها، وأيها على مثال واحد، وأيها مختلفة. وقد يعرض ذلك فى الأمور[3] والأسماء. — والثانى عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضلّه آخرون كما لحقه ذلك كثيرا من نفسه، وهو لا يشعر. — وقد بقى نحوٌ ثالث هو الذى القصد فيه المدح، وذلك أنّا إذا وبخنا أقاويل من يشاركنا فى المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة

[١٣٥٦ ا] نقل قديم

فلاوفون الحكيم فى "مجالس المشاورة". — والواجب إن أحال عن كلامه إلى مسئلة أخرى فشغب بذلك المجيب، أن يوجز فى جوابه وأن يتقدّم فيسبق ويضع. — وأحيانا ربما قلنا بغير ما وضع، فجعلناه كموضوع الكلام. وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذى كان فيه الكلام، كالذى فعل لوففون عند

---

(١) ف : عند مراعاة النظر. (٢) ف : المعاندة. (٣) ف : المعانى.

ابتداء مدح القيثار[١] . فأما من استقصى المسئلة فقال فى بادئ نطسها فأولئك لما كان يجب أن يعطوا[٢] الجواب ، وقد قيل بعض ذلك ، فجوابهم بما يعرض فى جملة التضليل أشد حرزا وتحفظا ، وهو الانطيفاسيس ، أى القول المناقض ، فيرفع الذى وضع و يضع الذى نفى وسلب . وليس العلم لما كان علما لأشياء متضادة بغير مفرد ، وليس بعلم واحد ، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل ما يسأل إلا بروطاسيسه ، (و بعضها لا يسأل عنها) : بل يستعمل كمُقَرٍّ بها .

١٦

< حل التضليلات >

وقد قيل[٣] فى مواطن الشغب والمحاورة ، وماذا[٤] تكون المسائل ، وكيف تكون . فأما عن الجواب ، وما ينبغى أن يكون ، وكيف ، وفى أى الأشياء الضرب من هذا الكلام نافع ، فنحن قائلون فى موضعنا هذا .

إن هذا الكلام نافع فى الفلسفة لأمرين : أولها أنه إذا كان الشىء مشتركا فى دلالته فُصِّلَتْ جهاته فاستبان كل واحد منها : أى شىء حاله ، وأيها مشابه ، وأيها غير مشابه . وذلك يعرض فى الأشياء وفى الأسماء ؛ فهذا أحد الأمرين الذى تعرف به منفعة هذا الكلام فى فن الفلسفة[٥] . — وقد ينفع أيضا فيما يتكلم به الإنسان و يطالبه عند نفسه ، لأن من كان سريع الانقياد يسير

---

(١) ص : مادح الايجاز ! (٢) ص : يعطون . (٣) ف : قلنا .

(٤) ص : فماذا . (٥) ف : علم .

الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسه[١] من اتصال نفسه، أخلق به أن يصاب بذلك من نفسه فلا يحس به[٢] . — والضرب الثالث من منافع هذا الكلام التضرى[٣] فى جمع الفنون لئلا يكون الناظر فيه لا خبرة له : لأن من كان صاحب كلام فَذَمّ الكلام ولم يكن عنده فصل بين ذَمّه، فقد جعل السبيل ليظنّ به أن ذمه إياه إنما كان للجهل به وقلة الخبرة بالكلام، لا لطلب الصدق والحق .

[٣٥٦ ب] نقل يحيى بن عدى

يعطى ظنا لأن يظن به أنه يتصعب[٤] ، لا من قِبل[٥] التى هى صادقة ، لكن من قبل عدم الحركة .

وأما إذا كنا بحيث أن كيف نفسر عند[٦] هؤلاء اللواتى كهؤلاء ، فهو ظاهر إن كنا قلنا أوّلا صوابا من أية هى التضليلات ، وقسمنا القسوم[٧] التى فى أن يسأل على الكيفية . وليس هو واحدا بعينه أن يبصر[٨] ويحل[٩] الشناعة إذا أخذنا الكلمة، وأن إذا مثلنا ممكنا أن نقسم سريعا[١٠]، وذلك أن[١١] نعلم مرارا عندما يوضع ، فالقلب[١٢] لا يعلم[١٣] . وأيضا بمنزلة ما أن

---

(١) ص : حسن يحسنه — والتصحيح فوق الكلمتين . (٢) ص : يحسن . ف : يحس، يشعر — صح . (٣) ف : الارتياض . (٤) ف : يتعسر . (٥) ف : بسبب، فى . (٦) ف : نحو . (٧) ف : المصوب(؟) (٨) ف : يرى .
(٩) ف : وينقض . (١٠) ف : بسرعة . (١١) ف : التى نعلمها .
(١٢) القلب : قلب الوضع — والمعنى أن ما نعلمه قد يقع لنا أن نجهله إذا قلب وضعه .
(١٣) ف : يعلم بها .

فى الأُخر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرج ويعتاص . فهكذا يوجد فى الكلم . فإذن إن كانت لنا معرفة أن نعطى إذ يسرع كثيرا ما يبطئ من الزمان . وحينا يعرض كما فى الكتابات والخطوط ، وذلك أنه هنـاك إذا حللنا[1] يوجد حينا لا يمكننا أن نُركّب . فهكذا فى التبكيتات إذا علمنا التى تعرض منها الكلمة نضطرّ إلى أن نَحُلّ الكلمة .

١٧

< الحلول الظاهرية للمغالطات >

فأما أوّلا فإنه بمنزلة ما يجب أن نشتهى أن نؤلف حينا على طريق الرأى أكثر[2] من طريق الصدق هكذا . ونقض[3] حينا على طريق الرأى أكثر من التى كالصادقة ، و بالجملة ، نخاصم الممارين لا كأنا نبكت ، لكن كأنّا نمارى . وذلك أنا لا نقول إنا نؤلف لهم . فإذن ليسدد نحو ألا يظن ، وذلك أنه إن كان التبكيت تناقضا ما ، لا اتفاق اسم ، فليس يحتاج فى شىء أن يقسم نحو المراء واتفاق الاسم (وذلك أنه ليس يعمل قياسا) ؛ ولا لواحد إلا للذى من قبله يريد ، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبكيت . فإذن لا إن بُكّت ، لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الأُخر وهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم ، ١٧٥ ب
وجميع التضليلات الأُخر اللواتى كهؤلاء يفسدن التبكيت الصادق ويجعلن

---

(١) ف : نقضنا .　　(٢) ف : الظن خاصة .

(٣) ف : ويحل .

الذى يبكت غير معروف . وذلك أنه من قبل أنه مسلط على أن يقول إذا جمع[1] فى الانفضاء[2] أنه ليس الذى وضع يرفع ، لكن على اتفاق الاسم : وإن أتى بالتى عرضت خاصة عليه[3] بعينه .

نقل عيسى بن زرعة

فإن هذا يوهم أن ماظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق، بل من قلة الدربة[4] .

فأما كيف يقاوم أمثال هذه عندما يجيب فهو بيّن إن كان ما قلناه أولا — فى أن من أى الأشياء تكون التضليلات، وفى قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة[5] — كافيا . وليس أن يأخذ القول وينظر فيه ويحل الشناعة وأن يسال فيمكننا المقاومة بسرعة — شيئا واحدا[6] ؛ وذلك أن الشىء الذى نحن عارفون به كثيرا إذا وضع معكوسا لم نعرفه. وأيضا فكما أن السرعة والإبطاء فى الأشياء الأخر إنما تكونان من التخرج والدربة خاصة، كذلك الحال فى الأقاويل : فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدة طويلة . فقد يعرض أحيانا مثل الذى يوجد فى الكتابات والخطوط ؛ وذلك أنا هنالك قد ربما حللنا فلا يمكنا أن نعود فنركب : وكذلك فى التبكيتات إذا علمنا الشىء الذى عنه يعرض القول، فنحن إلى حل[7] القول مضطرون .

---

(١) ف : أى نتج . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : فيه .

(٤) ص : المورية ! ف : ضعف الحنكة . (٥) ف : بالسؤال .

(٦) ف : القسمة . (٧) ف : نقض .

١٧

< الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

فأما أولا فكما أنه يجب أحيانا أن نؤثر أن نقيس على الأكثر(١) مرارا مشهورة أو صادقة ، فكذلك وأن نحل(٢) أحيانا يكون إنما على جهة الرأى المشهور خاصة(٣) ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالجملة مقاومة المماربن ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى ، وذلك أنا ليس نقول إنا نقيس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى أن يظن ذلك بنا . فإن كان التبكيت هو مناقضة ما ، وليس هو الاشتراك فى الاسم ، فإنك ليس يحتاج ألبتة إلى التشكك فيما بين المراء واشتراك الاسم (وذلك أنه ليس يقيس نحو شىء من الأشياء) ؛ سوى الشىء الذى كان مؤثرا له ، إلا أن النتيجة يظن أنها شبيهة بالتبكيت(٤) . فليس إذن التبكيت هو الذى يضل ، بل ما يظن كذلك ، من قبل أن المسألة عن الأشياء المرائية(٥) ، والتى من الاسم المشترك فى جميع الضلالات الأخر الجارية هذا المجرى تفسد التبكيت الصحيح ١٧٥ب
وتجعل الشىء المبكت غير معروف . وذلك من قبل أن له عندما يجمع اجتراء أن يقول إنه رفع ، لا الذى وضع ، بل على جهة الاشتراك فى الاسم ، وإن أتى فى ذلك الشىء بعينه بما يعرض على الأكثر ، فليس يعلم أنه بكت .

---

(١) ف : خاصة . (٢) ف : ننقض . (٣) ف : مخاصة .
(٤) ص : بالتبكيت . (٥) ف : الأمر .

[١٣٥٧]　　نقـــل قـــديم

وجواب مثل هذا الكلام وكيف التعبئة لِلقاء من يكلمه بمثله ظاهر واضح، لا سيما إن كنا قد قلنا أولا قولا مستقيما مبنيا مما تكون المضلات، وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة فى المسائل . فليس من وردت عليه كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساوٍ لمن سُئل فاستطاع أن يجيب سريعا : لأن ما علمناه فبقيناه[1] عاما، ربما جهلناه إذا غُيِّر عن حاله . كما أن فى سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضرى[2] فيها كثيرا من أجل ذلك ، وإن نحن علمنا الشىء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطأنا فى وقته . وقد يعرض فى ذلك أحيانا ما يعرض فى الكتّاب والخطوط؛ لأنا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف : كذلك تكون الحال فى التضليل . وإن عرفنا القول الذى منه عرضَ التضليل، إلا أنه يضيق بنا تأليفه .

١٧

< الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

وكما أنا نؤلف المقياس أحيانا بالظن لا بالحقيقة ، فكذلك ربما نقضنا التأليف بالظن لا بالحقيقة . وفى الجملة ، إنا ننازع المبارين ليس كالمبكتين أو المضللين لهم ، بل نكون[3] نشبه أولئك فى كلامنا لهم، لأنا لا نزعم[4] أنهم يؤلفون مقياسا ولا يقسمون سولوجسموس . فينبغى لنا أن نصلح من

(١) ص : فبقناه .　(٢) ف : يعنى : الدربة .　(٣) ص : أو نكون نشبه — والنص اليونانى يقتضى هذا التصحيح .　(٤) ف : نقول .

ظنونهم . لأنه إن كان التضليل قولا متناقضا ليس بمؤلف من أشياء مشتركة ، فليس هناك فرق بينه و بين المشكوك فيه والمشتركة (لأنها لا تفعل مقياسا) ؛ ولكنا إذا فعلنا فرقا لم نفعله إلا لما كان أن نتيجته تخيل كضللة . فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال(١) ؛ فأما المسئلة فالتشكك والاشتراك من الأسماء ، وكلما اشتدّ ذلك من التعنيت ، فذلك ١٧٥ب
يجعل التعنيت الصحيح غير بيّن ، ولا يعلم به ما بين الضالّ وغير الضالّ .

فلما كان جائزا فى آخر كلام السوفسطائين أن ينتج ، فلا يبقى ما أوجب ولا يوجب ما أبقى ، ولكن باشتراكِ من الأسماء والتشكيك : ولو صار إلى ذلك بالبحث لما كان تضليله بظاهرٍ ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقا .

ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه ، لما كان التضليل يبقى إذا طلب الممارون الجواب من المسؤول بـ « لا » ، أو « نعم » ؛ ولكن لأن السائلين لا يجيدون(٢) المسئلة ، من أجل ذلك يضطر المجيب إلى إصلاح ما فى المقدّمة من الفساد . فأما < إن كان(٣) > قد فصّل مسألته بالكفاية ، فالمجيب عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ « لا » أو بـ « نعم » .

[٣٥٧ ب] نقل يحيى بن عدىّ

فليس بمعلوم أن يبكت(٤) ، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن صدقا(٥) . و إما سأل أن يقسم اتفاقًا فى الاسم أو مرائيا ، فليس الذى يبكت

(١) ص : لا الاتصال — والتصحيح فوق الكلمة . (٢) ص : يجيدوا .
(٣) غير واضحة فى المخطوطة لوقوع حبر عليها . (٤) ص : يكتب . (٥) ف : حقا .

غير معروف حين يطلبون ؛ أما الآن فقليلا ، وأما أولا فأكثر[1] هؤلاء المرائية ، وحينئذ فكان يكون ألا يجيب أيضا لذى يسأل : وأما الآن فمن قبل أن هؤلاء الذين يسألون إذا لم ينشأ لواجبٍ[2] من الاضطرار أن يزيد فيجيب بشيء إذ يقوم شيئا عنه[3] السؤال من قبل أنه إذا قدم على الكفاية من الاضطرار أن يقول الذى يجيب[4] .

وفى هؤلاء اللواتى يرين مضطرٌ إلى أن يرفع الاسم[5] الذى وضع وأن يضع الذى[6] رفع . فكما[7] يقوم أناس فليس ينفع شيئا : وذلك أنهم < لا > يقولون إن قوريسقوس مُغَنٍّ ، ولا مُغَنٍّ ، لكن لقوريسقوس هذا : مغن ، ولقوريسقوس هذا : لا مُغَنٍّ . < ولا تحل الصعوبة بهذا > ، وذلك أن الكلمة تكون واحدة بعينها التى[8] لقوريسقوس هذا ، والتى لقوريسقوس هذا ؛ إن يرفع أو يضع معا . لكن عسى < أن تحل المغالطة بقولنا إنها > ليست تدل على واحد بعينه[9] ، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضا ؛ إذن هى مختلفة بشيء . وإن كان يعطى أن يقول إن أما لذاك فعلى الإطلاق ، وأما لذاك فيريد أن فى شيء أو لهذا ، فشنع : وذلك أنه ولا شيء أكثر لذاك الآخر ، وذلك أنه بأيما[10] كان ، ليس مختلفا بشيء .

---

(١) ف : فكثيرا . (٢) ف : حبذا . (٣) ف : فتأخذ (؟) .
(٤) ف : المجيب . (٥) ف : ذاك الاسم . (٦) ف : ذاك الذى .
(٧) ف : فأما كما يقوم . (٨) ف : هى فهى . (٩) ف : هو فهو .
(١٠) ف : فى أيما .

لكن، من قبل أنه غير معـروف من الذى لم يحدّد[١] المرائيـة إن أيمـا يبكت[٢] أو لم يبكت، فأعطى فى الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذًا أن يعطى السؤال إذا لم يحدّد، لكن على الإطلاق، هو ذنب[٣]، فإذن و إن كان ليس هو، لكن الكلمة بعينهـا هى شبيهة بالتى قد تكتب. فيعرض[٤]، إذا سألنا كثير[٥]، المراء أن يتكاسل عن أن يقسم، من قبل[٦] اتصال اللواتى لهؤلاء اللواتى يتقـدمون فيمدّون هكذا كيلا يظنوا أنهم يتصعبون[٧] فى جميعهن : وأيضا وإن لم يظنوا أن الكلمة —

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أنه ليس يعـلم أن الذى قاله الآن حق. فإن كانت مسئلته مع قسمتنا للاسم المشترك أو المرائى تتعذر معرفة الشىء أن يبكت فى وقت من الأوقات فتكون المرائية يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة؛ فعند ذلك كان المسؤول لا يجيب : فأما الآن فمن قبـل أن الذين سالوا لما لم يحرسوا لهم على الصواب، وجب من الاضطرار أن نضيف إلى جوابنا شيئا ينصلح به فسادُ السؤال من قبـل أن قسمته إن[٨] كانت كافيـة، فقول المجيب من الاضطرار يكون إما : "نعم"، أو "لا".

---

(١) ف : حدّ. (٢) ص : يكتب. (٣) ف : جرم، خطأ.
(٤) ف : فإنه يمرض. (٥) ص : كثيرا. (٦) ف : بسبب.
(٧) ف : يتعسرون. (٨) ص : إذن — واليونانى يقتضيه.

فإن ظنّ ظانٌّ أن التى تكون بحسب الاسم المشترك هى بجهة ما تبكيت ، فإن المجيب ليس يخلص من التبكيت . وقد يضطر فى الأمور المحسوسة إلى أن يرفع الاسم الذى وضـع ، و يضع الذى رفع . فليس ينتفع بتقويم بعض الناس لهذا المعنى : وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس موسيقار وليس بموسيقار ، لكن أن قوريسقوس هـذا : موسيقار ، وقوريسقوس هذا : ليس بموسيقار . < ولا تحلّ الصعوبة بهذا > ، وذلك أن قوريسقوس هذا وقوريسقوس هذا هما جميعا فى الحدّ شىء واحد بعينه . < و > ما نحمله على ذاك يكون على الإطلاق ، فشنع أن نزيد فيما نحمل على الآخر أنه فى شىء أو أنه لشىء ، فإنه ليس يوجد للآخر شىء زائد ؛ وذلك أنهما ليس يختلفان بشىء ألبتة[1] .

ولكن من قبـل أنه غير معلوم ما الذى بكت أو لم يبكت ، لأن المراء لم يحدد ، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ ، فظاهرٌ أن الذى يجيب من غير أن يحدد ، بل على الإطلاق ، فقد أخطأ ، فإذن و إن لم يكن هو[2] ، بل القول نفسه ، يكون شبيها بالذى قد بكت . وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة المراء لإيصال ما يورد علينا مما يجرى هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يعترض فى جميعها ، فيظن بنـا التعسر فى التسليم ومرارا كثيرة ؛ وهم لا يشعرون أيضا أن من هـذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأى المشهور .

(١) ش : فى نسخة : ولكن من قبـل أنه غير معلوم ما الذى بكت أو لم يبكت ، ما الذى حد المراء . (٢) ش : أى القول المبكت (وردت هذه العبارة مرتين فى الصفحة نفسها ، مع أن الإشارة إلى هذا الموضع فقط فى النص ، فلعله سهو من الناسخ) .

[١٣٥٨] نقل قديم

وإن سبق إلى ظن أحد بضرب من الضروب أن الاشتراك فى الأسماء مضلل فلا سبيل له إلى أن يَنجو(١) من التضليل إن كان مجيبا . وأما فى الذى يرى ، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذى وضع وإلى وضع ما رفع . وقد قال أقوام إنه ليست فى ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلانا مله(٢)، وذلك الفلان غير مله(٢)، ولكن فلان منه(٢) وفلان الآخر غير مله(٢) وإلا وجب القولان(٣) لواحد، فيكون الإيجاب والنفى معا، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحال واحدة، ومن أجل ذلك يوجب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا احد القولين مرسلا وكان فى القول الآخر زيادة من التحديد بفلانٍ هـذا . ولو لم يكن ذلك كذلك، لما كان هناك فصل بينهما .

فلما كان من لم يجعل فرقا فى المشكوك من كلامه مجهولا إن كان ضل أو لم يضل، ومن مذاهب السوفسطائين <فى> الكلام السبيل فى تفصيله، فبذلك(٤) قد يستبين أن من لم يفصل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه خطأ، وإن لم يكن عند نفسه بضالّ الفكر، إلا أن قوله ضال . وقد يعرض أحيانا بعد المعرفة بما فى الكلام من التشكك الكسل عن تجربته لدهاء من استعدّ لمثل هذه المسائل لئلا يكثر شغبهم من كل جهة . فإذ كان السبيل لتجربة الكلام وتفصيله، فلا يكسل عن فعل ذلك، كما قيل أولا(٥) .

---

(١) ص : يجوا . (٢) ص : ماهى . (٣) ص : القولين .

(٤) ص : فذلك — والتصحيح فوقها مع علامة : صح .

(٥) راجع : « الطوبيقا » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه .

ولو أنهم لم يجعلوا المسألتين مسألة واحدة لما كان[1] تضليلا من الاشتراك في الأسماء أو من التشكيك ، ولكن إما كان يكون تهجينا من القول أو غير تهجين . فما الفصل في فلان وفلان :

[٣٥٨ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون من هذه يصادف مرارا نقصان الاعتقاد من قِبل أنه يعطى أن يقسم لا يتكافأن ، كما قيل أولا[2] .

وأما إذا لم يجعل إنسان سؤالين سؤالا واحدا ، فليس يكون التضليل من اتفاق الاسم ومن المراء ، ولكن إنما كان يكون تبكيت ، و إما لا . وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل : هل قَلِيس وثاسطوقلس هما مغنيان ، و بين
١٧٦ أ أن يكون لكليهما اسم واحد ، إذ هما غيران ، وذلك أنه إن دل على كثيرين فقد سأل بواحدٍ عن كثيرين . فإن كان ليس مستقيما[3] إن تأهل أن يؤخذ على الإطلاق نحو سؤالين جوابٌ واحد ، فهو ظاهر أنه ليس بجميل أن يجيب على الإطلاق ولا عن واحدٍ من هؤلاء المتفقة في الاسم ، ولا إن كان صدقا في جميعها كما يؤهل[4] أناس . وذلك أنه لا فرق بشيء بين هذا و بينه لو سأل أي هذين هو : قوريسقوس وقَلِيس هما في البيت أو ليسا في البيت ، إذ هما كلاهما[5] قريبان[6] أو إذ ليسا قريبين ؛ وذلك أن المقدمة كثيرة على

(١) ف : يكون . (٢) ف : قبل . — والإشارة إلى «الطوبيقا» م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ ومابليه . (٣) ف : صوابا . (٤) ف : تأهل . — يؤهل = يحسب . (٥) ص : كليهما . (٦) ف : حاضران — وهذه الترجمة أصح .

ضربين، وذلك أنه ليس، و إن كان صدقا، أن يقال فى هذا < إنه > سؤال واحد، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها : "نعم" أو "لا"، صدقًا : لكن لا يُجاب بجوابٍ واحدٍ، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم[1]. وهذا على هذا المثال و إلى وضع اسم واحد لآخر. فإن كان إذن لا يجب أن يعطى فى سؤالين جوابا واحدا، فهو ظاهر أنه ولا فى المتفقة الاسم أيضا يجب أن يقبل : "نعم" أو "لا" : ولا الذى قال أجاب على التحقيق، لكن قال ؛ لكن قد يؤهل فى موضع ما فى هؤلاء اللواتى يتكلم بهن، من قبل أنه يذهب عن الذى تعرض .

فكما قلنا[2] : إنه غير تبكيتات ما أيضا إذ هن يحسبن أنهن، وعلى هذا النحو بعينه[4] غير حلولات ما[3] أيضا يظنّ أنهن موجودات إذ ليست حلولا . وهؤلاء اللواتى نقول توجد حينا أنه يجب أن يأتى بهن أكثر من هؤلاء الصادقات هؤلاء اللواتى فى الكلمات الجهادية إما نحو الملاقاة التى على تضعيف التضعيف .

---

(١) ص : ينكل — . وقد صححناه كما فى اليونانى .

(٢) راجع : م ١ ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطوبيقا » م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) .

(٣) ف : نقوض . — (جمع : نقض = حل) .

(٤) ف : نقوضا .

نقل عيسى بن زرعة

فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا ، فليس يجب أن نتكاسل كما قلنا فيما سلف[١] .

فإن لم يجمع[٢] الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالا واحدا ، فإن الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء ، بل عسى أن تكون تبكيتا أو لا تكون . وذلك أنه ماالفرق بين أن يسأل عن قلياس وناسطوقولوس :
١٧٦ هل هما موسيقاران ؟ — وبين أن يجعل لهما اسما واحدا وهما مختلفان . فإن كان دالًّا على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسئلة واحدة . فإن لم يكن صوابا أن يجيب عن مسألتين جوابا واحدا على الإطلاق ، فظاهرٌ أن ليس جوابنا فى الواحد أيضا من هذه المتفقة أسماؤها بصواب ، وبالجملة ولا لو صدق فيها كلها ، بمنزلة ما يوجب ذلك بعضُ الناس . وذلك أنه لا فرق بين المسئلة عن هذه وبين المسئلة عن قوريسقوس وقالياس هل هما فى البيت أو ليس هما فى البيت : كانا جميعا حاضرين[٣] أم لم يكونا ؛ لأن المقدّمات المثناة كثيرة ، فليس من أجل أن القول الذى هذه حاله صدق فى مسئلة واحدة[٤] يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤال آخر أن يجيب عن جميعها إما " بنعم " أو " لا " ، ويكون قولنا صادقا ، بل يجب ألا يجيب

(١) راجع « الطوبيقا » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ أ س ٢٣ وما يليه .

(٢) ش : نسخة : فإن جمع جامع بين سؤالين وجعلهما سؤالا واحدا .

(٣) ص : حاضران .

(٤) الترجمة هنا خطأ ، وصوابها : فإن كون الجواب البسيط صادقا ليس معناه أن المسألة واحدة .

بجواب واحد، لأن الكلام يعدم[١]. وعلى هـذا المثال بعينه لكثيرين . فإن كان ليس يجب إذن أن يجيب عن مسئلتين جوابا واحدا ، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغي أن يجيب بـ "نعم" أو "لا" : < ولا > المجيب يخلص < بهذا > من تبعة < فى > جوابه ، بل إنما قال قولا ؛ إلا أن هذا يجرى فى بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض .

ومن قبل أن التى ليست تبكيتات يظن أنها موجودة شيئا ما ، كما قلنا[٢]، فعلى هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولا[٣] يظن أنها شىء ما من غير أن تكون حلولا . فينبغى أحيانا أن نأتى بهذه التى قلنا خاصة إما نحو الأقاويل الصحيحة التى تكون فى الأقاويل الجهادية ؛ أو نحو المقاومة التى تكون مضعفة .

[١٣٥٩] نقـل قـديم

مُلْهِيَيْن أو هما مُلْهِيان باسم جامع لمعنيهما وهما فى غير اسم واحد . وإن ١٧٦ أ
كان من الصواب ألا يعطى أحدٌ جوابا واحدا عن مسئلتين فيكون الجواب منهما ، فقد استبان أنه لا يحسن أن يكون الجواب ساذجا مرسلا عن معنى فيه اشتراك ، ولا لو كان ذلك حقا فى كلها ، كالذى رأى أقوام ، وذلك أنه لا فصل فى السؤال يقال[٤] : فلان وفلان كلاهما أقارب ، أم ليس بأقارب ؟ وحضور أم ليس بحضور ؟ لأن المقـدمات فى الأمرين كثيرة ، وليس من

(١) ف : يرتفع . (٢) راجع م ١ ص ١٦٤ ب س ٥ ٢ (وقارن أيضا «الطوبيقا» م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٣) ص : حلول .

(٤) ص : فقال — والتصحيح فوقها مع إشارة : صح .

الحق أن يظن بهذا القول أنه مسئلة واحدة . فقد يمكن ألوف(١) المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إما بـ « لا » وإما بـ « نعم » وأن يكون ذلك حقا : إلا أ < نه ليـ > س الجواب فيها بجواب واحد ، وإلا بطَل الكلام . وقد يكون أن نضع ذلك الاسم بعينه لشيء آخر . فإن كان ينبغى ألا يجيب أحد بجـ < ـوا > ب(٢) مفرد عن مسئلتين، فقد استبان أنه لا ينبغى أن يعطى أحدٌ عن المشتركات جوابا بـ « لا » أو بـ « نعم » : وأنه إن أعطى لم يجب ، ولكنه قال ، < و إن كان قوله قو > لا(٢) جائزا فى مواضع من الكلام من أجل أنه يغنى < عن > العارض و كلامه .

كالذى قلنا أولاً(٣) ، فإن من تهجين السوفسطائية للكلام ما يظن به أنه مضلل وليس هو بالحقيقة كذلك ، وقد يكون كذلك نقائص(٤) مظنونا بها أنها نقائض وليست بالحقيقة كذلك . و بمثلها ينبغى أن نجيب فى الأخبار لا بالصادقة ، لا سيما عند كلامنا الممارين وجوابنا لمسائلهم المضعفة . — فليكنْ جوابنا إما فى المظنون بها بأن نقول : قد تكون ، فإنه إذا كان كذلك أخلق به ألا يكون قولا مضللا . فإن اضطر القائل إلى أن يقول شيئا ناقضا للمحدود فهنالك(٥) بالحرى يزيد : « تلك المظنونة بها » . فإذا كان القول —

---

(١) ص : الواو (كذا غير مقروءة) . (٢) خرم فى المخطوطة .

(٣) راجع م ، ص ١٦٤ ب س ٢٥ (وقارن أيضا : « الطوبيقا » م ٨ ف ١١ ص ١٦١ أ س ٢٤ وما يليه) . (٤) ص : نقائضا مظنون .

(٥) ف : فقاله .

[٣٥٩ ب] نقل يحيى بن عدى

و يجب أن يجيب فى هؤلاء اللواتى يظنهن فيقول: «التى تكون»، وذلك أن هكذا إما تبكيت فلم يكن ليكون ألبتة، و إما لز(١) إلى أن يقول شيئا ناقص الاعتقاد؛ فهاهنا خاصة يكون «التى تظن» : وذلك أن هكذا لا يبكت ولا نقصان الاعتقاد يظن أنهما(٢) يكونان. — وفى أن كيف يسأل الذى فى البدء فهو معلوم، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريبا يرفع ولا يدع أن يكون أفرادا إذا كان كأنه قد سأل ما فى البدء، وأما متى أهل إنسان التى كهذه أى إما تلك للتى يضطر أن يعرض من الموضوعة و يكون كذب أو < كان(٣) > لا يرى، فليقل هى فهى: وذلك أن هؤلاء اللواتى يعرض من الاضطرار يظن أنهن للتى هى موضوعة بعينها. — وأيضا متى لم يوجد الكلى باسم <معين>، لكن <باقيا(٣)> بسمة، فليقل إنه ليس بمد فيأخذ كما أعطى ولا كما فى شىء، وذلك أن من هذا يكون كثيرا تبكيت.

وإذا سكتنا عن هؤلاء < فعلينا أن نتوجه > على التى لم تبن جيدا نعم <لكن(٣) أن> تلق كالحد الذى قيل(٤).

فأما فى(٥) الأسماء اللواتى تقال على الحقيقة فباضطرار أن يجيب او على الإطلاق، أو إذ يقسم و يضع هؤلاء اللواتى يفكر فيهن — مثل ذلك جمع

---

(١) لز = اضطر. (٢) ف: أنه يكون. (٣) خرم فى المخطوطة.
(٤) ف: وصف. والإشارة إلى «الطوبيقا» م٨ ف ٧. (٥) ف: هؤلاء.

اللواتى يسألن، لا ظاهرا : لكن على التقصير؛ ومن هـذا يكون تبكيت . مثال ذلك : أترى ما هو الآثنين هو مِلْكٌ للآثنين؟ — نعم. — وعلى هذا المثال وفى أُخَر . ١٧٦ ب لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ — نعم، فالإنسان إذن ملك للحيوان <ولكن هذه سفسطة> ، وذلك أنا نقول: الإنسان للحيوانات من قِبل أنه حيوان ، ولوسندروس للافون(١) من قِبل <أنه> لاقونى(٢) . فهو معـلوم أن فى اللواتى ليست التى تتقـدّم فتمتدّ ظاهرة لن تدع على الإطـلاق .

ومـتى كان اثنان إذا كان الواحد موجـودا يظن أن الآخر يكون من الاضطرار ، وهـذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل ، فيجب أولا أن يعطى التى هى أقل: وذلك إذ أن يؤلف من كثيرهو أصعب(٣) . وإن كان يتسرع إلى الذى أما فى تلك فهو ضد

نقل عيسى بن زرعة

ويجب أن يجيب عن التى يظن أنه قالها على جهـة الإيجاب : وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتا ألْبتة . فإن اضطر إلى القول بخلاف الرأى المشهور ففى هذا الموضع خاصة يزيد فى قوله : "فيما أظن" ، ذلك أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتا ولا مايخالف الرأى المشهور. —

(١) ص : لاصولون — ولاقون = Λάκων أى اسبرطة ، المدينة اليونانية المشهورة .

(٢) ص : للفولون — ولاقونى = اسبرطى .

(٣) ف : اعسر .

ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التي أوّل[1] الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، و إن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محـالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التي يسأل عنها في أوّل[2] الأمر ، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا ، فإن الذي يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأي المشهور ، فإن الذي يقال هو ذلك الشيء بعينه ، وذلك أن التي تعرض من الاضطرار إنمـا يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . — وأيضا إذا لم يصرح بذكر الكلي ، بل أخذ بالمقايسة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم ، ولا فُرِّع على ما أُصِّل ، فإن التبكيت كثيرا ما يكون عن مثل هذا .

فإذا أمسكنا عن هذه على أنها[3] ليست مبنية على ما يجب ، فليكن السعي في المقاومة بحسب الحدّ المذكور .

فأما في الأسماء الحقيقية فمن الاضطرار أن يجيب إما على الإطـلاق ، أو بأن يقسم : و يكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجرى في جميع الأشـياء التي لم يفصح بالمسئلة عنها ، بل سئل عنها على جهة الإيجاز ، فإن التبكيت قـد يكون من هـذه . ومثال ذلك : أترى ما هو للاثنين فهو ١٧٦ ب
مُلكٌ للاثنين ؟ — فيقال : " نعم " ! — وكذلك في أشياء أُخَر : ألا إن الإنسان للحيوان ؟ فيقال : نعم ! — أترى الإنسان ملك للحيوان ؟ — < ولكن هذه مغسطة > ، وذلك أنا إنمـا نقول إن الإنسان للحيوان من قِبل أنه

(١) التي أوّل الأمر = المصادرة على المطلوب الأوّل .
(٢) تحتها : أوّلا . (٣) ف : لأنها .

حيوان، ونقول إن اوسندروس للاقون[1] من أجل أنه لاقونى[2] . فمعلوم إذن أن فى هـذه الأشياء التى يظهر كيف يتفرع فيها ما أصـل يجب ألا نتركها مطلقـة .

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار، وليس هذه حال الآخر عنـد المسئلة عنـه من الاضطرار، فيجب أن يجيب أوّلا بالذى هو أنقص[3]، وذلك أنه عسِرٌ جدًّا أن يؤلف من أشياء كثيرة . فأما إن رام الكلام فى شىء هو مضاد بجهة وغير مضاد

[١٣٦٠] نقـــل قـــديم

هكذا لم يكن مضلا ولا ناقضا للمحمود . — فأما كيف المسئلة فى الابتداء فذلك معروف[4] ... فإذا كان القائل شيئا يعرف باضطرار وذلك من موضـع الكلام فذلك إما كذب وإما غير محمود[5]، لأن ما عرض من[6] الكلام باضطرار فذاك من موضع واحد . — وأيضا إذا صار الإنسان إلى أحد معنيى[7] الكل لا بالاسم ، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك أعطيتنا وليس أخذك له كالذى قدّمت : فقد يكون التضليل من مثل هذا كثيرا[8] .

---

(١) ص : للاقوسن ؛ — ولاقون = Λάκων أى لاقونيا (اسبرطة) .

(٢) ص : لاقون . — لاقونى = اسبرطى . (٣) ف : أقل .

(٤) هنا علامة نقص كلام وأشير إلى هذا فى الهامش هكذا : صح : قد سقط شىء من الكلام .

(٥) ف : محدود . (٦) ف : فى . (٧) ص : إحدى معنين .

(٨) ص : كثير .

فإذا مُنِعْنا[1] من ذلك فلنَصِرْ إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسنا ، بأن نلقاهم بالحد الذى قيل[2] .

فالأسماء ما كانت مشهورة ، فالمجيب ... مضطر إلى أن يجيب إما بالحقيقة [و إما بالجزم][3] و إما بالقسمة : فأما ما كان يدخل فيه معنى غيره كالقول إذا لم يكن واضحا أو كانت المسألة ناقصة قصيرة ففي مثل هذا يعرف التضليل . ١٧٦ ب
كقول القائل : هل ما كان لأهل آثانس هو قُنْية[4] لهم ؟ فيجاب بنعم . وكذلك يجرى هذا القول فيما خالف ذلك : فالإنسان من الحيوان ، وهو قنية للحيوان ، فلا محالة أن الإنسان للحيوان ، لأنه من الحيوان ؛ وفلان آثينانى لأنه منهم . فقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن واضحا لم يُدَّنَّل ولم يجب فيه بجواب مرسل .

فشيئان : إذا كان أحدهما ثابتا ، بالاضطرار والآخر قد يجوز فيه الظن ، وليس نسأل عن ذلك الآخر بالاضطرار ، و ينبغى أن نعطى أولاً الأقل : لأنه يعسر تأليف السولوجسموس من الكبير . و إن فعل ذلك أحد صار بعضُ ما يقول مضاداً و بعضُه ليس به ، إن كان القول صادقا ن التضليل قد يكون فى شيئين أحدهما

(١) ص : منعتاهم .

(٢) راجع : « الطوبيقا » : م ٨ ف ٧ .

(٣) ص : بالحق — والتصحيح بالأحرى بجوارها .

(٤) أى آثينة ، كبرى مدن يونان .

[٣٦٠ ب]

وأما فى تلك فليس هو، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر.

ومن قبل أن أفرادا ما منهـا يقول الكثيرون للذى لا يدع أن يكذب أن يقولوا، وأما أفراد فلأمثال ذلك جميع اللواتى يُرَين[1] على ضربين أى هذين هو (نفس الحيوانات هى فاسـدة، أم غير مائتـة ؟ ليست محـدودة عند الكثيرين) ، ففى هؤلاء اللواتى ليس بمعلوم فى أيما هى معتادة أن يقال التى تمد أوْ لا أيمـا : أكالاعتقادات ؟ وذلك أنهـم يدّعون اعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة أيضا ، مثال ذلك القطر غير مُقادِر . — أما إذا يعتقد على ضربين ، كما[2] فى التى هى صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان فيأتى ينسى[3] الأسماء، وذلك أنه من قِبل أنه يكون غير معـلوم أن أيما يوجد لهـا الصادقة لا يظن حيلة ،ومن قبل أنها تعتقد[4] على ضربين لا يظن أنها تكذب، وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكّتة .

وأيضا فى جميع السـؤالات إن تقدّم إنسان فأحسّ[5] فليتقدم وليقم وليسبِق وليقُلْ : وذلك أن هكذا يمنع أكثر[6] الذى يسأل .

---

(١) ف : يعتقدون .
(٢) ف : فكما .
(٣) ف : يذهل .
(٤) ف : ترى .
(٥) ف : فاقشعر فليسبق .
(٦) ف : خاصة .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

من قبل أن الحل المستقيم[١] يبين القياس الكاذب من عند أى السؤالات الكاذبة يعرض الكذب — وذلك أن القياس الكاذب يقال على ضربين (وذلك أنه إما أن يؤلف كذبا ، و إما إذ ليس هو قياسا يظن أنه يكون قياسا)، فليكن الحل[٢] الذى قبل[٣] الآن ، وتقويم القياس الذى يرى < بأن يبين > الذى يرى عند[٤] شىء من السؤالات . فإذن يعرض من الكلمات إما القياس فإن كان يوجد له شىء ، وأما الهؤلاء اللواتى يرين فان يحل[٥] إذ يقسم . — وأيضا فى الكلمات المؤلفات : أما هؤلاء فلهن نتيجة صادقة ، وأما هؤلاء فلهن كذب ؛ أما هؤلاء اللواتى بحسب التى فى النتائج الكواذب فحتمل إذًا أن ينقض على ضربين، وذلك أنه بأن يرفع ١٧٧ أ

نقل عيسى بن زرعة

بجهة أخرى، وكان قوله صادقا ، لجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد بجهة أخرى وكان قوله صادقا لجوابنا يكون بحسب ماهو مضاد، فالجهة الأخرى لا اسم لها .

---

(١) ف : الصواب . — ص : الكاذب بن عند . (٢) ف : النقض .

(٣) ف : وصل . — والإشارة إلى الفصل ١٧ .

(٤) ف : نحو . (٥) ف : ينقض .

من قِبل أن بعض هـذه يقوله كثير من الناس ، فلا يتطرق على قولهم الكذب ، وبعضها ليست كذلك ، والمثال فى ذلك جميع الأشياء التى الرأى المشهور موجود فيها على جهتين[1] (وذلك أن القـول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائتة؟ هو عند كثيرين غير محدد) ، ففى هذه الأشياء التى ليس يعلم ما من شأنه أن يقال فى التى يتقدم وضعها : أترانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة ، ومثال ذلك القطر غير مشارك للضلع . — أو عسى ، لأن الآراء الصادقة تقال على جهتين : فإنه إذا تنقل غفى عن الأسماء : ولأن الحق ليس يعلم فى أى شىء هو ، ليس يظن أن فى هذه الأشياء حكمة[2] ، وذلك أنها لما كان الرأى فيها على ضربين لم يظن أنها تكذب ، من قِبل أنها تجعل ما ينتهى[3] إليه القول غير مُبكَّت .

وأيضا فإن الإنسان إذا تقدمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام فى مقاومتها ، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس ، وعلى الكذب ونحو أى سؤال يعرض ، (وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين[4] : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس) . فيكون

---

(١) ف : بحوين .
(٢) ف : حيلة .
(٣) أنها : أى تغيير الأسماء ونقلها .
(٤) ف : بحوين .

الحل المذكور الآن وتهذيب[1] القياس الذى يظن موجودا إنما يكون فى بعض المسائل . فيعرض إذن فى مقدمات القياس ان كان فيها شىء من الأشياء المظنونة أن يكون الفض عندما نقسم . — و بعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة ، و بعضها يلزمها الكذب ، والتى لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تحل على جهتين : إما برفع شىء مما سئل عنه ، و إما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك .

[١٣٦١] نقل قديم

ليس له اسم موضوع .

لأن طائفة منهم تقول فتكذب ، وطائفة لاتكذب من ذلك ماقيل فكان مشكوكا فيه (كقولك : نفس الحيوان فاسدة هى أو غيرمائتة ؟ فإن الاكثرين لم يجعلوا فى ذلك فصلا) ، فكذلك حالُ كلِّ ما لم يَكُ بينا ، فعلم بأى جهة يقال كالآراء التى عن الفكر ، فقد يسمون الظنون الصادقة آراء ، ولكل قول سالب كقولك : القطر ليس بمقادر[2] الضلع . — وقد يكون الحق أيضا على جهتين ، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين فكيف ينبغى أن يقال ، و بأى جهة — من أجل ذلك لا يظن به أن فيه حيلة ، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب ، ولا نَقْلُ الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير مدفوع .

ففى جميع المسائل إذا شعر الإنسان فليسبق وليتقدم فيقول ، فإنه إذا فعل هذا أخلق به أن يمنع السائل عن سؤاله .

(١) ف : وتموبم . (٢) ف : بمقدر . ف بالأحمر : بمادر .

١٨

< الحل الحقيقى للأقيسة السوفسطائية >

فلما كانت النقض الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسئلة عرض ذلك الكذب ، وكذلك تأليف المقياس فقد يقال على جهتين (إما مؤلف فكان كذبا ، وإما لم يتألف فظن به أنه مقياس مؤلف) ، فالنقض الذى ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه المسألة . فبعض ما يؤلف[1] من الكلام إنما يكون برفع شىء منه وإبطاله ، ونقض ما تخيل منه أنه مؤلف إنما يكون بتجربته وقسمته . — وما تألف أيضا واقترن من الكلام فمنه نتيجة صادقة ، ومنه ما نتيجته كذب[2] < وما هو كذب > فى نتيجته قد ننقضه على جهتين : بأن نبطل شيئا
١٧٧ ا من المسئول عنه ، وبأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذى قيلت . فأما الكلام الذى كذبه فى

[٣٦١ ب]　　　نقل يحيى بن عدى

شيئا من هؤلاء اللواتى سئلن وبأن يبين أن النتيجة ليست بهذه الحال . وأما هؤلاء اللواتى كما فى المقدمات فبأن يرفع شيئا فقط ، وذلك أن النتيجة صادقة . فإذن ليفكر هؤلاء الذين يريدون أن يحلوا[3] كلمة ، أما أولا : أهى مؤلفة[4] أم ليست مؤلفة ؟ وبعد ذلك النتيجة : صادقة هى ، أم كاذبة ؟ كيما

---

(١) ف : يأتلف - ص : يألف .　　(٢) ف : كاذبة .

(٣) ف : ينقضوا .　　(٤) أى مطابقة لقواعد القياس كلها .

يحل[١] : إما إذ يقسم ، و إما إذ يرفع ، و إما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيـل أولاً[٢] — . والفرق بين أن لاينقض الكلمة إذ يسأل ، و بين إذ هى معلومة — كثير: وذلك أنّ أنْ يتقـدم فيبصر هو صعب[٣] ، وأما أن يبصر فى الفـراغ[٤] فهو سهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء >

فأما من التبكيتات اللواتى من اتفاق الاسم ومن المراء : أما هؤلاء فهو شىء من سؤالات تدل على كثيرة ، وأما هؤلاء فإن النتيجة تقـال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أما فى أن "الذى هو ساكت ويتكلم"[٥] فنتيجة ثنائية ، و إما فى أن " لا يعلم الذى يعلم" ، أما سؤال واحد فراء . والثنائى[٦] أما حينا فوجود ، وأما حينا فليس بموجود . ولكن يدل على ثنائى : أما ذاك فوجود ، وأما ذا فليس بموجود .

فأما فى هـؤلاء اللواتى فى الانقضاء تمنى على وجوه كثيرة ، إن لم يزل فيأخذ النقيض فان يكون تبكيت — مثال ذلك بأن : أنّ " الأعمى يبصر" ، وذلك إن حلّوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبكيت . — وفى السـؤالات كلها ليس ضرورةٌ إلى أن يتقدم فيرفع الثنـائى[٦] ، وذلك أنه ليست الكلمة

(١) ف : ينقض . (٢) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ .
(٣) ف : عسر . (٤) الفراغ : فراغ البال والراحة . (٥) ويتكلم : ف : يتكلم . — ص : ثابتة ، وقد صححناه كما فى اليونانى . (٦) ص : الثانى .

نحو[1] هذا ، لكن من قِبَل[2] هذا . فأما فى المبدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين، فهكذا فليُجب أنه موجود هكذا، وأما موجود هكذا فلا — بمنزلة " الذى هو[3] ساكت يتكلم " أنه موجود هكذا ؛ وأما موجود هكذا فلا ؛ وهؤلاء الواجبات يفعلن هن هؤلاء ، وأما هن هؤلاء فلا ، وهؤلاء الواجبات يقلن على وجوه كثيرة . وإن ظن فى الانقضاء فليقوم إذ يزيد على السؤال : أترى يوجد الساكت يتكلم ؟ لا ! لكن هذا الساكت — وعلى هذا المثال .

نقل عيسى بن زرعة

فأما التى من قبل المقدمات فبأن يرفع الشيء فقط ؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة . فلينظر الذين يريدون نقض القول أولا : هل هو مركب أو غير مركب؟ وينظرون بعد ذلك : هل نتيجته صادقة ، أم كاذبة ؟ حتى يكون نقضنا إما عندما[4] نرفع، ورفعنا يكون إما على هذا النحو أو على هذا النحو كما قلنا فيما تقدم[5] . — وبين أن يسأل عن الشيء ، وبين أن يكون الشيء معلوما فلا ينقض القول — فرقٌ كبير . وذلك أن المسارعة فى النظر صعبة ؛ وأما التملى[6] للنظر فسهل .

(١) ف : فى، عند . (٢) ف : بسبب، من أجل . (٣) الذى هو ساكت : الساكت . (٤) ف : عندما : ف : بأن . (٥) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ . (٦) التملى : التمهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم وعن المراء >

فأما التبكيتات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهى شىء من السؤالات التى تدل على أشياء كثيرة وهى التى نتائجها تقال على جهات كثيرة — ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون على نحوين[1] ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤالين يكون مرائيا . وأما الثانى فيكون أحيانا موجودا وأحيانا غير موجود ، لكنه يدل بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود .

[2]وأما فى المسائل التى تدل على كثير فإن لم يضف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيت : والمثال فى ذلك القول بأن " لأعمى يبصر " ، وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض . — وليس فى جميع المسائل يضطر الى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . وأما فى أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، بمنزلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجودا[3] بجهة وغير موجود[4] بجهة . فأما الأشياء التى يجب أن يفعلها فهى

(١) راجع ف ٤ ص ١٦٦ أ س ١٢ .

(٢) ش : نسخة : وأقول بالجملة إن فى هذه الأشياء التى تقال على جهات كثيرة وليس يكون تبكيت ما لم تضف التناقض إلى ما أخذ . (٣) ف : صادقا . (٤) ف : صادق .

هذه بجهةٍ ، وبجهةٍ ليست هـذه ؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاءٍ كثيرة . فإن لحقـه غلط فإنه يتلافى غلطه فى آخر الأمر بزيادةٍ فى السؤال : "أترى يكون للساكت أن يتكلم" ؟ . — فيقال : لا ، بل لهذا الساكت . وكذلك يجرى الأمر فى هذه التى يوجد فى مقدّماتها ما يقال — على أنحاء كثيرة

[١٣٦٢] نقـل قـديم

١٧٧ أ مقدّماته فإنمـا ننقضه بأن ننزع منه شيئا فقط ، لأن نتيجته صادقة .

فالذين يريدون نقض القول ، الواجب عليهم أوّلا أن يتفقدوا القول إن كان اقترن[١] أو ائتلف أو لم يقترن[٢] ؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة ؟ لكنّا إذا رفعنا شيئا[٣] من القول فنقضناه إما قسـمناه بجزأناه فصرنا إلى نقضه بذلك ، وإن نحن نزعنا منه شيئا نزعناه إما بجهةٍ كذا ، وإما بجهة كذا ، كالذى قيل أوّلا[٤] . — والفصل عظيم فى نقض قـولٍ بيّن وقولٍ مسئولٍ عنه غير بيّن ؛ لأن تقـدّم المعرفة بالشىء قد يصعب ، فأما استعمال الفكر كثيرًا فذلك أسهل .

١٩

< حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء >

فالتضليل الذى يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك بعض مسائله قد تدل أكثر ، ونتائج بعضها قـد تقال بوجوهٍ كثيرة : من ذلك < أنك[٥] >

(١) ص : اقـتران . (٢) ص : بنقرر — والتصحيح فوقها بالأحمر .
(٣) ص : شىء — والتصحيح فوقها بالأحمر . (٤) راجع ص ١٧٦ ب س ٣٦ — ص ١٧٧ أ س ٢ . (٥) الإضافة بالأحمر فوق الكلمة .

إذا قلت إن الساكت يتكلم، صارت النتيجة مشتركة على جهتين، و إذا أنت قلت إن الذى لا يعلم يعلم أحد المسئلتين فذاك مشكوك فيه. <و> الذى على جهتين: مرةً يكون، ومرةً لا يكون، إلا أنه يدل على الجهتين، و إحداهما ثابتة والأخرى ليس بها.

فالأقاويل التى عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع إليها الأنطافاسيس — وهو القول المتناقض — فليس تكون تضليلا: كقولك "إن[1] الأعمى يبصر"، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس — أى القول المتناقض. — والذين ليس لهم فى مسائلهم اشتراك، فليس هو مضطر إلى إثبات جهتين: لأن القول ليس لهذا، ولكن من أجل هذا. فإذا كان فى افتتاح الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين، فليجب أنها تكون بجهة كذا وكذا، ولا تكون بجهة كذا وكذا — كمثل قولك إن "الساكت يتكلم"، فإن ذلك يكون بجهة ولا يكون بتلك الأخرى[2]، وكقولك: ينبغى فعل ما ينبغى: فإن منها ما ينبغى بجهة، ومنها ما لا ينبغى بتلك الجهة، لأن الذى ينبغى من الأشياء له وجوه كثيرة. و إن[3] جُهِلَ ذلك فليَزِد فى آخر جواب المسئلة ما يصلح كقولك: هل الساكت ألبتةَ متكلم؟ — فيقال: لا، ولكن الساكت بجهة كذا وكذا يتكلم. وكذلك حال القول الذى بمقدماته أوجه[4] كثيرة —

(١) ص: الآن — والتصحيح بالأحمر عليها. (٢) ص: بأخرى.

(٣) ص: فإن. (٤) ف: وجوه.

بعينه فى هؤلاء اللواتى يوجد لهنّ معنى على وجوه كثيرة فى المقدّمات : أترى لا نعلم ما نعلمه (١) ؟ نعم ! . — لكن ليس هؤلاء التى نعلمها هكذا؛ وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه معنى " لا يوجد أن يعلموا " ، ومعنى أن " هؤلاء اللواتى يعلمون هكذا ليست موجودة " . وبالجملة، < فإن على المجيب أن > يخاصمه، <حتى> إن ألف (٢) على الإطلاق، وأيضا من قبل أنه لم يرفع إلا من الذى وضع، بل (٣) الاسم؛ فإذن ليس تبكيت .

٢٠

< حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وظاهر أن كيف يحل (٤) هؤلاء اللواتى من القسمة والتركيب أيضا : وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قسمت فركّبت تدل غير (٥) ، < فإنه > إذا نتّج الضدّ، لنقل . وجميع الكلمات اللواتى بهذه الحال من التركيب أو من
١٧٧ب القسمة : أترى بأن تعرف هذا يضرب هذا، وبأن كان يضرب بهذا علمت أيه؟، فإنه يوجد فيها شىء من هؤلاء السؤالات المرائية، لكنه من التركيب . وليس الذى من القسمة ثنائيا (٦)، وذلك أنه ليس تكون الكلمة (٧) واحده بعينها إنما

---

(١) ف : فليس إذن لا نعلم . (٢) ف : قاس . (٣) ص : ثانية — ف : لكن . (٤) ف : ينقض . (٥) ف : آخر . (٦) ف : أى على وجهين . (٧) ف : كلمة .

قسمت إن كان، ولا الجبل والحدّ، إذا قيل النجيم، يقال هكذا يدل على غير. (لكن أما بهؤلاء المكتوبات فالاسم واحد بعينه متى كان مكتوبا من اسطقسات بأعيانها، وكذلك بعينه، — وأما هناك فيجعلون هؤلاء منفية مفروغا منها، — وأما هؤلاء اللواتى يترجمن فليس هن فهن). فإذاً ليس الذى من القسمة ثنائيا. وهو ظاهر أنه ليس جميع التبكيتات من أنه ثنائى كما يقول ناس.

فليقسّم المجيب، وذلك أنه ليس ”أن يبصر بالأعين الذى يضرب“ وأن يقول «أن يبصر بالأعين الذى يضرب» — واحداً بعينه. وكلمة أوتوديموس[1]: أترى تعرف الآن أن بفـيرا طريرس إذ < أنت > بسقيليا[2]؟ أترى يوجد[3] الجيد إذ هو قد باع رديئاً؟ فاذن يكون جيدا سفوسطوس رديئا: أترى لهـؤلاء العلوم المعينة تعاليم معينة[4]، وللشرير تعليم معين[5]؟ فالمعنى إذن تعليم رديء، لكن للرديء تعليم رديء أيضا فإذن

---

(١) Euthydemus: من خيوس Chios: سوفسطائى معاصر لسقراط وأسنّ منه، وقد تخسر منه أفلاطون فى محاورة بهذا العنوان، وكان بعضهم يشك فى وجوده، ولكن إشارة أرسطو إليه هنا وفى « الريطوريقا » م ٢ ف ٢٤ ص ١٤٠١ أ س ٢٧ تدل على أنه وجد حقا. راجع دائرة معارف بولى وفيسوفا جـ ٦ ص ١٥٠٤

(٢) ص: امفيرا طريرس إذ سقليا — والمعنى: إذن أنت تعرف الآن فى صقلية أنه يوجد سفن ذات ثلاث صفوف من المجاذيف فى < ميناء > بيريه؟!

(٣) ف: موجود. — اليونانى: هل الرجل الطيب الذى هو إسكافى يمكن أن يكون شريرا؟ (٤) ف: للردىء. (٥) ص: معنى.

نقل عيسى بن زرعة

أترانا ليس نعلم الذى نعلم : بلى ! قد نعلم ، إلا أنا ليس نعلم الأمور التى هى بهذه الحال ؛ وذلك أن ليس القول "بأنهم لا يعلمون" والقول "بأنهم لا يعلمون التى هى هكذا —" يدلان على شىء واحد بعينه (١) . [من قبل أنهما <لا> يتقابلان بالكلية] . < ويجب على المجيب أن يعارض، حتى > إن كان قياسا على الإطلاق من قبل أنه لم يرفع الأمر الذى وضع ، بل الاسم ؛ فليس هو إذن تبكيتا .

٢٠

< حلول التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وهو بَيِّنٌ كيف يكون نقضا للمسائل التى فى القسمة والتركيب : وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذى يقال عند الجميع هو الضدّ . وجميع أمثال هذه الأقاويل هى إما من التركيب أو من القسمة : « أترى بالذى علمت : أن هذا كان يضرب » ؟ فيقال :

١٧٧ ب «كان يضرب ، وبالذى كان يضرب علمت» ؛ وقد يوجد فى هذه شىء من المسائل المرائية ، إلا أنه من التركيب . لأن الذى من القسمة ليس نفهم منه معنيين : وذلك أن القول ليس يبقى واحدا بعينه عندما نقسم إن كان ما يدل عليه قولنا : تو اورس (٢) و <هو> أوروس (٣) — إذا قيلا معربين هكذا أولا على معانى مختلفة . (إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوبا فهو واحد بعينه

(١) ف : بهذه الحال . (٢) ف : أى الجبل — باليونانية هكذا : ὄρος .
(٣) ف : أى الحد — باليونانية هكذا : ὅρος .

إذ كان إنما يكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد — وقد يحملون هذه الأشياء مُطَّرَحة بالواحدة — فأما إذا عبر عنها فليست واحده بأعيانها) . فليست تكون التي من القسمة إذن مما يقال على نحوين . ومن البين[(١)] أيضا أن ليس جميع التبكيتات مما تقال على جهتين ، كما قال بعض الناس .

فليكن المجيب هو الذي يقسمها ، وذلك أن ليس "نشاهد المضروب بأبصارنا" وأن نقول "إنا نشاهد المضروب بأبصارنا" — شيئا واحدا[(٢)] بعينه . وقول أوتادوموس : أتزال تعلم الآن أن السفن التي لها ثلاثة سكّات موجودة في سِقِلِّيَة ؟ وأتراه يكون جيدا وهو مع ذاك يرمى رديئا[(٣)] ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يُرْمى رديئا ؟ فيكون إذن سقراط جيدا ورديئا . وأترى المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل ، والشر فالعلم به فاضل ؛ فالعلم الردئ إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر ، فالشر إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذى ليس بردئ هو فاضل .

[٣٦٣ ا] نقـــل قـــديم

وكقولك : "أليس يعلمون أنهم يعلمون" ؟ فيقال : نعم ! "إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا" ، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئا بجهة

---

(١) ش : وفى نقل ثاوفيلا : ومعلوم أن جميع التبكيتات أيضا تكون من التى دلالتها مضاعفة بحسب قول بعض الناس : فانه ينبغى للجيب أن يقسمها ؛ وذلك أن ليس مشاهدتنا الذى ضربناه وأن نقول إنا نشاهده إذا ضرب — شيئا واحدا بعينه . أتعلم الآن ، يعنى السفن الثلاثية السكان فى سقلية موجودة؟ (٢) ص : واحد . (٣) ص : ردىء .

من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها . وعلى كل حال لابد من أن تكون هنـاك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلا، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصر تضليلا .

٢٠

< حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتأليف >

فأما التضليل الذى يكون < من >[١] القسمة والتأليف فبعض ذلك بيّن ، لأن القول إذا جزىء أو أُلِّف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولا ، فنتيجته متضادة . فكل هذه الأقاويل إنمـا تكون من القسمة والتأليف كقولك : " هل الذى رأيته أنت مضروب"، بدل : "كان هذا الضرب [و] ما به" [و] كان يضرب هـذا بإياد أنت رأيت[٢] . فإن فى مثل هذا القول تشكيكا[٣]

١٧٧ ب من المسائل، إلا أن ذلك من التأليف . فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى فيـه بضعف لأن القول لا يبقى على حاله إذا جُزِّىء وقُسِّم ، لاسيما إذا كان « ورس »[٤] و « ورس »[٥] بكتاب[٦] واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائلها مختلفة بالتعليم الذى يجب لهـا، لأن « ورس » : جبل، و « < هـ > ورس » :

---

(١) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

(٢) تصحيح بالأحمر هكذا : وأنت .

(٣) ص : تشكيك .

(٤) = ὅρος (٥) = ὄρος.

(٦) مصدر كتبه يكتبه : كتبا وكتابا .

حد من الحدود . (ولكن الاسم فى الكتاب بحال واحدة، إذ[١] كانت الأحرف لا اختلاف فيها ، فأما الملفوظ به فليس بواحد) . ومن أجل ذلك لم يكن التضليل من قسمة الكلام بضعف جهتين . ومن هـذا بان لنا أنه ليس جميع المضلات مما[٢] احتمل الجهتين، كالذى قال أقوام .

فالمجيب أولى بالقسمة بأن يقول ليس : " النظر بالأعين للمضروب"، والقول عن " الأعين إنها ترى المضروب " — بحالٍ واحدة . وكذلك قول أوتوديمس : هل تعلم أنت فى هذا الوقت[٣] كائنا بفيرا أن فى سقلية سفناً ذوات ثلاثة سكانات ؟ وهل يجوز للخيِّر إذا كان إسكافا أن يكون شريرا ؟ فاذن الإسكاف الصالح إسكاف سوء؛ فيكون الصالح شرا . ومن ذلك أن نقول أيضا : هل ما كان علمه محروصا عليه فذلك علم فاضل؛ والشر محروص عليه؛ فالعلم به إذن فاضل، ولكن الشر وعلمه شر . ومن ذلك أن نقول أيضا

[٣٦٣ ب] نقل يحيى بن عدى

الردئ هو تعليم ردئ ، لكن التعليم المعنى هو غير ردئ : أترى حق[٤] أن يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذًا الآن، أو تدل على آخر إذا قسمت، وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت، لكن ليس الآن : أترى كما تحد هؤلاء اللواتى يحدها هكذا . وهؤلاء اللواتى تعمل ، و إذ لا يضرب بالعود

---

(١) ص : إذا . (٢) ف : يحتمل .

(٣) ص : كل ما بق أى فى سقلية ! ! (٤) ف : صدق .

يمكنك أن تضرب ، وإذا كنت تضرب إذن ليس تضرب ، أو ليس لهذا هذه القوة أن تضرب إذ لا يضرب ، لكن إذ لا يعمل .

ويحل[١] ناس هذا على وجه آخر . إن يُعْطَ أن كما يمكن أن يعمل ، فليس إذن يعرض أن يضرب إذ لا يضرب ، وذلك أنه ليس لا محالة يعطى أنه يعمل كما يمكنه أن يعمل ، وليس يكون واحدا بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه . — لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون[٢] جيدا ، وذلك أن حل[٣] الكلم اللواتى من الواحد بعينه حلها[٤] واحد بعينه ؛ وأما هـذا فليس يلائم جميعها ولا فى هؤلاء اللواتى يسألون لا محالة ، لكنه نحو الذى يسأل ، لا نحو الكلمة .

٢١

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

وأما من التعجيم فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتى يكتبن ، ولا من هؤلاء اللواتى يتكلم بهن ، لكن وإن كان بعضهن يكن قليلات — مثال ذلك هـذه الكلمة : أترى موجودا لا ينقض[٥] بيتـا ؟ نعم ! فإذن أن « لا ينقض » هو سالبة « أن ينقض » . ومتى كان لا ينقض بيتا ، فالبيت
١٧٨ ا إذن سالبـة . وأما كيف نحل[٦] فهـو معلوم : وذلك أنه ليس يدل على واحد بعينه إذا قيـل ، أما ذاك فأكبر حِدة وعلى طريق انتهار ، وأما ذاك فأكثر تثقيـلا .

(١) ف : ينقض . (٢) ف : ينقضون . (٣) ف : نقض .
(٤) ف : نقضها . (٥) ينقض = καταλύεις . (٦) ف : ننقض .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول >

وهو معلوم فى هؤلاء اللواتى ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت لنا أجناس المقولات ، وذلك أنه إما(١) هو فلما سئل أعطى أنه ليس شىء من هـذه جميع اللواتى يدللن على ما هو . وأما ذاك فبين أنه لشىء من هـؤلاء المضافات أو الكمية، ويظن

نقل عيسى بن زرعة

وأترى صدق أن يقال إنك كنت ، فأنت إذن كنت الآن ؛ أو تكون هـذا القول إذا قسم دل على معنى آخر ، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك كنت ، لكن ليس الآن . وأترى بحسب إمكان ما هو لك بالإمكان ، وكذلك تكون أفعالك ، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟ فأنت إذن ضارب عنـدها لست ضاربا . و إما أن تكون القوة التى على هذا ليس هى على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب ، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل .

وقـد حَلَّ ذلك قـوم على جهة أخرى ، وهى أنه إذا سـلم أنه يفعل بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ، وهو غير ضارب ، ضاربًا ؛ وذلك أنه لم يُسَلَّم أنه يفعل كلَّ ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس يفعل

---

(١) ف : ذاك .

بحسب ما يمكنه ، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لا محالة شيئا واحدًا بعينه . — إلا أنه بَيَّنَ أنهم لم يحلوا حلاً جيداً ، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء واحدٍ بعينه حلُّها واحدٌ بعينه ، وهذا فليس بموافق فى جميع الأمور ، ولا هو موجود لا محالة فى التى يسأل عنها ، لكنه نحو السائل ، لا نحو الكلمة[1] .

٢١

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

والمواضع التى من الشكل ليست ألفاظًا[2] ولا مما يكتب ولا من التى يتكلم بها : بل إن كان ذلك فى شيء منها فهو فى اليسير — ومثال ذلك هذا القول : أتراك[3] فى الحقيقة لا تنقض البيت ؟ فيقال : نعم . " فأنْ لا ينقض[4] البيت " إذًا هى سالبة : " أن ينقضه[5] " . فإذا كان الحق هو أنك لا تنقض[6] البيت ، فالبيت إذن سالبة . فأما كيف يكون نقضنا فهو معلوم : وذلك أن القول ١٨٧ ا
ليس يدل إذا قيل بحدة وضجر شديد وإذا قيل بتمهل تام بدلالة واحدة بعينها .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول >

وقد يعلم من الأقاويل التى تقال على مثال واحدٍ للتى ليست واحدة بأعيانها كيف تُقسم[7] إن كانت عندنا للمقولات أجناس . وذلك أن : أما ذاك

(١) ف : القول . (٢) ف : أقاويل . (٣) ف : يأوى . (٤) ف : يأويه .
(٥) ش : وأنت قلت إن الحق الذى يوجد هو أنك لا تأوى البيت ؛ فقد سلبت إذن البيت .
(٦) ف : تأوى . (٧) ف : تقاوم .

فيسلم إذا سُئِل عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئا منها . وهذا بَيِّن مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية ، وقد يظن —

[١٣٦٤] نقــل قــديم

هل من قال إنك كنت الآن كان حقــا ، فلا محــالة أنك قد كنت . إلا أن أولا دلالة هذا القول تجاب هــذه إذا صار إلى القسمة ، لأن مَنْ قال إنك قد كنت الآن قال حقا ، إلا أن ذلك ليس على نفس الآن . ومن ذلك أيضا هل الذى قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله ، فأنت فى الحال التى لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن لم تضرب . إذ ليست القوة فى أن تكون حاله إذا يضرب غير ضارب فى الحال التى لا تفعل به قوة ليفعل .

وقد ينقض هــذا القولَ أقوامٌ بغير هذه الجهة ، إذ يقولون : إن كان أعطى من قــوله كالذى يستطيع أن يفعل ، فليس يعرض أن يكون ضاربا فى الحال التى لا يضرب ، لأنه لم يُعْــطِ أنه ألبتة فاعلٌ كالذى يستطيع أن يفعل . وليست الحالُ واحدةً فى أن يعــلم كما يستطيع ، ويفعل ألبتــة كما يستطيع . — وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب[١] جيدا ، لأن الكلام إذا كانت حاله حالا واحدة كان نقضه واحدا . وليس يجــوز ذلك النقض فى كل كلام ، وليس هو لازما[٢] على حال المسئول ، ولكن قد يكون أن يلزم السائلَ لا للقول .

(١) ف بالأحمر : القول . (٢) ص : لازم .

٢٢

< حل التبكيتات الناشئة عن النبرة >

فأما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال ، ما خلا قليلا كقولك : هل يمكن ألا يخرب بيت ؟ فقولك : إذاً "لا يخرب البيت" قول نافٍ(١) وهو أنتافسيس ، فلا محالة أن البيت أنتافسيس . وهذا
١٧٨ أ بيّن أن كيف ينقض ؛ لأن دلالته ليست بواحدة إذا قيل مخففا ، و إذا قيل مثقلا .

٢٣

< حل التبكيتات الناشئة عن شكل القول >

وبهذه يتبين كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من مخارجهم ، لا سيما إذا كان لنا فى الحاصل أجناس النعوت(٢) . لأن أحد الاثنين أعطى عند ما سئل ألا يكون شيء من هذه التى تدل على شيء ، والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكمية مظنون أنه دليل على شيء من أجل اللفظ به ، كقولك : هل يمكنك أن تكون فاعلا —

[٣٦٤ ب] نقل يحيى بن عدى

أنهن يدلان على شيء من قبل اللفظة — مثال ذلك وفى هذه الكلمة : أترى محتمل أن يفعل وينفعل واحد بعينه معا ؟ — لا ! — لكن أن يُبصِر

(١) ص : ناف . — أنتافسيس = ἀντίφασις .
(٢) النعوت = المقولات .

وأن يبصر هو فهو[1]، وفيه بعينه معا هو محتمل، فإذن موجود شيء من هؤلاء اللواتى ينفعلن ففعل . فإذن أن يقطع و ينفعل بحس يقلن على مثال واحد بعينه . و جميع هؤلاء شيء ينفعل . وأيضا أن يقول: يحضر، يبصر - يقالان على مثال واحد . أما أن يبصر فهو أن يحس شيئا : فإذن : ينفعل شيء معا و يفعل[2]، وذلك أنه يحتاج إلى هذا السؤال؛ إلا أن الذى يسمع يظن أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل[3]، وأن يقطع أن ينفعل أعطى؛ و جميع الباقيات اللواتى يقلن على هذا المثال وتلك الباقية الذى يسمع يريدها كأنها تقال على هذا المثال بعينه . وأما تلك فتقال لا على مثال واحد ، ولكن ترى من قبل اللفظة . و يعرض هذا بعينه الذى فى اتفاق الأسماء ، و يظن الجهاد الذى للكلم أنه رفع الأمر الموضوع[4]، ولا الاسم؛ وبهذا[5] أيضا يحتاج إلى سؤالات إن كان إذ يلحظ واحداً[6] يقول ذاك المتفق فى الاسم، وذلك أن هكذا يكون قد أعطى تبكيتا .

وهؤلاء يشبهن هكذا : فالكلمات لهؤلاء إن كان إنسان إذ يوجد[7] شيء يطرح[8] بآخر من الذى لا يوجد له . وذلك أن الذى طرح قدماً واحدة فقط لا يكون موجودا له عشرة أقدام؛ أو الذى ليس يوجد له أولا إذ يوجد له طرح[9] . وليس من الاضطرار أن يلقى كما ليس له أو جميعها .

---

(١) ف : واحد بعينه . (٢) أى أن يفعل و ينفعل هما شيء واحد بعينه .
(٣) ف : يعمل . (٤) ف : الذى وضع . (٥) ف : وبه هنا . (٦) ف : ينظر إلى واحد . (٧) ف : له . (٨) ف : يلقى . (٩) ف : ألقى .

فإذا سأل للذى يوجد له ينتج أن جميعهن ، وذلك أن العشرة كميات . فإذن إن كان سأل من الابتداء إذ كان جميع اللواتى ليس للإنسان إذ كن له أولاً : أترى اطرح لقاء[1] جميع هؤلاء ، لم يكن يعطى إنسان إلا جميع هؤلاء أو شيئا من هؤلاء . — وأن يعطى إنسان ما هو له ، وليس له قدم واحدة فقط . إذ ألا يعطى الذى لم يكن له ، لكن كن لم يكن له واحد فقط . < وقوله فقط > لا يدل —

نقل عيسى بن زرعة

بهم أنهم يدلون على شىء من أجل الصوت[2] . وفى هذا القول مثال لذلك[3] : أترى يمكن فى الشىء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا ؟ فقال : لا[4] ! إلا أنه ممكن فى الشىء الواحد بعينه أن يبصر ويبصر معا . فقد وجد إذن شىء من هذه : ينفعل ، ويفعل . فإذا والقول بأن الذى ينقطع وينفعل يحس[5] مما يقال على مثال واحد . وجميع هذه هى من التى ينفعل . وأيضا فإذا قلنا : يحضر ، يبصر فإنهما يقالان على مثال واحد[6] ؛ ولكن " أن يبصر " هو " أن يحس بشىء " ، فقد ينفعل إذن الشىء ويفعل معا . فإن أعطى[7] هناك مغلط[8] — مع أنه ليس يمكن فى الشى الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا — أنه قد يمكن < أن > يبصر[9] الشىء ويُبصر ، فلم ينله[10] التبكيت بعد متى قال

(١) ص : لى ؟ (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : على ذلك . (٤) ف : بجاب بلا . (٥) ف : يألم . (٦) ف : يحملان . — يحضر : من أحضر : عدا ، جرى . (٧) ف : سلم . (٨) ف : مسلم . (٩) الزيادة فوق الكلمة التالية . (١٠) ف : يلحقه . ص : يناله .

إن " أن يبصر " ليس هو " أن يفعل شيئا ، بل " أن ينفعل " . وذلك أن هذا السؤال محتاج إلى هذا المعنى ، إلا أن السامع(١) ، كائنا من كان ، يظن به أنه يسلم ، إذ أن يقطع هو أن يفعل ، و يعطى(٢) أن الذى ينقطع ينفعل ، وسائر الأشياء الأُخَر التى تجرى فى القول هـذا المجرى . فأما باقى الأقاويل فالسامع يلحقها إلى تلك ، من قِبل أنها جارية فى القول مجراها ، وتلك ليست كذلك ، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت(٣) . وقد يعرض فى هذا بعينه مثلُ ما يعرض فى الأسماء المشتركة : وذلك أن الجهاد الذى يكون فى الأقاويل يوهم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم ، وهو فى هـذا أيضا محتاج إلى سؤالات ، إن كان وهو ينظر فى شىء واحدٍ يكون الذى يقوله : اسما مشتركا ، وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلم التبكيت .

وقد تشبه أمثال هـذه الأمور والأقاويل هذه الأشياء فى أن كان(٤) الإنسان الذى يوجد له شىء ما لم يأتِ ما يوجد له بأَخَرة ، فإن الذى ألقى كعبا واحدا فقط لا توجد له عشرة كعاب ، أو الذى ألقى ما لم يكن له أوّلا فى الوقت الذى وجد له ؛ فأما هل ما كان غير موجـود أو جميعها ألقى — فليس ذلك من الاضطرار . فإذًا كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه فى جميعها ، والعشرة هى ذوات كمية . فان سال إذن فى أوّل الأمر : هل

---

(١) ف : المسئول . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : تشابه لفظ .

(٤) ش : ثاوفيلا : فان وجد إنسان بأخرة ، وقـد فقد الأشياء التى كانت له ، فان الذى فقد رجلا واحدة ، لا يكون مما له عشرة أرجل .

جميع ما لا يوجد للانسان مما قد كان موجودا له أولا هو الذى ألقى ، لما كان من أحد يسلم ، إلا إما جميع هذه أو بعضها . — أو أن الإنسان

[١٣٦٥] نقـل قـديم

لشىء وقد فعلت فعالا ، ولكن قد يمكن فى حال نظرك إلى الشىء قد نظرت إليه معا ، فلا محالة أنه يكون شيئا منفعلا فاعلا معا . وكذلك يقال إن فلانا[1] حس ، فان ذلك دليل على مفعول وفاعل . ومن ذلك أيضا إذا قيل : قد تكلم ، أو أحضر[2] ، أو نظر ، بجميعها يشابه[3] بعضها بعضا : فالنظر من العين إنما هو أن يحس شيئا ، وبذلك وجب أن يكون فاعلا مفعولا معا . فمن أعطى أنه لا يمكن الشىء أن يكون معا فاعلا وقد فعل ، ثم زعم أن ذلك ممكن فى النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت ، فقائل هذا القول لم يضل بعد ، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل ، فانه محتاج إلى هذه المسئلة . وإن كان مظنونا به عند السامع أنه قد أعطى وأنه فعل شيئا فقوله : " يقطع " ، أو " قد قطع " ، وكذلك حال ما كان من هذا النحو : لأن ما ينقص من الكلام فالسامع يزيده ويجمه لمكان أشباهها ، أو أنها تقال بنحو واحد ، وغير هذه قد تقال ، إلا أنها ليست مشابهة ، وإن كانت تخيل أنها مشابهة لمكان اللفظ . فذلك الذى يعرض من اشتراك

---

(١) ص : فلان حس !

(٢) ص : حضر — وقد صححناه كما فى اليونانى ، إذ هو بمعنى : جرى ، عدا .

(٣) ف : يشبه .

الأسماء هو بعينه يعرض لهـذه : لأن الجاهل بالضلال[1] يظن أن الذى أثبت فى المشتركة من الأسماء إياه يقال للاسم ؛ وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسئلة عنه إن كان عَنَى بالمشتركة من الأسماء شيئا واحدا : و إن كان لم يُعْطِ ذلك فعند ذلك ما يكون فى قوله التضليل .

ومما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحد شىء فأخبر أنه لم يكن له ، فهل طرحه وألقاه ؟ فالذى ألقى كعبا واحدا فقبط لا يكون أن تكون له عشرة كعاب ، أو ماليس هو الآن لأحد وقد كان له أوّلا إياه ألقى ، وليس بمضطر أن يلقى ما لم يكن له أو كل ما كان له . ولكن السائل لما سأل فقال ما هـو له ألحقها بالجميع ، لأن العشرة كمية . فلو كان هـذا[2] أوّل ما سئل قال : هل مالم يكن لأحد الآن وقد كانت له أولّا ، جميعا ألقى ؟ لما أجابه المجيب إلا إما بجميعها و إما بشىء منها . — ولو لم يُعْطِ الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطى أو لم يعط ماليس له

[٣٦٥ ب] نقل يحيى بن عدى

على هـذا ولا كهذا أيضا ، ولا على كم ما ، لكن على أن له إضافة — ١٧٨ ب
مثال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل : أترى يعطى إنسان ما ليس هو له ؟ و إذا قال : لا ! كان يسأل إن كان يعطى إنسان سريعا إذ له سريعًا كان ؟ يقول : نعم ! كان يؤلف أنه يعطى إنسان ما ليس له ، وهـو

---

(١) ف : بالكلام : صح .   (٢) ف : منه .

ظاهر أنه مؤلف وسريعا[1] ليس هو لهذا ، أى لأنه يعطى ؛ فإذن الذى ليس للإنسان يعطى — مثال ذلك إذ هو له لذيذ[2] يعطى مغموما[3] .

ويشبهن هؤلاء اللواتى هكذا أيضا جميعها : أترى يضرب بيد ليست له ، أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائما . فأما ناس فيحلون[4] إذ يقولون : وكما يوجد له واحدة فقط العين وشىء آخر أيضا كان أيضا الذى توجد له كثيرة . وأحد هؤلاء كالذى له وكان هذا يعطى فوسيقون[5] واحدا فقط ، وهذا يقولون إن له فوسيقون واحدا[6] فقط ، وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه — مثال ذلك أخذ شرابا لذيذا ، وإذا فسد بالأخذ يوجد له خلٌّ[7] . — لكن التى قيلت قبل إن هؤلاء كلهن ليس يحلون[8] نحو الكلمة ، لكن نحو الإنسان . وذلك أنه لو كان هذا حلا إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل[9] ، كما أن فى أخر أيضا — مثال ذلك : إما إن كان موجودا ذاك[10] ، لكن التى قيلت ، لكن نحو الإنسان إذ أعطى المقابل — مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطى أنه يقال بالأخذ ويحلون[11] أولا لا يمكنه ، وأما تلك فينتج إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس

---

(١) ف : وذلك أن سريعا . (٢) ف : على طريق اللذة . (٣) ف : كريها . (٤) ف : فينقضون . (٥) فى اليونانى بمعنى : رأى ، صوت . (٦) ص : واحد . (٧) راجع ف ٢٠ ص ١٧٧ س س ٣١ . (٨) ف : ينقضون . (٩) ف : ينقض . (١٠) ف : تلك .
(١١) ف : وينقضون .

نحـو الكلمة . وذلك أنه إن كان هذا موجودا حلا[1] ، وذلك أن فى هـؤلاء اللواتى قدم أنه يكون حل[2] إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه يتنتج . وإن كان لا يتنتج لا يكون حل[2] .

وفى هؤلاء اللواتى

نقل عيسى بن زرعة

يعطى ما هو موجود له ، وليس إنما يوجد له كمبا واحدا[3] فقط . وأنه ليس يعطى ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له . وذلك أن الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كمية ما ؛ بل يوجد على أنه مضاف إلى شىء ، مثـل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل : أترى الإنسان يعطى ١٧٨ ب
ما ليس بموجود له ؟ فإذا قال : لا ! سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عند ما يوجد له على جهة السرعة ؟ فيقول : نعم ! فيؤلّف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البيّن أنه < لم > يأتلف : وذلك أن الذى يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له — مثال ذلك إذا كان الشىء موجودًا له على جهة اللذة يُسَلَّم أنه على جهة الأذى .

وجميع الأمور الجارية هـذا المجرى متشابهة . أتراه يضرب باليد وهى غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له

---

(١) ف : نقضا . (٢) ف : نقض .

(٣) ف : رجلا واحدة .

واحدة فقط[١] . فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذى توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط : عينا[٢] كان ذلك أو شيئا آخر : أى شيء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة[٣] له . وقد يسلم هذا حسابا واحدا فقط ، ويقولون إن لهذا حسابا[٤] واحدا فقط ، لأنه أخذه من هـذا . وقد يرفع[٥] هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ : ومثال ذلك إن كان[٦] أخذ شرابا لذيذا ، وفى أخذه له صار خلا لما فسد . — إلا أن

(١) ف : دائما . (٢) ص : عين ... شيء .

(٣) ف : مسلمة . (٤) ص : حساب واحد .

(٥) ش : بدل ما بين هاتين العلامتين (لم نجد العلامة الأخرى) فى نقل ثاوفيلا ما نصه حكايته : وبعضهم يقول لوقت إن النقض يكون من الأشياء الموضوعة فى السؤال : أتراه يعطى ما ليس بموجود له ، أو يكون ما لا يوجد له غير موجود له على جهات : بمنزلة ما قيل من أن رجلا (ص : رجل) واحدة فقط ، وأترى الذى يعلمونه إنما علموه بالتعليم أو بالإدراك؟ وإن كان الذى يمشى بطيئا ، لكن ليس حتى يكون ذلك . وعلى هذا المثال فى هـذه الأشياء الأخر ، وليس حلول الأشياء التى من المضاف بأمرها حلا واحدا بعينه .

(٦) ش : فى نسخة أخرى : إن أخذ خمرا لذيذا وعند تغيره فى حال أخذه له صار خلا ، إلا أن هذا قيل ، بل هو نحو (ف : عند) الانسان إذا سلم الضـد — مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال : موجود على الإطلاق ، وأنهم يحـاولون ذلك أولا بقولهم فى حال الأخذ ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (ف : يتشنج) إذا فسد فصار خلا . — فهذه كلها ليست نحو القول . وذلك أن هذا الحل لو كان حلا لكان مثله يوجد فى أشياء أخر أيضا : هل هذا موجود ؟ فيقال : لا ! والنقض إذا لم يجتمع فليس بنقض ، وذلك أن فى هذه الأشياء التى تقدمت تلك إنما كان النقض يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق ، فان لم يجتمع فليس بنقض . وفى هذه التى تقـدم ذكرها ، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس .

جميع هـذه التى قيلت الآن وفيما تقدّم (١) ليس إنما هو نحو القول ، لكنها نحو الإنسان . وذلك أن هذا لو كان حلا لكان إذا سلم الضد لا يمكنه أن ينقضه (٢) ، مثلما يكون فى الأمور الأُخر أيضا – مثال ذلك إن كان هذا موجوداً هذا الشيء : فإن قولنا فيه إنه هذا الشيء ليس ينقض ، وإن سلم فى شيء أنه يجتمع على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع : وذلك أنّا عند تسليم جميع الأشياء التى تقدّم ذكرها ، ليس نقول إنه يكون قياس .

[١٣٦٦] نقـــل قـــديم

والكن كمن لم يكن له واحد . فأما قوله : " فقط " فليس يدل على مشار ١٧٨ ب
إليه ، ولا يدل على صفة ، أو مثل كم ، والكن كمضاف إليه ، إلا أنه ليس مع آخر ، كما أنه لو سأل فقال : هل يعطى أحد ما ليس فى ذلك ، فلم يجب ، لم يسأل : أيعطى سريعا ، أو ليست له سرعة ؟ فأجاب : بـ « نعم » (٣) ، لكن قد أثبت أنه يعطى ما ليس له . وهـذا بيّن أن ليس (٤) فيه تأليف مقياس ، لأن قوله : « يعطى سريعا » ليس على شيء مشار إليه ، ولكن على الكيف (٥) والمثل ، كقولك : قـد يعطى المعطى الشيءَ لا كما كان له ، أى قد كان له سرور وأعطاه بغم (٦) .

---

(١) راجع قبل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٢١ . (٢) ف : يحـله .
(٣) ف بالأحمر : لكان . (٤) ف بالأحمر : (ليس) له (فيه ...) .
(٥) ف بالأحمر : الـ(كيف) . (٦) ص : كأنه !

وهذا أيضاً يشبه هذه الأقاويل إذا أنت قلت : هل يضرب ضاربٌ
بيد ليست له ؟ أو يرى بعين ليست له ، وليس عيناه عينا واحدة ؟
وقد أجاب أقوام فى ذلك ، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كن له عين
واحدة . وقال بعضهم إن الذى له أعين كثيرة يرى كن له عين واحدة ؛
ومعنى الكثير داخل فى الواحد . وآخرون يبطلون المسئلة ويزعمون أنه
يمكن أن يكون فى يد الإنسان ما لم يأخذ — كقولك : أخذ الإنسانُ شراباً
لذيذا ، ففسد بعد الأخذ ، فصار حامضا . — ولكن كل هذا الكلام كالذى
قيل أولاً(١) إنما ينقضون به على القائل له ، لا على القول . فلو كان هذا نقضا ،
لما كان — إذا أعطى ما يضاد قوله — قادرا على نقضه كالذى يراه فى غير
هذا النحو — مثل قولك : يمكن أن يكون شىء ، ويكون ألا يكون ينقض
ذلك فى أن كان أعطى القول فى الجملة مرسلا ، فله جماع ونتيجة . وإن لم
تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض ، فأما التى قيلت كلها ، وإن أعطاناها
قائلها ، فلسنا نزعم أنها تأليف مقياس .

[٣٦٦ ب] نقل يحيى بن عدى

قدمت فقيلت إذا أعطين كلهن لا نقول إنه يكون قياس .

وأيضا وهؤلاء هن من هؤلاء الكلمات : أترى التى هى مكتوبة
يكتب إنسان ، ومكتوب الآن المكتتب كلمة كاذبة وكانت صادقة

(١) راجع قبل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٢١ .

عندما كانت تكتب ، فمعًا إذا كانت تكتب كاذبة وصادقة ، والكاذبة تكون إما كلمة صادقة وإما اعتقاداً لا يدل على هـذا ، لكن كهذا ، والكلمة فمن الاعتقاد أيضا واحدة بعينها . — وأترى ما يتعلم هو هذا الذي يتعلم ويتعلم إنسان ثقيلاً وخفيفاً . وذلك أنه ليس يقول الذي يتعلم، لكن كما يتعلم . وأترى الذي يمشي إنسان يطأ ويمشي اليوم كله[1]، أو ليس يقول الذي يمشي، لكن إذ يمشي . وليس الذي يشرب الكأس يشرب ، بل من ذاك . وأترى الذي يعلم إنسان إذ يتعلم[2] أو إذ وجد علم . ومن هؤلاء أما ذلك فوجد، وأما ذاك فتعلم كلاهما لآخر منهما[3]، وأما ذاك لالهذين . — وأن الإنسان هو شيء ثالث هو عنده وعند هؤلاء الذين لكل واحد . < ولكن هذه مغالطة > ، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا الشيء[4]، لكن كهذا الشيء، أو إضافة في مكان، أو شيء مما هو كهؤلاء . وعلى هـذا المثال ، وفي معـنى قوريسقوس ، وقوريسـقوس مُغَنٍّ ، ١٧٩ أ
قوريسقوس وقوريسقوس : أي هذين هو : أهو واحد بعينه ، أم آخر ؟ وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشيء ، وأما ذاك فكهذا الشيء . فإذن ليس يوجد أن يضع هو فهو؛ ولا أيضا أن يضع يجعل إنسانا ثالثا، لكن يُنَزِّل أنه هو ما هو هذا الشيء؛ وذلك أنه لا يكون أن هذا الشيء هو ما هو قلياس، وما هو الإنسان . ولا إن قال إنسان للذي يوضع أنه ليس هو ما هذا الشيء، لكن ما هو كيف، فليس يخالف بشيء؛ وذلك أنه يكون الذي عند

(١) ف : يوما .　(٢) ف : يعلم .　(٣) ف : غيرهما .
(٤) هذا الشيء = جوهر، كهذا الشيء = كيف .

الكثيرين واحدًا أى إنسانا . فهو ظاهر أنه لا يعطى أن هـذا الشىء هو الذى يحمله على العموم على الكل ، لكن إما على كيف ، و إما على إضافة ، و إما على كم ، و إما على شىء من هؤلاء اللواتى كهذا ، و بالجملة فإنه فى هؤلاء الكلمات التى من الألفاظ .

نقل عيسى بن زرعة

وقد تكون هذه أيضا من هذه الألفاظ[1] : أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقد كتب الآن أنك كتبت ، قولا كاذبا ، وقد كان المظنون عند ما كنت صادقا ، فيكون الذى يكتب إذن كاذبا وصادقا معا . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولا صادقا ، أو يكون رأيا ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا . وهذا المعنى بعينه هو الذى يقال فى الرأى . وأترى ما يتعلمه المتعلم هو هـذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذًا الذى يتعلم ، بل إنما يقال إنه كالشىء الذى يتعلم . وأترى الذى يمشى الإنسان فيه يتوطأه وهو يمشى النهار كله ، أو لا يكون قال الذى يمشى ، بل قال إذا مشى ؛ ولا أن الذى يشرب يشرب القدح ، لكن من القدح . وأترى ما يعلمه الإنسان إنما يعلمه إذا تعلمه ، أو إذا وجده ؟ ومن هذين أما ذاك فوجده ، وأما هـذا فتعلمه . فإما أن يكون المجتمع ليس غيرهما ، أو يكون ذاك غير هذين . — وأن يكون الإنسان شيئا موجودا[2] ثالثا[3] إذًا فليس بنفسه وبكل واحد من الأمرين . وذلك أن الإنسان وكل أمر عام ليس

---

(١) ف : الأقاويل . (٢) ص : شىء موجود . (٣) نحتها : ثلاثيا .

هو هذا الشيء، بل هو كهذا ، أو يكون مضافا أو ذاك على شيء من أمثال هذه . وكذلك يجرى الأمر فى قور يسقوس ، وقور يسقوس الموسيقار : ١٧٩
هل هما يدلان على شيءٍ واحدٍ بعينه ، أو أحدهما مخالف للآخر ، حتى يكون : أما ذاك فيدل على هـذا الشيء ، وهذا على مثل هـذا الشيء . فليس يجب إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه . وليس إنما يصير الإنسان ثالثيا بوضعنا إياه كذلك . فليتزل ما يدل عليه أنه هـذا الشيء . وذلك أنه ليس يدل أنه هـذا الشيء على ما هو قالياس وعلى ما هو الإنســان . ولا خلاف بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء ، بل هو المكيف(١) ألبتـة . فليكن الذى ينسب إلى الكثيرين وهو واحد ، أعنى الإنســان . فظاهر أنه ليس يُسَلَّم فى الشيء الذى يحمـل على العموم على الكل أنه هـذا الشيء ، لكن إما كيفية أو مضاف أو كمية أو شيء مما يدل على أمثال هذه .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

وبالجملة فنقض هذه الكلم(٢) التى تكون من الصوت(٣)

[١٦٧ ا]   نقـــل قـــديم

وهذا أيضا من هذا الكلام نقول : هل من كتب أخذ كتابة ، والمكتوب الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد ، وقد كان هذا القول حقا عندما كتب ، فلا

---

(١) ف : كيف .   (٢) ف : الأقاويل .   (٣) ف : اللفظ .

محالة أنه حين كتب فقد كان فيه معا صدق وكذب . فالقول ، صدقا كان أو كذبا ، أو ظنا ، فليس يدلّ على شيء مشار إليه فيقال : هذا ، بل هكذا ،[1] أم الكيف . — والمثل وأيضا يقول هل الشيء الذى يتعلمه المتعلم إياه يتعلم بعينه ، فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم ، ولكن كالذى يعلم قال . — ويقول أيضا : هل ماشى فيه الإنسان إياه ومشيه فى كل النهار . ولكن ليس مافيه مشا بقائل عما فيه مَشّى ؛ قال وأشياء يقولها إن شارب الكأس إنما شرب الكأس ، ولكنه شرب منه أو به . — وكذلك إذا قلنا هل < ما >[2] علمه أحد إنما علمه بأن وجده واستفاده ؛ فهو إذا وجده فلم[3] يستفده لم يعلمه وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه . — ومن ذلك أن يقول القائل : هل يكون ثالثٌ — غير القائل وغير كل واحد من المفردين — إنسانٌ ؟ وقولك : الإنسان الجامع للكل ليسا يدلان ، لأن كل شيء مشار إليه فيقال : هذا ؛ ولكن
١٧٩ يدلان على قول القائل كهذا من المثل ، أو المضاف ، وأيما[4] كان شبيها بهذا النحو . وكذلك إذا قلت : فلان ! فأمسكت ، كان فلان ذلك غير فلان المُلْهِى ، لأن أحدهما يدل على مشار إليه والآخر يدل على الشبه ، أى : كهذا . وكذلك لا يجوز أن يوضع ، لأن الوضع لا يفعل الإنسان الثالث ، بل إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته فى الوضع بأن يقال فلان أم إنسان ، أو أن يلحق بمعنى الكيف ، وإلا لم يكن فرق بينه وبين غيره ،

---

(١) تحتها : هذا أن . (٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الفاء بالأحمر فى كلمة : « فلم » . (٤) ف : أو ما .

بل سيكون واحد من الكثير . ومن المعروف أنا لانعطى نعتا جاريا على الكل بشىء مشار إليه، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شىء من هذا النحو .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

وفى الجملة كلما كان التضايل فيه من قبل الكلمة، فنقضه أبدا مما يضاده أو مما كان خارجا عن معنى الكلمة .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول >

[٣٦٧ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون الحل[١] فى كل حين كما فى المقابل[٢] أو من الذى هو الكلمة . — مثال ذلك إذ هى من التركيب يكون الحل[١] بالقسمة ، وإن كانت من القسمة فبالذى هو مركب . — وأيضا إن كان من تعجيم حادٌ فالنقض[٣] تعجيم ثقيل ؛ وإن كان من الثقيل فالحادُّ . — وإن كان من اتفاق الاسم ألمتحلّ إذ نقول اسما مقابلا — مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفسانى يرفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفسانى؛ وإن كان يقول لا نفسانى وذاك ألف أنه يقول ما هو غير نفسانى . — وعلى هذا المثال، وفى المراء . — وإن كان من تشابه اللفظ فليكن الحل[١] المقابل : أترى ما ليس له يعطى ، وليس ما ليس

(١) ف : النقض . (٢) ف : بالمقابل . (٣) ف : فالحل .

له ، لكن كالذى ليس له ، أى قدم واحدة فقط كما قيل : أترى الذى يعرف إذ يعلم ، أو إذ وجد يتعلم ، لكن لا هؤلاء اللوانى يعلم . و إن كان الذى يمشى يطأ ، لكن لا إذ يطأ ، وعلى هذا المثال وفى هؤلاء الأُخَر .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

وأما فى هؤلاء اللواتى من العرض فهذا الحل الواحد فى جميعها ؛ وذلك أنه من قِبَل أنه غير محدود إن متى يقال فى[(١)] الأمر حين هى فى العرض وفى كثيرة يظن و يقولون ، وأما فى أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة ؛ فالنقل إذن إذ ينهج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة . و يجب أن يتقدم فيأتى بالتى له مثال ذلك . — وجميع الكلمات اللواتى كهؤلاء < هى > من العرض : أترى تعلم ما أنا مُزْمِعٌ أن أسألك ؟ أترى تعلم[(٢)] الذى يدخل أو المستور ؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك < أبٌ > . أو هؤلاء اللواتى على طريق القلة قلائل ، وذلك أنه ظاهر أن فى جميع هؤلاء ليس من الاضطرار أن يصدق الذى كالعرض فى الأمر أيضا . ولكن إنما اللواتى هن غير مختلفات فى الجوهر ، وواحد فقط يظن أنهن جميع هؤلاء ؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذى هو

١٧٩ب مزمع أن يسأل شيئا ولا للذى هو حاضر

---

(١) ف : على . (٢) ف : تعرف .

[٣٦٧ ب] نقل عيسى بن زرعة

هى دائما مثل التى تكون من الضد ، لا مما عنه كانت الكلمة — مثال ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقض بالقسمة ، و إذا كان بالقسمة كان ذاك بالتركيب ؛ وأيضا إن كان عن الشكلة المسماة الحادّة ، فالنقض يكون بالشكلة التى تسمى الثقيلة ؛ و إن كان بالثقيلة فبالحادّة . — و إن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقض إنما يكون عندما يأتى باسم مضاد — ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال فى الشىء إنه ذو نفس ، فرفعنا لذلك يكون بالا يكون القول دالا على ما هو غير ذى نفس ، و إن قال إنه غير ذى نفس وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذى نفس . — فكذلك يجرى الأمر فى المراء . — فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقض يكون بالضد[1] : أتراه يعطى ما ليس بموجود له ؛ وليس يعطى ما لا يوجد له ، بل ما هو كالذى لا يوجد له ، أى كعبا واحدة فقط كما قيل . وأترى الذى تعلّمه إنما علمه بالتعليم[2] أو بالاستنباط ؟ — إلا أن هذه ليست التى تعلمها . وإن كان إذا مشى يتوطأ[3] ، إلا أنه ليس يتوطأ < إذا > مشى . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

فأما نقض التى تكون بنحو العرض[4] فهو واحد فقط فى جميعها .

فلأن الوقت الذى يحمل فيه الشىء على الأمر إذا كان الشىء محمولا على

(١) ف : بما يضاد . (٢) ف : رجلا . (٣) ف : يدرس .
(٤) ف : المضاف .

العرض غير محدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولا على أمور كثيرة وغير محمول فى جزئيات من الأمور حملا ضروريا ، فيفعل الحمل إذن فى جميعها على أنه ليس من الاضطرار . وينبغى أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة . — وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض : أتراك تعلم ما أريد أن أسألك عنه ؟ فأنت تعلم إذن الذى يدخل ، أو المخفى ؟ أترى التمثل (١) لك عبد أو الكلب الذى لك أب ، أو هذه الأشياء التى على جهة التصغير صغار . فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق فى الأمور على جهة العرض لا من الاضطرار . والأشياء الداخلة فى باب الجوهر فقط هى التى يظن بجميعها أنها واحدة غير مختلفة . وليس أن يكون الخير موجودًا خيرًا وأن يكون من شانه أن يسأل عن مسئلة شىء واحد
١٧٩ ب بعينه ، وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة (٢) ، ولست (٣) ، وإن كنت عارفا بالذى يدخل ، أكون بقوريسقوس —

[١٣٦٨]   نقل قديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقسمة ؛ وإن كان من القسمة ، فنقضه من التأليف . — وإن كان من التعجيم الذى يدل على تثقيل اللفظ ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ . — وإن كان باشتراك الأسماء

(١) ف : فعل .   (٢) ف : وصلة .

(٣) ش : نسخة : ولست وإن كنت عارفا بقوريسقوس وغير عارف بالذى يدخل أكون عارفا وغير عارف بالشىء بعينه .

فنقضه باسم مخالف لمعنى ذلك الاسم ؛ أى إن قال القائل قولا < عن شيء إنه > ليس بذى[1] نفس فنقض قوله برفع ذلك ، وألا نفس لما يثبت له النفس[2] . — وكذلك يجوز النقض فى التضليل الكائن من التشكيك . — وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها ، فإن النقض فيه مما يضاده ، كقولك لا محالة إنه قد يعطى أحد ما ليس له . فيقال لك : لا ما ليس له ، بل ما له — كمن ليس له ، بل الكعب الواحد فقط . ومن ذلك أن يقول : لا محالة أن من علم شيئا إذا وجده أو تعلمه : إياه علم ، ومن مشى فى شيء : إياه وطئ ، وسائر ذلك من[3] هذا النحو .

٢٤

< حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض >

فأما التضليل الذى يكون من العارض فى الكلام فنقضه واحد فى جميع الأنحاء ، لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس الشيء المقول ؛ وذلك أنه فى البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون ؛ وفى البعض زعم [أن] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار ، لأنه لا ينبغى إثبات الكيف[4] . — والكلام الذى يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك ، وأنك تعلم من الداخل علينا والمختفى منا ، وأن الصنم عملك ، وأن لك كلبا هو أبٌ . فلا محالة أن الذى يكون مرارا كثيرة قليلا أنه قليل . ففى كل هذا الكلام قد بان بأن العارض

(١) ص : بذات النفس . (٢) تحتها : التعيين . (٣) ف : على .

(٤) هنا تعليق : لكن ينبغى أن يكون مبينا لبيان النوع الذى إليه تنسب هذه الصفة المحمولة .

فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر . وإنما يرى ذلك(١) جائزا فيما كان له قوام على حياله بفصل جوهرى . فأما الجواد فى نفسه فليست
١٧٩ ب حاله فى أنه جواد وأنه مسؤول، حالًا(٢) واحدة فى أن يكون داخلا وهو فلان ذلك، لم يجب أن أكون عارفا بفلان وأنا جاهل بالداخل، فأكون به عارفا(٣) غير عارف .

[٣٦٨ ب] نقل يحيى بن عدى

أو مستور للذى يدخل وقريب يكون شيئا ، ولفورفسقوس ليس عن كتب(٤) أعرف فورفسقوس ولا أعرف الذى يدخل، أعرف ولا أعرف واحدًا بعينه، ولا إن كان هذا عملا هو عَمَلٌ لى : لكن إما ملك وإما أمر وإما شىء آخر ، وبهذا النحو وفى الأُخَر .

ويحل ناس ويرفعون(٥) السؤال، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف أمرا واحدا بعينه أو لا يعرف، لكن ليس به(٦) بعينه : فإنه إما إذا عرفنا الذى يدخل إذ لا يعرف فورفسقوس يقول يعرف ولا يعرف، لكن ليس به بعينه(٧) .

على أنه أما أولا كما قلنا(٨) وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتى من واحدٍ(٩) بعينه تقويمٌ واحدٌ بعينه . وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان فى الذى يعلم،

---

(١) ف بالأحمر : أن (ذلك جائز ...) . (٢) ص : حال . (٣) ص : عارف .
(٤) ص : إن كتب . (٥) ف : ويبطلون . (٦) ف : بها .
(٧) ف : بها بعينها . (٨) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .
(٩) ف : يعرف .

لكن فى الموجود وكيف حاله للشكل بعينه — مثال ذلك إن كان هذا أبا وهو لك : وذلك أنه إن كان هذا صادقا فى أفراد ومحتمل أن يعرف أو لا يعرف واحدا بعينه لكن هاهنا ليست التى قيلت مشاركة ولا فى شىء . — وليس يمنع شيئًا أن تكون الكلمة واحدة بعينها شناعاتٌ كثيرة ، لكن[1] ليس كل برهان الخطأ هو حل[2] ، وذلك أنه محتمل أن يبين شيئا إذ يؤلف كذبا ، ومن ذلك لا يبين — مثال ذلك كلمة زينون[3] أنه ليس يوجد أن يتحرك . فإذًا إن تسرع إنسان إلى أن ينتج أنه غير مشهور[4] إذ ينتج أنه غير مشهور يخطئ وإن كان مؤلفا عشرة ألف مرة ، وذلك أنه ليس هذا حلا[5] : لكن يتبين قياس كاذب من ذلك الكاذب . فإذن ليس بمؤلف[6] يتسرع إلى أن ينتج كذبا <أو صدقا> ما[7] هو دلالة على ذلك الحل . — ولعل هذا أيضا ليس يمنع شىء أن يعرض فى أفراد ، لكن فى هؤلاء لا يظن هذا أيضا ؛ وذلك أن قور يسقوس أيضا يعرف أنه قور يسقوس ، والذى يدخل أنه يدخل . ومحتمل أن يظن أنه يعلم واحدًا بعينه ولأمثال ذلك أما أنه أبيض فيعرف ، وأما أنه مُغَنٍّ فلا يستدل به وهكذا —

نقل عيسى بن زرعة

بعينه عارف وغير عارف ؛ ولا إذا كان هذا عبدا فإن هذا العبد هو عبدٌ لى ، لكن أيما ملكوا[8] أو أمر من الأمور أو شىء آخر ، وعلى هذا النحو يجرى الأمر فى الأشياء الأُخَر .

---

(١) ف : إلا أنه . (٢) ف : نقض . (٣) ف : برهن . (٤) ف : معتقد .
(٥) ف : نقضا . (٦) ف : يؤلف . (٧) ص : وإما . (٨) ف : قنية .

وقد ينقض[1] بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا[2] يعرفه ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة . فإنا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقوريسقوس غير عارفين[3] فقد نقول فى الشىء الواحد بعينه إنا نعرفه ولا نعرفه . إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة . — على أنه يجب كما قلنا فيما سلف[4] أن يكون إصلاح[5] الأقاويل المأخوذة من شىء واحد بعينه واحدا بعينه؛ وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة[6] ، بل على أنه موجود كيفما اتفق — مثال ذلك إن كان هذا[7] أب وهو لك فإن كان هذا صادقا[8] وكان ممكنا فى أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أن ليس للتى ذكرت شركة فيما قيل ها هنا . — وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شناعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضا لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ، إذا كان الذى ألف كاذبا ، أن يبين شيئا أكثر من أن لا يبين — ومثال ذلك قول زينن إنه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان[9] أن يقيس على خلاف الرأى المشهور ، وكان إذا قاس على خلاف الرأى المشهور يخطئ ، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لما كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه . — ولكل

---

(١) ف : يحل . (٢) ف : أولا . (٣) ص : عارفون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٥) ف : تقويم . (٦) ف : بقصد . (٧) ص : بهذا .

(٨) ص : صادق . (٩) ف : رائم .

هذا لا مانع يمنع من أن يعرض فى أفراده[١]، إلا أن هذا ليس يظن أنه موجود فى هذه ؛ وذلك أنا إنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس ، ونعرف الذى يدخل بأنه يدخل . وقد يمكن أن يتوهم فى الشىء الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه — مثال ذلك : أما الأبيض فإنا نعرفه ، فأما الموسيقار فليس نعلم : فعلى هذا النحو —

[١٣٦٩] نقل قديم

وأيضا إذا كان هذا عملا[٢] معمولا ، وهو لى ، لم يجب لذلك أن يكون عملى ، بل إنما هو مباع لى أو أمر من سائر أمورى .

وقد ينقض أقوام هذه المسألة بالرفع ، فيزعمون أنه يمكن[٣] الصبى أن يعرف وأن يجهل ، إلا أن ذلك لا يكون معا ، لأنك إذا عرفت فلانا أو علمت أن داخلا دخل ، وقد كان الداخل فلانا ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه ، فقد علمته وجهلته ، و إن كان كل واحد منهما فى حال غير حال الآخر . — وقد قيل أولا[٤] إنه ينبغى لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من نفس[٥] ذلك الكلام ؛ وليس يكون ذلك إلا أن تصير

---

(١) ف : جزئيات . (٢) ص : عمل معمول . (٣) تحتها : يكون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب س ٣١ .

(٥) ف بالأحمر : غير .

المقدمة مُخبِرةٌ عن آنيـة الشيء، لا عن[1] العلم به، كقولك : هذا أب، فهو أب لك . ولكن، وإن كان هـذا حقا فى بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشيء وأن يجهل لأنه فى هذا الموضع لا يشرك لما قيل . — وليس يمتنع القول من أن يكون فيه خطأ كثير . وليس إظهار الخطأ نقضاً[2] له : فقد يمكن الإنسـان أن يبصر كذب[3] تأليف القيـاس، ويجوز ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة . من أجل ذلك وإن رام أحد تأليف القياس لبدا أن ذلك مخطئ وأنه لا إمكان فيه، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرة على هـذا النحو، لما كان ذلك ناقضا لذلك القول، لأن بعض القول إنما هو إظهار كذب المقياس من الجهة التى هو فيهـا كذب . — وعسى ألا يمتنع هذا من أن يكون عارضًا فى طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به، لأن فلانا والداخل قـد يمكن أن يعـرف كل واحد منهما وألا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف أنه رقاص : فبهذه الجهة —

[٣٦٩ ب] نقل يحيى بن عدى

إياه بعينه يعرف ولا يعـرف، لكن ليس به بعينه[4] أن هـذا الداخل وقوريسقوس والذى يدخل والذى لقوريسقوس يعلم .

---

(١) ف بالأحمر : (الشيء) لأن (العلم به ...) .
(٢) ص : نقض .
(٣) مصلحة بالأحمر هكذا : بـ(كذب ...) .
(٤) ف : بها بعينها .

وعلى هذا المثـال يخطئ هؤلاء أيضا الذين يحـلون أن : " كل عدد قليـل " — بمنزلة الذين يقولون(١) — وذلك أنه إذا لم ينتج(٢) هـذا ، نقض < الذين > يقولون إن التى تنتج [illegible] ف : وذلك أن جميعها كثيرة وقليل — يخطئون .

وأفراد يحلون(٣) هؤلاء التى تؤلف : أيهم هو لك أب أو ابن أو عبد — بأنها مضاعفة . هذا على أنه ظاهر أنه إما أن قيلت من أنها على طريق الكثرة ترى تبكيتا أيضا ، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثيرة بالحقيقـة ، وأن هذا يكون ابنا لهـذا . فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سـيدا للابن ، لكن(٤) التركيب هو من العرض . أترى هذا هو لك؟ نعم . — وهذا هو ابن ، من قِبَل أنه عرض أن يكون ابنا ، فهذا إذن هو لك ابن ؛ لكن ليس لك ابنا . ١٨٠ ا

وأن يكون شيء من الأرديا(٥) جيدا ، وذلك أن الحكمة هى علم الشرور . وهذا لا يقـال على طريق الكثرة ، لكن < على سبيل أن هـذا > ملك < لتلك > . وإن كان على طريق الكثرة (وذلك أنا نقول إن الإنسان للحيوان وليس لشيء آخر ؛ وإن قيل شيء عند الشر ليس من قبل هـذا هو للشرور ، لكن هذا للشرور) ، فمن الذى فى شيء أو على الإطلاق . < ولكن ، > ترى هذا على أنه محتمل ، عسى أن يكون شيء للشرور على نحوين . — لكن لا فى هذه الكلمة ، لكن إن كان شيء عملا جيدا إذ هو

(١) ف : قلنا . (٢) ف : بجيع . (٣) ف : ينقضون .

(٤) ف : إلا أن . (٥) يقصد منها أن تكون جمع : ردىء .

ردىء، وكثير[1] أو لا هكذا؛ وذلك أنه ليس إن كان جيدا ولهذا — جيد لهذا ومعا . أن يقول أيضا إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثرة[2]: وذلك أنه ليس إن دللنا حينا على شيء وقتا ليس يدل على « إبدا[3] » ابتداؤها .

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية>

أما وهؤلاء اللواتى من أن يقال هـذا على الحقيقة لأين أو فى متى[4] أو كيف أو بالإضافة ليس ينقض على الإطلاق للذى ينكر بنتيجة نحـو النقيض إن كان محتملا أن ينفعل شيء من هؤلاء . وهؤلاء أضداد ومتقابلة ، وأن يضع وأن يرفع : أما على الإطلاق فليس ممكنا أن

نقل عيسى بن زرعة

نكون عارفين[5] بالشيء الواحد وغير عارفيـه . إلا أنّا ليس من جهـة لذى يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذى يدخل وما لقوريسقوس .

وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن "كل عدد قليل" بمنزلة ما يكون فى التى ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى قد انتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر .

---

(١) ف : وخاصة . (٢) ص : شىء . — ف : أى على أنحاء كثيرة .
(٣) ص : ليإذا منيا ابدءا أو... (٤) ف : بشىء .
(٥) ف : عارفون ؟

وقد يحل بعضُ[2] النـاس قولَ الذين يؤلفون[1] على أنه أب لك أو ابن
أو عبد من طريق مايدل على التى من معنى واحد وعلى أنه ظاهر أن التبكيت ١٨٠ ا
إن كان إنمـا يظن موجـودا من أجل ما يقال على أنحاء كثيرة . فينبغى أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقـة تقال على معانٍ[3] كثيرة؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابنا لهذا إن كان الابن ملكا له ، لكن التركيب إنمـا هو من العرَض . أترى هـذا هو لك ؟ فيقال : نعم ! وهذا هو ابن من قبـل أنه عرَض له أن كان ابنا . فهـذا إذن هو لك ، وهو ابن، إلا أنه ليس بابن لك .

وكذلك يجرى الأمر فى أن بعض الشرور خير، وذلك أن الحكمة هى معرفة الشرور، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو مِلْك، فإن كان يقال على أنحاء كثيرة (فإنا قد نقول فى الإنسان إنه لحيوان[4]، وليس هو لشىء آخر؛ و إن نسب شىء إلى الشرور كان لذلك موجودا فى الشرور)، الا أن هذا الموجود فى الشرور يظن أنه مما يوجد فى شىء وعلى الإطلاق. — على أنه عسى أن يمكن فى الشىء أن يكون خيراً وفى الشرور بجهتين. — الا أن ذلك ليس يكون فى هذا القول، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله وهو ردىء، ولعله على الأكثر ليس كذلك ؛ وذلك أنه إن كان جيدا وكان لهذا فإنه يكون جيدا لهذا . ومع ذلك فالقول فى الإنسان إنه لحيوان ليس يقال على أنحاء كثيرة . وذلك

(١) ف : ينقض . (٢) ف : يقبسون . (٣) ف : أنحاء .
(٤) ف : حيوان .

أنا ليس نقول فى الوقت الذى نشير إلى شيء إن هذا يقال على أنحاء كثيرة. فأما إذا قلنا[1] نصف سطر من شعر أوميروس فإننا ندل على[2] " إيلياذا " — ومثال ذلك : « اذكرى لى أيتها الآلهة السخط المهلك[3] لآخيلوس ... » .

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية>

وأما هذه التى يقال إنها هذا الشيء على التحقيق ، فليس يكون بعضها عند من يفكر فى أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنها فى مكان أو فى متى[4] أو كيف أو مضاف على الإطلاق ، إذ أمكن أن ينفعل شيء من هذه ؛ وليس يمكن أن نوجب الأضداد والمتقابلات لشيء واحد بعينه ونسلبها على الإطلاق

[١٣٧٠] نقل قديم

نعرف الشيء ولا نعرف ، فهما جهتان . فأما فلان ، وهو الداخل ، فمعرفة ذلك قد تمكن من جهة واحدة .

وقد أعطى أولئك الذين ينقضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد التى قلنا ، فهم يخطئون ، و إن قالوا إن كل عدد قلة وكثرة .

ومن الناس من ينقض الكلام بالتأليف كقولك إن لك أبا وابنا

١٨٠ا أو عبدا . ومعروف أنه ، وإن كان التضليل مما إذا قيل كانت له

(١) ص : سطل ! (٢) ص : ذلم — وهو خطأ ، كما فى اليونانى .

(٣) ص : لمهلك . (٤) ص : شيء .

أوجه[1] كثيرة لأنه يجب للاسم والكلمة أن تحصر معانى كثيرة : فأما أن يكون هذا ابنا لهذا ومولى لعبد، فهو ترتيب من العَرَض[2] فى الكلام، لا مما يقال على النحو بأوجه[3] كثيرة . ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ «نعم» . ثم يقال < لك[4] > وهو له ؟ فيقول : نعم[5] ! فلا محالة أنه . ولذلك عرض[6] فى الكلام أن كذلك وألا يكون — يكون .

ومن ذلك أن نقول : قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف بالشرور . ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد[7] حدة له، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه (إذ نزعم أنه حيوان ؛ إلا أنه ليس للأشياء شيء ؛ فالشيء، و إن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر)، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل المخيل . — مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشىء من الشىء نكير . — لا فى مثل هذا القول بل فيما كان عبدا وهو صالح، فإن الأكبر أبدا إنما هو ثم اسم الشر، وعسى ألا يكون هكذا ، لأنه إن كان صالحا لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحا لذلك . ولسنا إذا قلنا إن الإنسان لحيوان كان ذلك مما يقال

---

(١) ف : وجوه . (٢) ف بالأحمر : تركيب . (٣) ف : بوجوه .

(٤) الزيادة فوق الكلمة السابقة . (٥) ش : يفرق لا غ(ير) .

(٦) ص : لأنه عرض ... — ثم ضرب بالأحمر على : « لأنه » .

(٧) ف : هو .

بجهات كثيرة ، فقد نقول قولا وندل به على شيء . وإن بقينا منه شيئا لم يجب بذلك أن يكون مقولا على جهات كثيرة كقولنا : نصف بيت من الشعر ، فإنا ندل < به >(1) على كذا وكذا ، وذلك أن المعنى مرسل على غير تحقيق .

[٣٧٠ ب] نقل يحيى بن عدى

يكون له بعينه ؛ وإما حينا لكل واحد أو إضافة أو كيف ؛ أو إما له حينا على الإطلاق فلا شيء يمنع . إذا كان : أما هذا فعلى الإطلاق ، وأما هذا فحينا ، فليس يعد تبكيتا . وهذا يرى فى النتيجة نحو النقيض .

وجميع الكلمات التى هى هكذا التى هى بهذه الحال : أترى محتمل أن يكون الذى ليس هو لكن يوجد شيء ليس هو ، وعلى هذا المثال : والذى هو موجود لا يكون ، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء الموجودات . — أترى محتمل أن يحلف ويحاف واحد بعينه حسنا ؟ أترى محتمل أن يطيع ولا يطيع واحد بعينه معا ؟ — أو لا أن يكون شيء ويكون واحدا بعينه يعطى ؟ وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق ؛ ولا أن يحلف حسنا هذا ، أو حينا يحلف حسنا من الاضطرار ؛ وأن الذى يحاف يحلف
١٨٠ ب أو أن يحاف حسنا إذ يحاف هذا فقط . وأما أن يحاف حسنا فلا . ولا إذ لا يطيع فى شيء ، وعلى هذا المثال . — وكلمة بعينها له بعينه أن يصدق وأن يكذب معا ، لكن من قبل أنه لا يكون يرى حسنا إذ أنت تعطى معنى

(١) الزيادة فوق الكلمة التالية .

على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى بصعوبة[1]، وليس شيء يمنعها أن تكون أما على الإطلاق فكاذبة ، وأما فى شيء فكاذبة أو صادقة فى شيء ؛ أما صادقة فلا . — وعلى هذا المثال فى هؤلاء المضافات أيضا، وأين، ومتى؛ وذلك أن جميع هذه الكلمات اللواتى هكذا من هذه تعرض : أترى الصحة خير أم اليسار؟ — لكن للجاهل والذى لا يستعمل على استقامة ليس بخير، فإذا خير ولا خير. — أترى أنه صحيح إذ أن يمدح بالتدبيرات الخيرة[2]، لكن موجود حينا ليس بفاضل . فإذن هو بعينه له بعينه خير ولا خير، وألا يمنع شيء إذ هو خير على الإطلاق ، وفى هذا لا يكون خيرا أو فى هذا خير، لكن لا الآن ، لكن لا هاهنا خير . أترى الذى لا يريده الحكيم شر أن يلقى الخير لا يريد . فالخير إذن هو شر؛ وليس هو واحدا بعينه .

نقل عيسى بن زرعة

فأما أحيانا فقد يوجد كل واحد أن يكون إما مضافا أو كيفا أو أن يوجد أحدا على الإطلاق ، فلا يمنع مانع من ذلك . إن كان هذا إذن موجودا على الإطلاق، < وهذا الآخر موجودا[3] > فى بعض الأوقات ، فليس هو بعد تبكيتا . لأن هذا إنما يظهر فى النتيجة عند المناقضة .

وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هى التى هذه حالها . أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود ؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود؛ فعلى هذا

(١) ف : يعسر . (٢) ف : الجيدة . (٣) ص : موجود .

المثـال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئا من هـذه الموجودات . أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسنا مصيبا فى أن حلف واستحلف ؟ وليت شعرى يمكن فى الواحد بعينـه أن يطيع واحدا بعينه ولا يطيعه معا ؟ أو ليس لنا أن نسلم فى الشىء الواحد أن يكون ولا يكون ؛ وذلك أن ليس أن يوجد الشىء وأن يوجد على الإطلاق شىء واحد بعينه ولا إن كان محسنا فى أيمانه هذه ، أو أحيانا ، فمن الاضطرار أن يكون محسنا[1] فى أيمانه . والذى يحلف ويستحلف إما أن يكون محسنا[1]
١٨٠ ب فى استحلافه هذه اليمين فقط . فأما أن يكون محسنا فى الاستحلاف ؛ فلا . وليس يكون ، وهو غير مطيع ، إلا إذا أطاع فى شىء . — وعلى هذا المثال يكون القول الواحد يصدق فى الواحد بعينه ويكذب معا . إلا أن ذلك من قِبَل أنه لم يكن قد أنعم النظر فى أيها يجب أن يسلم ، وهل هو أنه يصدق على الإطلاق أو يكذب ، لأن الوقوف على هذا مما يعسر . ولا مانع يمنع من أن يكون القـول يكذب على الإطلاق ويكون كاذبا فى شىء ، أو يكون صادقا فى شىء وغير صادق . — وكذلك يجرى الأمر وفى التى من المضاف والتى من أين ومتى ؛ وذلك أن فى جميـع أمثال هـذه الأقاويل تعرض من هذه : أترى الصحة أبر[2] أم اليسار ؟ إلا أنها للجاهل ولمن يستعملها على خلاف[3] ما ينبغى ليسا[4] أبر[5] ، فهما إذن خير ولا خير . وأترى الصحيح أو المحمود

---

(١) ص : محسن مصيب . (٢) ف : مصيبا . (٣) ف : خير . — ص : ولم يستعملها . (٤) ف : غير . (٥) ف : خيرا .

السيمة خير ؟ إلا أن هذا ربما كان غير فاضل ، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيرا وليس بخير(١)؛ أو يكون لامانع يمنع من أنه إذا كان خيرا على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون فى هذا الشيء خيراً(٢)، إلا أنه ليس فى هذا الوقت(٢)، أو ليس هو فى هذا الموضع خيرا . أترى ما ليس يطلبه الحكيم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر . وليس القول بأن الخير شر، والقول بأنا نطرح الخير — شيئا واحد بعينه .

[١٣٧١] نقل قديم

٢٥

<حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية>

فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف، و بعضه ليس بمرسل . ويجب تفقد نتيجته كيف حالها فى التناقض إن كان يمكن عرض شيء من هذه لها، لأن المتضادة والمختلفة فى الإثبات والنفى لا يمكنها أن توافق <فى>(٣) شيء واحد . ولا يمتنع فى الجملة من أن يكون فيها بعض هذه : إما كيف و إما أين و إما متى، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى . فلم يكن فى ذلك بمدٍّ تضليلٌ . وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها فى التناقض .

وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام ، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بموجود . فعلى هذا النحو : الموجود

---

(١) ف : خير . (٢) ص : خير . (٣) الزيادة فوق الكلمة التالية .

ليس بموجود، لأنه ليس يصير شيئاً من الأشياء . فمن ذلك أن نقول أيضا إنه يمكن الإنسان أن يصدق فى أيمانه وأن يخفر معا، وأن يطيع[1] وأن يعصى . — وليس يستوى[2] أن يكون الشيء محصورا وأن يكون مرسلا، ولا إن حلف حالف صادقا كان مضطرا أن يكون فى وقت من الأوقات أو ضرب من الضروب صادقا، لأن من حلف أن يحنث فقد صدق فى حنثه فقط،

١٨٠ ب وليس بصادق فى غيره . وكذلك القول فى الطاعة والعصيان معا، والكذب والصدق معا . — ولكن من أجل أنه لا يستبين حسنا بأن يرى الأمرين بحيث التكلم بالصدق أو بالكذب، لذلك م تخيلت فيه الصعوبة . وليس يمتنع من أن يكون مرة صادقا، ومرة كاذبا، أو شيئا صادقا وشيئا غير صادق . — وكذلك نقول فيما كان مضافا إلى متى وأين . فكل ما كان شبيها بهذا الكلام إنما يعرض فيه التضليل من هذه الجهة . ومن ذلك أن نقول[3] لا محالة إن الصحة والغنى خير، إلا أنهما عند الأحمق الذى لا يستعملها كالذى ينبغى ليسا بخير؛ فهما ليسا بخير . ومن ذلك أن نقول : الجهاد فى الحذر خير،

---

(١) تحتها : يعطى . (٢) ص : سوا .

(٣) ش بنقل آخر: أرأيت الصحة خيرا أم الغنى هو هل ولم (ص : لم) لايستعمله فى حقه وكما ينبغى، فليس بخير فهو إذن خير ولا خير . وكذلك : أى هاتين أفضل : أن يكون الإنسان صحيحا، أو أن ينمو (ص : ينموا) بالسيرة ؟ فقد يوجد فى الأعيان غير فاضلة؛ فهو إذن بعينه ولا بعينه فاضل، وغير فاضل .

وربما لم يكن بخير . فقد صار الشيء خيرا [أ] وغير خير معا . وليس يمتنع (١) من أن يكون الشيء بجهة خيرا ، وبجهة غير خير ، أو فى وقت من الأوقات إلا فى الآن ، أو فى مكان ما ، لا فى غيره . ومن ذلك أن يقول إن ما لا يريده الحكيم فذاك شر ؛ وليس يريد الحكيم اطراح الخير ، فالخير بذلك شر ؛ وليس يستوى (٢) أن يقول القائل إن الخير شر و إن إطراح الخير شر؛ وعلى هذا النحو يجوز الكلام فى السارق —

[٣٧١ ب] نقل يحيى بن عدى

أن نقول إن الشيء هو خير وأن ننفى الخير . وعلى هذا المثال كلمة « اللص » أيضا ؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريرا وأن الذى يأخذه هو شر ؛ فإذًا ليس يريد شرا ، بل خيرا ، وذلك أن «أنْ يأخذ» خير . والمرض هو شر ، لكن لا أن يقبل المرض . أترى التى للعادل أشهى من التى للجائر ، والتى على طريق العدالة من التى على طريق الجور ؟ لكن أن يموت على طريق الجور أشهى ؟ أترى للعادل هو أن لكل (٣) إنسان هؤلاء اللواتى له ، وهؤلاء إن حكم إنسان بحسب رأيه و إن كن كاذبات أيضا فهن حقيقيات من السنة ، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل . و إن : أيجب أن نحكم على الذى يقول هذه (٤) العادلات ، أم على الذى يقول هذه (٤) الجائرات ؟ لكن أما الذى يجار عليه أنه عادل فيكفى أن يقول من قبل هذه الأعمال (٥) التى انفعل هذه اللواتى

(١) ش : بنقل آخر : وليس شيء يمنع إذا كان الشيء خيرا مرسلا (ص : غير مرسل) أن يكون على وجه من الوجوه خيرا (ص : خير) وعلى وجه آخر لا خيرا (ص : خير) ، ولكن ليس الآن ولا ها هنا . (٢) ص : يسوا . (٣) ف : يوجد .
(٤) ف : هؤلاء . (٥) ف : الأفعال .

هن أجوار ، وذلك أنه ليس إن كان أن ينفعل شيئا على طريق الجور شهيا معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل؛ لكن أما على الإطلاق فمعنى على طريق العدل . فحينئذ ولا شيء يمنع — إن على طريق الجور أو على طريق العدل — أن يوجد له هؤلاء اللوانى له عدل . وأما هؤلاء الغرائب فغير عدل .

وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعادل ؛ فلا شيء يمنع — مثال ذلك أنه إن كان يكون بحسب رأى الذى يحكم ، وليس إن كان هذا أو هذا عدلا ، وهكذا على الإطلاق عدل أيضا . وعلى هذا المثال ، و إذ هن جائرات فولا شيء يمنع أن يقول إنهن للعادل ، وذلك أنه ليس إن قال للعادل فمن الاضطرار تكن عادلات ؛ كما أنه ، ولا إن قال نافعات . وعلى هذا المثال فى هؤلاء العادلات . فإذن ليس إن كن هؤلاء اللواتى يقلن جائرات يغلب الذى يقول هؤلاء الجائرات . وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتى يوجد أن يقال

١٨١ أ وهؤلاء اللواتى على الإطلاق فأن ينفعل بالجائرات .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

وأما هؤلاء اللواتى تكون من حد التبكيت فلنفي كما رُسم أوّلاً[١] — .

نقل عيسى بن زرعة

والقول فى السارق مما يجرى هـذا المجرى ؛ وذلك أنه ليس إن كان السارق شريرا فـ"أن يأخذ" هو شرير؛ إلا أن قبول المرض ليس كذلك .

(١) ف : قبل .

وأترى إذا كانت العـادلة آثر من الجائرة ، فالتى على جهة العدل آثر من التى على جهة الجور ؟ — غير أن الموت على جهة الجور آثر . وأترى من صفات العادل أن يكون ماله مبـذولا لكل أحد ؟ فإن هذه الأشياء ، و إن كانت كاذبة إذا نظر الناظر فيهـا بحسب اعتقاده، فإنها بحسب السُّـنَّة حقيقية ، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلاً(١) وغير عادل . — وأترى يجب أن يحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة ، أو على الذى يقول إنها جائرة ؟ — فأما الذى لحقه الجورُ فقد يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهـة الجور مُؤْثرا فإن الجور يكون آثر من العدل ، بل من الذى على جهة العدل على الإطلاق . فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إمّا على جهة الجور أو على جهة العـدل : والعدل هو أن تكون الأشـياء التى هى له موجودة له ، فأما وجود هذه الأشـياء الغريبة له فليس بعدل . ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة ، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم . وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هـذا النحو فهى عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة . — فلا مانع يمنع إذا كانت جائرة من أن نقول فيها إنها عادلة . وذلك أنّا ليس إذا قلنا إنهـا عادلة تكون عادلة من الاضطرار . وكما أنّا ليس إذا قلنا إنهـا نافعة تكون نافعـة ، فكذلك يجرى الأمر فى الأشـياء العادلة . فإذن ليس

---

(١) ص : عادل .

إن كانت هـذه التي تقال جائرة فإن الذى يتمول الجائرة يكون غالبا ؛ وذلك أنه يقول فى هـذه الأشياء التي يجوز أن يقال فيها إنهـا عادلة ، وفى الأشياء التي على الإطلاق إنها جائرة لـما من شأنها أن تقبله من الانفعال .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

١٨١ ا فأما نقض التي تكون من حدّ البكيت بحسب ما رسم —

[١٣٧٢] نقـــل قـــديم

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء شرًّا(١) ، لأن ليس كل أحد يريد الشر ، و لأخذ فى نفسه خير . ومن ذلك أن المرض شر ، وليس استدفاع المرض بشر . ونقول أيضا لامحالة أن العدل وما كان بالعدل مقدّم على الجور وما كان من الجور ، إلا أن مَنِيّة الإنسان بأن يكون مظلوما متقدمة على المنية بعدل . — ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدّما على العدل ؛ ولكن إذا كانت المنيّة على جهة ظلم أصلح للمبتلى بها من المنية بعدل ، < لم >(٢) يجب لذلك أن يكون الجور متقدّما على العدل ، بل العدل فى الجملة مقدّم . وليس يمتنع أحد من أن يكون ميتا بظلم الله ، والظلم عنده خير من العدل . ومن هذا النحو أيضا أن يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلا بظنّه

---

(١) ف : أنه .

(٢) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

والحكومة فى نفسها باطل ، فذاك يجب ثباته فى السنة[1] . فأن يوجب ذلك فلا محالة أن الشيء فى نفسه جور و باطل وعدل وجور ، إلا أنه لا تمتنع تلك الحكومة من أن تكون بجهة من الجهات عدلا فى جملة الحكومات . وكذلك قد تكون أشياء جائزة فى نفسها و يقال أنها عادلة لمكان ما قيلت عادلة كمثل المتناقضين . فالقول لا يجب لذلك أن يكون ناقضه بالفعل . من أجل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائزة لا يمتنع القول من أن يكون عدلا و إن نفظ بالجور ، لأنه يقول كلام حكاية للظلم تاعت للعدل .

٢٦

< حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

١٨١ a فأما الذين يحملون التضليل فى كلامهم غير حال التى ذكرنا أولا فلنفحص[2] عن نتيجتهم فيه كيف حالها فى التناقض عند نفسها وفى أن يثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمن واحد . وما قد قيل فى ابتداء المسألة «لا يفرق» . لأنه لا يمكن الشيء أن يكون ضعفا وغير ضعف ، فيه مقارنة . وجميع هذا يحل فيه فيقال هكذا أى شيء قد صار التضليل ولكن يقال قولا وليس الكلام تقولك : أرأيت من عرف كل واحد أنه واحد كان عارفا بالأشياء ؛ والجاهل أيضا كذلك . فالإنسان إذا عرف

---

(١) يلاحظ على هذه الترجمة أنها — ابتداء من هذا الموضع حتى آخر الفصل — لا تدع الأصل إلا باختصار .   (٢) ص : فلنفحصهم .

<عن> سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه مله(١) فقد علمه وجهله . ويقول أيضا إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذى ثلاثة أذرع ، وقد يكون من ثلاثة أذرع أربعة أذرع بالطول . والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر .

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

فأما التضليل الذى يكون فى ابتداء السؤال إن كان ظاهرا عند —

[٣٧٢ ب] نقل يحيى بن عدى

إذ يفكر فى نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه ، وعند واحد بعينه وعلى حال واحدة بعينها وفى زمان واحد بعينه . وإن سئلت فى الابتداء فلا تقر ، كأنه غير ممكن أن يكون واحد بعينه ضعفا وليس ضعفا ، لكن ليقل ، وليس يفكر أ كأنه قد كان حينا موجودا أن يبكت بتوسط التى أقربها . وجميع هؤلاء الكلمات هن من التى كهذه : أترى الذى يعرف كل واحد يعرف لكل واحد والأمور ، والذى لا يعرف كذلك ويعرف قوريسقوس أنه قوريسقوس ولا يعرف أنه موسيقار . فإذن إياه بعينه يعرف ولا يعرف . أترى الذى ذو أربع أذرع أكبر من ذى ثلاث أذرع ؟ وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيرا بحسب الطول والكبير أكبر من الصغير ، فإذن هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير .

---

(١) تحتها : سرمد !

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل >

ولهؤلاء اللواتى من أن يسأل و يأخذ التى فى الابتداء : أما إذ يسألون إن كان يكون معلوما فلا يعطى ؛ ولا إن كان يقول التى هى شنعة مشهورة، وأن الشيء غير العلم من قبل شناعة كهؤلاء الكلمات يُرَدُّ على الذى يسأل كأنه ما تكلم و بحث، وذلك أن التبكيت < كان > خلوا من الذى من الابتداء . و بعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا ، لكن إذ يؤلف كنحو هذا الضد أكثر من هؤلاء اللواتى من التبكيت .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

ولهـؤلاء اللواتى وليبين هـؤلاء اللواتى يسطون على الكلمة بعينها بالتى تتبـع . واتبـاع[1] هؤلاء اللواتى يتبعن هـو مثنى . وذلك أنه إما كما للجزء الكلى ، مثال ذلك للانسان الحيوان ؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا مع هذا، يكون هذا أيضا مع هذا . وأما كما فى تقابل الوضع، وذلك أنه إن كان هذا يتبع هـذا، فللمتقابل المقابل . ومن هـذا كلمة ماليسس أيضا : وذلك أنه يؤهل[2] أنه إن كان الذى يتكون له مبدأ، فالذى لا يتكون فليس له . فإذن إن كانت السماء غير متكونة، فغير متناهية أيضا. وهذا ليس بموجود: وذلك أن الاتباع بالقلب .

(١) ف : يلزمن .   (٢) يؤهل = يدعى ، يزعم .

نقل عيسى بن زرعة

فينبغى أن نبدأ أوّلا بالنظر فى حل مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها وفى شىء واحد بعينه ونحو شىء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفى زمان واحد بعينه . و إن كانت مما سئل عنه فى أوّل الأمر فلا يُذْعَنْ بها، من قبل أنه ليس يمكن فى الشىء الواحد بعينه أن يكون ضعفا وغير ضعف ولا يعترف بها . فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التى يُقَرّ بها . و بجميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه : أترى الذى يعرف كل واحد يعرف ما الكل واحد، ويعرف الأمور(١)؟ وكذلك الذى لا يعرف، وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقارية ؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه . وأتُرى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذى الثلاثة الأذرع ؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فيكن أعظم من ذى الثلاثة الأذرع بحسب(٢) الطول . والأكبر هو أكبر من الأصغر، فيكون إذن الشىء الواحد بعينه أكبر من شىء وأصغر منه .

٢٧

< حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

وأما هذه التى تكون مما يوجد بالمسئلة فى أوّل الأمر فإنهم إذا سألوا فكان سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسلمها، ولا إن كانت التى نقولها مشهورة بسبب الشناعة وإن غلطنا — لعدم العلم — عن شناعة أمثال هذه الأقاويل

(١) ف : الأعمال . (٢) ف : من جهة .

فارجع على السائل باللوم من قبل أنه لم يفحص عما تكلم فيه ، وذلك لأن التبكيت كان على غير ما أخذ أولاً ، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذى يسلم ، بل يكون كأنه قاصد نحو هـذا : تأليفه نحو الضد أو نحو شىء من التبكيتات .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

و ينبغى أن نتبين الأقاويل التى نعتمد فيها على اللازم من ذلك القول بعينه . وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين : وذلك أنه إما كما يلزم الكلىُّ الجزئىَّ — ومثال ذلك : الحيوان للانسان ، وذلك أنهم يسوّون بين وجود هـذا مع ذاك وبين وجود ذاك مع هـذا — ؛ أو على جهة تقابل الوضع ، وذلك أن هـذا كان لازما لهذا ، فإن ضدّه يلزمه المضاد لذلك . وقول مالسس من هذا النحو : وذلك لأنه يوجب أنه إن كان ما يتكون فله مبدأ ، فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبدأ . فإذن إن كانت السماء غير مكوّنة فهى غير متناهية ؛ وليس الأمر كذلك .

[١٣٧٣]   نقل قديم

الفحص فلا يُعطَى جواب ؛ لا و إن كان الحق مظنونا و إن ذهب على السامع ولم يفطن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام ، فليرد على السائل كمن لم يضل ، لأن الضلال قد يكون بغير ما فى الابتداء . ثم من بعد ذلك ما أعطى من شىء ، الفكر مؤتلف على التضاد .

٢٨

< حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

فأما التضليل الذى اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة ، فليشرح ذلك من نفس الكلام ، وذلك اللاحق يكون بجهتين : إما كلحاق الكل للجزء، [و] كقولك : إنسان، فإنه يلحق به الحيوان، وذلك مُسَلَّمٌ لقائله. فيكون شىء يلحق بشىء . وأما كان ذلك فى إيجاب، فيلحق الشىء بما ناقضه وخالفه، كقول ماليسس الحكيم : إنه[1] إ ـ كانت أولية لما قد كان ، < فإن > < ما[2] > لم يكن يجب الا تكون له أولية؛ من أجل ذلك إن لم يكن كوّنت السماء، فهى سرمدية[3] . فليس يكون هذا، لأن للاحق ها هنا على الخلاف .

[٣٧٣ ب]　　　　نقل يحيى بن عدى

٢٩

< حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وذاك أن جميع الذين يؤلفون فيفكرون من التى إذا زيد شىء إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شىء الواحد بعينه . ويبين هذا بعد ذلك كمن أعطى، لا كمن يظن ، لكن كالذى نحو الكلمة . وأما هؤلاء فو لا شىء يستعمل نحو الكلمة .

---

(١) ص : لأنه ، والتصحيح فوقها . (٢) الزيادة الثانية بالأحمر فوق الكلمة التالية .
(٣) تحتها : سرمد .

٣٠

< حل التبكيتات المأخوذة من جمع المسائل فى مسألة >

وأما لذى(١) هؤلاء الذين يجملون سؤالات كثيرة واحدا، فليحدد فى البدء على المكان . وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جواب واحد، فإذن لا كثيرة نحو واحد، ولا واحد نحو كثيرة أيضا، بل نضع واحدا على واحد، أو نرفع . و بمنزلة ما فى هؤلاء المتفقة الأسم : أما حينا فعليهما كليهما، وأما حينا فليس هو ١٨١ب لآخر منها أيضا . فإذن إذ ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبنا على الإطلاق، فو لا شىء يعرض أن ينفعل(٢) . وعلى هذا المثال فى هؤلاء أيضا . أما للذى يعطى على الإطلاق أنه موجود أو أنه ليس بموجود متى كان إما كثيرة لواحد، و إما واحدًا الكثيرة، و يخطئ كهذا الخطأ، فلن يعرض شىء مضاد . وأما متى كان أما لذاك فهو، وأما لذا فلا ، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما موجودان لكليهما ، و يوجد كمن يحدد، مثال ذلك وفى هذه الكلمة إن كان واحد فإذن هو خير وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحدٌ بعينه ، ولآخر آخر من قبل أن ليس هؤلاء لآخرين ، بل لهم ، وآخرون لهم ، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهن . وأيضا أما أن كان الخير يكون شريرا ، وأما ذاك الشرير فخيرا ، هذان الموجودان يكونان لاثنين غير متساويين ، إذ كل واحد يساوى هو إياه . فإذن هما لها مساويان(٣) وغير مساويين .

فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك —

---

(١) ف : نحو . (٢) ف : يكون . (٣) ص : مساويين .

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا .

٢٩

< حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وجميع الذين يؤلفون بزيادة شيء ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يعرض أن ينقض ، بل يبقى على حاله — فإنا نبين أمرهم فيما بعد ، وأنه كالمسلم لا كالمظنون ، إلا أنه كالمتوجه إلى قول ما ، وهو لم يستعمل شيئا ألبتة مما يُعْنَى به نحو القـــول .

٣٠

< حل التبكيتات الناشـئة عن جمع المسائل الـكثيرة في مسئلة واحدة >

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة واحدا فيجب أولا أن يحدّد . وذلك أن السـؤال الواحد إنمـا يقتضي جوابا واحدا . فليس تكون إذن الكثيرة نحـو واحد ، ولا الواحد نحـو الكثيرة ، لكنا إنما نوجب الواحد للواحد ونرفعه[1] . وربما أن في المتفقة أسماؤها أحيانا يقع الحمـل عليهما جميعا ، وأحيانا ليس يوجد لأحدهمـا ، فإذا لم يكن السـؤال إذن مطلقا ، وكان ١٨١ ب
جوابنـا على الإطلاق ، فليس يعـرض من ذلك شيء مؤذٍ[2] . وكذلك

---

(١) ف : نسلبه .   (٢) ص : مؤذى .

يجرى الأمر فى هذه . أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحد أو الواحد موجودا لكثيرة أو غير موجود ، فإن الذى يجيب على الإطلاق يجنى مثل هذه الجناية ، فليس يعرض له شىء مضاد . فأما إذا كان لأحدهما وغير موجود للآخر ، أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلا اثنان موجودين لاثنين ، فإنه قد يجد سبيلا إلى الأخير أين — والمثال لذلك موجود فى هذه الأقاويل : إذا كان شيئان أحدهما خير[1] والآخر شرير[2] ، فلأنه صدق أن توصف الجملة بعينها بالخير والشر و بأنهما أيضا لا خير ولا شر (وذلك أن الكلام ليس هو فى واحد واحد منها) ، فيكون إذن الشىء الواحد بعينه خيرا وشرا ، ولا خيرا ولا شرا[3] . وكل واحد من هذين يوصف بما هو موجود له و بالصفة الأخرى التى للآخر . ولأن هذه الصفات ليست لغيرهما ، بل لهما ، وتوجد لهما صفات أخر ، وهذه الأخر موجودة لهما ، وهما موجودان بحالهما . وأيضا إن كان الشر موجودا[4] فى الخير ، وكان الشر خيرا[5] ، فإن هذه تكون موجودة لشيئين مختلفين ، وكل واحد منهما موافق لذاته ، فيكونا إذا قيسا بنفوسهما متساويين .

وقد تقع هذه الأقاويل فى قصص أخر ، وذلك —

---

(١) ص : خيرا . ف : جيدا .
(٢) ص : شرير . ف : ردئ .
(٣) ص : خير وشر ولاخير ولا شر .
(٤) ص : موجود .
(٥) ص : خير .

[١٣٧٤] نقـــل قـــديم

وكما ألف مقياسا ؛ فإن زاد فيـه فلينظر فيه :. كان يغـدو(١) على ما زيد فيه حالة واحدة فى ألا يكون ممكنا . ثم بعد ذلك فليشرح وليقل(٢) كما أعطى ، لا كظنون به ، بل بقدر القول . فأما ما يصير(٣) إليه من الاستعارة والتأويل ، فذاك ليس على الكلمة أو القول .

٣٠

< حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة فى مسئلة واحدة >

فأما الذين يجعلون المسائل الكثيرة مسئلة واحدة فينبـغى [من] تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة ، لأن المسألة الواحدة بجـواب واحد ولا جوابات كثيرة لمسئلة واحدة ، بل واحد على واحد : إما بإثبات وإما بنفى ، كالذى كان فى الأسماء المشتركة ؛ فربمـا(٤) كان هذا موجودا فى كليهما ، وربمـا لم يوجد إلا فى أحدهمـا ؛ من أجل ذلك من أجاب ١٨١ ب
بجواب مبسوط مرسل(٥) لمن لم تكن مسئلته مبسوطة ، لم يعرض له شىء من التضليل . وكذلك يكون فى هـذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب

---

(١) ف : يغدوا .　　(٢) ص : ليقال .

(٣) ص : لا — والتصحيح بالأحمر فوقها .　　(٤) ف : وربما .

(٥) ص : متوسط — والتصحيح فوقها .

واحد أو جوابات كثيرة على مسئلة واحدة يعرض فيها[1] تضاد . فأما إذا قيل شيئان فكان لأحدهما شيءٌ وليس للآخر مثله ، أو قيلت كثيرة على كثيرة ، فجاز مرة أن يوجد شيءٌ لكليهما مرة ، ومرة لا ، فمن مثل هـذا يجب التحفظ — ومثال ذلك الكلام أن[2] يقول إن كان بعض الشيء جيدا وبعضه رديئا ، فأنت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد ورديء ، ولا جيد ولا رديء ، لأنه ليس أحدهما للآخر ، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيـدا ورديئا ، ولا جيـدا ولا رديئا . وأيضا إن كان الصالح يصير صالحا ويصير الطالح طالحا ، فهما لشيئين غير متساويين ، وهمـا في أنفسهما متساويان ، فيجب لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين . وقد يقع هذا الكلام في —

[٣٧٤ ب] نقل يحيى بن عدى

أن معنى كليها فمعنى جميعها يدل على كثيرين . فإذًا ليس له إياه بعينـه يعرض أن يضع وأن يرفع ، لكن للاسم : وهذا ما كان تبكيتا . إلا أنه هو ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا ، لا يكون غير الممكن .

٣١

< حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

ومن قبـل هؤلاء الذين يؤدّون إلى أن يقـول هو فهو مرارا كثيرة ، فهـو ظاهر أنـه لا يعطى من هـؤلاء اللواتى يُقَلن بالإضافـة أنه يدل

---

(١) ص : فيه — والتصحيح وفقها . (٢) ص : وأن — ثم ضرب على الواو بالأحمر .

على شىء إذا فـرقت[1] المقولات على انفرادها ــ مثـال ذلك الضعف خلوا من ضعف أو نصف، من قبل أنه يرى واحدا . وذلك أن هاؤمو العشرة هى عشرة إلى الواحد ، ومعـنى أن يفعل بأنه لا يفعل ، وبالجملة بالسلب كلمـةً لكن ليس إن قال إنسان إن هـذا ليس هو أبيض يقـول إن ذاك هـو أبيض ، والضِّعْف عساه ليس ينـافى لا على شىء بمنزلة ما ولا فى النصف أيضا، وإن كان إذًا يدلُّ، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع . ــ وغير علم بالنوع[2] : مثال ذلك : إن كان الطب علما الذى هـو عام ، وهذا كان علما بمعلوم . ــ وفى هؤلاء اللواتى يحلن اللواتى بتوسطها تعلم بقول هذا إن الذى يعلم ليس هو فهو ، وفى الكلمة مفارقا أيضا . وذلك أن المنقعر : أما على العموم فيدل على الأفطس ، وعلى ذوى تقوُّس[3] بعينه . فأما إذا زيد فلا شىء يمنع أن على آخر : أما ذاك ففى الأنف، وأما ذاك ففى السيقان .

١٨٢ أ وذلك أنه يدل : أما ها هنا فعلى الأفطس، وأما ها هنا فعـلى ذى[4] قوس ، وذلك أنه ليس مختلفا بشىء أن يقول أنف افطس أو أنف منقعر . وأيضا لا يعطى اللفظ على الإطلاق ، وذلك أنه كذب ، وذلك أنه ليس الأفطس أنفا متقعرا ، لكن انفعال لهذا الأنف الذى هكذا . فإذن ليس شنعًا لشىء إن كان أنف موجودا له انقعار أنف .

---

(١) ف : فصلت . (٢) ف : بالصورة . (٣) ص : ذوا .

(٤) ص : ذو .

٣٢

< حل التبكيتات المؤدية إلى السولوقسموس >

وفى السولوقسموای(١) [أما] : فأما أن من ماذا ترى أنهن يعرضن فقد قلنا قبل ؛ وأما كيف يحل(٢) فيكون ظاهرًا فى الكلمات أنفسها .

نقل عيسى بن ذرعة

إن التثنية والجمع يدلان على كثيرة . فيعرض إذن الا يوجب و يسلب لشيء واحد بعينه ، بل للاسم . وهذا لم يكن تبكيتا ، إلا أنه ظاهرٌ أن السؤال الواحد إذا كان محتملا لهذه المعانى الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحدا على واحد، لم يلزم محال .

٣١

< حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

فأما فى الأشياء التى تلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مرارا كثيرة ، فنقول إنه من البيِّن أنّا ليس نسلم فى الأشياء التى يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنهما تدل على انفرادها — ومثال ذلك : الضِّعْف خلوًا من الضعف أو النصف ، من قِبل الظن بأنهما شيء واحد ؛ وذلك أن العشرة

(١) جمع سولوقسموس (= قياس) فى اليونانية ، أى القياسات .

(٢) ف : ينقض .

إنما هى عشرة عن الواحد ؛ « وأن يفعل » موجود فى « لا يفعل » ، وبالجملة فى القول السالب . ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض، فقد قال إن ذاك هو أبيض . ولعل الصفة ليس تدل ولا على شىء ؛ كما أنه ولا للنصف دلالة . فإن كان دالًّا ، إلا أنه ليس هو واللازم له شىء واحد بعينه ، ولا العلم هو الذى فى النوع — مثال ذلك : الطب ، فإنه إن كان هو العام، وهذا فقد كان علما بمعلوم ، فإنا فى هذه المحمولات التى بتوسطها يقع العلم ، فالذى : نقوله هو أن المعلوم من هذه ليس هو فى القول(١) شيئا واحدا مفردا بعينه . وذلك أن الانقعار العام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق . فإذا أضيف اليه شىء آخر فلا مانع يمنع من

١٨٢ أ أن يكون مختلفا : أما ذاك فيوجد فى الأنف ، وهذا فى الساق؛ وهو هاهنا يدل على الفطس ، وهناك على اعوجاج الساق . ولا فرق بين أن يقول : أنف أفطس ، أو أنف منقعر . وليس يجب أن يجعل الجواب مطلقا ؛ وذلك من قبل أنه يكون كذبا . وذلك(٢) أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر، بل الأنف الذى به مثل هذا الانقعار(٣) . فليس بشنع إذًا ألبتة أن يكون الأنف(٤) هو الذى يوجد فيه انقعار الأنوف .

---

(١) ف : الحسد .

(٢) ش : نسخة ثاوفيلا : وذلك أن الفطسة ليست الأنف المقعر .

(٣) ص : الانفعال .

(٤) ش : نسخة : الأنف الأفطس هو الذى يوجد له انقعار الأنوف .

٣٢

< حل التبكيتات المؤدية إلى السولوقسموس >

فأما السولوقسموس[١]، ومما ذا يظن أنه[٢] يعرض، فقد قلنا فيما سلف. وليكن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأقاويل، فإن جميع أمثال هؤلاء إنما توطئتهم لهذا.

[١٣٧٥ ا] نقـل قـديم

نقائض غير هذه، كقولك باليونانية: اثنان، وقولك جميع. فإن كان كل واحد من هذين يدل على كثير، وليس هما شيئا واحدا[٣] ما خلا أسماء تعرف فيه: إما الاثبات و إما النفي. وهـذا فليس بتضليل.

---

(١) ف: العجمة. ش ثاوفيلا: فأما فى السولوقسموس وفيما يظهر أنه يعرض، فقد تكلمنا فيما سلف. فأما كيف ينبغى أن يكون نقضنا للأقاويل التى أتينا بها فى ذلك — فهو معلوم، وذلك أن جميعهم مستعدون لهـذا المعنى. أترى الذى قلته أنت هو صـدق؟ فأنت قلت قولا صادقا إن حجرا ما موجود (ص: موجودا)؛ ويكون الذى قلت إنه حجر ليس يقال إنه شىء آخر، ولا إنه هذا أيضا، لكن هذه. فإن سأل [١٣٧٥ ا] سائل فقال: أترى أنت صادق فى قولك إن هـذا موجود؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ، كما أنه ولا هكذا أيضا سأل. وأيضا: أترى هذه هو عود؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود. فهذا أيضا قد عمل سولوقيسا من مثل أن الحجر يسمى باسم مؤنث، والعود باسم مذكر. ومثل ذلك أن إنسانا لو سأل أن هذا هو قوريسقوس، لكن معلوم أنه قد عمل سولواوقيسا، وذلك أن هـذا هو من قبل أنه مذكر، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسموس عنها، إلا أنها مظنونة. فأما من أجل ماذا يظن، وكيف أن يناقضه، فيبين من التى قيلت.

(٢) ف: أنها. (٣) ص: شىء واحد.

٣١

< حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

وقد استبان أن ما لم تكن المسئلة الواحدة مسائلة كثيرة، بل واحدة، فالجواب واحد : إما بنفي و إما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شيء لا إمكان فيه. فأما الكلام الذي يؤدي بآخَرةٍ مرارا إلى شيء واحد، فمعروف أنه لا يعطى فيه شيء من المضاف الدالِّ على شيء إذا فصلت نعوته كقولك : الضِّعْف، فإنه ليس بضعف بغير ضعف أو نصف؛ والعشرة إنما هي عشرة آحاد؛ وعلى الواحد تقال العشرة؛ والذي يفعل داخل في الذي لا يفعل؛ وفي الجملة، الوضع في الرفع. إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض — لا يثبت أنه أبيض. فأما الضعف فلعله لا يدل على شيء، كما أنه ولا في النصف دلالة، وإن دل لم يدلّ على شيءٍ حالهُ حالٌ واحدة بعد الاجتماع. والعلم ليس في الصورة، كقولك إن الطب علم مشاع جامع، وإنما الطب علم المعلوم. — وذاك لا يوجد إلا في الواحد، فأما التي تنعت نهاية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه ليس منها في الكلام شيء مفرد بدلالته دون ما هو داخل فيه، لأن قول القائل عميق في الحنية(١)، فذاك تجمع دلالته ما في الأنف من الفطوسة، وما في الساق
١٨٢ا من العجوجة(٢). وليس يمنع ذلك الشيئين(٣) من أن يكون أحدهما مضافا إلى إلى الأنف، ومضافًا إلى الساق. ولا فرق في أن يقال أنف عميق أو أنف

(١) الحنية : الانحناء، التقوس. (٢) أي الاعوجاج. (٣) نحتها : الشيء.

أفطس، ولسنا[١] نقول هـذه الكلمة بقول من شك، وإلا فهي كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفا عميقا، بل إنما هي عارضٌ عَرَضَ في الأنف. فإذن ليس بقبيح أن تقول: الأنف الأفطس هو الأنف الذي له عمق.

٣٢

< حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس >

وقد قيل أولاً في التضليل العارض من عجمة الكلام، ونقض من شرحنا إياه، لأن اشتباه[٢] هذا الكلام، إنما نريد به مثل قولك: يا هذا.

[٣٧٥ب] نقل يحيى بن عديّ

وجميع هؤلاء الذين هكذا هـذا يريدون أن يعتدوا: أترى الذي يقول إن "طوطو" < τοῦτο > هو على طريق الصدق ويقول إن الشيء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول "أو" < ὅ >، لكن "أون" <ὄν>؛ ولا "طوطو" τοῦτο، لكن "طوطون" <τοῦτον>. فإن كان يسأل إنسان: أترى "أون" على الحقيقة تقول أنت[٣] هو "طوطون" لم يكن يظن أنه يُيَنْوِنُ[٤]، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضا: أترى الذي يقول أنت إنه هـذا هو "طوطو" وأن يقول هكذا للخشبة أو لجميعهن لا يدللن على ذكر ولا على أنثى أيضا. ومن قبل هذا يكون سولوقسموس أو أن

(١) ص: ليس — ثم أصلحت فوقها. (٢) ص: أشبه.

(٣) ف: إنه. (٤) أي يتكلم اليونانية - فهو فعل اخترعه من كلمة: يوناني.

تقول أنت إنه يكون موجودا " طوطو " والخشبة[١] أقول إنه يكون؛ فهو إذن خشبة؛ والحجر ومعنى "هذه" لها فرآه الأنثى. وأما الخشبة[٢] ومعنى "هذا" فيوجد[٣] لها فرآه الذكر. وإن سال إنسان أترى هذا هو هذه، وأيضا هـذا أيضا هو قوريسقوس. ويقول بعد ذلك: أترى هـذا هو هذه؟ فليس يؤلف سولوقسموس، ولا إن دلت التي لقوريسقوس على ما لهـذه التي لا تعطى الذي يجيب، لكن يجب أن يزاد هـذا فيسال وإن كانت موجودة ولا يعطى فليست مؤلفـة، لا للذي هو موجـود، ولا لدى[٤] الذي سال. وعلى هذا المثال بعينه أيضا، إذاً هناك أيضا يجب أن يدل الحجر. أو هـذا وإن كانت ليست موجودة ولم يعط فلا يقبل النتيجة، ويرى من تصريف الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنهـا تشبه. أتُرى هو صادق أن يقول التي هي هذه ذاك الذي يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة: أترى هذه هي كرة، أم لا؟ ومن الاضطرار ليس يدل على أن معنى أن هذه كرة، ولكن أَسفس[٥]. وأما أن الكرة لهذه فلا يجب. أو أنك قلت أن يكون "طوطون" هو هذا، وذلك أنه ليس هو " قليونا[٦] "، وذلك أنه قبل أن " أون " الذى أقول إنه يكون "طوطون" هو هذا وليس "طوطون"، وذلك أنه لم يكن يتنونن[٧] السؤال إذا قيل هكذا: أترى يعلم " طوطو " و " طوطو " موجود

---

(١) ف : والعود. (٢) ف : العود. (٣) ف : له. (٤) ف : نحو.

(٥) ص : اسعس ! — وأسفس = ἀσπίς ومعناها : درع مستديرة.

(٦) ص : قانونا ! — وقليونا = Κλέωνα وهو اسم علم. (٧) أي يتكلم اليونانية.

حجرا، فتعلم إذًا حجرا أو هو فهو فى: أترى تعرف "طوطو" وفى "طوطو" حجر، لكن أما فى الأول فـ "طوطون"؛ وأما فى الآخر فهذا. أترى الذى لك معرفته يعرف هذا؟ولك معرفة الحجر تعرف إذًا حجرا؛ أو إما أن يقول: هذا حجر وأن الذى لطوطون للحجر، وأعطى أن الذى له معرفته يعرف ليس ١٨٢ ب
لهذا، لكن لطوطا؛ فإذًا ليس للحجر، لكن الحجر. فأما أن هؤلاء اللواتى —

نقل عيسى بن زرعة

القول وهو: أترى من يقول إن هذا بالحقيقة "طوطو" فقد قال إنه حجر ما، أو أن يقول: حجر ليس هو أن يقول: "أو"، بل "أون"؟ ولا أن يقول "طوطو"، بل "طوطون"؟ فإن سأل سائل فقال: أتراك تقول إن "أون" بالحقيقة هو "طوطون"؟ فليس يظن به أنه يونانى؛ كما أنه ولا إن سأل سائل فقال: أترى هـذه التى تقول إنها موجـودة فهذا هو "طوطـو"؟ ولا فرق بين قوله هـذا فى الخشبة أو فى جميـع ما يدل على ما ليس بمذكر ولا مؤنث. ولهذه العلة يحدث السولوقسموس. أو إن كنت تقول إن "طوطو" هو الذى يكون، أعنى أنه يكون خشبة، فهو إذن خشبة؛ فالحجر وقولنا: "هذه" تقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة. وقولنا: "هذا" مما يسمى بالتذكير. فإن سأل سائل فقال: أترى هذا هو هذه؟ وقال أيضا: إن قوريسقوس موجود، ثم قال بعد ذلك: أترى هذا هو هذه؟ فإنه ليس يؤلف سولوقسموس. ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا مما لا يسلمه المجيب، بل ينبغى أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه، لأنه إن

كان موجــودًا فلم يسلم، لم يؤلف لا على ما هو موجــود، ولا على ما عنه كانت مسئلته . فعلى هذا المثــال إذن ينبغى أن يكون ما يدل عليــه هناك الحجر، لا هذا . فإن لم تكن موجودة ولم يسلم، فليس يردف بها النتيجة . وقد يظهر تصريف الاسم فيما ليس يشتبه أنه شبيه . أترى يصدق قولنا إن هذه موجــودة ؟ فقد قلت فى هذه ما يكون؛ وأنت إنمــا قلت إن الكرة تكون موجودة : أفترى هــذه الكرة موجودة، أم لا ؟ وليس من الاضطرار أن تكون هذه تدل على الكرة، بل على أسفس[(١)] . فإذا كان يقال فى الكرة لهذه، فليس ينبغى أن يكون هــذا هو ، أو الذى قلت إنه يكون " طوطون " ؛ وذلك أن هذا ليس بقليونا[(٢)] ، لأنه قد قيل إن " أون " الذى أقول إنه يكون " طوطون " هو هــذا ؛ لا " طوطون "؛ وذلك أن السؤال إن قيل هكذا لم يكن يونانيــا . أترى أنت تعرف " طوطو "؟ و " طوطــو " هو حجر ؛ فأنت إذن تعرف الحجر ؛ أو يكون واحدا بعينه فى القول : أترى أنت تعرف " طوطــو "؟ وفى القول إنــــ " طوطو " حجر ؛ إلا أنه فى ذلك الأول " طوطون " ، وهو فى الآخر هذا . أترى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا عارف ؟ والعلم بالحجر موجود لك ؛ فأنت إذن تعرف الحجر ؛ أو تكون تقول فيما لهذا إنه للحجر، و إن التى لـ " طوطون " هى للحجر، وقد سلم أنه عارف ١٨٢ب
بما عنده العلم به ، وليس هو لهذا، بل لطوطا . فليس هو إذن للحجر ، بل فى الحجر . وأما أمثال هذه الألفاظ —

(١) أسفس = ἀσπίς درع مستديرة .

(٢) ص : بقانون ! — وقليونا = Κλέωνα وهو اسم علم .

[١٣٧٦] نقـــل قـــديم (١)

ليس ما نقول حقا وهو ذاك (٢)؛ وقد قلت: "عود"، فلا محالة أنَّ ذاك عود. فالعجمة فى هـــذا القول أن ذاك مذكر بكلام اليونانيين، والعـــود لا مذكر ولا مؤنث، فقيل العود وهذه حاله مع مذكر من الأسماء، فوجبت بذلك العجمةُ. ومن ذلك أن يقول: ذاك هو هذه، ف «ذاك» مذكر، و «هذه» مؤنثة. فلما لم تكن المسئلة على إعراب اليونانيين لزمتها العجمة. وتقول أيضا: أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر: فأنت تعرف حجرا (٣). وبذلك (٤) المعرفة به إن عارفا به، فلك معرفة الحجر، فأنت لا محالة عارف بالحجر. وكل ما كان مثل هذا الكلام فالعجمة تشوبه؛ وليس تأليفه استعجاما. ومما قيل أولًا ١٨٢ ب

فقد تبين بتخيل فيه بالعجمة وكيف ينبغى أن يكون الجواب فيه.

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

وقد ينبغى أن تعلم أن من الكلام كلاما (٥) تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته. فكثيرا ما يكون الكلام كلاما واحدا فيضـــل السامع له فى وجوه كثيرة. فمنه ما يكون من اللغة، ومنـــه ما يكون من العارض. وقد يكون

---

(١) يلاحظ أن هـــذه الفقرة فى النقل القديم قد ترجمت بإيجاز شديد، ولعله فعل ذلك — شأنه فى أكثر المواضع التى أوجزفيها — لأن النص هنا يعتمد فى استشهاداته على خصائص فى اللغة اليونانية نفسها، ويتعسر ترجمتها إلى لغة أخرى.

(٢) ص: حق.

(٣) ص: حجر.

(٤) ف: وبذلك.

(٥) ص: كلام.

الاتصال من غير هذه الجهة ، أى من نقل الأحرف عن مواضعها ، فلا تكون حال الكلام بما كانت عليه ، ولا كالاتصال الذى يكون من اشتراك الأسماء ، فإن ذلك النوع أسخف أنواع الاتصال ؛ ومنه ما هو معروف عند كل من سمعه ، لا سيما جميع الكلام الذى يضحك منه ما خلا يسيرًا ، كقولك : رجل كان يؤتى به على سلم بكرسى ، وكان متوثبًا (١) على سنان الرمح ؛ ومن ذلك أن يقول أى البقرتين تضع من مقدمها ، وليست منهما واحدة تضع من مقدمها ، بل كلتاهما (٢) تضع من خلفها . ومن ذلك قول القائل : إن <ريح> الشمال صافية وأكثر هذا الكلام بهذا النحو معروفةٌ سخافته . ومنه ما يخفى على المَهَرة . وعلامة ذلك أنهم ربما ناقض بعضهم بعضا فى الأسماء . من ذلك أنهم يسألون فيقولون —

[٣٧٦ ب] نقل يحيى بن عدىّ

هن هكذا من الكلمات ليست مؤلفة سولوقسموسات ، لكن يرين ، ومن قِبل ماذا يرين وأن كيف تلق نحوهما — فهو ظاهر من هؤلاء اللواتى قيلت .

---

(١) ص : ميوسا ! — وهذه العبارة غامضة كل الغموض ، حتى فى اليونانى ، خصوصا لانطوائها على تورية ؛ ولهذا ضرب الشراح فى شرحها أخماسا لأسداس ، دون توفيق ؛ فالشرح المسهب الذى قاله الاسكندر (ص ١٨٧ س ٢٨ — ص ١٨٩ س ٢) لا يجدى ؛ ويرى باكيوس (١ : ٨٣٥ ، ٢ : ٥٢٩) أن اللبس يقع على اللفظ δίφρον (س ١٧) إذ يدل على معنيين : كرسى ، وعربة ؛ وفى الترجمة الانجليزية تأويل أغرب .

(٢) ص : كلتيهما تضعان من خلفهما .

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

ويجب أن نتأمل أنّ من جميع الكلمات : أما هؤلاء فهن سهل أن يرين، وأما هؤلاء فأصعب . ويضلان السامع[1] بإضافة وبشىء[2] أيضا كثيرا، إذ هن بأعيانهن موجودات لتلك؛ وذلك أنه يجب أن يدعا[3] الكلمة بعينها التى نحوها تقال . فالكلمة بعينها أما لهؤلاء فمن اللفظ، وأما لهؤلاء فمن العرض، وأما لهؤلاء فيظن أنها من أخرى، من قبل إذا يقترب واشتقات كل واحدة لا تكون معلومة على مثال بعينه؛ فإنه بمنزلة ما أن اللواتى من اتفاق الاسم النحو الذى يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر خطأ . أما هؤلاء وجميع اللواتى يعرض < ف > هن معلومات؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز بها أيضا إلا قليلا هن من اللفظ — مثال ذلك : رجل كان ينتقل على سُلّم كرسى؛ إلى أين ؟ — إلى السارية[4]، — وأيا من الثورين رأيت إماما؟ — ولا واحد منهما؛ بل كلاهما[5] من خلف؛ هل ريح[6] الشمال صافية ؟ — كلا، وذلك أنه قتل السكين والذى يبيع، — [7] : أترى أووركوس؟ كلا، لكن أفولنيدس .

(١) ف : الذى يسمع . (٢) ف : وبالشىء . (٣) ف : يو(دعا) .

(٤) ص : فأرسله فاذان إلى المكان ! — وهو تحريف فاحش، أو سوء فهم من المترجم شنيع . (٥) كانت : "كليهما"، ثم ضرب عليها وكتب بعدها : "كلاهما"، وهو تحريف صوابه ما أثبتناه . (٦) ص : والنداء الشمال وداكا ! — وهو تحريف هنا وفى الترجمة التالية، فصححناهما بحسب ما فى النص اليونانى .

(٧) ص : يباع ! — ويقصد : التاجر .

وعلى هـذا النحو بعينـه ولهؤلاء الأخر إلا قليـلا كثيرة ؛ وهؤلاء الذين هم مجربون أكثر، يرين أنهن مذهول عنهن . والدليل على هؤلاء من قبل أنهم يخاصمون كثيرًا بسبب الأسماء، أى إنما أبدل الموجود والواحد على جميعهن ، أو على آخر، وذلك أنه أما هؤلاء فان الموجـود والواحد يظن أنه يعـرف واحدًا بعينه . وأما هؤلاء فيجعلون كلمـة زنون[1] ، برمانيدس ومن الكلمات فتكن سهلة أن يرين، وأما هؤلاء فاصعب إذا أخذ فى جنس ماء أترى تبكيتا أم ليس تبكيتا ؟ ليس يسهل[2] . وعلى هذا المثال فى جميعهن .

والكلمة الحـادّة السديدة هى التى تصير أن يتشكك أكثر، وذلك أن هـذه تلذع أكثر . والشك هو ثنائى : أما ذاك فيرفع شيئا من السؤالات فى هذه المؤلفات ، وأما ذاك فنى هؤلاء المرائية أن كيف يقول إنسان التى مدت من قبل هـذه الكلمات الحـادات يجعلن أن نطلب فى القياسات . أما الكلمة القياسية —

نقـل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سولوقسموس ، بل هى مظنونة . فأما من أجل ما ذا يظن، وكيف يجب أن يناقضها، فهو ظاهر من التى قيلت .

---

(١) زنون : Zenon ، فرمانيدس : Parmenides .

(٢) ص : يسهم !

٣٣

< مراتب الصعوبة فى حل التضليلات >

وينبغى أن نتأمل جميع الأقاويل : فإن منها ما يسهل الوقوف عليه، ومنها ما يعسر ذلك فيه جدًّا . وقولنا : « نحو شىء » و « فى شىء » شديدة التضليل للسامع إذا قيلت فى أشياء واحدة بأعيانها . وذلك أنا ينبغى أن نسمى الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب . وقد تكون الكلمة الواحدة بعينها : أما عند بعض الأمور فمن الصوت، وفى بعضها من العَرَض، ويظن ببعضها أنها من معنى آخر، من قبل أن كل واحد من هذه إذا (١) أتى به مختلفا لم يكن ما يفهم منه (٢) على مثال واحد، بمنزلة ما فى هذه التى تكون من الاشتراك فى الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ . فأما هذه فتكون معلومة فى جميع التى من العَرَض . وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة — إلا الشاذ منها — إنما يكون من الصوت (٣) : مثال ذلك أن رجلا كان يصعد (٤) على سلم الكرسى، : إلى أين (٥)؟ — إلى السارية، و : أى الثورين رأيت قدام؟ ولا واحد منهما، بل جميعا من خلف، : و : هل < ريح > (٦) الشمال خالصة؟ — كلا، وذلك أنه مما يقتل المسكين والذى كان يبيع (٧)، و : هل هو أُو ورَخوس؟

(١) ص : إلى . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : التى فى القول .

(٤) ف : يرق . (٥) ص : وكان فاذان قد أنفذه إلى بعض المواضع ؟ — وهذا خطأ فاحش فى الترجمة، فأصلحناه عن اليونانى . (٦) ص : وذلك أن الشمالى الخالص ورداكا مما ... ش : فى نقل ثاوفيلا : والريح الشمال صافية ؟ — لا ، بل وذلك أنها قتلت المسكين والذى كان يشترى ، — وأترى أرخوس ؟ لا ، بل لكنه أفولونيدس .

(٧) ص : يباع هو أرفورخوس مادفوليوس .

— كلا، بل هو أفولونيدس . وعلى هذا النحو بعينه يكون فى أكثر الأشياء الأُخر إلا اليسير منها . وقد يضل بهذه الأشياء القومُ الذين يظن بهم أن لهم دُرْبة . ويدل على هؤلاء أنهم كثيرا[1] ما يختصمون فى الأسماء، أعنى نقل الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة بعينها، أو مختلفة . وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان على شىء واحد بعينه هم الذين ينقضون قول زينن وبرمانيا س لأن هذين يقولان إن الواحد والموجود يقالان على معانٍ كثيرة . وعلى هذا المثال يجرى الأمر فى التى من العرض ومن كل واحد من تلك الأُخر . فأما بعض هذه فالنظر فيها يكون من أوائل سهلة[2] ، وبعضها من التى هى عسرة جدًّا، إذ أخذت فى جنسٍ ما ؛ وليس أن ينظر فى أن هل هذا تبكيت أو ليس بتبكيت مما يسهل . والنظر فى جميعها يكون على هذا المثال .

والكلام الحادّ الشديد هو الذى يجعلنا كثيرى التشكك، وذلك أن هذا هو خاصة [٣٧٧ ا] الذى يمس . والتشكك يكون إما مثنى وإما مضاعفا[3] : أما ذاك فبأن يرفع من التى قد ألفت شيئا من السؤالات ؛ وأما هذا ففى هذه الأشياء الأُخر . وكيف يقول القائل الأقاويل التى قد امتدت ؟ ولهذه العلة تكون الأقاويل الحادّة فى القياسات خاصةً هى التى تبعثنا على البحث . وأما القول القياسى الحادّ جدا فهو الذى إنما يكون على —

(١) ف : كثير . (٢) ش : نارفيلا : ربعسر أن يستدرك من القول : فى أى شىء قيلت . (٣) ف : مضاعف .

نقـــل قـــديم

إذا قال قائل هو، وقال أيضا واحد ، فهـذان دلالتهما واحدة فى كل معنى ، أو كل واحد له دلالة غير دلالة صاحبه ، فقد ظن أقوام أنهما يدلان على شىء واحد ، وظن آخرون ما قال زينون و برمنيدس أنه بقـدر ما صارت له جهـات الواحد كثيرة ، بقـدر ذلك ينصرف الذى هو لأوجه كثيرة ؛ وكذلك سائر الكلام : منه ما سهلت معرفته ما يعرض فيه و ينصرف له ، ومنه ما عسرت معرفته . والمعرفة فى أى جنس هى ، وهل يجب أن يكون مضللا أو غير مضلل ؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيـه ، لأن ذلك من الكلام وهو عويص ، والشك شكان : أحدهما فيما ألف من الكلام ؛ فإن ذاك إذا رفع منـه أحدٌ شيئًا كان[1] مشكوكا فيه ؛ والشك الآخر يكون[2] فى أهل الشغب عنـد مماحكة بعضهم بعضا : كيف ينبغى أن يقول القائل مقـدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام فى المقاييس يوجب الفحص < جدا[3] > . والقصاص فى المؤلف من الكلام هو الذى يكون من الذى يظن كثيرا أن المحمود منهما يرفع —

[٣٧٧ ب] نقل يحيى بن عدى

التى هى أحدٌ فهى إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتى يظن من قبـل الأكثر التى ترى[4] ؛ وذلك أنه إذ الكلمة هى واحدة و تُغيِّر[5] وتوضع المقـدمة

(١) تحتها : فكان . (٢) ف : من . (٣) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .
(٤) فوقهما : مشهورة . (٥) ف : التناقض .

١٨٢ ا تكون موجودات لها على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المؤلفة . و يجب أن يرفع من اللواتى ترين[١] على هذا المثال بعينه التى هى مشهورة ومن قبل هـذا يضطر أن يشكك . فأما التى هى أحدٌ فهى التى تصير النتيجة فى السؤالات من المساوية . — وأما الثانية فالتى من جميع اللواتى يشبهن . وذلك أن هذا يصير أن يتشكك على مثالٍ واحد أن أيما من السؤالات يرفع . وذلك أن هذا صعب . وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم . وأما من هؤلاء المرائيات فأما الأحدُ فالتى ليست معلومة من وقته : أمؤلف أم لا؟ و بالحل[٢] من الكذب هو أم من القسمة ؟ وأما الثانية من هؤلاء الأُخر فالتى هى معلومة: هل من القسمة هى أم[٣] من الرفع ؟ وليست مبصرة أن يتوسط أى السؤالات يوجد أن[٤] يحل بالرفع أو بالقسمة . لكن أيما هذا من النتيجة أو من شىء من السؤالات هو .

فإنه موجودا حيناً الكلمة التى ألفت : فإن كانت الموجودات عن المشهورات أو الكاذبات كثيرة ، و يوجد حينا لا يستحق أن يستهان بها . وذلك أنه إذا كان ناقضا شيئاً من هـذه السؤالات اللواتى كهذه نحو الذى للكلمة وللذى هو موجود للكلمة ، إذ لم يرد فيأخذ هـذا ولم يؤلف ، فالقياس خطأ . وأما إذا كان من هؤلاء اللواتى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، لكن الكلمة لينة ، وأما الذى سال فلم يسال جيدا .

---

(١) ف : المشهورات . (٢) ف : النقض . (٣) ص : ان .
(٤) ف : ينقض .

وموجود بمنزلة ما أن يحل[1] موجودا ما حينا فنحو الكلمـــة ؛ وأما حينًا فنحو الذى يسأل ونحو السؤال ، وأما حينا فوَلا نحو آخر من هؤلاء . وعلى هذا المثـال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضـوعة ونحو الذى يجيب ونحو الزمان أيضا متى كان زمان كثير أن يتكلم نحو الحل[2] .

٣٤

< خاتمـــة عامـــة >

فأما منْ كم ومن أىّ تكون الضـلالات[3] لهؤلاء الذين يتكلمون ، وكيف يبين الذى يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضًا[4] ، وأيضا أن من ماذا يعرض السولوقسموس[5] وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال[6] ، وأيضا : نحو ماذا ينفع بجميع هذه الكلمات التى كهذه[7] ، وعلى الإطلاق فى كل جواب[8] ، وأن كيف يحل[9] الكلمات والسولوقسموسات[10] — فقد قيـل فى هؤلاء كلهن . ومنذ الآن نقول شيئًا يسـيرًا فيه الغرضُ الذى من الابتـداء إذ نذكر ونضع لهؤلاء اللواتى قيلت انقضاءً .

فإنا كذا نشتهى أن نجد قوة ما قياسية فى الذى قدّم فأعطى — .

---

(١) ف : ينقض . (٢) ف : النقض .

(٣) وذلك فى الفصول من ١ الى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ .

(٥) فى الفصل ١٤ . (٦) فى الفصل ١٥ .

(٧) فى الفصل ١٦ . (٨) فى الفصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

(٩) ف : ينقض . (١٠) الفصل ١٩ وما يتلوه .

نقـــل عيسى بن زرعة

الأكثر من الأمور المظنونة ، لأنه إنما يرفع على الأكثر الرأى المشهور ؛

١٨٣ ا وذلك أن القول الواحد إذا تغير وَضْعُ المقدّمة فيه كانت جميع التأليفات الكائنة عنه على مثال واحد ؛ لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة . ولهذه العلة نُضْطَرُّ إلى التشكك . فأما الأقاويل الحادّة جدًا فهى التى تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية . — والثانى هو الذى ينتج من جميع الأشياء المتشابهة ؛ وذلك أن هذه تجعل تشككًا على مثالٍ واحدٍ فى أمر السؤالين ، وأيهما نرفع ؛ وذلك أن هذا صعب ، لأنه ليس يعلم أيما منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة . — والثانى من تلك الأُخَر(١) فهو الذى قد عُلِم أنه يكون من القسمة أو من الرفع ، إلا أنه ليس يظهر من أى السؤالات يكون النقض : أبالرفع يكون ، أم بالقسمة ؟ بل النظر فى أن من أى هذين يكون هذا : هل هو من الجمع ، أو من بعض المسائل ؟

وربما كان القول الذى لم يؤلِّف(٢) ركيكا إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة جدا ، أو كاذبة ؛ وربما كان لا يستحق أن يستهان به . فإذا كان القول عادما لشىء من أمثال هذه المسائل نحو أى شىء كان القول ، ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف ، فإن القياس يكون ركيكا . وإذا

---

(١) ف : النقض .

(٢) ص : الذى ألف ، والتصحيح فوقها . — لم يؤلف : أى لم ينتج .

كان من الأشياء التى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقا ، فإن الذى سأل لم يسأل حسنا[1] .

وهذا مثل أن يحمل النقض : أما أحيانا فمصروف إلى القول ، وأحيانا مصروف إلى السائل وإلى السؤال . وليس يكون فى وقت من الأوقات مصروفا إلى غير هذه، وكذلك إذا سألنا ، فإذ أن يسأل وأن يؤلف يكون بحسب الموضوع وبحسب المجيب وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذى يتكلم فيه فى النقض زمانا طويلا[2] .

٣٤

< خاتمة عامة >

فأما كم وأى الأشياء هى التى تكون منها ضلالات[3] المتكلمين ، وكيف يعمل فى إظهار [٣٧٨ ا] كذب الكاذب الذى يأتى فى قوله بالعجائب[4] ، وبماذا يعرض السولوقسموس[5]، وكيف يسأل، وكيف ترتيب المسائل[6] ، ونحو ماذا ينتفع أيضا بهذه الأقاويل كلها التى تجرى هذا المجرى[7]، وفى كل جواب على الإطلاق[8] ، وكيف ينقض الأقاويل والسولوقسموس[9] : فقد تكلمنا فى جميع هذه الأشياء . فلنتكلم الآن بإيجاز فى الغرض الذى إياه قصدنا من أول الأمر على جهة الإذكار . ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه .

وقد كنا نود أن تحصل لنا قوة قياسية —

---

(١) ف : جيدا . (٢) ص : زمان طويل . (٣) فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) فى الفصل ١٢ . (٥) فى فصل ١٤ . (٦) فى فصل ١٥ . (٧) فى فصل ١٦ . (٨) فى فصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . (٩) فى فصل ١٩ وما يتلوه .

نقـــل قـــديم

١٨٣ أ و يوضع ، لأن هذا القول ، و إن كان قولًا واحدًا ، إذا بقيت مناقضة مقـدّمته ، كان تأليفه واحدًا ، ومن أجل ذلك تجب المسئلة والحيرة فيـه بالاضطرار . فهذا القول خاصةً وما كان مثله مَضاءً وهو الذى يجعل النتيجة مساوية للسائل . — والقول الذى فى مرتبة ثانية من الصعوبة هو الذى يجعل النتيجة من الكل شبيهة به ، فإن هذا القول أيضا يلجئنا إلى أن نسأل فى أى المقدّمتين يبطل . وذلك عَسِرٌ صعب : لأن إبطال أحدهما واجب ، فأما أيهما يبطل ، فليس بمعروف . — فأما الصعب من كلام أهل الشغب ألا يكون استبان نِصفُ أو كل ما ألف منه المقياس أو لم يؤلف ؛ وإن كان تأليفا[١] : أمِن كذبِ تأليفهِ ، أم مِن قسمته ؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك ، أو من أجل المقدّمات ؟ .

وربمـا كان القول الذى فيـه تأليف جاهلا أهلًا أن يحتقر إذا كانت مقدّماته إما كاذبة وإما غير محمودة ؛ وربمـا لم يستأهل التهـاون ، لأنه إذا كان ينقض شيء من المسائل التى كهذه إما عنـد سامع القول ، و إمّا من قائله[٢] ، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفـه ، فذلك المقياس جاهل . و إذا كان ذلك لا بضدّ القـول ، بل من الذى خارج من القول ، فليس القول بأهلٍ أن يحتقر ، لأن القول مذهب لَيِّن[٣] ، والسائل قـد سأل ولم يجد . فكما أنه

---

(١) ص : تأليف . (٢) ف : أثله : مجهول — ع .

(٣) أى أن هذه الحجة مقبولة .

يجوز لنا مرة أن ننقض عند القول ومرة عند المسائل أو المسئلة ؛ وربما لم يجز ذلك ولا عند واحد منهما ، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلف بقدر وضع الكلام والمجيب فيه ، وبقدر الزمان ، إذا أمكننا النقض فيه .

٣٤

< خاتمة عامة >

هذا ما قلنا فى أنواع المضلات ، وكم من جهة يكون ذلك[١] فى أهل الكلام ، وكيف يرى القائل به كذبا[٢] ويلجئه إلى أن يصير إلى غير محمود من القول ، ومن غلب أى الأشياء يعرض الاستعجام ، وكيف يجب أن يُجعل السؤال ، وما مراتب المسائل ، ولماذا ينتفع بمثل هذا الكلام ؛ وفى الجملة ، كيف كل جواب ، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجام .

فإذ قد فرغنا من ذلك كله وذكرنا ما كان من وعدنا فى أول الكتاب ، فلنقل فى ذلك شيئا يسيرا ، ثم لنختم الكتاب .

فقد كنا مشتاقين إلى أن نجد قوة مؤلفة للكلام —

[٣٧٨ ب] نقل يحيى بن عدى

من هؤلاء اللواتى هنّ مشهورات أكثر . وهذا هو عمل الجدل[٣] بذاته والمحنة . ومن قبل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها ١٨٣ب

---

(١) ف : من . (٢) ص : كاذب .

(٣) ف : أى صناعة الجدل .

أخذ التجربة[1] على طريق الجدل فقط، لكن وكالذى يعلم من قبل هذا ليس يضع التى قيلت فقط عمل النجازة[2]، أى أن يمكننا أن نحد كلمة، لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ فى اتفاق الاسم الموضوعة كالتى تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر . وقد قلنا علة هذا من قبل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجيب ؛ وذلك أنه كان يُقِرّ أنه لا يعلم . وقد عرّف فى هؤلاء المتقدمات أن نحوكم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر فى هذه، وأيضا أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات، وفى الجواب، ونُقوض هذه القياسات. وعُرف أيضا بسبب هؤلاء الأخر كالمن اللواتى هنّ لصناعة الكلام بعينها . ومع هؤلاء أن من قبل أنا عملنا سوء قياس بمنزلة ماقلنا أولاً[3].

فأما أنه موجود لهؤلاء اللواتى تقدّمنا فأسهبناها انقضاءً كافٍ — فهو ظاهر . ويجب علينا ألا نذهل عن التى عرضت لهذه النجازة؛ وذلك أن من جميع اللواتى يوجدن إما هؤلاء اللواتى يوجدن كما فى الابتداء فمن عادتهنّ أن يأخذن أوّلاً امتداداً يسيرًا وهو نافع أكثر من التربية التى بأَخَرَةٍ التى من هؤلاء؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال؛ ولهذا هو صعب أكثر. وذلك أنه بحسب[4] ما هو أعظم فى القوة فكذلك هو أصغر فى العظم، يرى أنه أصعب . وإذا وجد هذا فهو سهل أن يزيد وينمى الباقى الذى يعرض على الأكثر للكلمات الخطبية أيضا، أو عند جميع الصناعات الأُخَر.

---

(١) ف : المحنة . (٢) النجازة = الصناعة = pratique, étude .

(٣) راجع ب ١٨٣ أ س ٢٧ . (٤) ف : بمبلغ .

وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادئ أتوا بشيء صغير[1] على طريق الإتمام . وأما الذين يفلحون[2] الآن إذ قبلوا من كثيرين أى من السديد أولا فأولا إذ قدموا فأتوا أتموا هكذا إما طسياس[3] وإما ثاؤدوروس < ثم تراسوماغوس بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدورس > : فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا بأجزاء كثيرة . ومن قِبل هذا ليس هو عجبًا أن يكون موجودًا للكثرة صناعة . — وأما لهذه التجارة فليس . أما ذاك فكان موجودًا ؛ وأما ذاك فلم يكن موجودًا وزيدَ وفُعِل ، لكن ولا شيء كان موجودا على التمام . وذلك أن من هؤلاء أيضا الذين كانوا يتعاطون ، نحو الكلمات المرائية ، كان لهم تأديبٌ ما شبيهٌ[4] بتجارة غورغيوس .

نقل عيسى بن زرعة

بسبب ما تقدّم وصفنا له من الأشياء المشهورة جدا . وهذا هو من فعل الرجل الجدلى خاصة والامتحانية . ولأنه قد ينضاف إلى ما يستعد
مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما، الصناعة السوفسطائية من قِبل ١٨٢ ب
أن الممكن عندها ليس إنما هو الامتحان الجدلى فقط، بل كما يفعل العالم . فلذلك لم يقتصر على أن يجعل بفعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط، وهو ما لها من إمكان أخذ القول ، بل وعلى أنّا إذا تخيرناه حفظنا الموضوع باشتراك الاسم ، كما يفعل فى الأشياء المشهورة جدًّا . وقد قلنا ما العلة فى ذلك .

(١) ف : قليل . (٢) ف : يجمون . (٣) طسياس = Tisias ، تراسوماخوس = Thrasymachus ، ثاؤدورس = Theodorus . (٤) = Gorgias .

ولهذا السبب كان سقراط يسأل كلّ أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن. وقد عُلِم مما ذكرناه فيما تقدّم ما غايات هذه الصناعة، وكم شيء تكون، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لنا بها الفزارة في هذه الأشياء. وذكرنا مع ذلك أيضا كيف نسأل، وكيف نرتب سائر المسائل، وكذلك تكلمنا في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات. وقد يعلم مما ذكرناه سائر الأشياء الأُخر الموجودة للصناعة الكلامية نفسها، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى (١).

فقد ظهر أنا بلغنا فيما قصدنا من أوّل الأمر إلى غاية يكتفى بها. وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة. وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين، وكان التعب فيها قد تقدّم أولا أولا، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها. فأما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فمن شأنها أولا أن تكون حرجة. وهذا الابتداء (٢) أنفع كثيرًا من التزيد الذي يحصل لها بأَخرةٍ من هؤلاء. ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جدا، إنما هو من أجل هذا. وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوّة فبذلك النحو يكون مقداره أصغر (٣) [١٣٧٩] ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيرا (٤) جدا. فإذا وجد هذا فإن

---

(١) راجع ص ١٨٣ أ س ٢٧ (٢) ش : تاوفيلا : والزيادة اليسيرة في أول الأمر قد جرت العادة بأن يقال لها بأنها أشد منفعة وأكثر من الزيادة الأخيرة. (٣) ف. أقل.

(٤) ص : عسير.

التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلا . ومثل هـذا أيضا عرض للأقاويل الخطبية ولجميع الصـنائع الأُخر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك لما وجدت مبادؤها إنمـا احتاجوا أن يأتوا لتكميلها بشىء يسـير . وهذه التى قد ظهر فيها فى هذا الوقت النجاح (١) فإنما حصل ذلك لهـا عمّن يتداولها أولا «أولا» بأنه أتوا أوّلا فيها باليسير، ثم زيدوها : أما بعد القدماء فطوسياس (٢) ، وبعـد طيسياس (٣) تراسوماخوس ، وبعد هـذا ثؤدوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة ممـا جمعه قوم كثيرون . ولهذه العـلة ليس من العجب أن يكون ما فى هذه الصناعة بهذه الكثرة. فأما هذه الصناعة فليس إنمـا كان بعضها موجودا (٤) وبعضها غير موجود، وإنمـا أضيف إليها الآن، لكن لم يكن منها شىء (٥) موجودًا ألبتة. فإن ممن انصرفت عنايته إلى الأقاويل المرائية من حصل له شىء من التأدب شبيه بالصناعة التى عملها جورجيس .

نقـــل قـــديم

من أجل الذى يضع مقدّماته من الموجود كن الظنون، لأن هذا فعل الديالقطيقيين وهم المجادلون — أى بالبلاغة — وكذلك فعل الزابرين للكلام المتحنين له . فلما كانت المسـئلة (٦) على من قال بهـذا القول لمكان محـاورة ١٨٣ب
السوفسطائيين إياه أنّ استطاعته ليست فى أن يأخذ محنـة الكلام بالبلاغة فقط، بل حاله فيها كحال من يعلمـه . ومن أجل ذلك قلنا إن ليس القول

---

(١) ف : الفلاح . (٢) ص : فطيطياس . (٣) ص : طيطياس .
(٤) ص : موجود . (٥) ص : شيئا . (٦) ش : السنة .

وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه ، لكن فعلها ، كيفما كان الجواب ، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون . وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلة ذلك ، وأن سقراطيس لذلك كان يسأل الجميع ولم يكن يجيب ، وذلك أنه كان مُقراً بأنه لا يعلم . وقد قيل أوّلاً من أى الأشياء يكون هذا ، ومن كم ، ومن أين نصير إلى حدته ، وكيف السؤال ، ومن أية مسئلة وجوابها ، و بعض تآليف المقاييس ، ومن سائر ما كان لهذه الصناعة من الكلام ، وأتينا مع ذلك أيضا على جميع المضِلات ، فقد صِرنا إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا .

و يجب ألا يذهب علينا ما عرض ، وذلك أن كل ما وجده أحد من الكتب لا يعدو أن يكون إما موجوداً(١) من آخرين قد عنوا به فألفوا أجزاء من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيرا . وما كان من الأصل موجودا ، وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه ، وذلك أكثر منفعةً من التى قد زيد فيها أخيرا . والابتداء فى كل شىء هو عظيم . ومن أجل ذلك صار عسرا مستصعبا ، لأنه بقدر حاله فى القوة وشدتها بقدر ذلك صار صغيرا فى قدره فاستصعب وجوده . ومتى ما وجد أحدٌ الابتداءَ ، سُهُلَتْ الزيادةُ فيه وتمام ما بقى منه . وقد يعرض هذا فى كلام الخطباء ، وفى سائر الصناعات الأُخَر . فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا ؛ وأما الذين اتبعوا الآثار <فقد> سمعوا فأحسنوا ، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير ، فزادوا فيه جزءا

(١) ص : موجود .

بعد جزء فأتموه بذلك . فطسيس أخذ من فعل هذا الفعل بعد من تقدمه ؛ وبعد طسيس(١)، تراسوماخوس؛ وبعد تراسوماخوس، ثيادروس، وكثّر(٢) القول أجزاءا كثيرة . ومن أجل ذلك ليس بعجب أن تكون للصناعة كمية كبيرة .

فأما صناعتنا هـذه فلم يكن منها شيء موجودًا مستعملًا ، ومنها شيء موجودًا لا مستعمل، بل لم يكن منها شيءٌ موجودًا(٣) البتة . فالذين يتأدبون(٤) بأن يضعوا أنفسهم للمراء والمحك فأدبهم(٥) شبيه بصناعة جُرْجِيس .

[٣٧٩ ب] نقل يحيى بن عدى

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات : أما هؤلاء فالخطبيات، وأما هؤلاء فالمجو بات؛ ظنـوا أنهم يقعون كثيرًا على الكلمات . ومن قبـل أن التعليم لهؤلاء الذين يتعلمون منهـم كان على طريق السرعة ولم يكن صناعيًا — ، ١٨٤ أ
وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتى من الصناعة — ظنوا أنهـم يؤدبون ما إن إنسانا أن يقول إنه يعلم علمـًا فى أن لا يألموا(٦) شيئا فى الأرجل إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود ، ولا من أين يمكننا أن يجز هؤلاء اللواتى كهؤلاء تُعطى أجناس خفاف كثيرة مختلطة ومتصلة، وذلك أن هذا : أما على الاستعمال فيقع، وأما صناعةً فلم يعلم . — ومن قبل أن هؤلاء اللواتى للخطباء قد كُنّ موجودات ، لكن إذ يقلن كثيرات قبل لم يكن موجودا لنا

---

(١) ص : فطسيس . (٢) ص : كثير . (٣) ص : موجود .
(٤) ص : يتأدبوا . (٥) ف بالأحمر : نصبوا . (٦) ص : يألمون .

١٨٤ ب في أن يعمل قياسا ولا شيء ألبتة قبل، بل إذ ظلينا(١) نتعب(٢)، وكددنا زمانا كبيرا . وإن رأينا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتى هكذا وهؤلاء كن مبدءا موجودا للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجازات(٣) الأُخَر هؤلاء اللواتى يمين(٤) عن التسليم .

فليكن عمل جميعكم، أيها السامعون : أما لهؤلاء الناقضات من الصناعة فالاعتقاد، وأما لهؤلاء اللواتى قبلت فإن لها إنعاما كبيرا .

][تمّ كتاب أرسطوطالس " في تبكيت السوفسطائيين"،
نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدىّ — رفع الله درجته،
وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل
طبقته — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية .
وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نسخت منها هذه
النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدىّ
التي بخطه][

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأقاويل الخطبية إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة . وكانوا
١٨٤ ا يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأقاويل، ولأنهم كانوا يعجلون في التعليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة، وذلك أنهم لم يكونوا أخذوا

---

(١) كذا ! (٢) ف : نشق . (٣) ص : موجود . (٤) من الفعل : نمى .

عنهم صناعة؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهموا أنهم قد أكسبوا تأديبا ما . وكما أن قائلا لو قال : إنى أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألمٌ إن أنتم قطعتم الجلود، لما كان قد أفادهم ولا أوجدهم السبيل التى يمكن بها تحصيلُ أمثال هذه الأشياء، بل كان قد أعطانا أجناساً كثيرة للخفاف مختلطة غير مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان، إلا أنه لم يفد صناعة. — ولأن أشياء خطبية كثيرة قد كانت موجودة فى سالف الدهر، فأما فى عمل القياس فلم يكن عندنا قديما فيه شىء؛ إلا أنّا بعد أن كددنا ١٨٤ ب
فى الطلب زمانا طويلا فإن كان قد يظهر لنا عند الفحص أن لهذه الصناعة من الأمور التى تجرى هذا المجرى فى ابتداء أمرها ما يكتفى به وهو زائد على على ما للصنائع الأُخَر التى إنما تزيدت بتعاقب الناظرين فيها عليها .

فليتشاغل جميع من سمع قولى إلى الصفح عما وقع فيه تقصيرٌ من هذه الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة .

][تمّ كتاب "سوفسطيقا"، أى : التظاهر بالحكمة،

لأرسطوطالس الفيلسوف، نقل عيسى بن إسحٰق بن زُرْعة —

من السريانى بنقل أثانس .

وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار، وهى

منقولة من دستور الناقل][

[١٣٨٠] نقــل قــديم

لأن صناعة جُرجِيس[1] الأدب[2]، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام
المراء أو المَحْك[3]. والذى كان يدعوهم إلى المراء[4] أن أكثر ما كانوا يظنون أنهم
١٨٤ ا يستعملون من الكلام هــذين الضربين . لذلك كان يكون التعليم سريعــا،
إلا أنه لا منفعة فيه؛ وذلك أنهم لم يكونوا يعلمون صــناعة، لكن كانوا
يؤذنون بإفادة شىء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علما لئلا تَحْفَى الأقــدام ثم
لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مُكْتَسَبُها ؛ ولكنه أضرب عن ذلك
وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها . فالذى فعل هذا الفعل قد أفاد شيئا
معينا على الحاجة، ولم يفد صناعةً .

وقد قيل قديما فى كلام الخطب كثيراً . فأما فى السلجسموس وتأليف
١٨٤ ب المقدمات فلم يكن لنا قديمًا شىء، بل قد أفنينا زمنا مجتهدين فى طلب ذلك،
بل قــد ظهر لكم فيما تَبَحَّــرتم أن ما وجدت له أوّليــة من الصناعات كان
أفضل من سائر الصناعات التى نمت وزادت بالتناسخ .

فواجبٌ على جميــع من حضر من السامعين أن يعذروا على ما لم يوجد
من الصناعة، وأن يشكروا شكرا عظيما على الموجود منها .

][تمّ كتاب أرسطوطاس المسمى "سوفسطيقا" فى التبصير
بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمى .
ولله على ذلك الحمد والمنّةُ .
قوبل به وصح][

---

(١) ص : جرجس — وهو = Gorgias . (٢) ف : الأدب فى . (٣) محك (كمنع) = لج، فهو محك (ككتف) ومماحك ومحكان . (٤) إلى المراء : ف : فى هذا .

][نسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته :

نسختُ هذا النقل من نسخة خُيِّلَ إليَّ أنها بخط أبي نصر الفارابي ، كان النصف الأول منها مصححا جيدا، والنصف الثاني مسقاما .

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه :

لما كان الناقل يحتاج — في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل — إلى أن يكون متصوِّرا له كتصور قائله ، وإلى أن يكون عارفا باستعمال اللغة التي منها ينقل ، والتي إليها ينقل ، وكان أثانس الراهب غير قيِّم بمعاني أرسطوطالس فيه — داخل نقله الخللُ لا محالة .

ولما كان مَنْ نَقَلَ هذا الكتاب من السريانية بنقل أثانس — إلى العربية ، ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسيرله — عوّلوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكُلٌّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قصد الفيلسوفُ ، فغيروا ما فهموه من نقل أثانس إلى العربية ؛

فلأنّا أَحْبَبْنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ، ليقع التأمل لكل واحد منها ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى .

وقد كان الفاضلُ يحيي بن عديّ فسّر هذا الكتابَ تفسيراً رأيتُ منه الكثير وقدّرته نحوا(١) من ثلثيه بالسريانية والعربية ، وأظن < أنه > تممه ،

(١) ص : نحو .

ولم يوجد فى كتبه بعد وفاته ، وتصرفَتْ بى الظنـونُ فى أمره : فتارة أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه(١)، وتارة أظن أنه سُرِقَ، وهذا أقوى فى نفسى(٢). ونقل هذا الكتاب النقلَ المذكور قبل تفسيره إياه، فلذلك لحق نقله [٣٨٠ ب] اعتياصٌ ما لأنه لم يشارف المعنى، واتبع السريانى فى النقل .

وقد وُجد فى وقتنـا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسى له باليونانية ، تعجز من أوله كراسةٌ ، ولم يخرج منه إلا اليسير .

واتصـل بى أن أبا إسحٰق ابرهيم بن بَكُّوش نقـل هذا الكتاب(٣) من السريانى الى العربى ، وأنه كان يجتمع مع يوحنـا القَسّ اليونانى المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليونانى . ولم يقع الىَّ .

وقيل إن أبا بشر ـ رحمه الله ـ أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلا آخر، ولم يقع الىَّ .

وكتبتُ هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتابُ صورةَ أمره والسببَ فى إثباتى جميع النقول على السبيل المسطور] [

هنـا تنتهى المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربى

بالمكتبة الأهلية بباريس .

---

(١) ص : يرتضيه .   (٢) أى يحيى بن عدى .

(٣) الظاهر من هذا أن المقصود بالكتاب هو كتاب سوفسطيقا لأرسطو، وليس المقصود تفسير الإسكندر الأفروديسى، بدليل قوله : " هذا الكتاب "، ولم يقل " هذا التفسير " .

ايساغوجي فرفوريوس

نقــل أبي عثمان الدمشقي

١

< مدخل فرفوريوس الصورى ، تلميذ أفلوطين اللوقوپولى >

< (١) لما كان من الضرورى، ياخروساؤريوس (٢) ، فى دراسة مذهب أرسطوطاليس فى المقولات ، أن نعرف ما الجنس ، وما الفصل ، وما النوع ، وما الخاصة ، وما العرض العام ؛ وكانت هذه المعرفة ضرورية أيضا لتركيب الحدود (٣) ، وبالجملة لكل ما يتعلق بالقسمة والبرهان — والفائدة فى معرفته عظيمة — ، لهذا كله سأقوم بعرض موجز ، مستعرضًا ، فى جمل قليلة ، وبمثابة مدخل ، ما قاله القدماء من الفلاسفة ، متجنبا للمباحث العويصة ، بل لن أمس البسيطة منها إلا برفق . وأقول أولاً فيما يتعلق بالأجناس والأنواع ، إننى لن أتعرض للبحث فيما إذا كانت حقائقَ قائمةً بذاتها ، أو مجرد إدراكات ذهنية ، وعلى فرض أنها حقائق ذاتية : هل هى حسية أو غير حسية ، وفيما إذا كانت مفارقة أو لا تقوم إلا فى المحسوسات

---

(١) المخطوط مبتور أوله ، ولهذا أضفنا هذا القسم الناقص .

(٢) تلميذ فرفريوس ، = Chrysaorios .

(٣) لأن الحد أو القول الشارح ὅρος ، ὁρισμός يتألف من الجنس والفصل ، دون الأعراض . ومن هنا وجب تمييز الأسماء الخمسة لمعرفة ما يؤخذ منها فى الحد .

ووفقا لها، فتلك مشكلة مستعصية[١]، تقتضى بحثا أوسع ومن نوع آخر[٢] تماما . وإنما أجتهد فى أن أبين لك هاهنا ما قاله الأوائل، والمشائيون منهم بخاصة، قولا عقليا[٣] عن هذه الأمور[٤] الأخيرة وعن تلك التى أود دراستها .

< فى الجنس >

<و يشبه ألا يكون الجنس ولا النوع حدوداً بسيطة . فإن الجنس يقال أولا على>[١٤٧ ا] جنس لجماعة قوم لهم نسبةٌ بوجهٍ من[٥] الوجوه[٦] إلى واحد ولبعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقليين من قِبل نسبتهم إلى واحد، أعنى من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض من قِبله قد يدعى جنسا بانفصالهم من سائر الأجناس الأُخر .

---

(١) هذه المشكلة ستكون لها طوال العصور الوسطى وما تلاها أهمية كبرى، وهى المشكلة التى ستعرف باسم مشكلة الكليات، والتى انقسم القوم حيالها إلى فريقين : فريق الاسميين الذين يرون أن التصورات ليست إلا « أسماء » voces وعلى رأسهم روسلان Roscelin (سنة ١٠٥٠ — سنة ١١٢٠ تقريبا)؛ وفريق الواقعيين الذين يرون أن الكليات «أشياء» res ذات وجود ذاتى مستقل عن الوجود الذهنى . — راجع فى هذا : جيلسون : « الفلسفة فى العصر الوسيط » (باريس سنة ١٩٤٤، ص ١٤٢ — ١٤٣، ٢٢٨ — ٢٤٠ الخ) .

(٢) إذ هو بحث فيما بعد الطبيعة .

(٣) أى منطقيا، فى مقابل البحث اللاهوتى وهو نوع البحث عند أفلاطون .

(٤) أى الأجناس والأنواع، فى مقابل الفصل والخاصة والعرض العام .

(٥) هنا نهاية النقص فى أول الفصل .

(٦) ش : أى على أىّ وجه كان .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » لمبدأ كون كل واحد واحد: إما من الوالد، أو من الموضع الذى يكون فيه الإنسان؛ فإنه على هذه الجهة ٢
نقول إن جنس أورسطس(١) من طنطالس، وأولس من(٢) إيرقلس . ونقول أيضا إن جنس أفلاطن أثينى، وجنس فندارس(٣) ثيبائى، وذلك أن البلد مبدأ ما لكون كل واحد كالأب . — ويشبه أن يكون هذا المعنى(٤) أبين، وذلك(٥) < أن > الهرقليين هم المتناسلون فى جنسهم من هرقل، والققروفيديون هم الذين من ققروفس(٦) وقراباتهم . وسمى أولا جنسا مبدأ كون كل واحد، و بعد ذلك

(١) ش : أورسطس بن آغا ممنن بن أطراوس (فى المخطوط : أطواوس — وهو تحريف) بن فولو بوس بن طنطالس . فهذا إذن إنما هو مثال على البعيد . — أورسطس = Oreste ؛ طنطالس = Tantalus ؛ أولس = Hyllus ؛ ايرقلس = Heraclès .

(٢) ش : هذا مثال على القريب، لأن إيرقلس هو أب أولس، وجده فهو أولس .

(٣) ص : فنطارس .

(٤) ش : الحسن : قد أغمض فرفور يوس قوله هذا، فإنه قد يحتمل أن نصرف قوله : « ويشبه أن يكون هذا المعنى أبين » إلى أنه أراد أى صنف فرض من أصناف الجنس المقدم ذكرها المعلم علينا بالمقتضيات . وقد بينا ذلك فى تفسيرنا لهذا الكتاب .

(٥) ش : قوله : «وذلك» — لم أجدها فى بعض النقول السريانية، بل وجدت مكانها ما يقوم مقام « الواو »، وهو هكذا : والهرقليون هم المتناسلون ... .

(٦) ققروفس = Cecrops ، وقد نشأ فى مدينة سايس (صا الحجر) فى مصر، واستعمر مقاطعة فى أتيكا حوالى سنة ١٥٥٦ ق . م ، وحكم فيها من هذا الاقليم سمى باسم ققروفيا ، Cecropia وأقام النظم والقوانين ، وأدخل بين أهله عبادات المصريين ، وعلمهم زراعة الزيتون ، وكان أول من أقام مذبحا لزيوس فى بلاد اليونان وقدم له القرابين ، وتوفى بعد أن حكم خمسين عاما . راجع بوزنياس ١ : ف ٥ ؛ استرابون : ٩ ؛ يوستينوس ٢ : ف ١ ؛ هيرودوتس : ٨ : ف ٤٤ .

جماعة القوم الذين من مبدأ واحد بمنزلة هرقل ؛ فإنا إذا فصلناها وفرقناها من سائر الجماعات الأخر سمينا جماعتهم جنس الهرقليين .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » للذى يرتّب تحته النوع . (١) وخليقٌ أن يكون إنما سمى جنسًا لمشابهته هذين الموصوفين ، لأن هذا الجنس هو مبدأٌ ما للأنواع التى تحته ، ويظن به أنه يحوى كل الكثرة (٢) التى تحته .

فإذ كان الجنس يقال على ثلاثة أنحاء ، فقول الفلاسفة إنما هو فى الثالث منها ، وهو الذى رسموه بأن قالوا : « الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو » — مثال ذلك : « الحى » لأن الأشياء التى تحمل :

---

(١) ش : الحسن : أى يوشك أن يكون هذا الجنس المنطقى إنما سمى جنسا لمشابهته هذين الجنسين الموصوفين ، أعنى القبلى ، والذى من مبدأ الكون ، فلأنه مشابه لها ، وكان هذان مشكورين (كذا ! ولعل صوابها : مشهورين) عند الجمهور بأنهما جنسان ؛ فأسمى المنطقيون هذا الجنس الذى كلامهم فيه جنسا ، لأن الأسماء والمعانى ينبغى أن تورد بحسب ما يفهمه الجمهور ، ما أمكن ذلك ووجد القائل إليه طريقا .

وإنما قال : « خليق » وأورد ذلك على طريق التشكك لئلا يقول له قائل : « إن كنت يا فرفوريوس إنما أعطيت العلة فى تسمية المنطقيين المرتب تحته النوع جنسا لمشابهة هذين الجنسين ، فإنه قد ينبغى ألا يسمى جنسا لمخالفته أيضا هذين الجنسين . وذلك أنه قد يشابههما من جهة ، ويخالفها من جهة . فإن كان يستحق عندك أن يسمى جنسا لمشابهته هذين ، فألا استحق ألا يسمى جنسا لمخالفته هذين ؟ » — أى ولعل أن يكون إنما استعير الاسم له للمشابهة التى بينه وبين هذين ولينبهنا على الخلاف الذى بينه وبينهما .

(٢) فوقها : أى يحقق .

منها ما يقال على واحد فقط [١٤٧ ب] كالأشخاص — بمنزلة سقراط » ، وهـذا الشخص ، وهذا الشيء ؛ — ومنها ما يقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخـواص والأعراض التي تعرض على جهة العموم ، لا التي تعرض لشيء على جهة الخصوص . فالجنس : كالحيّ ؛ والنوع : كالإنسان ، والفصل : كالناطق ، والخاصة : كالضحاك ، والعرض : كالأبيض والأسود والقيام[1] والجلوس .

فالأجناس تخالف[2] الأشياء التي تحمل على شيء واحد فقط مما يوصف به من أنها تحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التي تقال على كثيرين بأشياء ، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأن الأنواع[3] و إن كانت تحمـل على كثيرين ، فإنها ليست تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع ، بل كثيرين مختلفين بالعدد . فإن الإنسان ، إذ هو نوع ، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا يختلفان بالنوع لكن بالعدد . فأما الحيّ ، فإذ هو جنس ، قد يحمل على الإنسان والفرس والثور الذين بعضهم يخالف بعضا و بالنوع لا بالعدد فقط . ٣

فأما الخاصة فقد يخالفها الجنس[4] ، من قِبل أن الخاصة إنمـا تُحمَل على نوع واحد ، وهو النوع الذى هى له خاصة ، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع — كالضحاك ، فإنه يحمـل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس . فأما الجنس فليس إنما يحمل على نوع واحد ، لكن على أنواع كثيرة مختلفة .

---

(١) ش : فى النقول السريانية : الجالس والقائم - وفى النقول السريانية القديمة : أن يجلس وأن يقوم . (٢) ش : الخلاف بين الجنس وما يحمل على واحد . (٣) ش : الخلاف بين الجنس وبين الأنواع . (٤) ش : الخلاف بين الخاصة والجنس .

وقد يخالف أيضا الجنسُ[1] الفصولَ[2] والأعراض العامية، من قِبَل أن الفصول والأعراض التى تعرض على جهة العموم، وإن كانت تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست تحمل "من طريق ما هو" إذا سئلنا عن ذلك الشىء الذى تحمل عليه هذه، بل إنما تحمل "من طريق أى شىء هو" — وذلك أنّا إذا سئلنا عن الإنسان : [١٤٩ ا][3] أى حيوان هو؟ — قلنا : ناطق؛ و إذا سئلنا عن الغراب : أى حيوان هو؟ — قلنا : أسود؛ والناطق فصل[4]، والأسود عرض. — فأما إذا سُئِلنا عن الإنسان: ماهو؟ —

(١) ش : الخلاف بين الجنس والفصول والأعراض العامة .

(٢) ش : الحسن : جملة ما أورده فرفوريوس فى أمر الجنس المنطق هو هذا : قال إنه المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . والرسم هو المأخوذ من شىء يقوم مقام الجنس ومن خواص وأعراض ذلك الشىء . فالذى يقوم فى هذا الرسم مقام الجنس هو قولنا : "المحمول" — فان المحمول منه ما هو جنس، ومنه ما ليس بجنس . و باقى ما أورده فصول تفصله من الألفاظ التى تدل على الأشخاص، فانها لا تحمل على كثيرين، بل على واحد فقط ، وقولنا : "مختلفين بالنوع" فصله من النوع والخاصة ، فان النوع لا يحمل على نوع، والخاصة لا تحمل على مختلفين بالنوع؛ لأنها إنما تحمل على نوع واحد . و إن كان وجد أنواع (ص : أنواعا) تحمل على أنواع، لكن ليس ذلك بما هى أنواع، بل بما هى أجناس . وقولنا : "من طريق ماهو" يفصله من الفصل والعرض ومن الخاصة أيضا، لأن ليس واحد منها يحمل بما هو، بل من طريق أى شىء، و إن كانت لا تتفق فى هـذا المعنى، أعنى فى حملها من طريق أى شىء . — فهذا جملة ما قاله فرفوريوس فى أمر الجنس . اهـ .

(٣) هنا وقع خلط فى ترتيب أوراق المخطوط .

(٤) ش : ينبغى أن يؤخذ من حيث هو مميز مفرِّق؛ لا من حيث هو جزء من الحد، فانه على هذه الجملة يحمل بما هو .

أجبنا بأنه : حيوان ، لأن جنس الإنسان قد كان الحيوان . فيصير قولنا فى الجلس إنه " محمول على كثيرين " يفصله من الأشياء التى تحمل على شىء واحد، وهى التى لا تتجزأ[(١)] . وقولنا : " المختلفين بالنوع " يفرق بينه و بين ما يحمل كحمل الأنواع والخواص . وقولنا إنه يحمل " من طريق ما هو " يفصله من الفصول ومن الأعراض العامّية التى ليست تحمل " من طريق ما هو"، لكن " من طريق أى شىء هو " أو " كيف حاله "، فليس يحوى إذن الرسم الموصوف لما يقوم فى الوهم من الجنس زيادة ولا نقصانا .

القول فى النوع

فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد، بمنزلة ما قيل[(٢)] :

٤

" أما أوّلا فصورته[(٣)] مستحقة للملك " .

وقد يقال نوع أيضا للمرتّب تحت الجنس الذى وصفنا ، كما قد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوع للحىّ، إذ الحىّ جنس؛ ونقول إن الأبيض نوع للون، والمثلث نوع للشكل .

ولأنا لما وصفنا الجنس ذكرنا النوع بقولنا : المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، وكنا نقول فى النوع إنه المرتب تحت

---

(١) فوقها : يحمل بما هو . (٢) ش : هذا قاله بعض الشعراء فى أغانيهن لما رآه ؛ ويقال إنه أودساوس ، ويقال إنه أوريفيدس . (٣) فوقها : أى نوعه .

الجنس الذى وصفنا — فينبغى أن يعلم أن الجنس، لأنه جنس لنوع، والنوع، لأنه نوع لجنس، كل واحد منهما للآخر، وجب أن نستعملهما جميعا فى قولى كليهما . فهم[1] يصفون النوع على هذا الوجه : النوع هو المرتب تحت الجنس ، والذى جنسه يحمل عليه من طريق ما هو . وقد يصفونه [١٤٩ ب] أيضا على هذه الجهة : النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو — ولكن هذه إنما هى لنوع الأنواع ولما هو نوع فقط ؛ فأما الصفتان الأخريان فهما ولما ليس بنوع أنواع.

وقد يتبين ما نحن واصفوه على هذا النحو : نقول : إن فى كل واحدة من المقولات أشياء هى أجناس أجناس،وأشياء[2] هى أنواع أنواع، وفيما بين أجناس الأجناس وأنواع الأنواع أشياء أُخَر .

وجنس الأجناس هو الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ونوع الأنواع هو الذى ليس دونه نوع آخر يوضع تحته . وفيما بين جنس الأجناس ونوع الأنواع أشياء هى بأعيانها أجناس وأنواع ، إلا أنها كذلك إذا قيست إلى أشياء مختلفة .

وينبغى أن نوضح ما نحن ذاكروه فى مقولة واحدة فنقول : إن الجوهر هو أيضا جنس، وتحته : الجسم، وتحت الجسم : الجسم المتنفس، وتحت الجسم المتنفس : الحى، وتحت الحى : الحى الناطق، وتحت هذا : الإنسان،

---

(١) فوقها : أى المشائين .

(٢) ش : نقل قديم : شىء شىء هو جنس أجناس .

وتحت الإنسان : سقراط وفلاطن والجزئيون من الناس . ولكن[1] الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس، والإنسان هو نوع الأنواع. فأما الجسم فنوع للجوهر، وجنس للجسم المتنفس، والجسم المتنفس نوع للجسم وجنس للحى، والحى أيضا نوع للجسم المتنفس وجنس للحىّ الناطق، والحى الناطق نوع للحىّ وجنس للانسان ، والإنسان نوع للحىّ الناطق وليس هو جنسا للجزئيين من الناس، لكنه نوع فقط . وكل ما كان قريبا من الأشخاص فهو نوع فقط وليس بجنس .

٥

فكما أن الجوهر هو جنس الأجناس، لأنه فى أعلى منزلة ، إذ ليس قبله شىء — كذلك الإنسان، فإنه نوع فقط والنوعُ الأخير ونوع الأنواع كما قلنا، إذ هو نوع ليس دونه نوع [١٥٠ ا] ولا شىء من الأشياء التى يتهيأ فيها أن تنقسم إلى أنواع ، بل إنما دونه الأشخاص ، فإن سقراط وألقيبيادس وفلاطن أشخاص .

فأما المتوسطة فإنها لما قبلها أنواع ، ولما بعدها أجناس ، فلذلك صار لها نسبتان : النسبة إلى ما قبلها التى بحسبها يقال إنها أنواع لها ، والنسبة إلى ما بعدها التى بحسبها يقال لها إنها أجناس لها . فأما الطرفان

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أنى وجدت هذا الموضع فى السريانى بنقل أثانس ونقل حنين هكذا : ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس وجنس فقط ، والانسان نوع الأنواع ونوع فقط .

فإنما لها نسبة واحدة ، وذلك : أن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه ، إذ هو أعلى الأجناس كلها ، وليس له نسبة إلى شيء قبله ، إذ كان في أعلى منزلة والمبدأ الأول .

ونوع الأنواع أيضا إنما له نسبة واحدة ، وهي النسبة التي له إلى ما فوقه ، وهي الأشياء التي هو نوعٌ لها . وأما النسبة التي له إلى ما دونه فليست غير تلك ، إذ كان يقال له أيضا إنه نوع للأشخاص ، إلا أنه نوع للأشخاص من قبل أنه يحويها ، ونوع لما قبله من قبل أن الأشياء التي قبله تحويه .

فقد يحدون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوع . ويحدونه أيضا بأنه الذي ليس فوقه جنس يعلوه . ويحدون نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس . والذي هو نوع ، لا تجوز لنا قسمته إلى أنواع ، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو .

٦

والمتوسطات للطرفين يسمونها أجناسا بعضها تحت بعض ، ويجعلون كل واحد منها نوعا وجنسا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة[١] . فأما التي ترتقي من قبل أنواع الأنواع الى جنس الأجناس فيقال لها أنواع وأجناس ،

(١) ش : الحسن لما أورد المثال على جنس الأجناس ونوع الأنواع والمتوسطة بينهما في مقولة الجوهر وأوضحه منه ، أخذ أن يورد المثال أيضا على ذلك من الأنساب . وهذا هو مثال مشهور عند اليونانيين : فيقيم أغاممنن مقام نوع الأنواع ، وزيوس مقام جنس الأجناس ، وباقي الآباء بين هذين مقام المتوسطة .

وأجناس بعضها تحت بعض ، بمنزلة أغا ممنن[١] بن أطروس بن فلبس ابن طنطالس ، وآخر ذلك ابن زيوس . ولكنهم [١٥٠ ب] فى النسب يرتقون إلى مبدأ واحد فى أكثر الأمر[٢]، وهو زيوس مثلا . فأما فى الأجناس والأنواع فليس الأمر كذلك ، لأن الموجود ليس هو جنسا واحدا عاما لجميعها ولا كلها متفقة فى جنس واحد هو أعلى منها كما يقول أرسطوطالس ، ولكنا نهب[٣] أن الأجناس الأول على ما فى كتاب " المقولات " عشرة ، وأنها

---

(١) ش : الحسن : قبائل اليونانيين ترتقى فى النسب إلى ثلاثة أنفس : إلى زيوس ، وإلى فوسيدون ، وإلى أفلاطون (فوقها : لا الفيلسوف) : فأغممنون يرتقى إلى زيوس فى النسب ، وايروسوس إلى فوسيدون ، وهدوس إلى أفلاطون . وهؤلاء الثلاثة — أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطن — يرتقون إلى فرولس ، فإن أباهم هو أفرانوس ، وأفرانوس هو ابن زيوس القديم الذى إليه يشير أوميروس بقوله إنه أب للكل . فزايوس الثانى هو ابن افرانوس وأخو فوسيدون وأفلاطن ، لأن هؤلاء إخوة ، أعنى زيوس وفوسيدون وأفلاطون . فزايوس الثانى قسم مع إخوته التركة ، وأولد طنطالس ؛ وطنطالس أولد فلبس ؛ وفلبس أولد أطراوس ؛ وأطراوس أولد أغاممن ؛ وأغاممن أولد أرسطيس — وهو الأب القريب الذى يقوم مقام نوع الأنواع ، لأنه أولد طساما نوس ، وماعافااش ، لا كما يقول فرفوريوس فى هذا الموضع أن الأب القريب هو أغا ممن . والدليل على ذلك قوله فى صدر " إيساغوجى " لما تكلم فى مبدأ الكون من الوالد البعيد قال : أرسطيس عن طنطالس . فهو اذن يرقى أرسطيس هذا إلى طنطالس . وقد يجوز أن يكون وقع فى النسخ غلط وسقط إسم أرسطيس منها . وأيضا فإن الأمثلة التى أوردها من الأنساب إن أخذت على أنه أوردها مساوية لما أورده من أنواع الجوهر ولم يورد أرسطيس فيها فجزت واحدا .

(٢) ش : إنما قال : " فى أكثر الأمر " لأن بعض اليونانيين يرتقى فى النسبة إلى أخيه الذى يقال إن سولن من نسله .

(٣) ش : أفلاطن يقول إن الموجود جنس للقولات . وفرفوريوس أفلاطونى ، فلذلك قال : نهب — أى : نقر ونسلم أن الأجناس الأول على ما فى كتاب " المقولات " عشرة كما يقول أرسطوطالس .

بمنزلة عشرة مبادئ أول ، ومتى سماها إنسان موجودات ، فإنما يسميها باتفاق الاسم ، لا بالتواطؤ . وذلك أن الموجود ، لو كان جنسا واحدا عاما لجميعها ، لقد كانت تسمى كلها موجودات على طريق التواطؤ . وإذ كانت الأوائل عشرة ، فإن الاشتراك بينها إنما هو فى الاسم فقط ؛ لا فى القول الذى بحسب الاسم : فأجناس الأجناس إذًا عشرة . فأما[1] أنواع الأنواع فقد توجد فى عدد ما ، وليست بغير نهاية . وأما الأشخاص التى هى بعد أنواع الأنواع فبغير نهاية[2] [3] .

---

(١) ش : الحسن : الأمور منها ما هو محدود عندنا وعند الطبيعة ، وهى الأجناس العالية ؛ ومنها ما هو محدود عند الطبيعة غير محدود عندنا ، وهى أنواع الأنواع ؛ ومنها ما ليس هو محدودا ، لا عندنا ولا عند الطبيعة وهى الأشخاص .

(٢) ش : أى أن القوة على تكونها لا تنفد .

(٣) ش : الحسن : غرض فرفوريوس فى هذا الفصل المقدم على أوله وإلى آخر الكلام فى النوع أن يفيدنا خمسة مطالب يحتاج إليها الناظر فى الصناعة المنطقية : الأول منها يفيدنا فيه شروطا ننتفع بها فى أمر القسمة ؛ والثانى يعلمنا ما خاصة القسمة ؛ ويقول إنها هى التى تصير الواحد كثيرا . وإنما قصد أن يفيدنا ذلك ، لأن منها تتقوم صناعة التحديد . ويعرفنا فيه أيضا خاصة صناعة التحديد ، وهى أن يجمع الكثير إلى واحد . وإنما قصد لتعليمنا ذلك لأن منها يتقوم البرهان . والثالث : يعلمنا شروطا نحتاج إليها فى صناعة البرهان ، وهو أن يعرفنا أى هذه الخمسة أعم ، وأيها أخص ، وأيها مساو ، وكيف يحمل بعضها على بعض ، وأى شىء منها يحمل على أى شىء منها . وهذا نحتاج إلى الوقوف عليه ضرورة فى البرهان . وهذه الثلاثة المطالب هى التى ذكرها فى صدر كتابه فقال إن هذا النظر نافع أيضا فيها . والرابع فهو أنه لما تكرر فى قوله ذكر الجزئى أخذ أن يرسمه ويعرفنا ما الذى يريد بقوله : جزئى . والخامس : فهو أنه لما كان جنس الأجناس كلا (ص : كل) فقط ، والشخص جزء فقط ، والمتوسطة بينهما كل وجزء ، وكان الكل والجزء من المضاف ، أخذ أن يعرفنا بأى حرف من حروف النصر يضاف النوع إلى ما قبله وإلى ما بعده . — فهذه هى المطالب التى يعلمناها فرفوريوس فى هذا الفصل . وقد علمنا عليها بحروف المعجم بزرقة (— علمنا عليها بحروف المعجم أيضا فى الطبع) .

(ا) ولذلك يأمر فلاطن المنحدرين من أجناس الأجناس إلى أنواع الأنواع أن يمسكوا عندها، وأن يكون انحدارهم إليها بمتوسطات بعد أن يقسموها بالفصول المحدثة للأنواع؛ ويقول إن الأشياء التى بغير نهاية ينبغى أن تترك، فإن العلم لا يحيط بها .

(ب) وإذا انحدرنا إلى أنواع الأنواع فيجب ضرورةً، إذ كنا نقسم، أن نصير إلى كثرة . وإذا ارتقينا إلى أجناس الأجناس فيجب ضرورةً أن تجمع الكثرة، لأن النوع جامع الكثير(١) إلى طبيعة واحدة، والجنس فى ذلك أكثر جمعًا منه . فأما الأشياء الجزئية والمفردة فضدُّ ذلك، لأنها تقسِّم الواحد دائما إلى كثرة، وذلك أن الناس الكثيرين إنسان واحد فى اشتراك النوع، والإنسان الواحد العام كثير بالجزئين، فإن الشىء المفرد(٢) يقسم أبدًا، والعام جامع .

٧

(ج) وإذ قد وصفنا الجنس والنوع ما كل واحد منهما، وكان الجنس واحدا والأنواع [١٥١ ا] كثيرة، لأن قسمة الجنس أبدًا إلى أنواع كثيرة فإن الجنس أبدًا يحمل على النوع، وكل ما هو فوق يحمل على ما تحته . فأما النوع فليس يحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التى فوق ذلك الجنس لأنها لا تنعكس . وذلك أنه ينبغى أن تكون الأشياء التى تحمل

(١) ش : أى مثل الأشخاص الكثيرة، فإنها تجتمع وتصير بالنوع طبيعة واحدة، إنسان مثلا، والجنس أكبر جمعا، لأنه يجمع الأنواع . (٢) ش : مثل الجزئين .

على أشياء : إما مساويةٌ لتلك التى تحمل عليها كحمل الصهيل على الفرس ، وإما أن تكون أكثر منها كحمل الحيوان على الإنسان . فأما الأشياء التى هى أقلّ فليست تحمل على ما هو أكثر منها ، لأنه ليس لك أن تقول إن الحيوان إنسان ، كما تقول إن الإنسان حيوان .

والأشياء التى يُحمَل عليها النوعُ يُحمَل عليها من الاضطرار جنسُ ذلك النوع وجنُس ذلك الجنس ، إلى أن نبلغ إلى جنس الأجناس . لأنه إن كان قولنا : « سقراط إنسان » صادقا ، وأن «الإنسان حيوان» وأن «الحيوان جوهر » — فقولنا إن « سقراط حيوان » و « جوهر » صادق . فإذ كانت إذًا الأشياء العالية تحمل على ما هو تحتها دائما ، فالنوع يحمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص ، وجنس الأجناس يحمل على الجنس أو الأجناس[1] (إن كانت المتوسطة التى بعضها تحت بعض كثيرة) ، وعلى النوع ، وعلى الشخص . وذلك أن جنس الأجناس يحمل على جميع الأجناس والأنواع والأشخاص التى تحته . والجنس الذى قبل نوع الأنواع يحمل على جميع الأنواع ، وعلى الأشخاص . والنوع ، الذى هو نوع فقط ، يحمل على جميع الأشخاص . والشخص يحمل على واحد فقط من الجزئيات .

---

(١) ش : أبو بشر : إنما قال : « الجنس أو الأجناس » لأن من المقولات ما بين جنس الأجناس والنوع الأخير منها متوسطات كثيرة مثل الجوهر والإنسان ، فإن بينهما متوسطات كثيرة ، ومنها ما ليس بينهما متوسطات كثيرة مثل جنس المضاف ، فإنه ينقسم إلى جنسين فقط : إلى ما يختلف تصريفه ، وإلى ما لا يختلف تصريفه .

(د) والذى يوصف بأنه شخص هو بمنزلة : سقراط ، وذاك الأبيض ، وهذا المقبل ، كأنك قلت : ابن سفرونسقوس (١) ، إن كان إنما له من البنين سقراط وحده . وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص ، من قبل أن كل واحد منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد جملتها بعينها [١٥١ ب] وقتا من الأوقات فى آخر غيره من الأشياء الجزئية . فإن خواص (٢) سقراط لا يمكن أن توجد فى آخر غيره من الجزئيين . فأما خواص الإنسان ، أعنى العام ، فقد توجد بأعيانها فى كثيرين ، لا بل فى جميع الناس الجزئيين من جهة ما هم (٣) ناس .

(هـ) فالنوع إذاً يحوى الأشخاص ، والجنس يحوى النوع ، لأن الجنس كُلٌّ ما ، والشخص جزءٌ ، والنوع كُلٌّ وجزءٌ ، غير أنه جزءٌ لشىء آخر ، وليس ٨
هو كُلًّا (٤) لآخر ، لكنه كلٌّ فى آخر ، وذلك أن الكل فى الأجزاء .

فقد وصفنا أمر الجنس والنوع ، وقلنا ما جنس الأجناس وما نوع الأنواع ، وما الأشياء التى هى بأعيانها أجناس وأنواع ، وما هى الأشخاص ، وعلى كم جهة يقال الجنس والنوع .

---

(١) Sophroniscus ، والد سقراط .

(٢) ش : مثل الضحك وقبول العلم والمعرفة وتعلم الصنائع .

(٣) ش : إنما قال هـذا لأن خواص الإنسان ليس إنما توجد للشخص من حيث هو شخص ، بل من حيث هو نوع .

(٤) ص : كل .

القول فى الفصل

فأما الفصل[١] فيقال عاما، وخاصا، وخاص الخاص . لأنه قد يقال فى شىء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة : فإن سقراط يخالف أفلاطن بالغيرية، ويخالف نفسه أيضا إذ كان صبيًّا فصار رجلًا وإذا كان يعمل شيئا وأمسك عنه وفى اختلاف الأحوال دائما .

ويقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصل خاص متى خالفه بِعَرَض غير مفارق، والعَرَض غير المفارق بمنزلة القنوة[٢]، والشهلة، وأثر الجرح المندمل .

ويقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص[٣] متى كان يخالفه بفصل محدث للنوع كالإنسان، فإنه يخالف الفرس بفصل محدث للنوع، أعنى بطبيعة النطق .

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن فرفريوس يقسم الفصل العام إلى قسمين : إلى الطويل المدة، وإلى القصير المدة . ويقسم الخاص إلى قسمين : إلى ما هو من أول الجبلة والتكون كالفطسة والزرقة، وإلى ما هو بالاتفاق كالجرح المندمل بأرسيودوس (كذا !) ؛ فإن أوميروس لما رأى أرسيودس (كذا !) وقد وقع به الجراح قال له : قد تغيرت على الآن، ولم يقل له : إنك آخر . فلذلك يقال إن هذه الفصول تحدث غيرا، لا آخر . ويقسم فصل خاص الخاص إلى قسمين : إلى المقسمة، وإلى المقومة .

(٢) القنوة (بكسر القاف وضمها) فى الأنف : ارتفاع أعلاه واحديداب وسطه وسبوغ طرفه، أو نتوء وسط القصبة وضيق المنخرين ؛ هو أقنى، وهى قنواء . — والشهل (محركة) والشهلة (بالضم) : أقل من الزرق فى الحدقة وأحسن منه، أو أن تشرب الحدقة حمرة من قلة سواد الحدقة حتى كأنه يضرب إلى الحمرة، شهل (كفرح) واشهل اشهلالا، والنعت : أشهل وشهلاء .

(٣) فوقها : أى أكثر خصوصا .

وبالجملة ، فإن كل فصل قد يحدث للشيء الذى يوجد فيه اختلافاً (١) ، غير أن الفصل الخاصّ والعام يحدثان غيراً (٢) ، وخاص الخاص يحدث آخر ، وذلك أن [١٥٢ ا] من الفصول ما يحدث غيراً (٣) ، ومنها ما يحدث آخر (٤) .

---

(١) ش : قال الحسن : كلام فرفوريوس الذى أوّله : « وبالجملة فإن كل فصل ... » وآخره : « أو ملوّناً بضرب من الألوان فقد يزيد وينقص » عند هذه العلامة ؟ — مختلف فيه : فقوم قالوا إن غرضه فيه أن يورد الاشتراكات والاختلافات التى بين هذه الفصول ، أعنى العام والخاص ، وخاص الخاص ، على ما فهمه أليتوس وقوم من الاسكندرانيين . وقوم قالوا إن غرضه أن يقسم الفصول قسمة أخرى ، أعنى إلى ما يحدث غيراً ، وإلى ما يحدث آخر . وذلك أن فرفوريوس يقسم الفصول على ثلاث جهات : الأولى أن يقسمها إلى العام ، والخاص ، وخاص الخاص . وعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوّله : « وأما الفصل فيقال عاماً وخاصاً ، وخاص الخاص ... » ، وآخره : « بفصل يحدث للأنواع ، أعنى بطبيعة النطق ... » وزعموا أن هذه القسمة للفصل هى لفرفوريوس .

والثانية هى التى يقسم بها الفصول إلى ما يحدث غيراً ، وإلى ما يحدث آخر ، أى نوع آخر مثل النطق الذى إذا ضام الحيوان أحدث نوعاً آخر ، الملك مثلا . وهذه القسمة فهى لأرسطوطالس . وفرفوريوس يعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أوّله : « وبالجملة فإن كل فصل قد يحدث للشيء الذى يوجد فيه اختلافاً ... » وإلى قوله : « وتغاير الأحوال » .

والثالثة هى التى يقسم بها الفصول إلى المفارق وغير المفارق ، ويقسم غير المفارق إلى ما بالذات ، وإلى ما بالعرض . ويتكلم فى ذلك ويعبر عنه بقوله الذى أوله : « فينبغى أن نبتدئ من فوق أيضاً ... » وإلى آخر قوله : « أو ملوّناً بضرب من الألوان ، فقد يزيد وينقص » وهو آخر الفصل المذكور . وأخلق أن يكون القول كما زعم هؤلاء ، لأن كلام فرفوريوس متوجه نحو هذا الغرض .

(٢) فوقها : أى غيراً فى أحواله . (٣) ش : مثل الفصل العام .

(٤) ش : مثل فصل خاص الخاص .

فالتي تحدث آخر سميت فصولا محدثة للأنواع، والتي تحدث غيرا تسمى فصولا على الإطلاق، لأن الحيّ[1] إذا أضيف إليه فصل الناطق أحدث آخر ونوعا للحي . فأما فصل التحرك فإنه إذا أضيف إلى الحي يجعله غير الساكن فقط .

٩

فمن الفصول إذًا ما يحدث آخر، ومنها ما يحدث غيرًا فقط . فالفصول التي تحدث آخر، بها تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع ، وبها تستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول. فأما الفصول التي تحدث غيرًا فإنها تحدث عنها غيرية فقط وتغاير الأحوال .

فينبغي أن يُبتدأ من فوق أيضا فأقول : إن الفصول منها ما هي مفارقة، ومنها غير مفارقة . فالتحرك، والسكون، وأن يصح الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك — فصولٌ مفارقةٌ . فأما أن يوجد أقنى أو أفطس أو ناطق أوغير ناطق — ففصولٌ غير مفارقة . ومن غير المفارقة ما توجد بذاتها، ومنها على طريق العَرَض . وذلك أن الناطق موجودٌ للانسان بذاته، وكذلك المائت وقبول العلم . فأما أن يكون أقنى أو أفطس فعلى طريق العَرَض ، لا بذاته . فالتي توجد لشيء بذاتها فقد توجد في قول الجوهر وتحدث آخر، فأما التي هي على طريق العَرَض فليست[2] توجد في حدّ الجوهر ولا تحدث

(١) ش : قد أخذ أن يوضح ما ذكره بالمثال .

(٢) فوقها : قول .

آخر، بل إنما تحدث غيرا فقط. والتي توجد(١) بذاتها لا تقبل الأكثر [١٥٢ب] والأقل. فأما التي هي على طريق العرض فإنها تقبل الزيادة والنقصان وإن كانت غير مفارقة. وذلك أن الجنس لا يحمل على ما هو له جنس بالأكثر

(١) ش: قال الحسن: قد يتشكك على فرفريوس فيقال: زعمت أن فصل خاص الخاص لا يقبل الأكثر والأقل، والخاص يقبل. وها نحن نوجدك من فصول خاص الخاص ما يقبل الزيادة والنقصان. ومن فصول الخاص ما لا يقبل من ذلك أن يفرقه البصر من فصول خاص الخاص للبياض، لأنها مأخوذة في حده، والجمع للبصر من فصول خاص الخاص للسواد. وقد يوجد سواد أشد جمعا للبصر من سواد آخر؛ فإن جمع سواد الغراب لأبصارنا أشد من جمع سواد القار مثلا والأبنوس، وكذلك البياض الموجود في الطائر المسمى ققنس أشد تفرقة للبصر من الثلج. فقد وجدنا إذن من فصول خاص الخاص ما يقبل الأكثر والأقل. ومن ذلك أن سقراط ابن سفرونسقوس الذي من أهل اثينية يوجد له عرض خاص، وهو أنه ابن سفرونسقوس من أهل اثينية. وهذا لا يوجد بالأقل والأكثر في وقت من الأوقات، فإنه ليس إنسان في أنه ابن فلان أو من بلدة فلان بأكثر من إنسان آخر في أنه ابن فلان أو من بلدة فلان. فقد وجدنا إذن من فصول الخاص ما لا يقبل الأكثر والأقل.

فنقول في الجواب عن الشك الأول: إن قولنا في البياض إنه لون مفرق للبصر ليس هو رسما لبياض ققنس أو لبياض الثلج، بل هو للبياض المطلق، أعني لمعنى البياض وذاته التي يدل عليها بحده. وهذا ليس يختلف ألبتة، وليس منه ما هذا المعنى موجود له بالأقل والأكثر. وإنما عرض أن يكون ققنس أشد تفرقة من بياض الثلج، من أجل الهيولى الذي وجد فيها البياض المطلق. فإنه لما كانت الهيولى القابلة للبياض في الثلج وققنس مختلفة، كان قبولها لمعنى البياض مختلفا، فوجد لبعضها، وهو القفنس مثلا، بالأكثر، ولبعضها، وهو الثلج، بالأقل. وهذا الشك وهذا الحل غير لائق بهذا الموضع، لأنه نظر إلهي، والنكتة فيه هي أن المعاني بجوهر يدها أكمل منها إذا قارنت الهيولى.

وأما الجواب عن الشك الثاني: فهو أن الفصول التي أوردت لسقراط ليست فصولا خاصة، بل خاص الخاص، لأنها تفصل سقراط من المشارك له في الاسم.

والأقل ، ولا فصول الجنس أيضا التى بها ينقسم ، لأن هـذه الفصول هى المتممة لحد كل واحد . والوجود لكل واحد واحد بعينه غير قابل للزيادة والنقصان . فأما أن يكون[1] أقنى أو أفطس أو ملونا بضرب من الألوان فقد يزيد و ينقص † .

١٠

فإذا كنا[2] نجد أنواع الفصل ثلاثة ، وكان منهـا ما هو مفارق ، ومنها غير مفارق ، ومن غير المفارق أيضا منهـا ما هى بذاتها ، ومنها ما هى على طريق

(١) فوقها : أى الإنسان .

(٢) ش : قال الحسن : لما قسم فرفوريوس الفصل إلى الأقسام المذكورة ، ثم بين أن غرضه منها الكلام فى الفصول الذاتية ، أخذ أن يقسمها . فهو يقول : إن منها مقسمة ، ومنها مقومة . فالقاسمة هى التى بهـا ينقسم الجنس إلى الأنواع مثل قسمتنا الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت . والمقومة هى التى تقـوم طبيعة النوع ، مثل الناطق والمائت المقومين لطبيعة الإنسان . وهو يبين أن الفصول القاسمة غيرها إذا أخذت مقومة بحجتين : الأولى منهما أن إذا أخذنا شيئا واحدا بعينه ، مثل الحيوان ، لم نجد الفصول القاسمة له هى المقومة . فإن الفصول القاسمة له هى : الناطق وغير الناطق ، والمقوم : المتنفس والحساس . والثانيـة أنا إذا أخذنا فصلا واحدا مثل الناطق مثلا لم نجده مقوما لشىء واحد بعينه ، وقاسما ، بل وجدناه من الفصول المقومة للانسان والقاسمة للحيوان . وهاتان الحجتان كحجة واحدة . فيحصل من هذا أن فصول خاص الخاص هى واحدة بأعيانها ، مقسمة ، ومقومة ، لكن ليس لشىء واحد بعينه ، بل مقسمة للأجناس التى هى أعلى ، ومقومة للأنواع التى تحت تلك الأجناس . وقد تهيأ للانسان الزيادة على هذا بأن يقول : لو كانت الفصول المقسمة هى المقومة ، لقد كان ما يوجد له الفصول المقسمة توجد له الفصول المقومة ، فإن الأجناس العالية ، مثل الجوهر مثلا ، توجد له فصول مقسمة وهى : الجسمية ، وغير الجسمية ، وليس توجد له فصـول مقومة . فأنواع الأنواع لها فصول مقومة ، وليس لهـا فصول قاسمة . فإذا ليست الفصول المقومة هى المقسمة . ولعل قائلا يقـول : فـا الذى يقال فى المتوسطة ؟ فإن لها فصولا قاسمة وفصولا مقومة . فنقول إن تلك ، أيها القائل ، ليست واحدة بأعيانها ، لأنها قاسمة لمـا فوق ومقومة لمـا تحت ذلك الجنس .

العَرَض ، فالفصول أيضا التي هي بذاتها منها ما بها تقسم الأجناس إلى الأنواع ، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعا ، مثال ذلك أنه لما كانت الفصول الموجودة للحي بذاتها هي هذه (١) : المتنفس ، والحساس ، والناطق ، وغير الناطق ، والمائت ، وغير المائت — صار فصلا المتنفس والحساس مُقَوِّمَيْن لجوهر الحيّ ، لأن الحيّ هو جوهر حساس متنفس . فأما فصول المائت وغير المائت ، والناطق وغير الناطق فمقسمة للحي ، لأنها تقسم الأجناس إلى الأنواع . غير أن هذه الفصول المقسمة للأجناس (٢) قد تكون متممة ومقومة للأنواع ، لأن الحيّ ينقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق ، وبفصل الميت أيضا وغير الميت . ولكن فَصْلَيْ المائت والناطق مقوّمان للانسان ، وفصلي الناطق والمائت مقوّمان للحيوانات وغير الناطقة . وكذلك أيضا الجوهر الأعلى : لما كانت له فصول تقسمه — وهي : المتنفس وغير المتنفس ، والحساس وغير الحساس — صار فصلا : المتنفس

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن الموجود يقال على ضربين : فمنه ما يوجد الموضوع في حدّه ، ومنه ما يوجد هو في حد الموضوع . فالذي يوجد في حد الموضوع مثل أخذنا في حد الإنسان وهو الموضوع : الناطق والمائت ، وهذه هي الفصول المقومة . والذي يؤخذ في حده الموضوع فهي مثل الفصول القاسمة ، فإنا إذا أردنا أن نقول : ما الناطق ؟ قلنا : إنه حيوان — تقدم مقدمتين ينتج نتيجة .

(٢) قوتها : أي أن هذه الفصول إذا أخذت متقابلة تصير مقسمة ، وإذا أخذت فصلين فصلين منها على غير تقابل كانت مقومة .

والحساس، إذا [١٥٣ ا] حصلا مع الجوهر، أحدثا الحى . فلأن(١) هذه الفصول بأعيانها إذا ما أخذت بنحو(٢) من الأنحاء تكون مقوّمة، وإذا أخذت بنحو آخر(٣) تصير مقسمة، سميت بأجمعها محدثة الأنواع .

والحاجة فى قسمة الأجناس ، والحاجة فى الحدود إنما هى إلى هذه(٤) الفصول غير المفارقة التى على طريق العرض والحدود ، فأحرى بألاّ تحتاج إلى المفارقة . ٢٠

وقد يحدّون هذه(٥) الفصول فيقولون إن الفصل(٦) هو الذى به ينفضل(٧) النوع على الجنس(٨) . وذلك أن الإنسان له شىء يفضل به على الحىّ وهو ١١

---

(١) فوقها : أى القاسمة . (٢) فوقها : أى على غير تقابل .

(٣) فوقها : أى متقابلة . (٤) فوقها : أى الذاتية .

(٥) ش : اليتوس : لما كان فصل خاص الخاص موجودا للنوع، وجب أن يكون علينا به من النوع؛ فإن الفصل يعرف : إما من قياس النوع إلى الجنس — ومن هذا رسم بأنه الذى به (أ) يفضل (فوقها : يزيد) النوع على الجنس فضلا جوهريا (فوقهما : زيادة جوهرية) — ؛ وإما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض . والفصل يعرف من قياس الأنواع بعضها إلى بعض على وجهين : أما عندما يؤخذ كالمقوم (فوقها : مقوما) فيحد من هذه الجهة (ب) أنه المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شىء هو . وأما عندما يؤخذ مقسما فإنه يحد من هذه الجهة بأنه (حـ) الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا . (د) وأما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض وإلى الجنس، فإنه من هذه الجهة قد يحد بأنه الذى من شأنه أن يفرق ما تحت جنس واحد بعينه تفرقة جوهرية . (٦) فوقها : هذا الرسم هو المأخوذ من قياس النوع إلى الجنس . (٧) فوقها : أى يزيد . (٨) ش : يجب أن يقال إن الفصل هو الذى يزيد به النوع على الجنس زيادة جوهرية، لأنه إن لم يزد بجوهره فسد المعنى . فإن الإنسان يزيد على الحيوان بأنه منتصب القامة، عريض الأظفار، وليس هذه من الفصول التى غرضه تحديدها .

الناطق والمائت ، لأن(١) الحى ليس هو واحداً(٢) من هذين ، وإلا : فمن أين

(١) فوقها : فى أخرى : لأن الحى ليس هو ولا واحدا من هذين. (٢) ش : قال الحسن بن سوار : لما قال فرفوريوس إن النوع يفضل على الجنس بأنه قد توجد له الفصول وليست موجودة فى الجنس ، فلئلا يقول له قائل : ليس يفضل النوع على الجنس بوجود الفصول له ، لأنها — أعنى الفصول — موجودة أيضا للأجناس ، لأنها لو كانت موجودة للأنواع ولم تكن للأجناس للزم أن يكون شىء من لا شىء ، لأنه إذا لم تكن الفصول موجودة للأجناس ، فمن أين اقتنت الأنواع الفصول؟ — وأحس بهذا الشك الداخل عليه ، وأومأ اليه بأوجز ما يكون من الكلام بقوله : « وإلا ، فمن أين اقتنت الأنواع فصولا ؟ » — أخذ أن يحله بأن ألزم الوضع بأن الفصول موجودة فى الجنس محالا ، فقال : « ولا الفصول أيضا المتقابلة بأجمعها له وإلا صارت الفصول المتقابلة لشىء واحد بعينه معا » — كأنه يقول : إن قولك ، أيها المتشكك ، ووضعك بأن الفصول موجودة فى الجنس ، وهو الذى به تم لك فسخ الرسم الذى أوردناه للفصل — محال . وذلك أنك إن وضعت أن الفصول موجودة بجنس لزم أن تكون المتضادة ، مثل الناطق وغير الناطق ، فى شىء واحد بعينه معا ، أعنى فى الحيز . ، وكذلك المائت وغير المائت . ولأن وجود المتضادة فى شىء واحد بعينه لا يمكن ، يلزم ألا تكون الفصول موجودة فى الجنس .

فكأن المتشكك عاد فقال إنه قد لزم إذن مما قلنا أن تكون الفصول موجودة فى الجنس وغير موجودة : أما موجودة فللزوم الوضع بأنها غير موجودة كون شىء من غير شىء ؛ وأما غير موجودة فللزوم الوضع بأنها موجودة كون المتضادة فى شىء واحد بعينه معا ، وأن يكون الشىء موجودا وغير موجود معا فى شىء واحد بعينه محال — فهذه حيرة أخرى . فكأن فرفوريوس قال : أما أن يكون شىء واحد بعينه موجودا وغير موجود معا بالفعل فهو لعمرى محال ؛ فأما أن يكون موجودا بالقوة وغير موجود بالفعل فانه غير محال — كذلك الفصول ، أيها المتشكك فى الموجودة فى الأجناس بالقوة لا بالفعل على ما يعتقده المشاؤون الذى كلامنا فى هذا الكتاب إنما هو بحسب آرائهم . وبهذا تنحل الحيرة بأن شيئا يكون من لا شىء . فإنه ليس بمحال أن يكون شىء بالفعل من غير موجود بالفعل وموجود بالقوة . وإنما المحال الذى لا يمكن تصوره ، فضلا عن وجوده ، أن يكون شىء من غير شىء على الإطلاق ، أى مما ليس بموجود ألبتة : لا بالقوة ولا بالفعل .

وتنحل أيضا الحيرة بأن المتضادة تكون موجودة فى شىء واحد بعينه بالفعل ؛ فأما بالقوة فانه غير محال . فهذا هو نسق ما قاله فرفوريوس .

وقد ينبغى أن نعيد الشك ونلخصه ليكون التأمل له أقوى فنقول إنه مبنى على مقدمتين معترف بصدقهما : الأولى أنه لا يكون شىء من لا شىء ، وهذه مجمع عليها . والثانية أن المتضادة لا يمكن أن توجد معا فى شىء واحد بعينه . فلما أخذها بين المقدمتين بحث عن الفصول الموجودة فى الأنواع =

اقتنت الأنواع فصولا؟ ولا الفصول أيضا المتقابلة بأجمعها له ؛ وإلا صارت

= المرتبة تحت جنس واحد بعينه : هل هي موجودة في الجنس ، أم لا ؟ و يلزم القولين جميعا محال ، أعني وجود الفصول في جنس ولا وجودها ، يقول : إنه إن كانت الفصول موجودة في الجنس ، لزم أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه معا مثل أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت ، في الحيوان . وهذا محال ، لأنا قد وضعنا أن المتضادة لا يمكن أن توجد في شيء واحد بعينه معا .

و إن لم تكن موجودة في الجنس لزم أيضا محال وهو : أن يكون شيء من لا شيء ، لأنه إذا كانت الفصول موجودة للأنواع وليست موجودة للأجناس ، فمن أين اقتنت الأنواع الفصول؟ ومن أين جاءتها ؟ فهذا هو الشك . وهو يحل على ضربين : أحدهما بحسب رأى أرسطوطالس وأصحابه ، والآخر بحسب رأى الأفلاطونيين . فان أصحاب أرسطوطالس يحلونه بما أورده فرفوريوس ، وذلك أنهم يقولون إن الفصول موجودة في الجنس بالقوة لا بالفعل ، فلأنها موجودة بالقوة ما لا يلزم أن يكون شيء من لا شيء ، فان الموجود بالقوة هو شيء ما . ولا يمتنع أيضا أن تكون الفصول المتضادة على هذا الوجه موجودة معا ، أعني بالقوة ، لأن المحال هو أن تكون المتضادة موجودة معا بالفعل .

وأصحاب أفلاطون يحلونه بأن يقولوا إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل . وليس بمحال أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه معا بالفعل ، كالأشياء المعقولة والمبصرة ، فان العقل يوجد فيه معنى السواد ومعنى البياض ، وهما متضادان ؛ والبصر تحصل فيه صورة الأسود والأبيض ، وهما متضادان . وإنما المحال أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه على أنه جسم هيولاني . فأما ما ليس بجسم هيولاني فانه ليس بمحال أن توجد فيه الأشياء المتضادة معا .

فكأنه الآن يحصل من كلام هؤلاء أن الجنس ، الحيوان مثلا ، إذا حصل معقولا كان غير هيولاني ، لأن العقل لا يلابس الهيولى ، أعني أنه تجرد معقوله من الهيولى . فاذا كان الحيوان معقولا ، لم يمتنع أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت موجودين (ص : موجودان) فيه . إلا أن هذا معقول . وأصحاب أفلاطون يسمون المعقول موجودا بالفعل ، وأصحاب أرسطوطاليس لا يطلقون ذلك إلا في الموجود المحسوس [هامش ١٥٣ ب] .

وقد حل إلينوس هذا الشك حلا جيدا بأن قال ما هذا معناه : قولنا إن الشيء الواحد بعينه يكون المتضادين معا على وجه ما لا يمكن ، وعلى وجه ما يمكن . فالذي لا يمكن هو أن يكون الشيء الواحد بعينه الموجود بالفعل المتضادين معا بالفعل ، أعني أن يكون الشيء الذي يوجد فيه المتضادان موجودا بالفعل ، وأن يكون المتضادان فيه معا بالفعل مثل هذا المشار إليه ، أعني في أن يكون هذا المشار إليه حارا و باردا من جهة واحدة بعينها .

وأما الجهة التي عليها يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا فهي تنقسم على ثلاثة أنحاء :

الأول : منها أن يكون الشيء الواحد بعينه أحد المتضادين بالفعل والآخر بالقوة ، مثل الجسم الحامل لحرارة النار : فإنه حار بالفعل بارد بالقوة . فأحد المتضادين موجود بالفعل ، والآخر بالقوة =

الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معا .

= والثاني : أن يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا بالقوة ، مثل الأدكن الذي هو وسط بين الأبيض والأسود . فإن كل واحد من هذين ، أعني الأسود والأبيض ، موجود (ص : موجودا) فيه بالقوة . فإن الأدكن فيه معنى السواد ، وفيه معنى البياض معا ، لكن بالقوة .

والثالث : فهو أن نتصور المعنى العام ، مثل الحيوان . فإنا إذا تصورناه أخذناه من غير أن يوجد له معنى التضاد ، لأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة . فإن هذا المعنى ليس يوجد معه : لا أنه ناطق ، ولا أنه غير ناطق ، ولا مائت ولا غير مائت ، فيحصل معقولا من غير تضاد . ولأن الحيوان الموجود في النفس هو الموجود في الإنسان الذي هو ناطق ، وفي الثور الذي هو غير ناطق ، وكان الناطق وغير الناطق متضادين معا ، يكون الحيوان الذي في النفس قد يوجد له المتضادان في الوجود بالفعل ، لأن ليس في الوجود حيوان بالفعل مفرد ، عرض له أن كان ناطقا أو غير ناطق ، بل الحيوان الموجود هو إما ناطق وإما غير ناطق ؛ بل الذي في النفس هو الذي عرض له في الوجود أن كان ناطقا أو غير ناطق . وليس هذا محالا (ص : محال) ، لأن المحال هو أن يكون شيء موجود بالفعل يصير المتضادين معا بالفعل .

وهذا معنى لطيف جدا فهمته عن إلينوس وكتبته هذه العبارة بأوضح ما قدرت عليه ، وزدت فيه زيادات صالحة تغني عنه .

وإلينوس يقول إن فرفوريوس يشير بقوله : « بالقوة » إلى الحد ، أي أن فرفوريوس يريد بقوله : « ولكن الفصول التي تحت الجنس هي له بأجمعها بالقوة » — أي أن الحيوان المعقول ، وهو ما يحصل في النفس من حده القائل : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة ، أي أن هذا المعقول إذا شابك غير ناطق صار غير ناطق ، وإذا شابك الناطق كان ناطقا . فلأنه إذا لابس هذا صار هو ، وإذا لابس ضده صار هو ، وكان هذا المعنى ، أعني المعقول ، يشبه المعنى الموجود بالقوة الذي يصير كل واحد من المتضادين — سماه فرفوريوس بالقوة من طريق مشابهته لما هو موجود بالقوة .

ويجب أن تعلم ، مما ذكرناه ، أن الموجود بالفعل يقال على ضربين : فإن قولنا مثلا : إن هذا الإنسان كاتب بالفعل ، يفهم منه معنيان : أحدهما أنه هو ذا يكتب ؛ والآخر إذا نظرنا إليه وقد أمسك عن الكتابة ، فإن هذا نقول فيه : إنه كاتب بالفعل لأن الكتابة ملكة له . وكذلك أيضا قولنا : إن هذا الإنسان كاتب بالقوة ، يفهم منه معنيان : أحدهما يشار به إلى الإنسان الذي من شأنه ويمكن فيه أن يكون كاتبا مثل الصبي . والآخر إلى الإنسان الذي الكتابة ملكة له ، لكنه ليس هو ذا يكتب بالفعل . وهذا هو الضرب الثاني من الأشياء الموجودة بالفعل . فالضرب الثاني من الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثاني من الأشياء الموجودة بالقوة . =

ولكن الفصول التي تحته هي له بأجمعها بالقوة على حسب ما يعتقدون ؛ فأما بالفعل فليس هي له ولا واحد منها . وعلى هذه الجهة لا يكون شيء من أشياء غير موجودة، ولا تكون المتقابلات في شيء واحد بعينه معا .

وقد يحدّون الفصل أيضا على هذه الجهة : الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أيّ شيء هو، لأن الناطق والمائت محمولان على الإنسان، ويقال الإنسان بهما من طريق أى شيء هو، لا من طريق ما هو . وذلك أنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو فالأوّلى أن نقول : إنه حيوان . وإذا سئلنا عنه أى شيء هو فإن الأوّلى أن نصفه بأنه : ناطق مائت . وذلك أن الأشياء[1] مقوّمة من مادّة وصورة، أو من أشياء قوامها

= فأصحاب أرسطوطاليس يشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة في الأجناس بالقوة » إلى الضرب الثاني من ضربي الأشياء الموجودة بالقوة . و <أما> أصحاب أفلاطون فيشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل » إلى الضرب الثاني من ضربي الأشياء الموجودة بالفعل . فهما إذن يشيران إلى معنى واحد بعينه ؛ لأن الضرب الثاني من ضروب الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثاني من ضربي الأشياء الموجودة بالقوة ، كما بينا آنفا . فهما إذن متفقان .

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ في أن يصحح ما قاله من أن الجنس يدل على ما هو، والفصل من طريق أي شيء هو ، ويقول : كما أن الأشياء الصناعية المقوّمة من مادة وصورة إذا سئلنا عما هي أجبنا بالمادة ، — فإنا إذا سئلنا عن التمثال : ما هو ؟ قلنا إنه : نحاس ؛ وإذا سئلنا : أى شيء هو؟ قلنا : تمثال — كذلك الأشياء التي هي مقومة مما هو نظير المادة والصورة ، مثل الإنسان مثلا الذي هو من الجنس وهو يقوم مقام المادة ، ومن الفصل وهو يقوم مقام الصورة إذا سئلنا عنه : ما هو؟ قلنا : حيوان ؛ وإذا سئلنا عنه : أى شيء هو؟ قلنا : ناطق مائت .

[١٥٣ ب] مما هو نظير للمادّة والصورة . فكما أن التمثال من مادّة ، أي من النحاس ، ومن صورة ، أي من شكل التمثال — كذلك الإنسان أيضًا العام والنوعي فإنه من شيء نظير للمادّة وهو الجنس ، ومن صورة وهي الفصل . وهذه الجملة ، أعني : حيًّا ناطقًا مائتًا ، هي الإنسان ، كما أن تلك هي التمثال (١) .

وقد يرسمون أمثال هذه الفصول أيضا هكذا : الفصل هو الذي من شأنه أن يفرق بين ما تحت جنس واحد بعينه ، لأن الناطق وغير الناطق قد يفرقان بين الإنسان والفرس اللذين هما تحت جنس واحد ، أي : الحي .

وقد يصفونه أيضا بهذه الصفة : الفصل هو (٢) ما به تختلف أشياء ليست تختلف في الجنس . فإن الإنسان والفرس لا يختلفان في الجنس ، لأنا نحن وغير الناطقين حيوان . ولكن إذا أضيف إلى الحيوان : « الناطق » فصلنا منها ، ونحن والملائكة (٣) ناطقون . ولكن إذا أضيف إلينا : « المائت » فُصلنا منهم . ١٢

(١) فوقها : بالأمر الكلي والجزئي .

(٢) ش : هذا النقل من أبي عثمان الدمشقي ردئ . ووجدناه في السرياني في نقول قديمة هكذا : « الفصل هو الذي إذا غير كل واحد من الأمور لم يغيرها الجنس » — أي أن الفصل هو الذي به يتغير كل واحد من الأمور ، لا بأن يحدث لها اختلافا في الجنس . وأثينوس عبر عن هذا بأن قال : « إنه الذي به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا » .

(٣) فوقها : منهم .

ولما زادوا[١] فى شرح أمر الفصل قالوا : إن الفصل ليس هو أى شىء اتفق مما يفرق بين أشياء تحت جنس واحد بعينه ، لكن هو الشىء النافع فى الآنية ، وفيما هو الشىء ، والشىء الذى هو جزء من المعنى[٢] . لأن ليس[٣] قولنا فى الإنسان أن من شأنه استعمال الملاحة — فصلا له ، وإن كان خاصا للإنسان . لأنه لو كان فصلا للإنسان ، لقد كنا نقول : " إن من الحيوان ما من شأنه استعمال الملاحة " ، ومنـه ماليس من شأنه ذلك ، فنفصله من سائر الحيوان . ولكن قولنا : " إن من شأنه اسـتعمال الملاحة " لم يكن متمما للجوهر ولا جزءا له ، ولكنه تهيؤ للجوهر فقـط ، بسبب أنه ليس هو من الفصول التى توصف بأنها محدثة للأنواع .

---

(١) ش : أبو بشر : لما كان الرسم يجب ألا يزيد على المرسوم ولا ينقص منه ، وكانت هذه الرسوم إنما أوردت للفصول الذاتية ، وكان قد تنطوى معها غير الذاتية ، قال : يجب أن يزاد فى هـذه الرسوم الشىء النافع فى الآنية لتكون الرسوم مطابقة لما قصد رسمه ، لا زائدة عنه ولا ناقصة منه . وهـذه الزيادة يجب أن تكون فى الرسم الثالث والرابع . وأنا أظن أنه يحتاج إليها فى الأول أيضا . (٢) = εἶναι .

(٣) ش : أبو بشر : قـد أخذ أن يوضح أنه لم يزد فى الرسم الثـالث والرابع الزيادة التى ذكرها انطوى فيه فصول غير ذاتية ، مثل التهيؤ لقبول الملاحة . فكأن قائلا قال له : ولم لا يكون التهيؤ فصلا ذاتيا ؟ فقال ، لو كان كذلك لقد كنا نقول إن من الحيوان ما هو كذا ، ومنه ما هو كذا . فكأن السائل قد عاد إليـه فقال : ولم لا نقول هذا ؟ فقال : لأن هذا تهيؤ وموجود بالقوة واسـتعداد . فكأنه قد عاد فقال : ولم لا يكون هـذا ؟ فقال : لأن الفصول الذاتية تحتاج أن تكون بالفعل .

فالفصول إذًا المحدثة للأنواع هي التي تحدث نوعا آخر والتي توجد فيها هو [١٥٤ ا] الشيء .

وقد نكتفي في الفصل بهذا المقدار .

القول في الخاصة

وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات : وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده وإن لم يعرض لكله ، كالطب[1] والهندسة للإنسان ؛

ومنها ما يعرض للنوع كله ، وإن لم يعرض له وحده ، كذي الرِّجلين للإنسان ؛

ومنها ما يعرض للنوع وحده وجميعه وفي بعض الأوقات ، كالشيب لجميع الناس في وقت الشيخوخة ؛

والخاصة الرابعة هي التي يجتمع فيها أنها تعرض لجميع النوع وله خاصة وفي كل وقت ، كالضحك[2] للإنسان ، وإن لم يضحك دائما ، ولكن يقال له " ضحاك " من طريق أن من شأنه أن يضحك ، لا لأنه يضحك دائما .

---

(١) ش : الحسن : لا يريد به القوة التي للانسان على تعلم الهندسة والطب ، بل إنما يريد به الذي يطب بالفعل ؛ فإن القوة على تعلم الهندسة والطب هي لكل الناس ، لا لبعضهم دون بعض .

وقد جوّد حنين في نقله هذا الفصل إلى السرياني ، فإنه نقله هكذا : « وإن لم يعرض لكله ، بمنزلة استعمال الطب للانسان أو الهندسة » .

(٢) ش : يريد القوة الموجودة على الضحك .

وهـذه الخاصة أبدًا هى غريزية فيه كالصهيل للفرس . ويسمون هـذه خواصّ[(١)] على الحقيقة لأنها تنعكس ؛ وذلك أنه إن كان الفرس موجودًا ، فالصهيل موجود ؛ وإن كان الصهيل موجودًا ، فالفرس موجود .

القول فى العَرَض

والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له . وهو ينقسم قسمين : وذلك أن منه مفارقا ، ومنه غير مفارق . فإن النوم عَرَضٌ مفارق ،
١٣ والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجى ؛ وقد يمكن أن يُتَوَهم غراب أبيض وزنجى قد ذهب عنه لونه ، من غير فساد الموضوع .

وقد يحدّونه أيضا بهذا الحدّ : العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشىء واحدٍ بعينه وألا يوجد ، أو هو الذى ليس بجنسٍ ولا فصل ولا نوع ولا خاصة[(٢)] ، وهو أبدًا قائم فى موضوع .

][تم الفصل الأوّل من إيساغوجى][

][الفصل الثانى من إيساغوجى ، وهو الكلام فى الاشتراك والاختلاف الذى بين هذه الخمسة[(٣)]][

---

(١) ص : خواصا . (٢) ش : إنما زاد هذا للفصل بين العرض وبين الألفاظ غير الدالة ، فإن تلك ليست واحدا من هذه الأربعة . (٣) بالهامش أيضا : زعم قوم من المفسرين أن هذا الفصل الثانى ينقسم إلى جزئين : ففى الجزء الأوّل يفيدنا الاشتراك والاختلاف الذى بين هـذه الخمسة بعضها عند بعض على الإجمال ، أعنى بأن ننظر فى أى شىء تشترك كلها ، وبأى شىء يخالف واحد واحد منها الآخر . وفى الجزء الثانى يتكلم فى الاشتراك الذى بين واحد منها ، واثنين اثنين منها أو الباقية .

[١٥٤ ب] فإذ قد حددت وميزت جميع الأشياء التي قصدنا نحوها ، أعنى الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض ، فينبغى أن نقول : ما الأشياء التى تعمها ، وما التى تخصها .

< فى المشترك بين الألفاظ الخمسة (١) >

فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين ، غير أن الجنس يحمل على الأنواع والأشخاص ؛ والفصل أيضا يحمل على ذلك المثال ؛ والنوع يحمل على الأشخاص التى تحته ، والخاصة تحمل على النوع التى هى له خاصة ، وعلى الأشخاص التى تحت ذلك النوع ؛ والعرض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص . وذلك أن " الحى " يحمل على الخيل وعلى الكلاب ، إذ هى أنواع ، وعلى الفرس المشار إليه إذ هما شخصان . " وغير الناطق (٢) " يحمل على الفرس والكلب ، وعلى الجزئيين (٣) منهم . فالنوع كأنك قلت : الإنسان يحمل على الجزئيين من الناس فقط . والخاصة ، كالضحك ، تحمل على الإنسان وعلى الجزئيين من الناس . و " الأسود " يحمل على نوع الغربان وعلى الجزئيين من الغربان ، وهو عَرَضٌ غير مفارق . والتحرك هو يحمل على الإنسان وعلى الفرس ، وهو عَرَضٌ مفارق ؛ ولكنه يحمل أولًا (٤) على الأشخاص ، ويحمل ثانياً على الأشياء التى تحوى الأشخاص .

---

(١) ليس فى الترجمة العربية ؛ ولكن فى اليونانية هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τῶν πέντε φωνῶν . (٢) أى الفصل . (٣) أى أفراد كليهما . (٤) ش : معنى هذا أن الأعراض إنما تحمل أولا وتوجد فى الأشخاص ، لأنها هى الموضوعة للأعراض ، وبتوسطها يقال فى الإنسان العام مثلا : إنه قاعد أو أسود .

< فى المشترك بين الجنس والفصل >[1]

فالشىء[2] العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعا؛ وذلك أن الفصل أيضا يحوى أنواعا، وإن لم يكن يحوى جميع ما تحويه الأجناس . وذلك
١٤ أن « الناطق » ، وإن لم يكن يحوى غير الناطق، كالحيوان فإنه يحوى الإنسان والملَك[3]: اللذين هما أنواع . وأيضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته من الأنواع[4] . وكل ما يحمل على الفصل من طريق ما هو فصلٌ فإنه يحمل على النوع الذى عنه تحدث . فإن الحىّ الذى هو جنس من طريق ما هو جنس[6] قد يحمل عليه[5] « الجوهر » و « المتنفس » ؛ وهذان أيضا قد يحملان على جميع الأنواع التى تحت الحىّ إلى [١٤٨ ا] أن يبلغ إلى الأشخاص[7]؛ و « الناطق » ، إذ هو فصل، قد

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية ؛ و يوجد فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας γένους καὶ διαφορᾶς .

(٢) ش : الجزء الثانى من الفصل الثانى .

(٣) يلاحظ أن المترجم العربى (والسريانى) يترجم بقوله : الملَك (بفتح اللام) الكلمة التى فى اليونانى : Θεός أى : الله أو إله — وذلك لاعتبارات دينية .

(٤) فوقها : أى كما يحمل الجنس .

(٥) ش : الفاضل يحيى قال : ينبغى أن يكون هاهنا : « فإن الحىّ ، الذى هو جنس ، يحمل عليه كالجنس الجوهرُ » .

(٦) ش : أى من حيث هو حيوان ، لا من حيث هو حيوان ما .

(٧) هنا تأتى الورقة ١٤٨ التى سبق موضعها فى التجليد .

يحمل عليه من طريق ما هو فصل ، استعمال النطق ، وليس إنما يحمل استعمال النطق على الناطق فقط ، لكنه قد يحمل أيضا على الأنواع التى تحت الناطق .

ويَعُمُّ الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما . فكما أنه متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان ، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شىء من الحيوان المستعمل للنطق .

< فى الاختلاف بين الجنس والفصل >(١)

والشىء الذى يخص الجنس < هو > أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . وذلك أن « الحيوان » يحمل على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية . و « ذو أربع » إنما يحمل على ما له أربعة أرجل فقط . و « الإنسان » يحمل على الأشخاص وحدها . و « الصهيل » يحمل على الفرس وعلى الجزئيين . والعَرَض على ذلك المثال يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس .

وينبغى أن تأخذ من الفصول الفصولَ التى بها ينقسم الجنس ، لا المتممة(٢) لجوهر الجنس .

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية ؛ ويوجد فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ γένους καὶ τῆς διαφορᾶς ..

(٢) ش : < أبو بـ > ـشر : لما قال إن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل الفصل — لئلا يقول له قائل : إن المتنفس ، وهو فصل ، يحمل على أكثر مما يحمل عليه الحيوان ، وهو جنس — فقال : ينبغى أن تؤخذ المقسمة لا المقومة ، فإن الفصول المقومة يصير بها الجنس نوعا ؛ والكلام إنما هو فى الجنس .

وأيضًا فإن الجنس يحوى الفصل بالقوّة، لأن « الحى » (١) : منه ناطق، ومنه غير ناطق . والفصول ليس تحوى الأجناس .

وأيضًا فإن الأجناس أقــدم من الفصول التى دونهـا ، ولذلك (٢) ترفعها ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحىّ متى ارتفع ارتفع الناطق وغير الناطق . وأما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصــول إن ارتفعت كلهـا بقى الجوهر المتنفس الحساس متوهمًا (٣)، وقد كان ذلك الجوهر هو الحىّ .

وأيضا فإن الجنس يحمل : من طريق ما الشىء، والفصل يحمل كما قلنا : من طريق أى شىء هو (٤) .

وأيضا فإن الجنس فى كل واحدٍ من الأنواع واحدٌ ، بمنزلة « الحىّ » فى « الإنســان » . فأما الفصول فأكثر من واحد، كأنك قلت : ناطق، مائت، قابل للعـلم والعقل ، وهذه الفصول التى بهـا يخالف الإنسانُ سائرَ الحيوانــــ .

[١٤٨ ب] وأيضا فإن الجنس يشبه المـادّة، والفصل يشبه الخلقة .

وقد توجــد للفصل والجنس أشـياءُ أُخَر مع ما وصفنا تعمها وتخصها، غير أنا نكتفى بهذه .

---

(١) ش : أبو بشر : الجنس يشبه المـادّة . فالفصول فيه بالقوّة . وقد شرحنا ذلك آنفا . والفصول ليست الأجناس فيها بالقوّة . (٢) ش : الجنس موضوع للفصول ؛ فهو يقوم مقام المـادّة ؛ والموضوع أقدم بالطبع من المحمول ، وهو الصورة والخلقة . (٣) نوتها : من حيث هو طبيعة موضوعة . (٤) ش : إنمـا يحمل الفصل من طريق أى شىء هو إذا أخذ متمًا . فأما إذا أخذ جزءا من الحد حمل بما هو .

< فى المشترك بين الجنس والنوع[(١)] >

والجنس[(٢)] والنوع قد يعمهما، كما وصفنا، أنهما يقالان على كثيرين . وينبغى أن نستعمل النوع على أنه نوع، لا على أنه جنس، متى وجدنا الواحد بعينه نوعا وجنسا .

ومما يعمهما أيضا أنهما يتقدمان[(٣)] الأشياء التى يحملان عليها، وأن كل واحد منهما أيضا كلٌّ ما .

< فى الاختلاف بين الجنس والنوع[(٤)] >

ويختلفان بأن الجنس يحوى الأنواع، والأنواع تُحْوَى من الأجناس ولا تحوى الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع . وأيضا فإن الأجناس ينبغى أن تُقَدَّم فتوضع؛ فإذا تُصُوِّرَتْ بالفصول تَحْدُثُ الأنواعُ، ولذلك ما صارت الأجناسُ أقدمَ فى الطبع . وتَرْتَفِعُ، ولا ترتفع بارتفاع غيرها . وأيضا[(٥)] فمتى وجد نوع وجد الجنس، فأما متى وجد الجنس فليس يوجد النوع لا محالة . وأيضا فإن الأجناس تحمل على الأنواع على طريق

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والنوع ثلاثة اشتراكات وستة اختلافات .

(٣) فوقها : هذا من حيث هما عاميان .

(٤) ناقص فى الترجمة العربية، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٥) فوقها : أى وكذلك .

التواطؤ (١) ، فأما الأنواع فليست تحمل على الأجناس . وأيضا فإن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ، والأنواع تفضل على الأجناس بالفصول التي تخصها . وأيضا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس ، ولا الجنس نوع أنواع (٢) .

١٦

< في المشترك بين الجنس والخاصة (٣) >

والجنس (٤) والخاصة يعمهما أنهما تابعان للأنواع : وذلك أنه متى كان الإنسان موجودا ، فالحي موجود ؛ ومتى كان الإنسان موجودا فالضحاك موجود . ويعمهما أيضا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسوية ، وكذلك الخاصة على الأشياء التي تشترك فيها : وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسوية ، وأنوطوس وميلوطس (٥) ضحاكان بالسوية .

---

(١) = par synonymie = συνωνύμως .

(٢) ش : ها هنا خلاف آخر لم يذكره فرفوريوس وهو أن الجنس توجد له الفصول بالقوة ، والنوع توجد له الفصول بالفعل . (٣) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والخاصة ثلاثة اشتراكات وخمسة اختلافات .

(٥) ش : قال الحسن : إنما أورد فرفوريوس هذين الرجلين لأنه يحكي عن أنوطوس أنه كان يضحك دائما ، وميلوطس يبكي دائما . فكأن فرفوريوس يقول : إن الضحك يحمل على هذين بالسوية ، وإن كان أحدهما يضحك دائما والآخر يبكي دائما ، لأنا إنما نريد بالضحك هاهنا القوة على الضحك ، كما قيل في القول في الخاصة . وأولومفيدورس يقول إن أنوطوس وميلطوس هما المعاندان لسقراط . وقد ورد في بعض الأخبار أنهما تلمذا لسقراط ، وأنهما كانا من أولاد الملوك ، وأنهما تشاغبا (غير واضحة تماما) ... سقراط ، وأنهما كانا من أقوى الأسباب في قتله ؛ ولذلك صارا مثلا في الشر عند اليونانيين يضرب بهما فيه المثال . فإذا بالغ الإنسان منهم في ثلب صاحبه قال له : كأنك أنوطوس أو ميلوطس .

<واشتراك[١] آخر : فكما أن الجنس يحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ ، كذلك تحمل الخاصة على ما هى خاصة له .

فى الاختلاف بين الجنس والخاصة

ويختلفان فى أن الجنس أسبق والخاصة لاحقة : فيعطى أوّلا أنه حيوان ، وبعد هذا يُقسم إلى فصوله وخواصّه . وكذلك ، الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة ، أما الخاصة فإلى نوع واحد ، هى له خاصة . وأيضا فإن الخاصة تقوم فى الحمل مقام ما هى له خاصة ، بينما الجنس لا تبادل فيه : فإن وجد حيوان ، فليس من الضرورى أن يكون ثمت إنسان ، وإذا وجد حيوان فليس من الضرورى أن يكون ضحاكا ؛ أما إذا وجد إنسان ، فثمت ضحاك ، وبالعكس . وأيضا ، فإن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذى هى له خاصة ، وإليه وحده دائما ؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذى هو له جنس ، لكن لا إليه وحده . وأخيرًا فإن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس ، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التى لها تكون الخواصّ خواصّ : وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التى تكون الخواصّ خواصّ لها ، رفعت فى الوقت نفسه هذه الخواصّ .

فى المشترك بين الجنس والعرض

ويشترك الجنس والعرض فى كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود ، كما قلنا آنفا ، سواء أكانت الأعراض قابلة للانفصال أم غير قابلة : فمثلا

---

(١) هنا يبدأ نقص بمقدار ورقة لعلها سقطت من المخطوط أثناء تجليده . وقد أكملنا هذا النقص بنقله عن اليونانى .

التحرك يضاف إلى حدود كثيرة ، والأسود إلى الغربان والأحباش و بعض الكائنات غير الحية .

١٧

فى الاختلاف بين الجنس والعرض

و يختلف الجنس عن العرض فى كون الجنس سابقا على الأنواع ، وكون الأعراض لاحقةً على الأنواع : فحتى لو أخذ عرض غير مفارق ، فإن الموضوع الذى إليه يضاف العرض يكون أيضًا سابقًا على العرض . وأيضا فإن الحدود المشاركة فى الجنس تشارك فيه كلها بالسوية ، أما الحدود التى تشارك فى العرض فلا تشارك فيه بالسوية ، لأن المشاركة فى الأعراض تقبل الزيادة والنقصان ، أما المشاركة فى الأجناس فلا تقبل ذلك . وأيضا فإن الأعراض تقوم أصلا فى الأفراد ، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية . وأخيرًا فإن الأجناس تضاف من حيث الماهية إلى الحدود التى تندرج تحتها ، أما الأعراض فلا تضاف إلا من حيث الكيفية أو أحوال كل فرد : فإذا سئل : "مَن" الحبشى ؟ قيل : إنه أسود ، و إذا سئل : "ما حال" سقراط ؟ أجيب بأنه : جالس أو يتريض .

و بهذا نكون قد بينا أوجه الاختلاف بين الجنس و بين الألفاظ الأربعة الأخرى . بيد أن كل واحد من هذه الألفاظ الأخرى يختلف عن الأربعة الأخرى ، حتى إنه لما كان ثمت خمسة ألفاظ وكان كل منها يختلف عن الأربعة الأخرى ، فإن الناتج سيكون أربعة فى خمسة ، أى عشرين اختلافا

فى الجملة . لكن الحال ليس كذلك : فإنه لما كانت الألفاظ التالية تدخل دائما فى الحساب، وكانت الثانية تنقص اختلافا واحدا؛ لأنه أخذ من قبل، والثالثة تنقص اختلافين، والرابعة تنقص ثلاثة، والخامسة تنقص أربعة، فلا يحصل من جملة هذا غيرُ عشرة اختلافات : أربعة + ثلاثة + اثنان + واحد . وهكذا فإن الجنس يختلف عن الفصل ، والنوع ، والخاصة ، والعرض، وهذا ينتج أربعة اختلافات : ولكنا إذا قلنا بماذا يختلف الجنس عن الفصل، فقد قلنا بماذا يختلف الفصل عن الجنس؛ و بقى إذن أن نخبر بماذا يختلف الجنس عن النوع ، وعن الخاصة وعن العَرَض ؛ وهذا يعطى ثلاثة اختلافات . أما عن النوع فقد أخبرنا بماذا يختلف عن الفصل إذا نحن أخبرنا بماذا يختلف الفصل عن النوع . ونكون قد أخبرنا بماذا يختلف النوع عن الجنس إذا أخبرنا بماذا يختلف الجنس عن النوع ؛ و بقى إذًا أن نخبر بماذا يختلف النوع عن الخاصة وعن العرض (١) > ، [١٥٥ ا] فنكون عن ذلك مخالفتان . وتبقى علينا أن نصف بماذا تخالف الخاصةُ العرضَ ، لأنا قد تقدمنا ووصفنا بماذا تخالف الخاصةُ الفصلَ والنوعَ والجنسَ ، فى وصفنا مخالفة هذه تلك . فلما كانت المخالفات بين الجنس و بين الباقية أربعًا ، و بين الفصل و بينها ثلاثا ، و بين النوع و بينها اثنين ، و بين الخاصة والعرض واحدة، صار جميع المخالفات عشرا : أربع منها ــ وهى المخالفات بين الجنس و بين الباقية ــ قد بيناها فيما قبل .

(١) إلى هنا ينتهى الناقص فى المخطوط العربى، وهو ما نقلناه عن اليونانى تكملة لهذا النص .

١٨

< فى المشترك بين الفصل والنوع(١) >

فالشىء(٢) العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التى تشترك فيها تشترك بالسوية : وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون فى الإنسان وفى فصل الناطق بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للأشياء التى تشترك فيهما دائما : فإن سقراط ناطق أبدا وإنسانٌ أبدًا .

< فى الاختلاف بين النوع والفصل(٣) >

ويخص الفصل أن يحمل من طريق أى شىء ، ويخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشىء : وذلك أن الإنسان ، وإن كان قد يوجد من طريق أى شىء ، غير أنه ليس هو على الإطلاق(٥) أى شىء ، لكن من(٦) قبل أن

---

(١) ناقص فى الترجمة العربية ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والنوع : اشترا كان ، وأربعة اختلافات .

(٣) ناقص فى العربى ، وفى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς του εἴδους καὶ τῆς διαφορας .

(٤) فى الهامش بالمخطوط .

(٥) فوقها : أى بالحقيقة .

(٦) فوقها : أى أنه يحمل من طريق أى شىء ، بسبب الفصول التى فيه .

الفصول لما دخلت على الجنس قوّمتـه ، أى قوّمت النوع (١) . وأيضا فإن الفصل (٢) فى أكثر الأمر (٣) يوجد فى أنواع أكثر من واحد، كذى أربعة أرجل فى حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع، والنوع إنما هو فى الأشخاص التى تحتـه فقط . وأيضا فإن الفصل أقدمُ من نوعه ، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه، والإنسـان لا يرفع الناطق بارتفاعه عنـد وجود المَلَك (٤) . وأيضا

(١) ش : إنما قال هـذا لأن أرسطوطالس قال فى كتاب " المقولات " : إن النـوع قد يدل على أى شىء فى الجوهر ، والنوع بالحقيقة قـد يحمل من طريق أى شىء . فإنا إذا سئلنا عن زيد : أى الحيـوانات ؟ فأجبنا بأنه : إنسان — كان ذلك حقا . فكأنه يقول : إنا ، وإن حملنا الإنسان من طريق أى شىء ، فإن ذلك ليس على الإطلاق ، أى ليس بالحقيقة من حيث هو نوع ، بل من حيث يوجد فيه الفصل يحمل من طريق أى شىء هو .

(٢) ش : الحسن : إلينوس ينكر هـذا القول ويقول هكذا : قال : " وأما ما قاله فرفوريوس إن الفصل يحمل على أنواع كثيرة ، وإنه أقدم من النوع بالطبع ، فإنى لست أعرف كيف يكون هذا القول حقا . وذلك أنه ليس يوجد — بحسب ما أظن — فصل (ص : فصلا) أعم من النوع . وذلك أن كل فصل مساو للنوع الذى يقومه " . — فهذا ما قاله إلينوس . والذى أظن < هو > أن فرفوريوس نظر إلى الفصول فى هـذا الموضع من حيث هى قاسمة ، وأنها على هذه الجهة تحمل على أنواع كثيرة : فإن الناطق والمائت ، إذا أخذا قاسمين للحيوان ، حملا على أكثر من نوع واحد . فإن الناطق يحمل على الملك وعلى الإنسان والبهيمة والطائر، لأنها إذا أخذت مقوّمة ، مثل التنفس والتحرك : للحيوان ، وقبول العلم والمعرفة : للانسان ، لم تحمل إلا على نوع واحد .

(٣) ش : إنما قال : « فى أكثر الأمر » لأنه قد توجد فصول مساوية لأنواعها ، مثل الثقل للأرض ، والخفة للنار ، وقبول العلم للانسان .

(٤) فى اليـونانى : الله Θεος وقـد استبدل به المترجم العـربى (والسريانى) الملك لاعتبارات دينية .

١٩ فإن الفصول[١] تأتلف مع فصلٍ آخر، فإن الناطق والمائت قد ائتلفا لقوام الإنسان . فأما النوع فلا يأتلف مع نوعٍ حتى يحدث عنهما [١٥٥ ب] نوع آخر، فإن فرسًا[٢] ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل . فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل .

< فى الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة[٣] >

ويعم[٤] الفصل والخاصة أن الأشياء التى تشترك فيهما تشترك بالسوية : فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحاكين ضحاكون بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشىء دائمـا ولجميعه، وذلك أن ذا الرِّجلين — وإن عدم رجلين — فقد يوصف بأنه ذو رِجلين دائمـا، من قِبل أنه مطبوع على ذلك، لأن الضحاك أيضا إنمـا يوصف بأنه ضحاك أبدا، من قِبل أنه مفطور على ذلك، لا من قِبل أنه يضحك أبدًا .

---

(١) فوقها : الفصل .

(٢) ش : أى مثـل فرس زيد . والعلة فى ذلك أن من الأنواع المختلفة فصـولا (ص : فصول) متقابلة، فلا يمكن أن يجتمعا . فأما كون البغـل فليس هو عن اجتماع النوعين على ما ذهب إليه، بل إنمـا هو اجتماع فرس ما مع حمارة ما على تكوين البغل < أى > هو أن يجتمعا فيصيرا [ن] بغلا (ص : بغل) .

(٣) لا يوجد فى العـربى، وهو هكذا فى اليونانى : περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ ἰδίου .

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والخاصة : اشتراكين واختلافين .

< فى الاختلاف بين الخاصة والفصل[(١)] >

ويخص الفصل[(٢)] أنه يقال على أنواع كثيرة فى أكثر الأمر، بمنزلة الناطق: فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصة إنما تقال على نوع واحد، وهو النوع الذى هى له خاصة. والفصل يتبع أبدا تلك الأشياء التى هو لها فصل، إلا أنه لا ينعكس[(٣)]، فأما الخواص فإنها تكافئ[(٤)] فى الحمل الأشياء التى هى لها خواص، من قبل أنها تنعكس عليها.

< فى المشترك بين الفصل والعرض[(٥)] >

ويعم[(٦)] الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائما وجميعه. وذلك أن "ذا الرجلين" يوجد دائما للغربان، وعلى ذلك المثال يوجد لها السواد.

---

(١) لا يوجد فى العربى، وهو هكذا فى اليونانى: περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ ἰδίου καὶ τῆς διαφορᾶς.

(٢) فى الهامش: الخلاف.

(٣) فوقها: أى لا ينعكس فتتبعه تلك الأشياء.

(٤) ش: أى إذا كانت هى موجودة، كان ما هى له خاصة موجودا؛ وإن كان موجودا كانت هى موجودة.

(٥) لا يوجد فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا: περὶ τῆς κοινωνίας τῆς διαφορᾶς καὶ τοῦ συμβεβηκότος.

(٦) بالهامش: الاشتراك والاختلاف بين الفصل والعرض: اشتراك واحد وثلاثة اختلافات.

٢٠

< فى الصفات الخاصة بالفصل والعرض[(١)] >

ويختلفان فى أن الفصل يحوِى ولا يُحْوَى — وذلك أن الناطق يحوِى الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجهٍ تحوى[(٢)] من قِبل أنها فى كثيرين ، ومن وجهٍ تحوِى ، أعنى من قبل أن الموضوعات ليست قابلة لعرضٍ واحدٍ ، بل لأعراضٍ كثيرة . والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان . والفصول المتضادة فغير مختلطة ، والأعراض المتضادة قد تختلط .

فهذه هى الأشياء التى تعم الفصلَ [١٥٦ ا] وسائرَ الباقية وتخصها . فأما النوع[(٣)] فقد وصفنا بماذا يخالف الفصلَ والجنس ، حيث وصفنا بماذا يخالف الجنسُ الباقيةَ ، وبماذا يخالفها الفصلُ .

---

(١) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى : περὶ τῶν ἰδίων διαφορᾶς καὶ συμβεβηκότος .

(٢) بضم أوّله فى المخطوط . وفى اليونانى : περὶ ἔχει τῷ ἐν πλείοσιν εἶναι أى : تحوى (بفتح أوّله وكسر الواو) من قبل أنها فى كثيرين .

(٣) ش : إنه يخبرنا ويفيدنا بهذا القول ما ينبغى أن يعرفناه من الاشتراكات والاختلافات .

< فى المشترك بين النوع والخاصة[١] >

ويعم[٢] النوع والخاصة أن أحدهما يكافئ[٣] الآخر فى الحمل : وذلك أن " الإنسان " إذا كان موجودا " فالضاحك " موجود ، و" الضاحك " إذا كان موجودا فـ « الإنسان » موجود . و" الضاحك » فقد وصفنا غير مرة أنه ينبغى أن يستعمل على أنه بالقوة . < ويعمهما أيضا أنهما لموضوعهما بالسوية[٤] > . والأنواع فتوجد دائما للأشياء التى تشترك فيها ، وكذلك توجد الخواص للأشياء التى هى لها خواص .

< فى الاختلاف بين النوع والخاصة[٥] >

ويخالف[٦] النوعُ الخاصةَ فى أن النوع يمكن[٧] أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين . والنوع يتقدّم وجودُه وجودَ الخاصة ، والخاصة يتبع وجودُها وجودَ النوع : وذلك أنه ينبغى أن يوجد

---

(١) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἴδους καὶ τοῦ ἰδίου .

(٢) فى الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والخاصة : اشتراكين وأربع اختلافات .

(٣) ش : أى أنه إذا كان أحدهما موضوعا والآخر محمولا ، يصير الذى كان محمولا موضوعا ، والذى كان موضوعا محمولا .

(٤) يوجد هذا الموضع فى بعض المخطوطات ، ولا يوجد فى بعضها الآخر ، كما لا يوجد فى هذه الترجمة العربية ، وهو هكذا فى اليونانى : κοινὸν δὲ καὶ τὸ ἐπ᾽ ἴσης εἶναι .

(٥) ناقص فى العربى ، وفى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ εἴδους καὶ τοῦ ἰδίου . (٦) فى الهامش : الخلاف .

(٧) ش : إنما قال : « يمكن » لأنه ليس فى كل نوع يستمر هذا .

الإنسان، ثم يكون ضاحكا . وأيضا فإن النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل، والخاصة إنما توجد فى الأوقات و بالقوة : فإن سقراط أبدًا إنسان و بالفعل، وليس يضحك أبدا بالفعل و إن كان ضاحكا أبدًا بالقوة . وأيضا فإن الأشياء التى حدودها مختلفة فهى مختلفة . وحد النوع هو المرتّب
٢١ تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشيء وما أشبه ذلك؛ وحد الخاصة أنها التى توجد للشيء (١) وحده، ولجميعه، ودائما.

< فى المشترك بين النوع والعرض (٢) >

(٣) ويعم النوع والعرض أنهما يحملان على كثيرين . وما يعمهما فيسيرٌ جدًّا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشيء الذى يعرض له .

< فى الاختلاف بين النوع والعرض (٤) >

(٥) ويخص كلّ واحد منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، [١٥٦ ب] ويخص العرضَ أنه يحمل من طريق أى شيء (٦)،

---

(١) فوقها : أى تعرض .

(٢) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἴδους καὶ τοῦ συμβεβηκότος .

(٣) فى الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والعرض : اشتراك واحد وأربعة اختلافات .

(٤) ناقص فى العربى، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς διαφορας τῶν αὐτῶν .

(٥) فى الهامش عند هذا الموضع : الخلاف .

(٦) فوقها : مثل غير المفارق .

أو كيف[١] هو ، وأن كل واحد من من الجواهر إنما له نوع واحد ، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة ، وأن الأنواع تقع فى الوهم قبل الأعراض وإن كانت غير مفارقة — ، وذلك أنه قد ينبغى أن يوجد الموضوع حتى يعرض له شىءٌ من الأشياء ، — فأما الأعراض فحدوثها بعد الأنواع ، وطبيعتها دخيلة . والاشتراك فى النوع بالسوية ، والاشتراك فى العرض ليس بالسوية ، وإن كان غير مفارق : وذلك أنه قد يكون لون زنجىٍّ أكثر وأقل من لون زنجىٍّ فى السواد .

وقد بقى[٢] علينا أن نصف أمر الخاصة والعرض : وذلك أنا قد وصفنا بماذا تخالف الخاصةُ النوعَ والفصلَ والجنسَ .

< فى المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق[٣] >

فالشىء الذى يعم الخاصة والعرض غير المفارق أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التى يوجدان فيها : وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك ، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجى من دون السواد . ٢٢
وكما أن الخاصة توجد للشىء كله ودائما ، كذلك العَرَض غير المفارق .

---

(١) فوقها : مثل المفارق .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين الخاصة والعرض : اشتراكين وثلاثة اختلافات .

(٣) ناقص فى العربى ، وهو فى اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ ἰδίου καὶ τοῦ ἀχωρίστου συμβεβηκότος .

< في الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق[1] >

ويختلفان[2] في أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالضاحك للإنسان ، والعرض غير المفارق ، كأنك قلت : السواد ، فليس يوجد للزنجي وحده ، بل قد يوجد أيضا للغراب والفحمة والأبنوس ولأشياء غير متنفسة . وذلك أن الخاصة قد تكافئ في الحمل ما هي له خاصة ، وأما العرض غير المفارق فليس يكافئ في الحمل الشيء الذي يوجد له . ولما كانت الخاصة لنوع واحد ولجميعه ، صارت تنعكس وتحمل بالسوية[3] . والاشتراك في الخواص بالسوية ، فأما الاشتراك في الأعراض فقد يكون بالأكثر والأقل .

وقد توجد لها أشياء أخر[4] تعمها وتخصها غير التي وصفنا . ولكن هذه كافية في التمييز بينها والوقوف على اشتراكها .

][تم مدخل فرفوريوس المرسوم بإيساغوجي

نقل أبي عثمان الدمشقي][

][قوبل به نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقا][

---

(١) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τῶν αὐτῶν .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الخلاف . (٣) فوقها : افهم من خارج ، والعرض ليس كذلك . (٤) ش : أي التي قد أوردها في هذا الكتاب .

\+

\+ +

طبع على مطابع

دار القلم
بيروت - لبنان
ص . ب : ٣٨٧٤